خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا

جامعة العقيد الحاج لخضر ـ باتنة ـ

كلية الحقـــوق

قسـم العلـــوم السياسية

تأثير التحولات الدولية الراهنة على حقل السياسة المقارنة:-

دراسة في تأثير الفواعل الخارجية ـ الدولية على السياسة الداخلية ـ المحلية.

(حالـــة إفريقيا)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص:- التنظيمات السياسية والإدارية.

- **من إعداد الطـــالب:-**

عـــلاء الدين بالنور

- **تحت إشراف الأستـــاذ:-**

د. صـــالح زيـــاني

الـسنة الجـامعية:-

1429-1430هـ/2008-2009م

تقديـــــم: -

رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري

واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيرا من أهلي

اشدد به أزري وأشركه في أمري كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا إنك كنت بنا بصيرا.

الإهـــــــداء: -

أهــدى ثمرة جهدي إلى والدي الكريمين...شكرا لكما...

إلى أخوتي الأعــــزاء... وأخص بالذكر أخي الصغير **محمد لطفي.**

إلـى كـل أصدقائي...

شكر وتقـدير: -

أشكر **الله** عـز وجل على توفيقه لنا...

كما اقدم شكري الخالص إلى الأستاذ الفاضل الدكتور **صالح زياني** بمناسبة إشرافه القيم على هذه المذكرة...

واخص بالشكر ايضا الاستاذ والمدقق اللغوي للمذكرة **الطاهر غول...**

كما انقدم بالشكر إلى كل من علمني حرفا او وجهني بنصيحة او تمنى لي الخير بروحه وقلبه...

....علاء الدين....

مقـــــــدمة: -

يعتبر حقل السياسة المقارنة من الحقول المعرفية الحيوية في علم السياسة، إذ يشهد تعددا مـن حيث الأطر التحليلية، والنماذج النظرية، والمواضيع البحثية التي يدرسها. حيث يهدف هذا الحقل بشكل خاص إلى دارسة الظاهرة السياسية وعلاقتها بالميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية فـي العالـم.

لقد شهد حقل السياسة المقارنة، وذلك منذ انبثاقه كحقل فرعي مميز في علم الـسياسة، تطـورا سريعا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انعكس هذا التطور على السياق المعرفي والنظري له. مما أدى إلى بروز العديد من المواضيع البحثية المهمة، والنماذج النظرية المختلفة، والتـي تتمحـور أساسا حول دراسة النظام السياسي، العملية السياسية، وعملية اتخاذ القرار وصناعة السياسة العامـة. كما تـم تبني مجموعة من النماذج النظرية والمقتربات التحليلية في البحث المقارن، يتمثل أشهرهـا في المدخل النسقي لـ **دفيد ايستون**، والمدخل البنائي - الوظيفي لـ **جبرائيل آلموند**، بالإضافة إلـى المقتربات الماركسية كالتحليل الطبقي والتبعية، وغيرها من النماذج النظرية الأخـرى التـي اهتمـت بدراسة الظاهرة السياسية على المستوى الداخلي والدولي.

ولمـا تـم الإعلان عن انتهاء الحرب الباردة، هذه الأخيرة التي أفضت إلى انتـصار واسـع للرأسمالية الأمريكية، وانتشار سريع عرفته الموجة الثالثة للديمقراطية الليبرالية، في ظل مـا يعـرف حاليا بالعولمة، حدثت العديد من التحولات الجوهرية في الإطار المعرفي والمنهجي لحقـل الـسياسة المقارنة، حيث اتجه هذا الأخير إلى تبني العديد من المقتربات التحليلية، بغرض إعادة إحياء الحيويـة للتحليل السياسي المقارن، وجعلـه اكثر قـدرة على التكيف مع التحولات الدولية التي جـرت عقـب الحرب الباردة.

ضمن هذا السياق، برزت العديد من المناقشات والتحليلات حول دور التحولات الدولية الراهنة، والتي تميزها الصور المختلفة للعولمة في إعادة صياغة الأطر المعرفية والمنهجية لحقـل الـسياسة المقارنة. فالمراد من هذه الدراسة هـو معرفة تاثير التحولات الدولية الراهنة كمتغير مـستقل علـى حقـل السياسة المقارنة كمتغير تابع، وكيف ادت هذه التحولات إلى بروز العديد من المواضيع البحثية الجديدة التي استقطبت انظار المقارنين، بالإضافة إلى انبثاق مجموعة اخرى من النماذج النظرية تهدف بالاساس إلى سد ثغرات البحث المقارن. مـع رغبة المقارنين في توسيع الحدود المعرفيـة، وزيـادة القدرة التحليلية لحقل السياسة المقارنة بوجه خاص، وعلم السياسة بوجه عام، بالإضافة إلى محاولـة وضع براديم عالمي يحتوي كل النماذج النظرية الفعالة، والتي لها القدرة على تحليل جـل الظـواهر السياسية البارزة في العالم.

من خلال توضيحنا لمعالم المشكلة التي ساقوم بدارستها، يمكن صـياغة الإشـكالية الرئيـسية التالية: - إلـــى اي مـدى استجاب حقل السياسة المقارنة للتـاثير الذي تمارسه التحولات الدوليـة الراهنة عليه، اي ما هي اهم التغيرات التي حصلت داخل هذا الحقل، وذلك من اجل التكيف اكثر مـع التاثير الذي تمارسه الصور المختلفة للعولمة، مما يجعلنا امام حقل يعبر في الحقيقـة عـن مؤسـسة عالمية؟

ضمـن سياق هـذه الإشكالية، يمكن إدراج ثلاثة تساؤلات جزئية هي:-

1. كيف ساهمت التحولات الدولية الراهنة في التأثير على حقل السياسة المقارنة؟
2. ما هي المستويات الشهيرة التي أظهرها حقل السياسة المقارنة عند الاستجابة لتـأثير التحـولات الدولية الراهنة؟
3. ما هو التكيف الشهير الذي أظهره حقل السياسة المقارنة في دارسة الأجنـدة الحاليـة للمواضـيع البحثية المطروحة على المستوى الدولي، وذلك ضمن أطروحات تجسير الحدود بين عالم السياسة الخارجي والداخلي؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الجزئية المطروحة سـابقا، أقتـرح الفرضـيات التالية:-

- **الفرضية الأولى**:-

إن التطور والتحول الذي شهده حقل السياسة المقارنة حاليـا، جـذوره الابـستيمولوجية هـي التحولات الدولية الراهنة، هـذه الأخيرة التي كان ومازال لها تأثير كبير في إعادة صـياغة الإطـار المعرفي والمنهجي لحقل السياسة المقارنة.

- **الفرضية الثانية**:-

لقد استجاب حقل السياسة المقارنة للتحولات الدولية الراهنة بشكل ايجابي، مما اكـسبه صـفة العالمية في تبني المقتربات التحليلية والنماذج النظرية، التي تهدف إلى تحليـل إشـكاليات الظـاهرة السياسية المعاصرة، ودارسة المواضيع البحثية الراهنة.

- **الفرضية الثالثة**:-

كما برزت الاستجابة الشهيرة التي اظهرها حقل السياسة المقارنة من خلال التاثير الذي تمارسه التحولات الدولية الراهنة عليه، والذي يهدف من خلالها ــ اي الاستجابة ــ إلى زيادة القدرة التحليلية لحقل السياسة المقارنة، في التاكيد على البعد الخارجي ــ الدولي في تحليل القضايا والسياسات الداخلية ــ المحلية.

ا- الإطار المنهجي للدراسة:-

إن التحليل الفعال لهذه الإشكالية، والـدراسة الناجعة لها، تجعلني امام ضرورة تبني المقتربات التحليلية التالية:-

1. **مقترب تاريخ العـلم**:- ساستخدم هذا المقترب للتركيز على خصائص المراحل التي مـر بها تطور حقل السياسة المقارنة، وذلك منذ انبثاقه كحقل مميز ومهم ضمن علم الـسياسة.(انظـر المبحث الثالث من الفصل الاول).
2. **مقترب ابستيمولوجيا العـلم**:- والذي ساستعين به في إبـراز بعـض التحـولات الفكريـة، والمعرفية لحقل السياسة المقارنة في مسيرته التطورية، وكذلك في إبراز التحول الذي شـهده حقل السياسة المقارنة في إطاره المنهجي والنظري.(يمكن ملاحظة ذلك في المبحث الثالث من الفصل الاول، بالإضافة إلى الفصل الثاني الذي سيتعرض إلى التحولات المعرفية والمنهاجية لحقل السياسة المقارنة في الفترة الراهنة).

3. **مقترب علم اجتماع العلم:** - يسمح لي هذا المقترب بالتركيز على التفاعل القائم بين حقل السياسة المقارنة، ومجموعة الحقول المعرفية الأخرى كالعلاقات الدولية (أنظر المبحث الرابع من الفصل الأول)، بالإضافة إلى إبراز التفاعل المتواجد بين حقل السياسة المقارنة والمجتمع الدولي، أو بالأحرى تأثير التحولات الدولية الراهنة على السياق المعرفي والمنهجي لحقل السياسة المقارنة. (أنظر المباحث التي تعرض لها الفصل الثاني).
4. **مقترب علم اجتماع المعرفة:** - يمكن استعمال هذا الاقتراب لمعرفة تأثير المجتمع الأكاديمي، خاصة المتواجد داخل الولايات المتحدة الأمريكية على تطور حقل السياسة المقارنة.(أنظر المبحث الثالث من الفصل الأول، بالإضافة إلى الفصل الثاني الذي يتناول دور الدوريات القيادية الثلاثة في تطوير حقل السياسة المقارنة).

ب - أهمية الدارسة: -

تكتسي هذه الدارسة أهمية بالغة، وذلك من خلال القيام بتحليل نتاجع للإشكالية المطروحة سابقا، هذه الأخيرة – أي الإشكالية - التي تسمح لي بمعرفة ما مدى التأثير الذي تمارسه التحولات الدولية الراهنة على حقل السياسة المقارنة، وما نسبة الاستجابة التي افرزها هذا الحقل, وذلك من أجل تفعيل القدرة التحليلية للبحث المقارن. كما تبرز أهمية هذه الدارسة أيضا في تبيان ضرورة تضمين البعد الخارجي – الدولي في تحليل السياسات الداخلية، خاصة مع تطور اهمية هذا البعد في الفترة الأخيرة.

ج - اهداف الدراسة: -

إن الأهمية البالغة التي تظهرها إشكالية هذه الدارسة، تضي لي الأخذ في الاعتبار الأهداف التالية: -

1. **الأهداف الذاتية:** - يبدو ان اهتمام المراجع العربية التي اطلعت عليها بالجانب الابستيمولوجي لحقل السياسة المقارنة فقط, وذلك منذ الحرب العالمية الثانية إلى لحظة انتهاء الحرب الباردة، مع عدم تطرقها إلى التحليل المتعلق بتأثير التحولات الدولية الراهنة على حقل السياسة المقارنة بعد الحرب الباردة، وعدم اهتمامها ايضا بضرورة إبراز دور البعد الخارجي – الدولي في إعادة صياغة تعريف حقل السياسة المقارنة. عكس المراجع الاجنبية، خاصة الإنجليزية منها، والتي حاولت مناقشة دور العولمة في إحداث تغيرات معرفية ومنهجية داخل حقل السياسة المقارنة، كل هذا جعلني امام هدف هام، يتمثل في إبراز اهم المناقشات التي افضت إليها إشكالية هذه الدراسة.
2. **الاهداف الموضوعية:** - تتمحور الاهداف الموضوعية لهذه الدراسة في إبراز اهم الإضافات والإثراءات التي قدمها حقل السياسة المقارنة لعلم السياسة، خاصة فيما يتعلق باهم التحولات التي حصلت داخل الحقل في الفترة الراهنة.

د - اسباب اختيار الموضوع: -

يبدو ان هناك سببا واحدًا جعلني اختار دارسة هذه الإشكالية، وهو امتداد للاهداف المذكورة سابقا. حيث يكمن هذا السبب في حب الاهتمام والتخصص في حقل السياسة المقارنة، بالإضافة إلى معرفة اهم التطورات الحاصلة داخل هذا الحقل في الفترة المعاصرة.

و - الدراسات السابقة:-

في الحقيقة، تم اختيار إشكالية الدراسة من خلال الإطلاع على الدراسات التالية:-

- **الدراسة الأولى:-**

تتمثل في كتاب بعنوان: "قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية"، حيث يتناول فيه الأستاذ **محمد زاهي بشير المغيربي** تطور حقل السياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية، كما يتطرق إلى القضايا المنهاجية والمداخل النظرية المهمة التي احتكرت الحقـل فـي فترة معينة من مسيرته التطورية. والجدير بالاهتمام في هذا الكتاب هـو أن المؤلف تعرض في الفصل الأخير إلى الاتجاه المستقبلي لحقل السياسة المقارنة، حيث أكد فيه على أهميـة الـدور الذي تلعبه العوامل الدولية في تطور حقل السياسة المقارنة، كما ربط التطورات الجاريـة فـي العالم بالتطورات الحـاصلة في حقل السياسة المقـارنة - خاصة في مـا يتعلـق بتطـور السياسة الخارجية الأمريكية – وذلك مـن خلال إبراز التعـدد الذي شهده الحقل في المـداخل النظرية والأطر التحليلية له، حيث يعكس هذا التعدد التشرذم المتواجد في السياسية العالمية.

- **الدراسة الثانية:-**

في دراسته للأستاذ *Philippe C. Schmitter* منشورة على شبكة الانترنيت تحـت عنـوان "طبيعة ومـستقبل الـسياسة المقـارنة" *The Nature and Future of Comparative Politics*، يتعرض إلى نبدة موجزه عن السياسة المقارنة، من خلال التعرض إلـى تعريـف المقارنة واهدافها. ثـم يتناول الجذور الابستيمولوجية للمدارس الفكرية التي احتكرت الحقـل. ومن جهة اخرى، تتعرض هذه الدراسة ايضا إلى مستقبل السياسة المقارنة في عصر العولمة، من خلال طرح إشكالية تعامل هذا الحقل مع ظاهرة التعقد التي تميز ظاهـرة العولمة.

- **الدراسة الثالثة:-**

تتمثل الدارسة الثالثة في مقال رائع للاستاذ *Howard J. Wiarda* بعنـوان: "هـل انتهـت السياسة المقارنة: إعادة التفكير في الحقل في حقبة ما بعد الحرب الباردة" *Is Comparative Politics Dead: Rethinking the field in the Post Cold War era*، حيث يتناول فيه الاسباب الدولية التي ادت إلى طرح فكرة "نهاية السياسة المقارنة" كحقل مهـم داخـل علـم السياسة، غداة انتهاء الحرب الباردة، هـذه الاخيرة التي افضت إلى صعود الولايات المتحـدة الامريكية كقوة عظمى داخل المجتمع الدولي، وانتشار واسع للديمقراطية الليبراليـة كنمـوذج عالمي وحيد لحكومات العالم. ثـم يتعرض إلى مجموعة اخرى من الاسباب التي تفند الطـرح القائل بنهاية السياسة المقارنة، والتي تؤكد على ان انتشار الموجة الثالثة للديمقراطية ادى إلـى انبثاق العديد من الإشكاليات الخصبة للـدراسة المقارنة، حيث اعادت هذه الإشكاليات الحيويـة داخل حقل السياسة المقارنة، واستعادت ثقـة الباحثين فيه.

- **الدراسه الرابعه:-**

تتمثل في دراسة مهمة منشورة في شبكة الانترنيت تحت عنوان: "العبـر الوطنيـة الجديـدة والسياسة المقارنة" *The New Transnationalism and Comparative Politics*، حيث

تتطرق هذه الدراسة إلى المقترب عبر الوطني من خلال الرؤى التي تقدمها أربعة كتب شهيرة في هذا المجال هي:- كتاب " قواعد للعالم: المنظمات الدولية في السياسية العالمية" *Rules for the World: international Organization in Global Politics*، لمؤلـفيه *Michael Barnett and Martha Finnemore*، بالإضــافة إلـــى كتـــاب جـــيمس روزنـــاو بعنـــوان: *"Distant Proximities: Dynamics beyond Global Globalization"*، بالإضافة إلى كتاب *Anne-Marie Slaughter* تحت عنـــوان "نظام عـــالمي جديـــد" *New World Order*، أما الكتاب الرابع فهو بعنوان: "النشاط عبر الـــوطني الجديـــد" *The New Transnational Activism* لـ *Sidney Tarrow*. تنـاقش هذه الدراسة دور الفواعل عبر الوطنية في صياغة نتائج السياسة الداخلية، بالإضافة إلى طرح فكرة عدم الفصل بين المجـــال الخارجي – الدولي والداخلي – المحلي، كما تتطرق هذه الدراسة أيضا إلـــى خمـــسة دروس مستخلصة من المقترب عبر الوطني منها: الـدرس المتعلق بدور العولمة في تطوير وجهـــات نظر تجسر بين العالم الداخلي والخارجي، كما يتمحور درس اخر حول تنافس الفواعـــل عبـــر الوطنية مع الدول في تطوير سياسات عبر المستوى المحلي، الوطني، والدولي للحكـم.

- **الدراسة الخامسة:-**

تتمثـل في مقـال بعنوان: "دراسة التفاعل بـــين الـــسياسة المقارنـــة والعولمـــة" *Tracing Connection between Comparative Politics and Globalisation*، للأستـاذ **جيفري هاينز** *Jeffery Haynes* المنـــشورة فـي فـصلية العـــالم الثالـــث *Third World Quarterly*، حيث يركز المؤلف في هذا المقـال على التفاعل المتواجد بين العولمة والسياسة المقارنة، والذي يبرز فيه تعلق السياسة المقارنة تقليديا بفواعل الـــسياسية الداخليـــة (المحليـــة) خاصة الدولة، ويؤكد انه منذ انتهاء الحرب الباردة، حصلت اربعة تطورات علـــى المـــستوى الدولي تمثلت في: انبثاق عدد كبير من الدول، والانتشار الواسع للتحولات السياسية خاصة في العالم الثالث، بالإضافة إلى إضفاء الطابع العـــالمي علـــى الراســـمالية، وتزايـــد التكـــاملات الاقتصادية، مع نمو متزايد للمجتمع المدني عبر الوطني. ويتطرق من جهة اخرى إلى صـــور العولمة ودورها في التاثير على التحليل السياسي المقارن، كما يتعرض ايضا لوجهات النظـــر التي تناولت الكيفية التي تؤثر بها العولمة على الميدان الاقتصادي – السياسي الداخلي، وتجدر الإشارة إلى ان الاستاذ **جيفري هاينز** قـد طور هذه المقالة إلـــى كتـــاب بعنـــوان "الـــسياسة المقـارنة والعولمة".

- **الدراسة السادسة:-**

هي عبارة عن دراسة جد مهمة للاســـتاذين *Gerardo L. Munck And Richard Snyder* بعنوان: "مناقشة اتجاه السياسة المقارنة: تحليل لدوريات قيادية" *Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals*، والمنـــشورة فـــي الدورية الامريكية المتمثلة في "الدراسات السياسية المقارنة". حيث يتطرق الاستاذان فـي هـــذه الدراسة إلى تحليل إحصائي لاهم المواضيع البحثية التي تناولتها السياسة المقارنة فـــي حقبـــة

العولمة، خاصة الفترة الممتدة من 1989 إلى 2004، بالإضافة إلـى ذكـر منـاهج التنظيـر والتحليل الامبريقي التي تستعملها السياسة المقارنة، مع ذكر النموذج النظري الشهير الـذي ميز هذه الفترة، والمتمثل في النموذج المؤسساتي الجديد. وتعتبر هذه الـدراسة فـي الحقيقـة، امتدادا لدراسة أخرى قـام بها هذان الأستاذان، تـم نشرها في دورية عـلم السياسة والسياسة *Political science &Politics* في جوان 2006، تحت عنوان: "من ينـشر فـي الـسياسة المقارنة؟ دراسـة العالم من طـرف الولايـات المتحـدة الأمريكيـة" *Who Publishes in Comparative politics? Studying the World from the United states*، حيـث تطرقت هذه الدراسة إلى ستة (06) خصائص للمؤلفين الذين ينشرون في الـدوريات القياديـة الثلاثة (دورية الدراسات السياسية المقارنة، ودورية السياسة المقارنة، بالإضافة إلـى دوريـة السياسة العالمية) لحقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة الزمنيـة الممتدة من 1989-2004.

ز- صعوبات الدراسة:-

من خلال الطرح السابق، والمتعلق بندرة المراجع العربية التي تتناول إشـكالية الـدراسة، عكس المراجع الأجنبية المكتوبة باللغة الإنجليزية، والتي تعرضت إلى هذه الإشكالية، حيث تطرقـت إلى أهم التحولات التي طرأت على حقل السياسة المقارنة أثناء تفاعله مع العولمـة. تبـرز إشـكالية الترجمة من أهم الصعوبات التي اعترضتني خلال القيام بعملية الوصف، والتصنيف، والتحليل للأطر المعرفية والمفاهيمية التي تهدف إلى الإجابة على هذه الإشكالية، خاصة فـي تحديـد أهـم المعـالم والخصائص التي يتميز بها حقل السياسة المقارنة في الفترة الحالية.

ح- خطـــة الدراسة:-

للإجابة على الإشكالية، تـم تقسيم متن الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، بحيث يقوم كل فصل بالإجابة على التساؤلات الجزئية الثلاثة المطرحة سابقا، إذ ان الإجابة على هذه الأخيرة ــ التساؤلات ــ سيؤدي تلقائيا إلى الإجابة على إشكالية الـدراسة.

ضمن هذا الإطار، يتطرق الفصل الاول إلى اهم الصور التي افرزتها التحولات الدولية الراهنة وذلك من خلال دراسة صور العولمة، بالإضافة إلى ذكر اهم المكونات المرجعية التـي تـستند لهـا التحولات الدولية الراهنة، والمتمثلة في المكونات المرجعية لفكرة العالمية. كما سـاتناول فـي هـذا الفصل، تطور حقل السياسة المقارنة منذ انبثاقه كحقل فرعي ضمن علم السياسة إلى فتـرة الحـرب الباردة، مع إبراز اهـم المحطات التطورية لهذا الحقل، وبعض الخصائص التي تميز كـل محطـة. ومـن هذا المنطلق، سيتـم التعرض ايضا إلى اهم المعالم التي يتميز بها حقل السياسة المقارنة فـي حقبة العولمة، وذلك من خلال إعادة النظر في تعريف الحقل من جديد، بالإضافة إلى الكيفيـة التـي تعامل بها هذا الحقل مع المقترب عبر الوطني الذي اصبح اكثر اهمية في الفترة الاخيرة.

من جهة اخرى، يتناول الفصل الثاني المستويات الشهيرة التي اظهرها حقل السياسة المقارنـة عند استجابته لتاثير التحولات الدولية الراهنة، حيث ساتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثـة مـستويات، يتعلق المستوى الاول بالاجندة المعاصرة للمواضيع البحثية التي استقطبت اهتمام المقارنين، بالإضافة

إلى تناول أهـم التغيرات التي طرأت على المستوى الثاني، والمتعلق بالإطار المنهجـي والنظـري لحقـل السياسة المقارنة، وذلك من خلال التركيز على التقنيات الجديدة المستعملة لاستيعاب التحليـل السياسي المقارن للمواضيع البحثية المعاصرة، كما سيتم التعرض في المستوى الثالـث إلـى أهـم التقنيات المعاصرة المستعملة في منهجية دراسة الحالة وبحث دراسـات المناطق.

وفي الأخير، فقد خصصت الفصل الثالث للتأكيد على الاستجابة الشهيرة لحقل السياسة المقارنة في تعامله وتفاعله مـع التحولات الدولية الراهنة(العولمة)، والمتمثلة ــ أي الاستجابة ــ في تضمين البعد الخارجي ــ الدولي في التحليل السياسي الداخلي المقارن. فمن خلال اختيار بعـض المواضـيع البحثية المعاصرة التي نالت اهتمام المقارنين، وبالتطبيق على القارة الأفريقية باعتبارها إطارا معرفيا خصبا للدراسة المقارنة، سأقوم بتوضيح الكيفية التي تؤثر بها الفواعل الخارجية في إعـادة صـياغة السياسة الداخلية للقارة الأفريقية.

الفصل الأول: - حقل السياسة المقارنة ضمن براديم العولمة والعالمية.

تتجسد أهم صور التحولات الدولية الراهنة في الإطار المعرفي للعولمة، أما العالمية فتمثل الإطار المرجعي لهذه التحولات. وضمن هذا السياق، سأتناول في هذا الفصل أربعة مباحث، أتطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للعولمة من خلال تناول إشكالية المفهوم، وأهم الصور التي تفرزها هذه الظاهرة. أما المبحث الثاني، فيتناول الإطار النظري للعالمية، والذي يتعرض إلى تعريف هذه الأخيرة، مع ذكر أهم المكونات المرجعية التي تطرحها هذه الفكرة. كما يتناول المبحث الثالث تطور حقل السياسة المقارنة من خلال التطرق إلى ماهية السياسة المقارنة، وأهم المراحل التي شهدها هذا الحقل في عملية التطور. أما المبحث الأخير، فهو جوهر هذا الفصل، لاسيما وأنه يتناول واقع السياسة المقارنة بين جدلية العولمة والعالمية، حيث يتطرق إلى إعادة تعريف حقل السياسة المقارنة في الفترة الراهنة، كما يتناول موقع السياسة المقارنة في ظل المنظور عبر الوطني.

المبحث الأول: - الإطار النظري للعولمة(المفهوم – الصور).

لقد احتلت ظاهرة العولمة أهمية بالغة في حقل السياسة المقارنة، خاصة عندما زاد تأثيرها ونفوذها في هياكل الأنظمة السياسية قاطبة. إذ حاول مختلف الباحثون بما فيهم المقارنون التغلغل داخل هذه الظاهرة وتحليلها، وتفكيكها لوضع تعريف دقيق لها، بالإضافة إلى تحديد أهم صورها. فماهي العولمة؟ وما هي أهم الصور التي تفرزها؟ وللإجابة على هذين السؤالين، سأتطرق في المطلب الأول إلى ماهية العولمة، حيث أتناول فيه أهم التعاريف والمفاهيم المقدمة لظاهرة العولمة. أما في المطلب الثاني، فسأتطرق إلى الصور الشهيرة للعولمة، حيث تحدد لنا هذه الصور اهم الملامح الرئيسية التي تفرزها التحولات الدولية الراهنة.

المطلب الأول: - ماهية العولمة.

تعتبر العولمة كلمة جذابة في العلوم الاجتماعية، فالإطار المفاهيمي والامبريقي لها، هو عادة ما يكون غير واضح،[1] إذ يستعمل مصطلح العولمة لوصف المؤثرات العميقة، والسريعة للحوادث التي تحتل جزءا من هذا العالم، كما تشمل المؤسسات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية.[2] فهناك شبه اتفاق عام على ان العولمة تستلزم 'تحطيم المسافات'، من خلال تطور تقنيات الاتصال التي تقرب الاماكن من بعضها البعض،[3] كما تشير ايضا إلى تغيرات ذات اثار عميقة في الانشطة العسكرية، الدبلوماسية، والبيئية.[4]

---

[1] - *Detlef John, The impact of Globalization on Comparative Analysis. Paper prepared for delivery at the 43rd Annual ISA convention, On dissolving boundaries: The Nexus between Comparative Politics and International Relation for the panel on "the effect of international regimes on public governance", New Orleans, March2002 P:01.*

[2] - *Alla I. Mendelowitz, It's small world after All: the global economy in the networks age. in: Martin Richardson, Globalization and International Trade Liberalization, UK: Gambridge Press, 2000, P:63.*

[3] - غسان سنو وعلى الطراح، العولمة، الدولة – الوطن والمجتمع العالمي، في: غسان منير حمزة سنو وعلى احمد الطراح، العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي: دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية. بيروت: دار النهضة العربي، 2002، ص22.

[4] - روبرت وكيوهن وجوزيف س.ناي الابن، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة(تر: محمد شريف الطرح). الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2002، ص17.

أولا: - التعريف اللغوي للعولمة.

تعـود العولمة[1] في الأصل إلى الكلمة الإنجليزية *Globale*، والتي تعني عالمي أو دولي أو كروي، حيث ترتبط في أحيان كثيرة بالقرية فيصبح معنى المصطلح ــ القرية العالمية *Global village* ـ أي أن العالم عبارة عن قرية كونية واحدة، أما المصطلح الإنجليزي *Globalization* فيترجم إلى الكوكبية أو الكونية أو العولمة.[2] وشاعت هذه المصطلحات على الرغم من أن الترجمة الدقيقة تعود إلى الكونية،[3] ويتصل بها فعل "عَولَمَ" على صفة "فوعل"، وكانت الغلبة لكلمة العولمة لشيوع استخدامها.[4] وهنـاك من يرى أن العولمة هي مصطلح مرادف للشمولية والكوكبية، وهي مصطلحات حديثة الظهور جدا في جميع اللغات، ولا ترجع بداية استعمالها إلى أبعد من السبعينيات من القرن الماضي،[5] فالعولمة في معناها اللغوي "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله".[6]

ثانيا: - التعريف الاصطلاحي للعولمة.

يرى عالـم السياسة الأمريكي **جيمس روزناو** أنه<<من المبكر وضع تعريف كامل جاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة, فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل هي: الاقتصاد، السياسية، الثقافة، الايديولوجيا. كما تشمل إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة.>>[7] ثم يضيف قائلا:<<في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة.>>[8]

من خلال تصريحات **جيمس روزناو**, نلتمس صعوبة في إيجاد تعريف جامع للعولمة، لذلك سنضطر إلى ذكر تعريفين لهذا المصطلح هي: -

- يعرفها المفكر الفرنسي **برتراند بادي** قائلا: "هي عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع إعادة إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره. حيث يفترض انه لا تستطيع اية مجموعة، ولا اي ارض، ولا اي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية."[9]

---

[1] : تقابل هذه الكلمة لفظة *Mondialisation* بالفرنسية، ولقد انتهى الامر الان بان اصبحت هذه الاخيرة اكثر استعمالا في اللغة الفرنسية، وتم تبنيها في اللغات الغربية الاخرى بصيغ مختلفة تتناسب كل منها مع طبيعة كل لغة. انظر بهذا الصدد: -
هادي خضراوي، ابرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة ــ من خلال المفاهيم والبنى ــ بيروت: دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع. ط1، 2002، ص15.(انظر الهامش).

[2] ـ عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض. في: احمد ثابت واخرون، العولمة وتداعياتها في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص12.

[3] : المرجع نفسه، ص11.

[4] : المرجع نفسه، ص12-13.

[5] : بوحنية ڤوي، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية ــ حالة الاستاذ الجامعي الجزائري ــ. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص173.

[6] : محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية ــ من النظريات إلى العولمة ــ. الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ص294.

[7] : قاسم حجاج، العالمية والعولمة ــ نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية ــ. غرداية: جمعية التراث، ط1، 2003، ص263.

[8] : نفس المرجع، نفس الصفحة.

[9] : بوحنية ڤوي، المرجع السابق، ص178.

- كما يعرف الدكتور **برهان غليون** العولمة: 'هي ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات، والمكتسبات التقنية، والعلمية للحضارة. يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا".[1]

مـن خلال عرضنا لهذين التعريفين، يتبين لنـــا أن ظاهرة العولمة تحمل في طياتها اتجاهات جديدة، وتحولات عميقة، وعمليات مؤسسية باتجاه تقليص العالم، فالعولمة تجسد تصورات عديدة تتضمن تشرذم الأبعاد, ونفوذ التأثيرات في الحياة العامة للأفراد. كما يرى الكاتب والمفكر الاجتماعي البريطاني **أنطوني غيدنز** العولمة على أنها في الأساس حالة حضارية جديدة، هي حالة مـا بعد الحداثـة[2] القائمة فعلا في المجتمعات ما بعد الصناعية.[3] إذ تعبر عن انتقال الحداثة من إطارها المحلي المنعزل إلى طورها العالمي المندمج، ووصولها إلى أعلى مستوياتها وبلوغها أخر مراحلها. بحيث ينتج عنها انتقال المجتمع الإنساني من المحلية ليصبح المجتمع الإنساني العالمي، وتحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد عالمي. كما أن الإنسان الذي اقتصرت علاقته بالمؤسسات المحلية, أصبح قادرا على التواصل مع المؤسسات العالمية، والتعامل مع القوى، الرموز, الاتجاهات الاقتصادية، والفكرية, والسلوكية على الصعيد العالمي.[4]

ينظر المعلق الأمريكي **توماس فريدمان** في المقابل للعولمة نظرة نظامية حيث يقول: "إن العولمة هي نظام عالمي جديد، وليست حالة حضارية جديدة. إذ هي نظام يعيد تشكيل الدول, والمجتمعات، والأفراد، والقناعات على جميع المستويات."[5]حيث برز هذا النظام على إثر ظهور جغرافيات سياسية جديدة، كنتيجة للتحولات الجيوسياسية,[6] التي شهدها العالم على إثر سقوط الاتحاد السيوفياتي ما بين1983-1991. إنها في الحقيقة جغرافيا سياسية لم يعهدها العالم من قبل، ترجمت منهجا جديدًا لانتشار القوى. بالإضافة إلى ذلك المنظور عبر دولي ــ نظامي *Trans-system*، الذي كرّس بعمق هذه الجغرافية السياسية الجديدة، مما اتاح الفرصة لبروز نظام عالمي جديد تطمح فيه

---

[1]- قاسم حجاج، العالمية والعولمة, المرجع السابق، ص264

[2] : هي حركة احتجاجية، قامت على انقاض مرحلة الحداثة التي تهدف إلى إقامة مجتمع حديث تتخلله المساواة وحرية الفرد والقيم الديمقراطية والحق في المشاركة السياسية وغيرها من القيم الحضارية التي تتصف بها المجتمعات الحديثة في عالمنا اليوم، وسوف نتناول هذه الجزئية في المبحث الثاني من الفصل الاول.(الباحث).

[3] : على حد تعبير **الفن طوفلر** ــ عالم ومفكر في المستقبليات ــ فإن المجتمعات ما بعد الصناعية هي المجتمعات الراسمالية التي بلغت درجة هائلة من التطور، والتي تقوم على تقنيات الإعلام الالي، حيث ان الثورة المعلوماتية تعلمنا حاليا ان الشق الذهني *Software* له اهمية اكبر من *Hardware*. لمزيد من الإطلاع انظر:- المرجع نفسه، ص ص227-228.

[4] : عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسية والعولمة السياسية. في: احمد ثابت واخرون، المرجع السابق، ص43

[5] - عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص ص43-44.

[6] - يميز البعض بين الجغرافيا السياسية وعلم الجيوبولتيك (الجيوسياسية), فالجغرافيا السياسية هي التي تعنى بدراسة الظواهر السياسية في ابعادها المساحية، اما علم الجيوبولتيك فيدرس العلاقة بين الارض والسياسة، اي البحث في قوانين نمو الدولة وتكييف سياستها الخارجية وفقا لظروفها الجغرافية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية. باتنة: شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، ط1، 2005، ص29

القوة المرنة للولايات المتحدة الأمريكية لاحتواء الدول الشمولية، ضمن دائرة الدول الديمقراطية الليبرالية.[1]

إلا أنه في الحقيقة، يصنف هذا النظام العالمي الجديد في خانة نظام متعدد الأقطاب. نتيجة بروز قوى كبرى جديدة موالية للولايات المتحدة الأمريكية كألمانيا، اليابان، والصين. مما يزعزع هيبة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحتكر الدور القيادي للعالم، البارز خاصة بعد حرب الخليج الأولى.[2]ومن جهة أخرى، يرى المفكر البريطاني **رولاند روبرتسون** العولمة لا هي كنظام أو كحالة، إنما هي مجرد مجال اقتصادي، واجتماعي، وسياسي جديد، يجمع بين المحلي والعالمي، بين الفردي والإنساني، حيث يصبح حضور وتأثير العالمي والإنساني مثل حضور المحلي والفردي. فالمهم في هذا المجال الجديد هو زيادة حضور البعد الدولي في الوعي، وفي الوقائع الحياتية المختلفة، السياسية، الاقتصادية، والثقافية.[3] إنها حسب **غسان سنو** و**على الطراح** " تطور العلاقات عبر المسافات، والتي تمتد عبر الكيانات والوحدات القومية، والوطنية، حيث تشمل تنامي الوعي حول العالم كوحدة متكاملة."[4]

بعد هـذه الأطروحات المقدمة حول تعريف مصطلح العولمة، أقـــــدم التعريف التالي:-

هي نظام ذو شبكة معقدة، يشمل مجموعة العمليات، الإجراءات، التطبيقات، الممارسات والسلوكيات في المجال الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الدبلوماسي، التكنولوجي، البيئي، وفي جميع الميادين التي يتفاعل معها الإنسان. الهدف منها تقليص العالم عن طريق تحطيم الحدود والمسافات، وربط المحلي بالعالمي ضمن علاقة تبادلية تفاعلية. تحتل مرحلة زمنية معينة، تحت غطاء قيادة القوى السياسية الدولية العظمى.

المطلب الثاني:- صــــــور العولمة.

تبرز مظاهر التحولات الدولية الراهنة في الصور التي تفرزها ظاهرة العولمة، هذه الاخيرة التي افضت إلى الكثير من الجدال حول طبيعتها ومضمونها، فعادة ما يطرح النقاش حول جدلية وجود عولمة واحدة، ام ان هناك عولمات متعددة؟ علما ان العولمة تشير إلى نطاق معين من الانشطة الإنسانية.[1] ضمن هذا السياق، صرح **بطرس بطرس غالي** ـ الامين العام للامم المتحدة (سابقا) ــ ان هناك عولمات عديدة، عولمة في مجال المعلومات، والمخدرات، الاوبئة، البيئة، المال، وحتى في الجريمة، وفي اي مجال اخر من مجالات الحياة. إذ لم تكن المشكلة بالنسبة له تعدد صور العولمة، بقدر ما تساءل عن طبيعة النظام السياسي الذي يشرف على العولمة، هل هو نظام ديمقراطي ام تسلطي؟[2]

ونظرًا لطبيعة العولمة المعقدة، ساحاول إدراج الصور الشهيرة لها، انطلاقا من العولمة السياسية وعلاقتها الوطيدة بالنظام السياسي المحلي والدولي، مرورا بالعولمة الاقتصادية التي ترتبط ارتباطا

---

[1] - *Peter J. Taylor, New Political Geographies: Global Civil Society and Global Governanc e through world city networks. Political Geography, N°:24, 2005, P:704.*

[2] - ادم قبي، التجمعات الإقليمية وتحولات النظام الدولي مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد: 01 جامعة ورقلة، ديسمبر: 1998، ص: 5.

[3] - عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص: 44.

[4] - غسان سنو وعلى الطراح، المرجع السابق، ص: 24

وثيقا بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. بالإضافة إلى العولمة الثقافية، والاجتماعية ودورها في رسم معالم المجتمع الدولي الراهن.

1/ العولمة السياسية: -

تعتبر من الصور الشهيرة التي تتسم بها التحولات الدولية الراهنة، حيث يشير **جان باشلر** *Jean Baechler* إلى أن فهم العولمة السياسية يتطلب منا إدراك الخط الأول التطوري لتوحيد التاريخ الإنساني ضمن محرك سياسي أساسي، مع محاولة التدقيق في البنية السياسية للعولمة لاستحداث ثلاثة مفاهيم، نحاول من خلالهما تجنب الإبهام المفروض على العولمة السياسية وهما: -

- تسييس الجماعات الإنسانية في عضويات تهدف إلى حل الصراعات المحتومة بينهم، وذلك باللجوء إلى التدابير والإجراءات الفعالة.
- التسييس عبر الوطني لنظام التفاعل القائم على الأقل بين دولتين أو أكثر، والذي بدوره يضع مجموعة التدابير والإجراءات السياسية لمجابهة المخاطر المؤدية إلى الحروب.
- وضع تعريفات ترسم الدولة كفضاء اجتماعي أكثر ميلا للسلام، وعبر وطنية بعيدة عن الحروب.[3]

أما **برنارد سودرس** *Bernard Sudres* فيرى العولمة السياسية أنها تتضمن التركيز على قضية الحكم، والذي يتضمن فاعلين شرعيين رغم اختلاف مستوياتهم داخل الحكومة. وكذلك الحكم الجيد الذي يركز على إدارة القضايا العامة، انطلاقا من إدارة الشؤون الخارجية، بالإضافة إلى دمج العام مع الخاص في مجال التسيير، واعتبار الدولة كفاعل ضمن مجموعة الفواعل لا تتمتع فقط بسلطة الضبط او إعادة الضبط.[4]

وإذا استقر الراي على ان العولمة تشير إلى تزايد حضور وتاثير الكل العالمي في الواقع الداخلي، فالسؤال المطروح هو كيف يبدو هذا الكل العالمي على الصعيد السياسي؟ وكيف يؤثر تزايد حضور الكل العالمي في السياسة الداخلية ومفرداتها المختلفة؟ اي كيف يؤثر الكل العالمي في الدول، الحكومات، القرارات، السياسات، المؤسسات، وفي مدخلات ومخرجات النظام السياسي؟ وهل يدفع – اي الكل العالمي – في اتجاه إلغاء الدولة كفاعل اساسي في العلاقات الدولية؟ وهل ينادي ايضا بانتهاء او بالاحرى اختراق السيادة؟ هل يرى الكل العالمي اننا امام حالة تعبر عن نهاية السيادة؟ وهل سيؤدي حضور الكل العالمي بالضرورة إلى إضعاف الدولة الوطنية؟ فيكون هذا بمثابة البداية لقيام حكومة عالمية مركزية تعالج القضايا الإنسانية المشتركة، وفي مقدمتها قضية حقوق الإنسان.[5]

---

[1] : منصف بوزفور، العولمة والنظم الحارسة. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2004، ص ص17-18.

[2] : عبد الجليل كاظم الوالي، المرجع السابق، ص17.

[3]- *Jean Baechler, La Mondialisation politique, P:05. Page Web Consultée le: 04/06/2007. http://www.asmp.fr/travaux/gpw/mondialisation/Baechler1.pdf*

[4] - *Bernard Sudres , La Mondialisation ou plutôt les Mondialisations, Papiers sont présenté à la Conférence d'Alain Marchand, Lundi 6 janvier, Attac Gard Rhodanien, P:03. http://www.local.attac.org/attac30/IMG/pdf/Marchand.pdf*

[5] : عبد الخالق عبد الله، المرجع السابق، ص ص45-46

تعبر العولمة السياسية في حقيقتها عن نقل سلطة الدولة، واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، فهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها.[1] ضمن هذا السياق، يبرز الجدل القائم حول خلط الأدبيات بين مفهوم العولمة السياسية من ناحية، ومفاهيم أخرى قريبة الصلة بموضوع عولمة السياسة، كالنظام العالمي الجديد، والاتجاه نحو الأقلمة والأمركة. والاعتقاد بانتهاء عصر السيادة أو انتهاء الدولة القومية.

ولتفادي هذا الجدل، يدرج الأستاذ **شارلز زروقبيب** *Charles Zorgbib*[2] العولمة السياسية ضمن الخطوط التأسيسية لنظام عالمي جديد، الذي يتميز بالعناصر التالية:-[3]

أ- **يوتوبيا كانط**:- تتضمن اتحاد شامل لحقوق الإنسان، ومواطنة عالمية ناتجة عن وعي حقيقي لدى أفراد العالم. بالإضافة إلى تأسيس محاكم دولية لحل الصراعات السياسية ذات إجراءات عقابية. هذا ما يجسده كل من قانون المجتمع الدولي بشكل عام، والمنظمات الدولية بوجه خاص، إلا أن الواقع الدولي أثبت غير ذلك تماما. فالخطابات الشهيرة حول حق التدخل، أعطى كل الشرعية لتأسيس دولة فوق كل دول العالم، تمارس التدخل الانتقائي، وتعمل على تقرير المصير غير المنسجم مع طموحات وحريات أي دولة في تحقيق كيانها وسيادتها على حدودها الترابية. مما أدى إلى خلق بيئة سياسية دولية اصطناعية، تميزها الفوضى والصراعات السياسية.

ب- **إزاحة الحضارات**:- من طرف الحضارة الغربية الانجلوساكسونية، حيث شمل الكثير من الدول المتواجدة عبر قارات العالم، وهذا ما يتنافى مع الأخلاق الدولية التي تجسدها مبادئ عدة كاحترام سيادة الدول، وضمان الحريات وحقوق الإنسان العالمية.

ج- تجاوز الاحتكار المسلم به من طرف الدولة على كيانها السياسي والقانوني والحدودي. الذي تمتعت به عقب معاهدة واستفاليا 1648[4] من طرف المنظمات عبر الوطنية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات في شل قدرات الدولة الحديثة.

د- تصعيد تدفق الهجرات الانتقائية لدول العالم الثالث نحو الدول العظمى (الليبرالية)، هذا ما انعكس على الاحتكار المفروض حول دول الجنوب، وجعله امرا في غاية السهولة، خاصة مع تشكل طبقة من الكمبرادور[5] هـم بمثابة النخبة التي تصنع القرارات وترسم السياسات.

ه- جعل العالم في بحث مستمر عن امن جماعي لا مركزي، حيث ان الاجتماع الذي عُقد بين

---

[1] - عبد الجليل كاظم الوالي، المرجع السابق، ص28.

[2] - هو بروفسور في العلوم السياسية بجامعة السوربون الاولى (*Paris1*)، ومدير مركز السياسة الدولية، ورئيس لجنة التحرير الجيوسياسية لإفريقيا.

[3] - *Charles Zorgib, De la Mondialisation Politique. PP:1-3. Page Web Consultée le :05/06/2007. http://www.geopolitis.net/traversantes/de%20la%20mondialisation%20politique.pdf*

[4] - لقد اعتاد المتخصصون في العلاقات الدولية على وصف النظام الدولي للقرنين التاسع عشر والعشرين بالنظام الواستفالي، الذي تاسس على مبدا السيادة المطلقة للدول. يعني هذا ان كل دولة تمتلك سلطة مطلقة، غير محدودة ومستقلة عن الدول الاخرى، بحيث ليس من حق اي دولة التدخل في الشؤون الداخلية لدولة اخرى. لمزيد من الإطلاع انظر:-

محمد سعدي، عالم بلا سيادة: الدول بين المكر والمسؤولية (قراءة كتاب). مجلة المستقبل العربي، العدد 259، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص165.

[5] - تعني الفئة الموالية للغرب او الاجنبي

الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ليعكس عالم بعد 1945. أجمعوا على عدم إمكانية توسيع دائرة العضوية الدائمة، إضافة إلى ذلك الاستيلاء على التفويضات المتعلقة بإجراءات تدعيم السلم والأمن الدوليين.

و- إعادة الاعتبار للتدخلات الإنسانية في الصراعات المسلحة، وحالات الطوارئ. وذلك عن طريق إضفاء المشروعية القانونية لأعمال المنظمات غير الحكومية، وإسعاف الشعوب الفقيرة.

2/ العولمة الاقتصادية: -

إن العولمة الاقتصادية ليست عملية جديدة، إذ قامت الشركات في البلدان المتقدمة اقتصاديا، على مدى القرون الخمسة المنصرمة، على توسيع رقعة نشاطاتها التجارية والإنتاجية المكثفة، في الفترة الاستعمارية لتشمل مناطق في كافة بقاع العالم.[1] حيث يتمثل الدافعان الرئيسيان لعولمة الاقتصاد في: تخفيض تكاليف النقل والاتصالات من جهة، وتخفيف العوائق التجارية في وجه التجارة والاستثمار من جهة أخرى، بالإضافة إلى التقدم والتجديد التقني، الذي دفع تكاليف النقل والاتصالات نحو الانخفاض بشكل جلي.[2]

ضمن هذا السياق، يرى **اوزالدوا ريفيرو** أن عولمة الاقتصاد سارت جنبا إلى جنب مع الثورة التكنولوجية، والتي أدت إلى خلق فرص للرخاء والازدهار مع أنها في الوقت ذاته، تضع عقبات واسعة أمام دول الأمم المتحدة.[3] أما **سمير أمين**، فيتناول العولمة الاقتصادية من خلال دراسته للاقتصاد العالمي، والذي كان يعبر في الواقع عن مجموعة من الاقتصاديات الوطنية المتمحورة على ذاتها، اي انه اقتصاد دولي قائم على علاقات بين دول مستقلة نسبيا. وبالرغم من ان هذه العلاقات هي علاقات تبعية متبادلة غير متكافئة، وعلاقات تنافس حاد، جاءت العولمة لتنطلق عبر تفكيك هذه البنية المتمحورة على ذاتها وجعلها في قلب النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

فالعولمة الاقتصادية هي الحركة النشطة، والحرة، والمتسارعة للمبادلات العالمية، المالية، والتجارية، وهي إلغاء لحدود والحواجز التشريعية والجمركية، أمام حركة تنقل رؤوس الأموال، ويمثل تطور الانترنيت بما في ذلك التجارة عبر "الشبكة العالمية" ظاهرة جديدة من ظواهر عولمة الاقتصاد.[4] كما تتجسد العولمة الاقتصادية في المعالم والسمات التي يتمتع بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهي: -[5]

1- التركيز اكثر على دور كل من المنظمة العالمية للتجارة، وصندوق النقد الدولي، والبنك

---

[1] - مارتن خور، العولمة: إعادة نظر ــ قضايا خطرة وخيارات إستراتيجية ــ. (تر: عدنان عبد الحفيظ القيسي). بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط1، 2003، ص19.

[2] - جيفري فرانكل، عولمة الاقتصاد. في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، المرجع السابق، ص77.

[3] - اوزوالدوا دي ريفيرو، خرافة التنمية الاقتصادية ــ اقتصاديات مستنفدة في القرن الحادي والعشرون ــ. (تر: نقولا عزفول). بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط1، 2003، ص43.

[4] - محمد دياب، عولمة الاقتصاد. في: مجموعة من المؤلفين، الإسلام والغرب ــ صراع في زمن العولمة ــ. الكويت: مجلة العربي، ط1، 2002، ص62.

[5] "نهاية الجغرافيا" و "نهاية الحدود"، تستعمل هذان العبارتان لوصف عملية عولمة العالم الاقتصادي. لمزيد من الإطلاع انظر: -

Don Mckinnon, The Global Economy: Continuity and change. In: Martin Richardson, Globalisation and International Trade Liberalisation (Continuity and Change). UK: Edward Elgar, 2000, P:08.

الدولي، حيث تعمل منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية على تقنين القوانين، واللوائح المتعلقة برفع القيود، والحواجز الجمركية عن السلع والخدمات. وكذا رفع القيود عن تنقل الأفكار بين البلدان، وقد ساهم في ذلك بشكل كبير تطور الاتصالات. إضافة إلى صندوق النقد الدولي، الذي يشرف بصفة أساسية على تسطير السياسات للدول التي تشتكي خللا في اقتصادياتها، أما عن السياسات الهيكلية المتعلقة بالاستقرار البنيوي والتحتي للبلد، فأمرها موكول للبنك الدولي.[1]

2- المضي قدما نحو تحقيق سوق حرة عالمية وأكثر دينامية، حيث تهدف التكتلات الإقليمية، وتحالفات الشركات العملاقة إلى توسيع أسواقها عالميا.[2]

3- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في إدارة العملية الاقتصادية العالمية، وهي مؤسسات ذات مصالح عالمية تنشط في عدة دول لزيادة أرباحها.[3] حيث تكون شديدة الحذر، وانتقائية في توظيف استثماراتها، كما تهتم فقط بالعوامل التي تكسبها أعلى نسب من الأرباح، بدون أن تتعرض لأخطار تذكر.[4] كما تنجذب هذه الشركات بشكل خاص بالقدرة التقنية والإنتاجية للعمال، عن طريق فرض التعاقد الفرعي مع شركات وطنية محلية[5] تملك قدرات تكنولوجية.[6]

إن هذه الشركات غالبا ما تكون تحالفاتها وممارساتها مؤيدة ومتوافقة مع المبادىء، والقيم التي تنادي بها الليبرالية المحدثة. هذه الأخيرة تزعم أنها تهدف إلى تدعيم التكامل الاقتصادي العالمي، الذي

---

[1] ـ دحمان بن عبد الفتاح، تساؤلات افرزتها العولمة مجلة العربي، العدد 52، الكويت: وزارة الإعلام، اكتوبر 2002، ص24.

[2] ـ إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي(العولمة.. والتكتلات الإقليمية البديلة). القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2002، ص ص20-21.

[3] ـ التونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دت، ص303.

[4] ـ خلال سنوات الثمانينات تم الانتقال من راسمالية المنظمات (الشركات) إلى ما يعرف بالحكومة الكوربورتارية *Corporate Governance*، التي تعني حكومة المساهمين او المشاركين. حيث ان رؤوس الاموال المتحصل عليها اصبحت موظفة في الحاجات الشخصية للمساهمين، اكثر من زيادة الاستثمار، والابتكار التكنولوجي. لمزيد من الإطلاع انظر: ـ

Bernard Sudres, Op-Cit, P:01.

لذلك تطرح اليوم محاولات جادة وواسعة في مسرح معرفة ما إذا كان الاقتصاد الاجتماعي *L'économie sociale* يمكن ان يكون بديلا للاقتصاد الليبرالي، وبذلك يمكن تحقيق دولة الرفاه عن طريق مبدا العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد.

François Soulage, La Mondialisation et L'Economie Sociale. Page Web Consultée le: 08/06/2007 http://www.esfin-ides.com/esfin-anciensite/pages/publications/GrpPolEntreprise131205 -point2.pdf

[5] ـ حيث يتم تشكيل تحالفات إستراتيجية تعبر عنها اليوم بالشركات المتعددة الجنسيات، التي اصبحت في الاونة الاخيرة تقوم بكل شيء بنفسها وخصوصا في العمل الدولي تشمل هذه التحالفات اهداف إستراتيجية لتقليل الخطر، وتحقيق اقتصاديات الحجم، وتقليص الشك التنافسي، والسعي نحو الشرعية. فالشركة النى تدخل السوق الاجنبية لاول مرة تستخدم غالبا مشروعا مشتركا للحصول على مصادر، وموارد تتحكم فيها الشركات الملحية، لذلك تجرى التحالفات (التعاقدات) بصورة انتقائية جدا من طرف الشركة الاجنبية مع الشركات المحلية، وذلك لضمان اكبر قدر ممكن من الاستثمارات المربحة، وكذلك الهيمنة على المصادر التي تعتقد انها مفيدة للشركة الاجنبية. فمند إكساب الشريك الاجنبي الفهم العميق للثقافة المحلية للبيئة التي يستثمر فيها، فان الخطر يزداد، إذ بمجرد الإطاحة بعقد التحالف، تكون الشركة الاجنبية قد سيطرت على مواطن القوة الاقتصادية، لضمان توريد منتجاتها في السوق المحلية. هذا ما تجسده الشركات اليابانية في البيئة الاقتصادية الامريكية. لمزيد من الإطلاع حول كيفية إدارة التحالفات الإستراتيجية الدولية واهم العمليات والإجراءات التي تحكمها انظر: ـ

اندروسي انكبن، إدارة التحالفات الإستراتيجية العالمية. في: روبرت إي غروس، كلية تندربيرد تبحث في إستراتيجية العولمة(تر: إبراهيم يحي الشهابي). الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2001، ص ص139-162.

[6] ـ اوز والدو دي يقيرو، المرجع السابق، ص63

يتم عن طريق تحرير التجارة، والاستثمارات، وحرية انتقال الأموال، هذا ما يترافق جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية في الدول المعينة.[1]

3/العولمة الثقافية والاجتماعية: -

تعرف الثقافة على أنها مجموعة العلوم، الفنون، الفلسفات، العادات، التقاليد، والاتجاهات التي تكسب فئة ما مزاجا معينا تنتهجه في العيش، وتؤسس به مجتمعا يتفق، ومبادئ هذه المعارف ولا يتنافى معها.[2] أما العولمة الثقافية فتعبر عن توحيد القيم حول المرأة، الأسرة، الرغبة، الحاجة، وأنماط الاستهلاك في الذوق، والمأكل، والملبس، إنها توحيد لطريقة التفكير، والنظر إلى الذات، وإلى الآخر، وإلى القيم، والى كل ما يعبر عنه السلوك.[3]

منذ انتهاء الحرب الباردة، ازداد تأثير العوامل الثقافية على الإطار المعرفي لكل من حقل السياسة المقارنة والعلاقات الدولية،[4] حيث كشف تقرير لجنة اليونسكو الدولية لدراسة مشاكل الاتصال، إلى أن 'دولا معينة، ومتقدمة ثقافيا تستغل مزاياها لممارسة شكل من أشكال السيطرة الثقافية، والإيديولوجية،[5] كما تعرض الذاتية القومية لبلاد أخرى للخطر.[6] هذا ما تبديه الحضارة الغربية، التي تتميز بوضع مسيطر، وتأثير كبير في العالم.[7]

كما يضيف **هربرت سيلز** أستاذ الإعلام الأمريكي، أن الاستعمار الثقافي ينمو في ظل النظام الإعلامي الحالي،[8] حيث نرى شروط الإنتاج الثقافي، وشخصيته يتقرران في مركز سوق عالمية واحدة تفرض نفسها على العالم. كما يكون هنالك خطر قبول مبدأ حرية استيعاب المعلومات في عالم لا تتساوى فيه الإمكانيات التقنية والمادية.[9]

1ـ على الطراح وغسان سنو، التنمية الاقتصادية والعولـمة ــ دراسة نقـدية في النظرية والممـارسة ـ. في: غسان منير حمزة سنو وعلي احمد الطراح، المرجع السابق، ص100.

2ـ سلامة موسي، ما هي النهضة ومختارات اخرى. الجزائر: موفم للنشر، 1990، ص131.

3ـ عبد الجليل كاظم، المرجع السابق، ص19.

4 ـ جو ماجيه، الحضارة الغربية ــ جوهرها وملامحها وتاثيرها ــ. مجله السياسية الدولية، المجلد37، العدد143، جويلية2002، ص68.

5 ـ الايدولوجيا هي إنتاج فكري لاشخاص معينين ضمن ظروف محددة بقصد تحقيق اهداف خاصة، حيث ان الايدولوجيا (العقيدة) هي نتاج ذو علاقة بثقافة المجتمع الذي تتجلى فيه، وتصبح ضمن عناصر الثقافة المحيطة بها، اي انها تستطيع ان تستخدم هذا العنصر(ثقافة المجتمع) من اجل تكوينها، ولكن عمل الإيديولوجيات في الثقافة غير مباشر في معظم الاحيان، فهي تواجه تركيبات ثقافية موجودة قبلا معتبرة الشان، وعليها تحويلها من اجل استخدامها. لمزيد من الإطلاع حول إشكالية العلاقة بين الثقافة والايدولوجيا انظر: -

موريس روبان، تاريخ الافكار السياسية المقارن(تر: دعد قناب عائدة). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط$_1$، 2004، ص ص50-51.

6ـ نبيل دجاني، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد. مجلة المستقبل العربي، العدد244، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص60.

7ـ جو ماجيه، المرجع السابق، ص68.

8 ـ تلعب وسائل الإعلام دورا اساسيا، وجوهريا في صياغة القيم الاجتماعية وفي تغييرها. ويتفق علماء الاجتماع المعاصرين على ان ثورة تكنولوجيا في عصر العولمة، قد غيرتا ليس فقط من طبيعة الدولة القومية، بقدر ما غيرت ايضا السلوكيات، والقيم الاجتماعية للبشر. إن لم تكن قد قلبتها راسا على عقب. انظر: -

سليمان إبراهيم العسكري، إعلام العولمة. في: مجموعة من المؤلفين، الإسلام والغرب ــ صــراع في زمن العــولمة ــ، المرجع السابق، ص52.

9ـ نفس المرجع، نفس الصفحة

وبما أن العولمة الثقافية تهدف إلى بناء ثقافة كونية تكون مهيمنة على النظام الدولي، فإن هذه الثقافة ليست متحررة من الايديولوجيا، والقيم الثقافية، والسياسية، في مقدمتها ما يعرف بالليبرالية. بكل ما تتضمنه وتؤكده من قيم ديموقراطية، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التعددية الثقافية، والمساواة بين الثقافات.[1] وبالرغم أن الترويج لمفاهيم كثيرة منها التفاعل، والتداخل الحضاري، وحوار الحضارات، والتبادل الثقافي. فإن كل هذه المفاهيم تصب في إتجاه واحد يؤكد أن ثقافة المركز هي التي يجب تسود، وأن الثقافت الأخرى عليها أن تحذو حذو المركز لكي تقترب منه.[2]

وبما أن الثقافة الأمريكية هي المسيطرة اليوم، فالأجدر بها أن تخترق كل الهويات الوطنية، وأن تنافس بكل الثقافات المحلية، فيكون إما الاحتواء، أوالتعايش السلمي، نتيجة ضعف الدولة ونقص سيطرتها على البعد الثقافي، ونتيجة الاتصالات الرقمية، والأقمار الصناعية، وشبكات الكمبيوتر، والمعلومات. كل هذه التحولات والابتكارات، جعلت من المستحيل على الدولة السيطرة على الإعلام، وتدفق المعلومات، لذلك فإن العولمة الثقافية لا تهدم الديكتاتوريات الإيديولوجية فحسب، بل تتعداها تفكيك التجانس الثقافي الذي تفرضه الدولة.[3]

من ناحية أخرى، تعتبر العولمة الاجتماعية امتدادا للعولمة الثقافية، هذه الأخيرة التي تشمل انتقال الأفكار، المعلومات، الصور، والناس، كما تشمل كذلك حركات الأديان، وانتشار المعرفة.[4] وبما أن المجتمع هو مجال يختمر ويتجذر فيه كل تغيير، فهو إذن مجال لحركية مسار العولمة،[5] لاسيما وأن أحد أهم وجوه العولمة الاجتماعية هو تقليد الممارسات، ومؤسسات مجتمع ما، من قبل مجتمعات أخرى، وهو ما يسميه علماء الاجتماع "التماثل" *Isomorphism*، حيث تؤثر العولمة الاجتماعية في وعي الأفراد، ومواقفهم، واتجاهاتهم الثقافية، والسياسية، كما تؤثر أيضا في الهوية الشخصية.[6] كما تتفاعل العولمة الاجتماعية مع العولمة العسكرية، إذ ان هذه الأخيرة تمثل عجلة الدفع لانتقال الناس، والبنى الاجتماعية، والسياسية، بالإضافة إلى التقاليد، والعادات، والثقافات باتجاه المحددات الاجتماعية التي يتميز بها المستعمر، وهو ما يهدف إليه هذا الأخير لضمان السيطرة التامة على المستعمرة.[7]

من خلال التطرق إلى العولمة واهم الصور التي تجسدها، اكون قد تناولت اهم معالم ومظاهر التحولات الدولية الراهنة، هذه الاخيرة التي تؤكد على حضور البعد الخارجي ــ الدولي في صياغة ورسم البعد الداخلي ــ المحلي، حيث انعكس هذا الاتجاه او المقترب على الإطار المعرفي والتحليلي لحقل السياسة المقارنة. لكن تبقى هناك العديد من التساؤلات التي حاول العديد من الباحثين الإجابة

---

1 ـ يوسف الشاروني، الثقافة الكونية ــ هل هي تهديد للهوية الاضعف ــ مجلة العربي، العدد527، الكويت: وزارة الإعلام، 2002، ص31.

2ـ عبد الجليل كاظم الوالي، المرجع السابق، ص17.

3 ـ يوسف الشاروني، المرجع السابق، ص31.

4ـ روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، المرجع السابق، ص22.

5 ـ قاسم حجاج، المرجع السابق، ص289.

6 ـ روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، المرجع السابق، ص23.

7 ـ نبيل م. روزندورف، العولمة الاجتماعية والثقافية ــ المفاهيم والتاريخ ودور امريكا ــ. في: روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، المرجع السابق، ص161.

عليها، منها، لماذا اتجهت التحولات الدولية الراهنة ضمن هذا السياق؟ أي لماذا أصبحت السياسية الدولية الراهنة تتصف بهذه الصور التي تبرز دور العامل الدولي في صياغة النطاق الداخلي، مع التأكيد على تأثير المجتمع الدولي في رسم السياسات الداخلية ــ المحلية؟

المبحث الثاني: - الإطار النظري للعالمية(التعريف ــ المكونات المعرفية).

لقد أشرنا سابقا إلى أن أهم المعالم التي تجسدها التحولات الدولية الراهنة برزت في الصور المختلفة للعولمة، علما أن تتبع المسار التاريخي والابستيمولوجي لفكرة العالمية، يجعلنا بصدد التعرض إلى أهم المكونات المرجعية التي تركزت وسارت على خطاها التحولات الدولية الراهنة. وبما أن حقل السياسة المقارنة هو حقل ابستمولوجي بالدرجة الأولى، فلقد أولى المقارنون اهتماما بالغا لدراسة هذه المكونات المرجعية، لهذا الغرض سأحاول في هذا المبحث إدراج التعريف اللغوي والاصطلاحي لفكرة العالمية ضمن المطلب الأول، ثم أتعرض في المطلب الثاني إلى أهم المكونات المرجعية التي تطرحها.

المطلب الأول: - التعريف اللغوي والاصطلاحي لفكرة العالمية.

يكثر الجدل حول التدقيق اللغوي والاصطلاحي لمفهوم العالمية، ويرجع ذلك إلى أن فكرة العالمية تغوص بجذور عميقة في التاريخ الأوروبي، حيث ترجع إلى عصر النهضة، أي القرن السادس عشر أو ما يسمى بالميلاد الجديد، أما البعض الأخر فيجعلها انبثاقا لعصر التنوير أي القرن الثامن عشر.[1] بالإضافة إلى تشرذم المواضيع، الاتجاهات، والميادين التي تناولتها العالمية وأبدعت فيها، كالميدان السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي، فهي على حد تعبير بعض المفكرين تثير مذهبا فلسفيا قائما بذاته.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهمية المعرفية لدراسة فكرة العالمية، تجعلنا على علم بأن بروز التحولات الدولية الراهنة على المستوى الدولي لم يكن عبثا، وإنما له جذور معرفية وابستمولوجية تفسر طغيان مصطلح العالمية على جل الميادين التي يتفاعل معها الإنسان. فالنظام العالمي، الاقتصاد العالمي، السياسية العالمية، المواطن العالمي، والمجتمع المدني العالمي،[2] كلها مصطلحات لها مدلولات لغوية، وتعريفات إجرائية. وبالرغم من وجود تيار جارف لهذه المصطلحات التي تعادل سرعة ظهورها، انتشار التكنولوجيا وتقنيات الاتصال، يجب على الباحثين التزام الحيطة والحذر في استعمال هذه المصطلحات في التحليل السياسي الحديث. كما ان دراسة التحولات الدولية الراهنة واثرها على حقل السياسة المقارنة، تستلزم معرفة اهم الاتجاهات الفلسفية والمعرفية التي تقود هذه التحولات، علما ان دراسة هذه الاخيرة تستدعي التطرق إلى فكرة العالمية، خاصة وان لها علاقة وطيدة مع ظاهرة العولمة كما سنشير إلى هذا لاحقا.

1/التعريف اللغوي: - اشتقت كلمة العالمية *Universalism* من كلمة *Universe*، والتي تعني في القاموس الإنجليزي *Oxford* معظم الكون وكل شيء موجود فيه، حيث يتضمن الارض، الكواكب، النجوم، وكل النظريات التي تتطرق إلى بداية العالم. اما عالمي، فيقابلها بالإنجليزية *Universal* وتعني عام *General*، كالاقتراع العام *Universal suffrage*، بالإضافة إلى *Universally* والتي تشير إلى الشيء عالميا.[3]

---

[1] - قاسم حجاج، العالمية والعولمة، <u>المرجع السابق</u>، ص86.

[2] - يمكن إطلاق مصطلح 'المجتمع المدني العالمي' على العدد المتزايد من المنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، بالإضافة إلى جماعات الضغط، التشاركيات، والاتحادات الاستثمارية. لمزيد من الإطلاع انظر: -

Between Governmentality and Global Politics. Page Web Consultée le:15/06/2007. http://people.ucsc.edu/~rlipsch/Rout/Regbook.1.pdf

[3]- *Sally Wehmeier and Michal Ashby, Oxford advanced learner's dictionary of current English. UK: Oxford University Press, Edition06, 2002, P:1477.*

كذلك تأخذ كلمة العالمية معنى "الإجماع"، "الجميع"، و"الجماعي"، مثلا في عبارة "القبول الجماعي" *Le consentement universel*، وتعبر أيضا عن معنى الشمول *Totalité*، ويظهر هذا جليا في عبارة "الفكر الشمولي" *L'esprit universel*، كما أنها ترادف معنى "الكوني" *Cosmique* مثل وصف العالمية بالكونية، كالحرب الكونية.[1]

2/التعريف الاصطلاحي:- هناك العديد من التعاريف الاصطلاحية التي قدمت للعالمية، فهناك من يراها على أنها تعني النظر ومحاولة الاحتفاظ بمعيار واحد للسلوك الإنساني حين يصبح ضمن الإشكاليات الخاصة بالسياسات الاجتماعية والخارجية.[2] إذ تعرف على أن هناك طبيعة انسانية أساسية وجوهرية هي التي تحدد معرفتنا بهويتنا كمجموعة بشرية، حيث أن معظم فلاسفة التنوير يدعون بأن هناك طبيعة إنسانية موحدة تتألف من عواطف ومزاجات مستقرة وبالتالي يمكن التنبؤ بها، والقليل منهم من يدعي عكس ذلك مثل **جون جاك روسو**.[3] وهناك من يرى أن العالمية تعتبر الأساس لكل الناس لكي يكونوا بغض النظر عن اللون، الجنس، والتوجهات الجنسية، والثقافة الاثنية، والخلفية الدينية واللغوية، مخولون لاحترام أخلاقي متساو.[4] كما يمكن فهم العالمية في المصطلحات القانونية باعتبارها القانون العام لكل المجتمعات الإنسانية، والتي تحبذ ضرورة احترام جل القوانين، المعايير والأسس من طرف كل الإنسانية.[5] ولتوضيح مفهوم العالمية أكثر، أدرج هذين التعريفان:-

يعرفها المفكر السياسي الفرنسي **برتراند بادي** *Bertrand Badie* بأنها - أي العالمية - مفهوم يفرض نفسه في علاقة وطيدة جدًا بمفهوم العولمة *Globalisation*، إذ تصف قدرة بعض المبادئ، أو بعض القيم على السمو فوق التاريخ الخاص، فتزدهر بشكل متشابه في جميع السياقات الاجتماعية، وهي تفترض في نفس الوقت أن العولمة لا تستطيع أن تتحقق بدون أن يحصل حد أدنى من التقاطع بين مختلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية.[6] من جهة أخرى، لا يجد **أسامة المجذوب** حرجا في التفريق بين العولمة والعالمية، إذ أن العالمية تعني تغريب *Westernization* العالم بأسره ونقل الحضارة، الثقافة، ونمط التنمية الغربي إلى كافة دول العالم، باعتباره النمط الأمثل في ظل تزايد تنامي الراسمالية وإضفاء طابع العالمية عليها.[7]

إن التعريفين المقدمان من طرف كل من **برتراند بادي** و**أسامة المجذوب** يتفقان في ظاهرة سمو مجموعة من القيم، والمبادئ، والتقاليد، والثقافات، والإيديولوجيات فوق كيان البشر والهيمنة عليه، وذلك عن طريق عولمة العولمة.[3] أي إضفاء عملية العولميات على النظام الدولي ككل (عملية عولمة

---

[1]- قاسم حجاج، المرجع السابق، ص ص67-68.

[2] - *Toru Yamamari, Universalism without Essentialism: Amarty and Postconialism, P:18. Page Web Consultée le:16/06/2007.*
http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/economics/pg/modules/ec928/details/arbdist.pdf

[3]- *Sela Benhbib, Another universalism: On the Unity and diversity of human. Paper presented for the 13th meeting of American Philosophical association, Washington D. c, December2006, P:06.*

[4]- *Ibid, P:08.*

[5]- *IDEM.*

[6]- قاسم حجاج، المرجع السابق، ص ص82-83.

[7]- أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية ــ مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ــ . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001، ص41.

[8]- يقصد الباحث بهذا المصطلح هو دفع عجلة الانتشار، التوسع والنفوذ لأغلب صور العولمة، ضمن سيادة الدول التقليدية، والمؤسسات الكائنة داخلها في إطار استراتيجي مستقبلي يهدف إلى تماهي الحدود الفاصلة بين العالم الداخلي والخارجي داخل النظام العالمي.

السياسة، والاقتصاد، والاجتماع والثقافة وغيرها من الميادين)، محققة بذلك مصالح وغايات وطموحات بعض الأطراف، ونخص بالذكر الحضارة الغربية الانجلوساكسونية.

المطلب الثاني: - المكونات المعرفية للعـ ـالمية.

إن التدقيق في مصطلح العالمية، يجعل الباحث مضطرا للتطرق إلى المكونات المعرفية له، فالتساؤل الذي يتبادر لدى العديد من المقارنين يتمركز حول سر رواج هذا المصطلح على جميع الأصعدة، خاصة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية منها. كذلك التساؤل المطروح حول التمركز المعرفي لهذا المصطلح ضمن أصول الحضارة الغربية، واصطباغه بصفة الشرعية، مما جعله يحظى بالقبول الجماعي من طرف الرأي العام الدولي. لهذا الغرض سأتناول أهم المكونات المرجعية لفكرة العالمية وهي: -

1- الحداثة وما بعد الحداثة.

2- الارتقائية الاجتماعية وقانون حالة الطبيعة.

3- حقوق الإنسان والديمقراطية.

4- نهاية التاريخ ونهاية الايديولوجيا.

أولا: - الحداثة وما بعد الحداثة.

يكثر النقاش حول مفهومي الحداثة وما بعد الحداثة، وتحديد الفترة الزمنية لكل مفهوم، كما أن تغلغل هذين المفهومين في العديد من الميادين الحياتية، كالعلوم الاجتماعية من جهة، والفنون التي تشمل السينما والمسرح من جهة أخرى، جعل استحالة وجود تعاريف جامعة مانعة لهذين المفهومين، ورغم ذلك يمكن التطرق إليهما بالتركيز على جانب العلوم السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.[1]

تعبر الحداثة عن ميراث ثقافي وفكري لمشروع التنوير، اي ترك ورفض كل ما يتعلق بالموروثات الدينية التقليدية للسلطة. مع استحسان الفعل والمعرفة عن طريق تحرير الإنسان، حيث انتجت تطورات اجتماعية، وسياسية، واقتصادية تتضمن الديمقراطية، إنها بكل صراحة تعارض توجهات الكنيسة، وتعزّز عقيدة التقدم.[2]

لقد ارتبط مصطلح الحداثة بلا شك بمرحلة تاريخية في الحضارة الغربية، هي مرحلة الانتقال من منظومة قيمية تصورية اخلاقية اجتماعية، رافقت ما يسمى بالعصور الوسطى في الغرب (المجتمع الإقطاعي)، إلى مجتمع حديث يقوم على مجموعة من القيم، في مقدمتها المساواة، وحرية الفرد، وحقه في المشاركة السياسية، والرقابة على الحاكم، بالإضافة إلى إسناد السلطة إلى الشعب، كما رافق ذلك

---

[1]- حيث يذكر الاستاذ **قاسم حجاج** بانه وجد صعوبة جمة في التعامل مع الادبيات المتخصصة في علوم الاقتصاد، والاجتماع، والإعلام، والسياسة، والتي تتناول مفهــوم التقدم وجميع المصطلحات المعبرة عن التاخر او التخلف، ويرجع ذلك لتداخلاتها مع المصطلحات الغربية المرادفة لهـــا كالنمو "*La Croissance*"، التنمية والتطوير"Le *Développement*"، التحديث والعصرنة "*Modernisation*"، النهضة "*La Renaissance*". وربما ترجع الصعوبة إلى غموض الكلمات وابتذالها احيانا، وتعرضها إلى مجالات فلسفية مذهبية وإيديولوجية ابستيمولوجية.

[2]- *<u>Modernity & Post Modernity</u>. Page Web Consultée le:08/06/2007. http://imm.aaa.net.au/articles/1669.htm*

ظهـور مجموعة من التصورات، الـقيم، والممارسات على المستوى الاجتماعي.[1] حيث شبهها Ulrich Beck بأنها كالمصنع الذي يصنع كلية من المنتجات في السوق، مع تكد وجود اختلال في طبقة المستهلكين، في هذه الحالة يعمل المصنع على إعلان بيان استعادة واستجابة لهذا الاضطراب، وكذلك يمكن القول أن أوروبا عندما احتاجت لاستعادة المجتمع الحديث، استدعت عمليات التحديث لتقوم بذلك، تعبر عن جهود إصلاحية في اتجاه شمولي على مستوى عالمي.[2] فالتحديث يعبر عن عملية تهدف لتنمية الإنسان في إطار التنمية الاقتصادية، إذ يكون هناك ارتفاعا في التحولات الثقافية ضمن مفاهيم الاستقلالية، الفردية، المساواة بين الجنسين، وتنامي حب الديمقراطية.[3]

في الفترة الحالية، ليس هناك شرح كاف حول مصطلح ما بعد الحداثة، فالعديد من الباحثين لديهم رؤى مختلفة حول معنى الحداثة وما بعد الحداثة والتمييز بينهما. فهناك من يفضل مصطلح *Late Modernity* أي الحداثة المتأخرة (المستجدة)، عوض مصطلح ما بعد الحداثة الذي يرافقه الكثير من الاتساع والشمول.[4]

لقد أدى فشل مشروع الحداثة[5] إلى ظهور تيار ما بعد الحداثة، ويرجع هذا إلى تجدد وتنامي فقدان الثقة والإيمان في مشروع التنوير الذي تسارع خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.[6] إذ أن الطرق القديمة لفهم مكونات الحداثة (الديمقراطية، حقوق الإنسان، العدل، والمساواة....)، لم تعد نافذة أو مقنعة للرأي العام الدولي.[7] وبالتالي صاغ ما بعد الحداثيون مواصفات مجتمع ما بعد الحداثة، وما بعد الصناعة (الثورة الصناعية الثالثة/مجتمع المعلومات) الصاعدة على مستوى النظام الدولي، تعبر عن مرحلة تاريخية صناعية نوعية انتقالية أعلى من سابقتها.

ثانيا: -قانون حالة الطبيعة والارتقائية الاجتماعية.

أ- قانون حالة الطبيعة: -

---

[1]- لوىء صافي، <u>الثقافة والتنمية والحداثة وما بعد الحداثة</u>(حاوره: رضوان جودت زياده). مجلة العلوم الاجتماعية. الكويت: جامعة الكويت، المجلد30، العدد01، 2002، ص 153.

[2]- *Johannes Willms and Ulrich Beck, <u>Coversation: Post Modernity or The Second Modernity</u>. Page Web Consultée le:10/06/2007.*
http://www.polity.co.uk/content/BPL_Images/Content_store/Sample_chapter/9780745628240%5CBeck_001.pdf

[3]- *Ronald Inglehar and Christain Welzol, <u>Modernization, Cultural Change and Democraty: The Human Development sequence</u>. Page Web Consultée le:08/06/2007.*
http://www.cambridge.org/us/catalogue/catalogue.asp?isbn=0521609712

[4]- *Modernity & Post Modernity, <u>Op-Cit</u>.*

[5]- يرى الباحث ان فشل المشروع الحداثي، يرجع بصفة رئيسة إلى فشل المعايير التي تقوم عليها الحداثة. خاصة المقومات والمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، حقوق الإنسان في العديد من الدول ـــ في الفترة الممتدة بين 1945-1985 ـــ خاصة دول امريكا اللاتينية، واسيا، وشمال افريقيا، ومنطقة الشرق الاوسط، التي كانت تعتنق الانظمة السلطوية الشمولية القائمة على ايديولوجية الاتحاد السيوفياتي انذاك. لكن انتصار الراسمالية الامريكية في الحرب الباردة، وظهور المد الديمقراطي من جديد على مستوى اكثر عالمية ادى إلى إعادة الثقة في مبادئ الحداثة عن طريق النقد البناء لمرحلة الحداثة، وصياغة اسس ومفاهيم جديدة تهدف إلى نشر القيم الليبرالية، وإنجاح المشروع الراسمالي العالمي. وما ظاهرة العولمة إلا امتدادًا لهذا المشروع الذي توسع اكثر بفضل التطور التكنولوجي، وظهور انظمة المعلوماتية. كما لعبت الانترنيت دورا فعالا في تجسيد هذا المشروع على ارض الواقع، نتيجة التماهي الافتراضي للمسافات والحدود، وبروز فواعل جديدة تعمل على إدارة السياسية الدولية، كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية. وظهور قوى وسلطات حظيت بالاهتمام الكبير من طرف الراي العـــام الاكـــاديمي، كالإعلام المعولـــم ـــ العالمي، والمعرفة الكوكبية والمعلومات العابرة للقارات والمحيطات. عملت هذه القوى والفواعل على وضع شكل وصورة العالم الجديد، كما عملت على إعادة صياغة الاطر المعرفية والمنهاجية للحقول المعرفية كالسياسة المقارنة والعلاقات الدولية.

[6]- *IDEM*

[7]- *Johannes Willms and Ulrik Beck, Op-Cit, P:26*

إن دراسة تطور الفلسفة السياسية عند قدماء الإغريق والرومان توحي أنهم نظروا للقانون الطبيعي على أنه القانون الذي سبق قانون المدينة، ثم جاء الواقعيون فجعلوا له أهمية خاصة، إذ قارنوه بالقانون الأخلاقي، ثم عرّفه المشرعون الرومان بعد ذلك بأنه قانون الشعوب، ففصلوه عن القانون المدني فصلا تاما. ولقد قسّم أهل العصور الوسطى القانون إلى: القانون الطبيعي، القانون الإلهي، والقانون الوضعي، وقد كان الكثير من فلاسفة هذا العصر يدمجون القانون الطبيعي في القانون الإلهي، ثم تطورت الفكرة تدريجيا حيث صدر القانون الطبيعي الذي يمثل العقل الإنساني.[1]

فالقانون[2] الطبيعي هو بكل بساطة قانون العقل الإنساني، قانون العالم، إذ يعنى أن الإنسان هو جدير بالعيش وفقا لقوانين الطبيعة المختلفة.[3] ولقد كان لفلسفة القانون الطبيعي التي ظهرت في العصور الحديثة ــ خصوصا عصر التنوير.ـ في أوروبا دور كبير في إبراز مفهوم الحقوق الطبيعية المساوية للأفراد. كما ظهرت في هذه المرحلة أيضا نظرية العقد الاجتماعي التي أرجعت نشأة السلطة السياسية، الـدولة، والمجتمع السياسي، والمدني إلى الإرادة الحرة للأفراد، فأوجدت تفسيرا بشريا لوجود السلطة السياسية، حل محل التفسير الميتافيزيقي الذي كان قائما على نظرية الحق الإلهي.[4]

تجسد فلسفة القانون الطبيعي[5] وفقـا لـ *Petter Korkman* البراديم الذي أثر بقوة في الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية خلال القرنين17 و18 (عصر التنوير).[6] فلقد تضمن هذا البراديم مجموعة من الأفكار والنظريات التي كان لها الدور الحاسم في قيام الثورات في كل من أوروبا وأمريكا، وفي تطور النظم الديمقراطية ايضا بأشكالها المختلفة الليبرالية والاجتماعية.[7] اما قانون الطبيعة ـ على المستوى الدولي والعلاقات الدولية ـ فيعبر عن استمرار سياسات الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية حتى أصبحت الإنسانية كلها تحت تهديد السباق النووي.[8] وتحقيقـا للتفوق الأمريكي الشامل، لم يتم استثناء من وسائل تدمير الخصم حتى مبادئ حقوق الإنسان، والديمقراطية، لأنها حسب المنطق الغربي

---

[1]ـ بطرس بطرس غالي و محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط10، 1998، ص101.

[2]ـ السؤال العام حول طبيعة القانون يستلزم الإشادة بأن القانون هو ظاهرة سوسيوسياسية (اجتماعية- سياسية) يمتلك خصائص اكثر او اقل شمولية (عالمية).

[3] - *Hindy Mgman, The law of Nature and authority of Mosaic. P:63. Page Web Consultée le:11/06/2007. http://individual.utoronto.ca/hnajman/Articles_files/LawOfNature.pdf*

[4]ـ محمد فريد حجاب، ازمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث. في: علي خليفة الـكواري واخرون، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002، ص83.

[5]ـ من جهة اخرى، لقد ارتبطت فكرة او فلسفة القانون الطبيعي بفكرة العصر الطبيعي. وتعني ان الافراد قبل انطوائهم تحت نظام مجتمع سياسي، كانوا يعيشون في مجتمع ساذج يحكمه قانون الطبيعة ولافراده حقوق طبيعية. ولقد سارت هذه الفكرة: فكرة العصر الطبيعي- في اتجاهين: الاتجاه الاول يعتبر العصر الطبيعي ممتازا بالبساطة، الفضيلة، المساواة، والاخلاق، ثم قضى تكوين المجتمع السياسي على هذه الفضائل، لذلك كان من واجب الإنسانية ان تعمل للرجوع إلى هذا العصر، حيث يضم هذا الاتجاه كل من **جون لوك**، **وجون جاك روسو** (ابو الديمقراطية). اما الاتجاه الثاني والذي يجسده **هوبز** فيرى ان العصر الطبيعي ــ حالة الفطرة الاولى ــ كانت تسوده مساوئ تتمثل في القوة والظلم، ثم قضى تكوين المجتمع السياسي على هذه المساوئ، وان الإنسانية قد تنكب بعودة هذه المساوئ ما لم تحافظ على التكوين السياسي المتمثل في الدولة. لمزيد من الإطلاع انظر:-

بطرس بطرس غالي ومحمد خيري عيسى، المرجع السابق، ص ص101-138.

[6] - *Petter Korkman, On what We share: Nature in Pufendorfi an theory of Natural Law and Natural Religion - Collegium for Advanced Studies. P:01. Page Web Consultée le:12/06/2007. http://www.helsinki.fi/collegium/english/staff/Korkman/On%20what%20we%20share.pdf*

[7]ـ محمد فريد حجاب، المرجع السابق، ص83.

[8]ـ قاسم حجاج، المرجع السابق، ص140.

قيم عالمية ولابد أن تكون منتصرة.[1] فالحقيقة أن كل ما يبرره قانون الطبيعة العالمي مباح وأخلاقي، وهو متكامل مع فكرة الارتقاء الاجتماعي، وفكرة حقوق الإنسان والديمقراطية، اللتان تقومان بدورهما على فكرة قانون الطبيعة.[2]

ب-الارتقائية الاجتماعية:-

مما لاشك فيه أن ظاهرة التطور والارتقاء هي سمة الحياة المتواجدة على وجه هذه الأرض، فلقد تعرض العديد من الفلاسفة والمفكرين لهذا الموضوع بصفته الركيزة الأساسية للطبيعة الإنسانية والحيوانية على حد سواء. حيث ظهر هذا في جيل الفلاسفة قبل سقراط وبعده، لكن نظر كل واحد لـهذا التطور والارتقاء وفقا لخلفيته العلمية والبيئية، ونمط التفكير المختلف الذي يتمتع به كل واحد منهم.[3]

فلقد أخذت الثورة الصناعية في تنشيط العلوم وانعاشها، فظهر **نيوتن** وفتح **بويلي** و**دافي** كنوز الكيمياء، وقام **فارادى** باكتشافات حول الكهرباء، وكان **راموفود** و**مول** يقومان بإثبات إمكانية تحويل ومعادلة القوة، وصيانة الطاقة.[4] وبلغ العلم مرحلة عالية من التعقيد، وكان علم الأحياء قد بلغ درجة من النمو، والتطور، مما جعله يؤثر تأثيرا كبيرا في انجلترا، فاتسم مبدأ الارتقاء بالدولية والعالمية، فتحدث **كانط** عن إمكانية تطور الفرد إلى الإنسان، وكتب **جوته** عن تطور النبات، وتوسع **أراموس** و**داروين** و**لامارك** في نظرية أن النوع الواحد قد يتطور من أنواع أبسط بوراثة تأثير الاستعمال أو عدم الاستعمال.[5]

فالأصل في فكرة التقدم الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، والتاريخي أنها مرتبطة بالتقدم البيولوجي، من خلال نظرية التطور والارتقاء الداروينية. وقد استقى تشارلز داروين نظريته من فكرة قانون "الانتقاء الطبيعي"[6] **لمالتوس**، ومن دراسته لتطور الكائنات الحيوانية وملاحظة تدرجها من الأحط إلى الأرقى، مع اعتبار الإنسان ارقاها. وتبين له ان الصراع بين الكائنات الحية لا يفوز فيه الافضل (بالمعنى الأخلاقي)، وإنما الاقوى والافضل (بمعنى القوة والقدرة وامتلاك ادوات السيطرة والاحتكار).[7] بالتالي هو الذي يتقدم بينما يتخلف الفاشلون في عملية التكيف والتطور التاريخي عامة.[1]

---

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]- المرجع السابق، ص141.

[3]- *Stuart A. Newman, The Pre-Mendelian, Pre-Darwinian world: shifting relations between Genetic and Epigenetic mechanisms in early multicellular evolution .USA: New York Medical College, Department of cell biology and anatomy basic, Science Building, , Februry2005, P:78.*
http://www.iisc.ernet.in/academy/jbiosci/feb2005/75.pdf

[4]- بول ديورانت، قصة الفلسفة: من افلاطون إلى جون ديول(حياة واراء اعاظم رجال الفلسفة في العالم) تر: فتح الله محمد المشعشع). بيروت: مكتبة المعارف، ط1، 2004، ص276.

[5]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[6]- او الاختيار الطبيعي، والذي يمكن شرحه بان الافراد يتمتعون بالمميزات والخصائص التي تجعل كل الشعوب متساوية ضمن صفات مشتركة، هذه الاخيرة ترجع في الحقيقة إلى فعل قوى الاختيار التي تستهدف الكثير من الاجيال. اما الاختلافات بين الافراد فترجع إلى الجنسيات والتطورات التاريخية التي تخص كل فرد. حيث تجسد هذه الفكرة ان البشر ليس من صنع الله ولكن بفعل الاختيار الطبيعي (منتجات الطبيعة). (الباحث).

[7]- مثلما يظهر الصراع بين الكائنات الحية، كذلك هي السياسات الدولية التي تعبر عن صراع نحو القوة، وفي مناقشته لطبيعة القوة عند الجماعات والامم يؤكد عالم اللاهوت البروتستنتي **رينهو لدنيبور** على ان القوة ليست إلا انعكاسا لإرادة الافراد في تحقيق القوة (*Will to Power*) فالعلاقات بين الدول وفق المدرسة الواقعية تقوم على اساس تضارب في المصالح إلى درجة يقود بعضها للحرب. كما ان

لقد حظيت فكرة الداروينية باستعمال واستقطاب واسع من طرف الفلسفة الاوروبية والحضارة الغربية, تجلت هذه الاستعمالات في:-[2]

1- نقلت المفاهيم الداروينية التي تشمل التطور والارتقاء من المجال البيولوجي إلى المجال الدولي، حيث رأى **هربرت سبنسر** أن المجتمعات, وليس الأفراد هي التي تتنافس وتتصارع فيما بينها من أجل البقاء.

2- استلهمت هذه الفكرة من طرف **كارل ماركس** لتمجيد نظريته عن الجدلية المادية, وذلك لأن الداروينية أكثر المذاهب مناهضة للدين، وقد أقام مؤسسو الاتحاد السوفياتي في عهد **لينين** متحفا لداروين في موسكو, هذا ما جعل **موريس بوكاي** يقول بأنها استخدمت لهدف إيديولوجي مادي, وعنصري سواء من طرف بعض المفكرين, أو السياسيين من اليمين أو اليسار.

3- يعتبر عالم السياسة الانجليزي **جراهام والاس** أن أخطر النتائج المباشرة للداروينية هي في ميدان السياسة, حيث لم يكن أثرها في تبرير استئصال الأهالي الإفريقيين من طرف المستعمرين الأوروبيين, بقدر ما استعملت لتبرير استخدام فكرة الكفاح من أجل البقاء.

4- تظهر مأساة القرن التاسع عشر والعشرين في أن الصراع القومي الإمبراطوري والامبريالي كان يستند في الأساس إلى أن التقدم كان يرجع دائما إلى الصراع في سبيل الحياة.

5- تمظهر هذا المفهوم أيضا على يد السياسيين الواقعيين, والإيديولوجيات الاستعمارية, والاستيطانية, والصهيونية, والنازية, والفاشية. أو ما يمكن تسميتهم بالليبراليين الجدد (الداروينية الاقتصادية الجديدة), الذين يهدفون إلى تحرير السوق والانقياد الأقصى لقوانين الطبيعة للعرض والطلب, كما ينادي هؤلاء بعدم تدخل الدولة لأن هناك 'يد خفية' تسير السوق, فالأقوى, والأغنى, والأقدر على المنافسة هو الذي يستطيع السيطرة على السوق, كما يستمد هؤلاء أفكارهم من العالمين الاقتصاديين **ميلتون فريدمان** و**فردريك فون هايك**.

ثالثا: - الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كتب الكثير حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، خاصة ما يخص الحضارة الغربية الانجلوساكسونية, في المقابل بقيت الدراسات التي تستهدف العالم العربي ضئيلة جدا، ويرجع ذلك إلى اتساع الفجوة العلمية النظرية بين العالمين الغربي والعربي, مما جعل اهم الدراسات والبحوث المعمقة تحظى بتمركز اوروبي. وبالرغم من المكانة المتعاظمة التي بدا يحتلها مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الادبيات السياسية العربية منذ اكثر من عقد, لا تزال الدراسات العلمية في هذا الموضوع

الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا حاسما في تحديد حجم، قدرة، وقوة الدولة، التي تساهم في تحديد نتيجة الصراع الدولي، شريطة إدراك ان قوة الدولة لا تقتصر فقط على الجانب العسكري فقط. بل تعبر عن مركب من اجزاء عسكرية وغير عسكرية، إذ ان غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات المتواجد في العلاقات الدولية، مقارنة بتلك الموجودة في النظام السياسي الداخلي، والذي يجعل من المتغير المسمى القوة، اكثر وضوحا في المستوى الدولي مقارنة بالمستوى المحلي الداخلي. لمزيد من الإطلاع حول موضوع القوة كمحدد رئيسي للسلوك الدولي انظر: -

جيمس دورتي و روبرت بالستغراف, النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية,(تر: وليد عبد الحي). الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, ط1، 1985، ص ص59-63.

[1]- قاسم حجاج، المرجع السابق، ص131.

[2]- المرجع نفسه، ص ص132-135.

محدودة، إن لم تكن منعدمة في الوطن العربي، مما يجعلنا مضطرين لدراسة هذين المفهومين ضمن الأصول الابستمولوجية والمعرفية الغربية لـه.[1]

1/الـديمقراطية: -[2]

يتأرجح المنظرون في تعريفهم للديمقراطية الليبرالية، بين التأكيد على الأدلة الواقعية، أو بين التركيز على النموذج. فيتم تعريفها في الحالة الأولى على أنها ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة عن طريق صراع تنافسي على الأصوات، ويتم تعريفها في الحالة الثانية على أنها ذلك الإجراء لاتخاذ القرار *Decision Procedure* الذي يتميز بأنه " الحل الوسط المنصف".[3]

ويركز البعض الأخر على متغير المشاركة السياسية، حيث تعبر الديمقراطية عن بنية، وآلية، وممارسة سياسية تقوم على المشاركة الواسعة، عبر قنوات المؤسسات السياسية بشكل تنافسي. من هذا المنطلق يتم وصف النظام السياسي الديمقراطي بأنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في التأثير على عملية صنع القرارات السياسية، واختيار القادة السياسيين.[4]

أما **محمد عابد الجابري** فيتطرق إلى إشكالية الديمقراطية في الوطن العربي من خلال تبني المجتمع المدني كأداة للتحليل السياسي ـ الاجتماعي، حيث ينطلق من التساؤل التالي: هل يمكن قيام الديمقراطية في مجتمع غير مدني؟ وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي؟ وبدون الخـوض في المناقشات حـول مفهوم الديمقراطية، التي غالبا ما تكتسي طابعا إيديولوجيا ـ يقول عابد الجابري ـ تعتبر الديمقراطية ذلك النوع من العلاقة بين الحاكمين والمحكومين، بين الدولة والشعب، القائمة اليوم في اوروبا الغربية، وامريكا الشمالية، بعلاقة مبنية حول التداول على السلطة السياسية باسلوب الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر، من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطنة السياسية.[5]

من جهة اخرى، يرى **برهان غليون** ان الديمقراطية التي تبدو لنا اليوم في متناول اليد بالنسبة لمجتمعات البشرية الراهنة كافة، كانت بالتاكيد ثمرة اخلاقية استهدفت مستوى القيم الاجتماعية، وثورة سياسية تمس رؤية المجتمعات لمبررات اجتماعها، ووجودها المشترك، كما تشمل رؤية الفرد لدوره، ومكانته، وموقعه في تقرير مصير هذا الاجتماع السياسي.[6]

---

1. برهان غليون، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية. في: على خليفة الكوارى واخرون، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002، ص235.
2. إن الشائع في الادبيات السياسية ان كلمة الديمقراطية تجد اصلها في الفكر الإغريقي القديم، وهي تتكون من مقطعين يونانيين *Demos* ومعناها الشعب و*Kratos* ومعناها السلطة، بالتالي فالديمقراطية هي سلطة الشعب او حكم الشعب حسب التعبير الحديث.(الباحث)
3. سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية. في: علي خليفة الـكواري واخرون، المرجع السابق، ص64.
4. حسين علوان البيج، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة. في: علي خليفة الـكواري واخرون، المرجع السابق، ص156.
5. محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي. في: على خليفة الكواري واخرون، المرجع السابق، ص ص183-184.
6. برهان عليون، المرجع السابق، ص238.

إن إعادة تعريف الديمقراطية بي الفترة الراهنة يستدعى التخلص من الشعارات اليوتوبية، التي حملتها الديمقراطية خاصة في العصر اليوناني، فلقد كان لـ **روبرت أ. دال**، الذي يعد من أهم دارسي الديمقراطية المعاصرة ومنظريها في الغرب، الفضل الكبير في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الراهنة بأنها حكم الكثرة.[1] حيث ذكر في كتابة المنقح "التحليل السياسي الحديث" أن الذي جعل نظم حكم الكثرة .ـ النظم الديمقراطية ــ نظما جديدة من المنظور التاريخي، هو امتلاكها لتوليفة فريدة تتكون من سبع مؤسسات سياسية، بعضها نمى بطريقة تدريجية في بعض الدول أثناء القرن التاسع عشر وهـي:-[2]

1. إن حق التحكم في القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة يكون وفقا للدستور، من طرف المسؤولين المنتخبين.
2. إن اختيار المسؤولين المنتخبين واستبعادهم سلميا، يتم من خلال انتخابات دورية، عادلة وحرة، يغيب عنها القسر، أو يكون محددا في أضيق نطاق.
3. أن لكل البالغين حق التصويت.
4. أن لمعظم البالغين أيضا حق الترشح للمناصب العامة في هذه الانتخابات.
5. أن للمواطنين الحق في حرية التعبير، بما في ذلك نقد ومعارضة القادة أو الحزب الحاكم، وهـو حق يطبق عملا عن طريق القضاء، وممثلي الأجهزة الإدارية.
6. أن للمواطنين القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات، والتي ليست حكرا على أي جماعة أخرى منفردة، كما أن لهم الحق في اكتساب هذه القدرة.
7. أن للمواطنين حق تكوين المنظمات السياسية والعضوية فيها، بما في ذلك الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح.

إن التحدث عن الديمقراطية او الدول الديمقراطية، يعني بذلك الدول التي توجد بها المؤسسات السبع، إلا ان مصطلح الديمقراطية يستخدم ايضا وبصورة شاسعة بمعناه الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر، اي عندما يشير إلى الدول التي توجد بها كل المؤسسات السبع باستثناء الثالثة والرابعة.

كما تتمتع الديمقراطية بالعديد من المستويات، والكثير من المتغيرات التي تتدخل في تحديد تلك المستويات، منها متغير النموذج الحضاري، الذي يجعلنا نتساءل عن مدى عالمية نموذج الديمقراطية الغربية كما تتضمنها التعاريف الخاصة بفكرة العالمية؟ وهـل هناك إجماع عالمي على الاخذ بها فكرا وممارسة، عندما نسلم بضرورتها كقيمة مجردة لكل المجتمعات؟ اي هـل ذلك النموذج الديمقراطي قابل للتعميم؟

في الواقع، قدمت ثلاثة نماذج *Models* للديمقراطية على مستوى السياسة العالمية، من خلال طرح السؤال التالي:- لماذا تعتبر الديمقراطية فوق الدولة (او فوق سيادة الدولة)؟ للإجابة على هذا التساؤل، ندرج هذه النماذج ضمن **الجدول رقم(1)**:-

---

[1]- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ــ قراءة اولية في خصائص الديمقراطية ــ. في: علي خليفة الكواري واخرون، المرجع السابق، ص ص15-16.

[2]- روبرت ا دال، التحليل السياسي الحديث (تر: علا ابو زيد). القاهرة: مركز الاهـرام للترجمة، ط1، 1993، ص ص102-103.

الجدول رقم(1): - نماذج الديمقراطية على مستوى السياسة العالمية.

نموذج الديمقراطية	**الحجج الوقائية (الحمائية)**	**الحجج التنموية**
الديمقراطية العالمية *Cosmopolitan Democracy Of Held David*	تعمل الديمقراطية العالمية على مد المشروع الديمقراطي الليبرالي الكوني، والمؤقت من خلال حماية استقلال المواطن.	تجد الديمقراطية الليبرالية خليفتها في الفرضيات الليبرالية حول ارتقاء القيم الاستقلالية للفرد.
	تتبنى السياسة الديمقراطية في وسع الاتحاديات والتجمعات حلول السلام للصراع، وتخفض من احتمالات الحرب المؤذية. يعمل القانون العالمي على زيادة حماية حقوق الإنسان والبيئة.	تولد العالمية الإجماع العالمي وعبر الوطني الذي يسمح للأفراد بالتغلب على التوجهات الخاصة لصالح المنفعة العامة، كما تعمل الديمقراطية العالمية على إعلاء شأن النمط الجديد للمواطن العالمي.
الديمقراطية الراديكالية (ديمقراطية الكثرة) لـ *Hardt and Negri*	الديمقراطية الراديكالية هي الوحيدة القادرة على حماية المواطنين من الخوف واللاأمن والاحتكار الذي يميز حالة الحرب.	من خلال اختراق وتلاشي السيادة، تحظى تهدف الديمقراطية الراديكالية إلى تحسين التنمية الحرة للأفراد، وجمعياتهم كوحدات تعمل بشكل جماعي.
الديمقراطية الاستطرادية (المستطردة) عبر الوطنية *Transnational Discursive Democracy* لـ *Drysek*	تمكن الديمقراطية المستطردة عبر الوطنية المجتمع المدني، الحامل الأول للديمقراطية/ حقوق الإنسان/ ومشروع البيئة الذي يبحث الاحتماء ضد الرأسمالية والدولة.	تعتبر الديمقراطية المستطردة عبر الوطنية مركزية في تطوير انعكاس الحداثة بالأفق عبر الوطنية والعالمية.

Source: *Daniel Bray, Models of Democracy for Global Politics: Protecting the World and Developing Humanity. Paper presented to the second Oceanic Conference On International Studies, University of Melbourne, 5-7 July2006, P:11.*

رغم الاختلافات الجذرية التي نجدها بين هؤلاء المفكرين في افكارهم، ومعارفهم، وتصوراتهم، فإن لكل واحد منهم نموذجه الخاص. إلا ان هناك قاسم مشترك يوجد بينهم، يتمثل في ان الديمقراطية العالمية، يجب ان تدفع فوق الديمقراطيات اللبرالية للدولة (قوة سيادة الدولة)، وكذلك الاعتقاد بان يتم تأسيس العالم الجديد (النظام العالمي الجديد) على المبادئ، والاسس، والقيم الديمقراطية، التي تتجسد في حرية التعبير، والتداول على السلطة، والمشاركة السياسية وغيرها.[1]

كما نجد تصورا اخر للديمقراطية العالمية على يد **وحيد عبد المجيد** ضمن إطار نموذج واحد لها، يجد اسسه النظرية والتجريبية في الديمقراطيات الغربية اللبرالية.[2] وكذلك يتبنى **الطاهر لبيب** تصورا إمبرياليا للديمقراطية العالمية، يظهر كمنفذ للإرادة الدولية عن طريق 'برلمان دولي' لتأمين المصالح، وفرض النمط اللبرالي على صعيد كوني.[3] وبالرغم من اننا لحد الان ليست لدينا فكرة دقيقة حول شكل هذه الديمقراطية العالمية، او الاطراف الفاعلة ضمنها، او الاهداف الإستراتيجية التي

[1]- *Ibid, P:02.*

[2]- وحيد عبد المجيد، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي(ندوة). في: علي خليفة الكواري واخرون، المرجع السابق، ص261.

[3]- الطاهر لبيب، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي. في: علي خليفة الكواري واخرون، المرجع السابق، ص223.

تتبناها، والرسالة التي تريد تجسيدها على أرض الواقع. تبقى الديمقراطية العالمية تعبر عن يوتوبيا ذات أصول ابستمولوجية غربية أنجلوساكسونية، صعبة التحقق في ظل نظام دولي ذو علاقات دولية تتسم بالصراع المتفاوت من منطقة إقليمية إلى أخرى.

2/ حقوق الإنسان: -

برز مفهوم حقوق الإنسان[1] على نطاق دولي واسع على اثر الحرب العالمية الأولى، واتخذ حينئذ صيغة عالمية موسعة، حيث ظهرت نصوص عامة من منظمة الأمم المتحدة تدَّعي لنفسها بعدا عالميا، كما شهد العالم صدور "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" سنة1948، ثم صدور العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أضف إلى ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وذلك في سنة1966، حيث حازت هذه النصوص على مصادقة معظم دول العالم.[2]

في الواقع، يُرجع بعض الباحثين استناد فكرة حقوق الإنسان إلى الرشادة والعقلانية، في حين يلتمس لها البعض جذورها في الفكر الإغريقي المسيحي، بينما يرى البعض الآخر أن الأساس يعود إلى القيم الإنسانية، والقانون الطبيعي، والوضعي، والإسلامي، وهذا ما يجعلهم يقولون بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يقوم على فكرة مؤداها، تحقيق حماية دولية فعالة لحقوق الإنسان والشعوب على السواء.[3]

أما الحديث عن حقوق الإنسان ضمن المنظور الإسلامي، هو حديث عن مجموعة من الحقوق، قررها الإسلام للافراد على مستوى الجماعة، بحيث لم تعرفها القوانين الوضعية إلا بعد أن أتى بها الإسلام بثلاثة عشرة قرنا تقريبا. والتي يقصد منها رفع مستوى الأفراد، وتمكنهم من المشاركة في العمل لخير الجماعة، والاحتفاظ بكرامة الفرد الإنسانية، كما تهدف هذه الحقوق إلى تنمية مواهب الأفراد، ومساعدتهم على استغلال قواهم العقلية والجسمانية.[4]

---

[1]- تبلور ابستيمولوجيا (معرفيا) خلال عصر النهضة، من اصول يونانية ـــ رومانية، في ظروف اوروبية امريكية محددة في التاريخ بمميزاتها الاجتماعية السياسية. فالإعلان العالمي عن حقوق الإنسان حسب الباحث السياسي **جوزيف يعقوب** يحمل لون الحقبة الزمنية التي ولد فيها، وفيه مذاق الفضاء الذي ولد فيه ايضا، وهو الفضاء الغربي. فاسس لهذه الفكرة فلاسفة عصر النهضة العقلانيين على اساس فكرة "حالة قانون الطبيعة"، وهناك من يعيد اساسه ـــ اي الإعلان العالمي لحقـــوق الإنسان ـــ إلـــى فكرة العقد الاجتماعي لـــ **جون جاك روسو**. كما ان جذور المثلث الفرنسي "الحرية، المساواة والإخاء"، والذي جاء على راس الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن (الثورة الفرنسية1789)، برزت في الإعلان الامريكي للاستقلال سنة1776. وقد اكد **جلينك** ان إعلان حقوق الإنسان كان نتيجة حركة الإصلاح الديني، وليس الثورة الفرنسية. وقد جاء الإعلان لينهي السلطة المطلقة للملك، والكنيسة، والإقطاعيين، وينهي الامتيازات. وفي إجابة **محمد عابد الجابري** عن ما إذا كان فلاسفة اوروبا في القرن الثامن عشر قد لجـــؤوا إلى الدين في محاولتهم تاسيس "عالمية حقوق الإنسان"، فيقول " إن نص إعلان الاستقلال الامريكي قد وظف في تقريره لحقوق الإنسان مفاهيم دينية صريحة مثل الخالق، الحاكم الاعلى للكون، العناية الإلهية، وكذلك بالنسبة لإعلان حقوق الإنسان الذي اصدرته الجمعية الوطنية الفرنسية، والذي تم الإشارة في ديباجته إلى رعاية الكائن الاسمى اي الله". لمزيد من الإطـــلاع انظر: -

قاسم حجاج، المرجع السابق، ص ص142-143.

[2]- هادي خضراوي، المرجع السابق، ص ص87-88.

[3]- بروك غصبان، محاضرات في حقوق الإنسان لطلبة الكفاءة المهنية للمحاماة. باتنة: خدمات تاك، 2005، ص09.

[4]- عبد القادر عودة، الإسلام واوضاعنا السياسية. باتنة: الزيتونة للإعلام والنشر والتوزيع، دت، ص ص263-272.

يشير **عبد القادر عودة** إلى اهم الحقوق التي اقرها الإسلام هي المساواة بين البشر، وحق الحرية التي تتضمن حرية التفكير، حرية الاعتقاد، حرية التعليم، حرية القول وحرية التملك، بالإضافة إلى مجموعة اخرى من الحقوق التي تضمنتها الشريعة الإسلامية.

وبما أن هذه الحقوق ذات طبيعة عالمية مشتركة بين جميع البشر أينما كانوا، فقد برزت إشكالية الحديث عن ثنائية الخصوصية والعالمية، والتي تشهد تعقدا يفسر عدم قدرة الفرد العيش بمعزل عن المتغيرات العالمية.[1] فإذا كانت العالمية تعني الشمولية والكلية، فإن الخصوصية تعني المحلية والجزئية والنسبية، إلا أن الخصوصية والعالمية في نظر **محمد عابد الجابري** ليست على طرفي نقيض، بل بالعكس هما متداخلتان ومتطابقتان، ففي كل خاص شيء من العام، كما أن العام ليس كذلك إلا لكونه يضم ما هو عام في كل نوع من أنواع الخاص.[2]

فالقول بأن حقوق الإنسان هي من إنتاج الفكر الغربي التنويري، وما بعدها هو قول لخصوصية هذه الحقوق، ولكن الواقع يجسد أن حقوق الإنسان موجودة في اتفاقيات أخرى. مما يجعل هذا الخاص شيئا من العام. كما أن هذا العام ليس كذلك إلا لكونه يضم ما هو عام في كل نوع من أنواع الخاص، فالحرية والمساواة التي يبنى عليهما الغرب حقوق الإنسان، نجدها في ثقافات أخرى تقريبا بنفس الطابع الشمولي الكلي المطلق، بمعنى أنهما حقان للناس كافة.[3]

وتبرز علاقة الديمقراطية وحقوق الإنسان في أنه لا يمكن أن تتجسد ديمقراطية حقيقة فعالة، دون احترام حقوق الأفراد وحريتهم. والعكس، إذ لا نستطيع أن نتحدث عن حقوق الإنسان في ظل نظام ذي طابع سلطوي أو كلياني *Totalitarianism Or Authoritarianism*.

رابعا: - نهاية التاريخ ونهاية الايدولوجيا.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق والكتلة الاشتراكية التي ارتبطت به، حفلت الساحة الإيديولوجية على المستوى الكوني بنشاط ذي طابع إيديولوجي محموم لإثبات موت الاشتراكية، والشيوعية، والانتصار النهائي للراسمالية العالمية.

ربمـــا لا يتسع المجال هنا لإبراز مئات المقولات التي وافقت هذا النشاط الإيديولوجي، والكتب المثيرة التي صدرت في هذا المجال. إذ سنركز في دراستنا هذه على مقولة المفكر الأمريكي الجنسية من اصل ياباني هو **فرانسيس فوكوياما** في كتابه "نهاية التاريخ وخاتم البشر" أو "الإنسان الأخير"، هذا الكتاب الذي تعرض لانتقادات واسعة من قبل الكثير من الباحثين والمفكرين، من بينهم نشير كذلك إلى المفكر الامريكي **صامويل هينتنجتون** في مقالته التي صدرت في مجلة *Foreign Affairs* في ربيع1993 تحت عنوان "صدام الحضارات".[4]

1- في هذا الصدد يحتج المفكر **رابح لونيسي** على الحضارة العربية، التي ركزت على الحريات، دون الحقوق الاجتماعية، خاصة حرية الملكية، والنشاط الاقتصادي. لمزيد من الإطلاع انظر: -

رابح لونيسي، البديل الحضاري ــ دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا. الجزائر: دار المعرفة، دت، ص145.

2- يرى الباحث ان إشكالية حرية المراة في العالم تثير الجدال بين العالم الإسلامي والعالم الغربي المسيحي. فحرية المراة في الغرب تشمل تصرفاتها العقلانية، وغير العقلانية، في جميع ميادين الحياة، التي توافق او تعارض طبيعتها الفيزيزلوجية والمعنوية. فهي تتساوى مع الرجل على جميع المستويات ــ المساواة المتطرفة ــ، اما حرية المراة وفق الشريعة الإسلامية تظهر وتبرز في حدود احترام وتكريم الطبيعة الفيزيولوجية، والمهنوية النفسية للمراة، ضمن إطار وفائي منحه الإسلام لها لتعيش حياة رافية، وكذلك ضمن الحقوق والواجبات التي يجب ان تحترم من كلا الجنسين. فحرية المراة في الغرب لها خصوصيتها وصفاتها التي تميزها، وكذلك بالنسبة لخصوصية حرية المراة في العالم الإسلامي. اما عالمية الحرية فتشمل الحرية كقيمة تتجلى في الخصوصيتين الإسلامية والغربية، هذا ما يبرز التداخل والتشابك بين العالمية والخصوصية كمصطلحين متكاملين قبل ان يكونا متضادان. (الباحث).

3- قاسم حجاج، المرجع السابق، ص151.

4- مسعود ضاهر، صدام الحضارات ــ ارتباك الخائفين وصلابة القادرين ــ في: مجموعة من المؤلفين، المرجع السابق، ص142.

1/ نهاية **التاريخ**:-[1]

في أواخر1980، طور **فرانسيس فوكوياما** اقتراحات حول نهاية التاريخ، بإعلان أن العالم شهد انتصارًا غير محتشم لليبرالية السياسية، والاقتصادية، وكذلك نفاذ كلي للمتغيرات النظامية البديلة لليبرالية الغربية. فالديمقراطية الليبرالية يجب أن تكون النقطة الإيديولوجية والتطورية للبشر، وكذلك الشكل الأخير للحكومة الإنسانية.[2]

وحسب الاشتراكي **روبرت بيلز**، فإن **فوكوياما** عندما قال أن الديمقراطية هي النموذج الأخير للإنسانية، فهذا لا يعني ديمقراطية الكل بقدر ما يهدف إلى انتصار الرأسمالية ذات النمط المجسد في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، واليابان، إنها الديمقراطية الليبرالية التي تميز شكل المجتمعات الرأسمالية عن الدول الديكتاتورية.[3]

لكن هذا لا يعني -ـ حسب **فوكوياما** ـ أن نهاية التاريخ تعني اضمحلال التناقضات والصراعات الدولية، فبقايا الشيوعية، الفاشية، العنصرية، النازية، الاشتراكية، والأصوليات السلفية ما تزال موجودة سواء في الجنوب أو الشمال، إنما الذي انتهى هو ادِّعاء أعداء الليبرالية تجاوز الحرية، والفردية، بحيث توحد الفكر والمجتمع في الدولة العالمية الديمقراطية، وانتصرت مبادئ عصر التنوير.[4] هذا ما تطرق إليه **صامويل هينتجتون** عندما نفى تبنيه لمقولة نهاية التاريخ، حين أكد:" أن التاريخ لم ينته، والعالم ليس واحدا، والحضارات توحد الجنس البشري وتقسمه، ويتعين على كل حضارة أن تتعلم التعايش مع الحضارات الأخرى."[5]

فإذا كان هذا هو الجدال القائم حول نهاية التاريخ، الذي يدور حول انتصار إيديولوجية واحدة تعبر عنها الراسمالية الغربية، وبين الخوف من تصاعد إيديولوجيات اخرى او بالأحرى عدم فنائها. هذا يجعلنا أمام حديث مثير للنقاش حول نهاية الايدولوجيا أو تجدد نشوء حرب باردة بين العديد من الايدولوجيات التي تحتل حيزا من النزاع، والصراع في العالم. فماذا تعني نهاية الايدولوجيا؟، وهل حقيقة اننا اليوم نعيش في عالم خال تماما من اي نزاع إيديولوجي؟، ام انه علينا التصديق بمقولة نهاية نهاية الايدولوجيا اي فناء جميع الايديولوجيات؟

---

[1] ـ مصطلح نهاية التاريخ ليس حديث العهد، إنما ترجع اصوله المعرفية إلى **كارل ماركس** الذي اعتقد بأن تطور التاريخ هو هادف، وينتهي بتفاعل القوى المادية إلى انجاز اليوتوبيا (المدينة الخيالية) الشيوعية، هذه الاخيرة تعمل على حل كل التناقضات السابقة انظر:-
Francis Fukuyama, The End of History, National Interest, Summary1989, P:02.

[2] - *Ashley Lavell, After the "End of History" the vanishing of opposition : the case of Australian Labor . Paper presented to the 2004 Opposition Routable, Griffith University, P:03.*

[3]- *Robert Bills, Capitalism, Socialism and The End of History. The44 National Convention Banquet, Santa Clara calif: Eiltamor Hotel, April 1999, P:04.*

[4] ـ قاسم حجاج، المرجع السابق، ص199.

[5] ـ مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص144.

في هذا الصدد يرى **صامويل هينتنجتون** ان " الحرب العالمية القادمة، إن حدثت ستكون حربا بين الحضارات. فهو لم يجزم بحدوث حرب عالمية ثالثة، ولا بحتمية الصدام بين الحضارات. وفي رده على منتقديه، طرح مسالة تفكك الولايات المتحدة الامريكية نفسها، وإمكانية نزع الطابع الغربي عنها دون نزع الطابع الامريكي الذي ميزها. ويؤكد ان حضارة عالمية شاملة في العقود القادمة لا يمكن ان تقود إلى إنتاج سلطة عالمية شاملة، إلى حد دفع وزير الخارجية الفرنسي **هوبير غدرين** السابق إلى ابتكار لفظ جديد في العلوم السياسية، فكلمة عظمى لم تعد تكفي، ويتعين تسمية الولايات المتحدة الامريكية بدولة "فوق العظمى".

2/نهاية الايدولوجيا:-[1]

تحتل الايدولوجيا أهمية بالغة في الفكر والسلوك الإنساني عامة، فدراسة الايدولوجيا من أهم الدراسات الأساسية التي يهتم بها علم الاجتماع خصوصا علم اجتماع الدين، وعلم الاجتماع السياسي، كما تشكل الموضوع الأساسي الذي يدور حول علم اجتماع المعرفة، وكذلك العلوم السياسية والعلاقات الدولية.[2]

في أواخر 1960 وضع **دانيال بيل** ادّعاء مثيرا حول "نهاية الايدولوجيا"[3] حيث زعم أن:-

"في العالم الغربي هناك شبه إجماع بين القضايا السياسية، والفكرية، يتوجه نحو قبول بنظام دولة الرفاه، والرغبة نحو لامركزية القوة، وتبني نظام الاقتصاد مختلطا مع تعددية سياسية، وفي هذا الاتجاه تكون الايدولوجيا قد انتهت."

كما ذكر أيضا أنه حين استنزاف وتعب المناقشات الإيديولوجية في الغرب، فإن الإيديولوجيات الجديدة انبثقت وقادت السياسة في آسيا وإفريقيا.[4] عندئذ قام نقاش حاد وما يزال حول أطروحة **دانيال بيل**، وكذلك أفكار **ريموند ارون** التي كانت قريبة من **دانيال بيل** بنهاية الإيديولوجيات، مفادها أن تبدد الإيديولوجيات الفاشية، والنمو الاقتصادي المنتظم الذي شهدته المجتمعات الغربية، يشيران إلى أن

---

[1]- الايدولوجيا "Ideology" هي دراسة الافكار، في نفس الاتجاه التي يمكن فيها تعريف البسيكولوجيا "Psychology" على انها دراسة النفس او تعريف البيولوجيا Biology على أنها دراسة البيئة الحية. كما يعرفها **دانيال بيل** على أنها عملية نظامية موجهة للمعتقدات. ويمكن القول أيضا بأن الإطار التحليلي للايديولوجيا يعرض مجموعة من المعاني ذات الصلة بالمفردات السياسية، وقد استعملها **توماس كوهن** في كتابه الشهير "بنية الثورات العلمية" على انها مرادفة للمصطلح البارادايم. لمزيد من الإطلاع انظر:-

Amil Chawala, <u>Under Standing Ideology: the Paradigm of Politics</u> , PP:2-3. Page Web Consultée le:20/06/2007. http://sanskritdocuments.org/articles/AnilC6IdeologyandPolitics.pdf

لقد استخدم **توماس كوهن** لفظ البراديم للتعبير عن الاكتشافات التي تتميز بخاصيتين:: اولها: إن هذه المكتشفات بلغت حدا من البروز والتفرد، كان كافيا لاستقطاب جماعة ملتحمة من الإتباع فلا يتجشمون عناء القيام بإشكال اخرى من النشاط العلمي المنافس لتلك الاكتشافات. اما الخاصية الثانية فهي ان تمنح هذه الاكتشافات او المكتشف افاقا واسعة ورحبة، لتزويد الجماعة الجديدة من الباحثين بكل انواع القضايا، والمشاكل التي يتوجب حلها، انظر بهذا الصدد:-

توماس كوهن، <u>بنية الانقلابات العلمية</u>(تر: سالم ياقوت). الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005، ص ص31-32.

[2]- قاسم حجاج، <u>المرجع السابق</u>، ص ص202-203.

[3] - ربما ظهر تعبير "نهاية الايديولوجيا" للمرة الاولى في كتابات الروائي وكاتب المقالات الفرنسي الشهير **البير كامي**، ففي عام1946، كتب مقالة في صحيفة المقاومة التي كان يصدرها، انتقد فيها جهود الاشتراكيين الفرنسيين الحديثة لعقد مصالحة بين الماركسية والاخلاق. ففي نظره ان هذه المصالحة لن تتم ما دامت العقيدة الماركسية ترى ان الغايات تبرر الوسائل التي تسبغ مشروعهم على القتل، وعلى الاشتراكيين ان يختاروا إما القبول، وإما الرفض للماركسية من حيث هي " فلسفة مطلقة"، وإذا اخذوا بالاختيار الاخير، فإن الاشتراكيين " سيكتشفون ان عصرنا يتميز بنهاية الايديولوجيات اي اليوتوبيات المطلقة التي تقوم في الحقيقة بتدمير ذاتها. بعدها استخدم استاذ في جامعة هارفارد هو **ستيوارت هيوز** " نهاية الايديولوجيا"، حيث راى ان المثقف الاوروبي اليساري اصبح الان على يقين بانه يفضل الراسمالية على الشيوعية، فنهاية صوفية اليسار هي اوضح الإشارات التي ظهرت، وفي مقالة له بعنوان " نهاية الايديولوجيا السياسية " في1951، اكد على ان اليسار اصبح يفتقد الإقناع والافكار. كذلك بالنسبة لــ **جوديث ن. شكلار** في كتابها "ما بعد اليوتوبيا: انهيار الإيمان السياسي"، حيث كتبت في الفصل الاخير تحت عنوان "نهاية الراديكالية ــ اي الماركسية ــ"، ان الراديكالية اصبحت موضة بالية تماما. وفي خطابه الافتتاحي في متحف ميلان الوطني للعلم والتكنولوجيا، لمناقشة موضوع الحرية، قرر **ارون** ان: "الجدل الايديولوجي في معظم المجتمعات الغربية قد خبا وخفا، وان التاريخ قد رفض الامال المبالغ فيها المتعلقة بالثورة ــ ثورة البروليتاريا ــ وهــو لا ينكر ان ثمة توترات لا تزال قائمة حول المساواة، والعمالة، والاجور، والتضخم، لكن المخاوف المعقولة التي تثيرها لا تؤدي إلى نشوب اي صراع سياسي". لمزيد من الإطلاع انظر:-

راسل جاكوبي، <u>نهاية اليوتوبيا ــ السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة ــ</u> (تر: فاروق عبد القادر). الكويت: عالم المعرفة، 2001، ص ص11-14.

[4]- *Russall J. Dalton, <u>Social Modernization and The End of Ideology Debate: Patterns of ideological Polarization</u>. Paper presented for the conference On " Beliefs, Norms and Value in Cross -National Surveys", University of Tokyo, December2004, P:04.*

المجمتعات مؤهلة للتطور وسط وعي الجميع، ومستنده بذلك على الخبراء بدلا من العقائديين والأنبياء.[1]

لقد أوعز **دانيال بيل** "نهاية الايدولوجيا" إلى مجموعة من التحولات الاجتماعية التي عملت على تحويل الديمقراطيات الغربية أهمها التقدم الاقتصادي الضخم لمنتصف القرن العشرين، وما لازمه من تحول لأنماط التشغيل، وشروط العيش، ففي1973 قام بدراسة هذه التحولات بدقة أكثر، وتنبأ بانبثاق المجتمعات ما بعد الصناعية كمنتوج نهائي لهذه التحولات. بالإضافة إلى تطور دولة الرفاه، وتضخم العمل في القطاع الثالث (قطاع الخدمات)، وتزايد الحركات الاجتماعية، التي تساهم في توهج التقسيمات الإيديولوجية القديمة. إضافة إلى تطور المجتمعات الحديثة بطريقة إنتظامية نحو درجات أكثر علمانية، حيث عمل هذا الاتجاه على إنقاص المحتوى الأخلاقي للمناقشات السياسية. كما ادَّعى **دانيال بيل** أيضا أن الإيديولوجيات السياسية تنافست قديما مع المناصرين الدينين، رغم بقاء الدين كعنصر مهم في الكثير من الديمقراطيات الغربية، إلا أن تأثيره اضمحل بواسطة عمليات وميكانزمات التحديث الاجتماعي.[2]

وفي1960، قام عالم الاجتماع الراديكالي **س. رايت ميلز** بتوجيه أصابع الاتهام لمناصري القول "بنهاية الإيديولوجية"، حيث وصف أن القول بنهاية الايديولوجيا يقوم على وهم التحرر من أي التزام، أو اشتراكية حقيقية، فالقول بنهاية الايديولوجيا أمر يدعو إلى السخرية، فثمة يسار جديد يتشكل، وهو لا يخشى أن يكون يوتوبيا.[3] فمع حركة الحقوق المدنية، والاحتجاج ضد الحرب، والنضال الوطني من اجل التحرر، وتصاعد الحركات النسوية، بدا ان العالم غارق في الثورة، وفي الايديولوجيا معا، هذا ما ادى إلى صدور مقال من احد المراقبين للأحداث بعنوان "نهاية نهاية الايدولوجيا"، ذكر فيه: "ان الايديولوجيا اليوم تتعاظم اكثر من اي وقت مضى".[4] ولما احس **فوكوياما** بالتقارب بين موقفه وموقف كل من **دانيال بيل** و **ريموند ارون**، حاول ان يبتعد عنه، فقال: "إن الانتصار النهائي للديمقراطية الليبرالية الغربية...لا يؤدي إلى نهاية الايدولوجيا".[5]

فإذا كانت هذه هي اهم المكونات المرجعية لفكرة العالمية، والتي تفسر في الحقيقة التحولات الدولية الراهنة تفسيرًا فلسفيا وابستيمولوجيا، من خلال التطرق إلى مفاهيم الحداثة وما بعد الحداثة، وقانون حالة الطبيعة، والارتقائية الداروينية، بالإضافة إلى الادبيات المتعلقة بنهاية التاريخ والايديولوجيا. إذ تؤكد جل هذه الادبيات على جانب مهم وهو عالمية المفاهيم والقيم والسياسات، كما تبرر ايضا اهمية الاخذ في الاعتبار البعد الخارجي ـ الدولي في التحليل الداخلي ـ المحلي، من خلال الاستناد إلى نظرية الاقوى والاكثر تطورا. ضمن هذا السياق، تبرز العديد من التساؤلات التي يطرحها الباحثون، والتي تتعلق خصوصا بتطور حقل السياسة المقارنة منها، هل ان التطور الذي شهده حقل السياسة المقارنة هو استجابة لتاثير التحولات الدولية الراهنة؟ وكيف تكيف هذا الحقل مع

1- قاسم حجاج، المرجع السابق، ص215.

2- *Russall J. Dalton, Op-Cit, PP:3-5.*

3- راسل جاكوبي، المرجع السابق، ص17.

4- المرجع نفسه، ص ص17-18.

5- المرجع نفسه، ص20.

تأثير هذه التحولات؟ وماهي أهم التوصيات التي نادى بها المقارنون من أجل تحقيق فعالية في التحليل الراهن للسياسة المقارنة؟

المبحث الثالث: - تطـور حقـل السياسة المقارنة.

لقد ساهمت التحولات الدولية على مدى قرن تقريبا في تغيير الخريطة المعرفية والنظرية لحقل السياسة المقارنة، خاصة المتعلقة منها بشؤون السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، لـذا سنتناول في هذا المبحث أهم المحطات التي شهدها حقل السياسة المقارنة، بالإضافة إلى ذكر أهم العوامل الدولية التي أدت وساعدت على هذا الارتقاء والتطور. ضمن هذا المبحث، يتعرض المطلب الأول إلى الإطار المفاهيمي للسياسة المقارنة، بينما يتطرق المطلب الثاني إلى تطور حقل السياسة المقارنة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: - ماهية السياسة المقارنة.

لقد طرح العديد من الباحثين والمفكرين في مجال العلوم الاجتماعية مجموعة من الأسئلة، تهدف إلى تحديد هوية حقل السياسة المقارنة نوجزها فيما يلي: -

- لماذا هذا التنوع في أشكال الحكومات المتواجدة في العالم؟
- لماذا تتصرف المجتمعات بطرق مختلفة ويتم رسم الأنظمة السياسية بأشكال متميزة؟
- لماذا نلاحظ اختلافات جوهرية حول عمليات صياغة القرارات السياسية؟

في الواقع، يعتقد العديد من المقارنين أنهم جديرون بالإجابة عن هذه الأسئلة، عن طريق تبني السياسة كحقل معرفي، والمقارنة كمنهج يهدف إلى تقصي الظواهر السياسية المتواجدة عبر أنحاء العالم.[1] ويشير العديد من علماء السياسة إلى أن علم السياسة شهد أفضل مرحلة كعلم وحقل دراسي، عندما وظف المنهج المقارن.[2] إذ أن ارتباط المقارنة بالسياسة أعطى العديد من المصطلحات السياسية نذكر منها: الحكومات المقارنة، السياسة المقارنة، والتحليل السياسي المقارن، ضمن هذا السياق، سأحاول التطرق إلى أهم المضامين المتعلقة بهذه المصطلحات.[3]

اولا: - المقارنة والمنهج المقارن.

إن العلوم الاجتماعية ليست مؤهلة للركض وراء استعمال التجريب، لذلك فإن اسلوب المقارنة اصبح نمطا تحليليًا رفيع المستوى في فهم وشرح الوقائع الاجتماعية.[4] حيث يعرف **جون ستيوارت ميل** المقارنة بأنها تعني: " دراسة ظواهر متشابهة او متناظرة في مجتمعات مختلفة، او هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع او اكثر عبر مجتمعين او اكثر".[5]

فالمقارنة في اوسع معانيها تعني عملية اكتشاف اوجه الشبه، والاختلاف بين الظواهر المختلفة، كما تعني منطقيا ان الظواهر التي تتم مقارنتها تشترك في حد ادنى من الخصائص على الاقل، حتى

---

[1]-*Jeffrey Kopstein and Mark Lichbach, Comparative Politics, Interest, Identities, and Institution in changing Global Order. UK: Cambridge University Press, 2^{end} Edition, P:01. Page Web Consultée le:12/03/2008. http://assets.cambridge.org/052160/3951/excerpt/0521603951_excerpt.pdf*

[2]- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة - قضايا منهجية ومداخل نظرية- . بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1998، ص17.

[3]- محمد نصر عارف، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة – النموذج المعرفي، النظرية، المنهج –. الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص95.

[4]- *Jean Beaufays et Nadia Patanella, Note sur la Méthodologie de la Science Politique. Université de Liège: Département de sciences politique, Septembre2002, P:21.*

[5]- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي – المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والادوات – الجزائر، 1997، ص70.

وإن كانت خاصية واحدة.[1] ومن ناحية أخرى تعد المقارنة[2] في حقيقتها منهجا، وليست موضوعا، ففي العديد من العلوم كالانثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والنفس، لا يشير مصطلح المقارنة إلى حقل معرفي بقدر، ما يعبر عن منهج للبحث والتحليل.[3]

ويعرف المنهج المقارن[4] على أنه تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه، والاختلاف في تلك الظواهر. إذ يستهدف تعميمات أمبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. كما يستهدف المنهج المقارن أيضا التفسير العلمي، من خلال كشف العلاقات التي تربط المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغير أو أكثر، قد يعزل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى، بمعنى يثبت ويحيد أثر العوامل والمتغيرات الأخرى.[5]

ثانيا:- التحـولات المنهجية(الحكومات المقارنة ــ السياسة المقارنة ـ التحليل السياسي المقـارن).

لقد شهد حقل السياسة المقارنة تحولات جذرية خاصة المنهجية منها، تضمنت مراحل ثلاثة هـي:-

---

[1] ـ المرجع نفسه، ص116.

[2] ـ "من دون إجراء المقارنات لن يعرف العقل سبيلا" عبارة للفيلسوف الفرنسي **الكسيس دو توكفيل**، تبين لنا ان المقارنة شيء اساسي للفكر البشري، علاوة على انها جوهر المنهج العلمي، فمقارنة ماضي امتنا وحاضرها، ومقارنة تجاربنا بتجارب الامم الاخرى يعمق من رؤيتنا لمؤسساتنا الخاصة، ويتيح لنا تفحص سياسات المجتمعات الأخرى، ويلقى الضوء على فضائل حياتنا السياسية وعيوبها. إن التحليلات المقارنة تساعد على توسيع وعينا للإمكانيات الكامنة في السياسة. انظر:-

جابرئيل ايه الموند وجي بنجهام باول الابن، <u>السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ــ نظرة عالمية ــ</u> (تر: هشام عبد الله)، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1997، ص15.

فالمقارنة هي إحدى المناهج او الطرق المتبعة التي تستعملها العلوم الاجتماعية مثل التاريخ، والاقتصاد، وغيرها، ونجد في علم السياسة المقارنة كإحدى المناهج المتبعة في مختلف فروع هذا العلم مثل الدراسات المقارنة للاحزاب السياسية، والسياسيات الخارجية المقارنة لمختلف الدول. كما يعتبر حقل السياسة المقارنة هو الحقل الوحيد ضمن حقول علم السياسة الذي يحمل ضمن اسمه المنهج المقارن، هذا ما يفرض عليه ان عملية المقارنة تصبح من المستلزمات الاساسية الرئيسية له. لمزيد من الإطلاع انظر:-

محمد زاهي بشير المغيربي، <u>المرجع السابق</u>، ص115.

[3] ـ محمد ناصر عارف، <u>المرجع السابق</u>، ص91.

[4] ـ يشمل المنهج المقارن الخطوات التالية: ا: تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة/ ب: صياغة الفروض وتحديد المتغيرات/ ج: تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية/ د: جمع البيانات والمعلومات. اما المقارنة كمقترب او اداة ــ مدخل) فهي طريق مميز لتحليل، وشرح التطورات السياسية، والاجتماعية، لتفحص واستبيان العلاقة بين ظاهرتين. ويمكن إتباع الخطوات التالية لإجرائها: 1: وصف محور الموضوع *Core subject*، بمعنى ما هي الإشكالية بالضبط التي يجب شرحها، وكيف يمكن إدراك احتياجها للمقارنة، بمعنى ما هي المميزات النظامية الرئيسية التي تجعل هذا الموضوع قابلا للمقارنة./ 2: تطوير نظرة تستوعب تركيب المفاهيم مقارنتيا كمقياس للقصد (الشرعية الداخلية، وكذلك امتلاك طاقة، وقدرة موحدة لشرح العمليات الاجتماعية والسياسية بشكل عام (الشرعية الخارجية)./ 3: مناقشة منهجية المقارنة واسلوبها، حيث ان المقارنة هي وسيلة لبلوغ الهدف المنشود، وليس غاية في حد ذاتها، وما هي الادوات المعارضة لإشكالية البحث التي يجب الإجابة عليها بافضل الوسائل ضمن صميم البحث. وبهذه الخطوات تكون المقارنة اكثر فعالية، وتحقق اهدافها الفعلية. انظر:-

The Comparative Approach: Theory and Method, PP:2 -10 . Page Web Consultée le: 25/06/2007. http://www.sagepub.com/upm-data/9869_039458Ch02.pdf

وبما ان المقارنة اداة تحليلية رفيعة المستوى لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية، فمن واجب المقارنة امتلاك قدرة اجتياز فخ اللغة التي تترصد في الحقيقة كل باحث، وخاصة هؤلاء الذين يشتغلون في البحث ضمن علم السياسة.

Jean Beaufays et Nadia Patanella , <u>Op-Cit</u>, P:22.

[5] ـ محمد شلبي، المرجع السابق، ص71.

أ- مرحلة الحكومات المقارنة.
ب- مرحلة السياسة المقارنة.
ج- مرحلة التحليل السياسي المقارن.

وبالرغم من أن هناك خلافـًا حول حدود كل مرحلة، وطبيعة التشابهات، والاختلافات المتواجدة بينها، إلا أن هناك من رأى أن مفهوم الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة يعبران عن نفس الاتجاه من التطور، وأن كل هذه المراحل يمكن استيعابها ضمن مفهوم السياسة المقارنة على أساس أنه الأكثر انتشارا، وذيوعا.

ورغم أن الاستخدام الأكاديمي لم يفرق بين المرحلتين الأولى، والثانية، إلا أن مفهوم الحكومات المقارنة يعزى بدراسة الدولة، ومؤسساتها، ووظائفها، وارتباطها بالجماعات الأخرى كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح. بينما يذهب مفهوم السياسة المقارنة إلى مجال أوسع، حيث يتضمن الحكومات، والسياسات الأخرى، غير المرتبطة بالدولة *Non-State Politics* مثل المجتمعات القبلية، والمنظمات الخاصة، أما التحليل السياسي المقارن فيشير إلى منهج معين في دراسة الظاهرة السياسية هو المنهج المقارن، فما هي خصائص ومميزات كل مرحلة ؟[1]

أ- مرحلة الحكومات المقارنة:- تتميز بالدراسة الدستورية، والمؤسسية للأنظمة السياسية، حيث تحتل الدراسة القانونية، والإجرائية مكانا رفيعا في التحليل السياسي. كذلك اتجاه المدخلات الذي يشمل دراسة الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط دون مخرجات النظام السياسي.[2] كما اشتهر في بداية القرن العشرين بدراسة المؤسسات السياسية للدول المختلفة بصورة منعزلة، لـذا فقد تم توجيه النقد إلى هذه المرحلة على أنها لا تكتسي طابعًا مقارنا، إنما كل ما تشمله هو وصف ضيق النطاق، وغير حركي. وذلك بسبب التركيز على القواعد الدستورية، والبنى، والمؤسسات الرسمية لعدد محدود من الدول، مثل بريطانيا، وفرنسا، هذا ما نجده في الكتب والمراجع المتعلقة بالنظم السياسية المقارنة، والتي عادة ما تشير إلى النظام الرئاسي، البرلماني، والتعاهدي بوصف قانوني دستوري.[3]

ب- مرحلة السياسة المقارنة:- مرحلة بدات مع إعادة تعريف علم السياسة، وانتقاله من علم الدولة إلى علم القوة، والسلطة. في إطار التحول من المنظور التقليدي الذي ميز مرحلة الحكومات المقارنة، حيث اصبح حقل السياسة المقارنة لا يقف عند الوصف القانوني للحكومات، بل يقارن بين الابنية، والعمليات السياسية داخل الدولة، وعبر الدولة. فبعد ان اصبحت السياسة كما ـ عرفها **هارولد لازويل** ـ 1936 ـ هي من ياخذ ماذا ؟ متى واين ؟[4] اضحى الاهتمام في هذه المرحلة منصبا على

---

1 ـ محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص95.

2 - *B. Guy and Other, Do Public Policies vary in different types of Democratic System. In: Types of Democratic System and Types of Public Policy, Comparative Politics, April 1977, P:197.*

3 ـ محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق، ص47.

4 ـ يعتبر من العمالقة المؤثرين بشكل كبير في علم السياسة في الولايات المتحدة الامريكية وهو صاحب مدخل القوة في التحليل السياسي، العملية السياسية، والسياسة العامة. فقد عرف **هارولد لازويل** السياسة او السياسة العامة (البرامج التي تصدرها الحكومة) بانها من يحوز على ماذا؟ متى وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد، والمكاسب، والقيم، والمزايا المادية، والمعنوية، وتقاسم الوظائف، والمكانة الاجتماعية. بفعل ممارسة القوة او النفوذ، والتاثير في افراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة. كما توسع في هذا المقترب ــ القوة ــ كل من **مارك ليندربرك** *M. Linderberg*، و**بنيامين كروبي** *B. Croby*، حيث عرفا السياسة من المنطلق البراغماتي ـ العملي الذي يخضع لعمليات الاخذ، والجذب، والمساومات لاسيما وان منظور القوة يعكس إمكانية الصفوة (النخبة) في حصولها على القيم الهامة، عبر

تحليل عملية توزيع القيم من قوة، وسلطة، وثروة، ونفوذ.[1]

وبذلك أثير الاهتمام بالسلوك السياسي في عملية التوزيع، وإعادة التوزيع. وأصبحت المقارنة تركز على الانتظامات والاختلافات في أنماط السلوك بين النظم السياسية ومكوناتها، سعيا للوصول إلى قوانين للتفسير، ولم تعد دراسة السياسة المقارنة تقف عند حدود المؤسسات الرسمية الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، بل ذهبت لتتناول علاقة هذه المؤسسات بالأحزاب، والثقافة، والبيئة الاجتماعية، والتاريخ، وأصبحت المقارنة تتم بين النظم الكلية أو الجزئية لعلاقات الأبنية بالوظائف، ومعايير السلوك والقيم في المجتمعات المختلفة.[2] إذ جاءت هذه المرحلة كرد فعل ضد المرحلة السابقة ـ الحكومات المقارنة ـ التي تميزت بالتمركز العرقي الغربي، والشكلية القانونية، والتركيز المؤسسي الذي كانت تتميز به.[3]

ج- مرحلة التحليل السياسي المقارن:- سادها عدم الرضا، والقبول بما أنجزته المرحلة السابقة، حيث أثيرت العديد من الإشكاليات المنهاجية، وتم الطعن في علمية علم السياسة، وأعيد النظر في المفاهيم المتعلقة به. خاصة الجدال القائم حول تعريف العلم، وطبيعة المنهج، وهل أن المقارنة تعتبر بديلا مناسبا للتجربة في العلوم الطبيعية؟، وهل يمكن استخدامها في جميع ميادين وحقول ومواضيع العلوم السياسية؟ وهل أن النظم على اختلافها قابلة لأن تخضع للمنهج المقارن، وغيرها من الأسئلة التي تصب ضمن الإطار المنهجي النظري لحقل السياسة المقارنة.[4]

كما يرى **أرلوند ليجفارت** في أدبيات السياسة، أن هناك اختلافاً واسعا في المعنى المتعلق بالمقارنة والمنهج المقارن، فهو يعتبر المنهج المقارن واحدًا من المناهج الأساسية الأخرى كالمنهج التجريبي، الإحصائي، ومنهج دراسة الحالة.[5] بالإضافة إلى ان المنهج المقارن هو احد المناهج الأساسية، وليس هو المنهج العلمي بحد ذاته كما ادعى **هارولد لازويل**، الذي قال: "عندما يتم استعمال المقترب العلمي في تحليل الظاهرة السياسية، تبدو فكرة استقلالية المنهج المقارن مطنبة، لأن المقترب العلمي حتما سيتضمن المقارنة"، كذلك بالنسبة **لجبرائيل الموند** الذي ساوى بين المنهج المقارن والمنهج العلمي، حيث قال "ليس هناك اي معنى للحديث عن السياسة المقارنة إلا إذا كانت علما، وبالتالي لا يمكن الحديث عنه ــ اي العلم ــ بدون مقارنة في مقتربه".[6]

التاثير على قوة الاخرين في المجتمع، وان السياسة يمكن ان تكون انعكاسا لوجهة نظر او إرادة اصحاب النفوذ والقوة، الذين يسيطرون على محاور النظام السياسي، ونشاطات مؤسساته المختلفة لكن هذا المنظور واجه العديد من الانتقادات التي لا تؤمن بدور القوة وحدها في تحديد النشاط، والسلوك السياسي، منها المنظور الإسلامي. لمزيد من الإطلاع انظر:-

James Farr and Other, The Policy Scientist of Democracy: Discipline of Harold D. Lasswell . American Political Science Reviews, APSA, November2006, P:01.

فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة ــ منظور كلي في البنية والتحليل ــ. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2001، ص32.

[1]- محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص96.

[2]- المرجع نفسه، ص97.

[3]- محمد بشير المغربي، المرجع السابق، ص48.

[4]- محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص ص98-99.

[5]– *Arendt Lijphart, Comparative Politics and Comparative Method. The American Political Science Review, Vol:65, N°: 03, APSA, September1971, P:682.*

[6]- محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص99.

من خلال عرضنا الوجيز لمراحل السياسة المقارنة، يتبين لنا أن هذه الأخيرة تحتل وضعية غامضة كحقل فرعي في العلوم السياسية، إذ يتعذر علينا تقديم تعريف دقيق يعبر بشكل إجمالي عن هذا الحقل الدراسي.[1] فطبقا لـ *Mair Peter* تفهم السياسة المقارنة كاتجاه لدراسة مضامين (كدراسة الدول, وأنظمتها السياسية, والفواعل, والعمليات). وكمنهج يشرح الاختلافات, والتشابهات بين حالات تهدف إلى تأسيس قواعد, ومعايير للتحليل المقارن, مع استعمال المفاهيم الرائجة, والمشتركة في حالات الدراسة.[2]

أما في عصر العولمة، أصبحت السياسة المقارنة معنية بتقديم تعليقات تقييمية, ومعيارية, الهدف منها وصف وتفسير سياسة العالم (السياسة العالمية), والإجابة على السؤال التالي: لماذا أصبح العالم هكذا؟ مع تقديم التفسيرات والشروحات حول أهم الفواعل والتحولات الدولية التي تحدد مسار تطور وتغير هذا العالم.[3] لهذا الغرض يتم إدراج مادة العلاقات الدولية (الدراسات الدولية) *International Studies* كأحد المواد الأساسية, بالإضافة إلى النظرية السياسية *Political Theory*, والسياسة الأمريكية *American Politics* لتلقين مقياس السياسة المقارنة.

المطلب الثاني: - تطور السياسة المقارنة (التحولات الدولية والثورات العلمية).

لقد تطور حقل السياسة المقارنة استجابة لتأثير مجموعة من العوامل والتحولات الدولية، هذه الأخيرة كانت لها علاقة وطيدة بتطور هذا الحقل ضمن الإطار النظري، والمنهجي له، وتكمن هذه العوامل في: -[4]

- التغيرات السياسية, الاجتماعية, الاقتصادية, والفكرية التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة, مصدر معظم أدبيات السياسة المقارنة.
- الأحداث الفعلية, والتيارات المختلفة التي اجتاحت وتجتاح دول العالم.
- الاحتكارات, والتحديدات الفكرية, والمنهاجية في علم السياسة ككل.

كما ان التطرق إلى تطور حقل السياسة المقارنة يستوجب علينا التعرض إلى المراحل التالية: -[2]

1) مرحلة تاسيس علم السياسة المستقل 1888-1920.
2) مرحلة الثورة السلوكية 1921-1966.
3) مرحلة ما بعد السلوكية 1967-1988.

---

[1]- *Ingridran Biezn and Daniels Caramani, (Non) Comparative Politics in Britain, Politics, Vol°:26, N°:01, 2006, P:29.*
[2]-*IDEM.*
[3]- *Jeffrey Kopstein and Mark Lichbach, Op-Cit, P:02.*
[4]- محمد زاهي بشير المغربي، المرجع السابق، ص271.
[2]- *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Passion, Craft and Method in Comparative Politics, Baltimore Md: The Johns Hopkins University, 2006, P:05. (See the Table)*

1/ تأسيس علم السياسة كحقل مستقل (1888-1920):-

الجدول رقم(2):- المحطة الأولى لتطور حقل السياسة المقارنة.

المشهد الدولي.	العزلة الأمريكية.
موضوع البحث.	الحكومة. المؤسسات الرسمية السياسية.
المقتربات.	المقترب المؤسسي القانوني.
المناهج وأدوات البحث.	منهج دراسة الحالة / مقارنات أحادية للدول.
أهم الرواد.	جورج بوردو، جيمس برايس، لورانس لورال، ودرو ويلسون، موريس دوفرجيه، هرمان فاين، صمويل فاينر، جيوفاني سارتوري، كارل فريديريك، صمويل بيير، جون بلوندال.

المصدر: من إعداد الباحث[1]

لقد تم تأسيس علم السياسة كحقل مستقل عن العلوم الأخرى، قبل تأسيس أو تكوين السياسة المقارنة كحقل فرعي له.[2] حيث يمكن تتبع الأصول المرجعية لعلم السياسة في العديد من الكتابات الفلسفية القديمة،[3] نذكر منها كتاب "الجمهورية" لـ **أفلاطون**، والسياسة لـ **أرسطو** (384-322)، أما في عصر النهضة، نجد كتاب "الأمير" للمفكر الإيطالي **نيكولا ميكيافيلي** (1409-1527). ويبرز في عصر التنوير المفكر **مونتسكيو** (1683-1755) وكتابه "روح القوانين" (1748). ولقد تم تطوير التحليل السياسي في عصر الصناعة من طرف مفكرين أوروبيين، كتبوا حول كلاسيكيات النظرية الاجتماعية.[4]

في الواقع، كان مصطلح "تكوين دولة" لصيقا جدا بمناقشات السياسة الأمريكية، حيث تم ذكر هذا المصطلح في العديد من المحادثات التاسيسية الفيدرالية لكل من **فرانسيس ليبر** *Francis Lieber* أول استاذ في التاريخ، والعلوم السياسية في كولومبيا عام1857، بالإضافة إلى **وودرو ويلسون** *Woodrow Wilson*.[5]

[1] - بالاستناد إلى هذين المرجعين:-

Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Passion, Craft and Method in Comparative Politics , Baltimore Md: The Johns Hopkins University , 2006, P:05 .(See the Table) and Philippe C. Schmitter, The Nature and Future of Comparative Politics, Florence: European University Institute, August 2006, P:11.

[2] - على الرغم من ان علم السياسة قد تطور في الولايات المتحدة الامريكية في اواخر القرن19 عشر واوائل القرن20، كحقل متميز في العلوم الاجتماعية. إلا ان السياسة المقارنة كانت الفرع الاصغر داخل علم السياسة،يعود ذلك إلى جوهر التجربة الامريكية. والاعتقاد العميق انذاك بأن الولايات المتحدة اعلى وارقى من الدول الاوروبية، وبقية العالم. وان هناك القليل والقليل جدّا الذي يمكن ان يتعلمه الامريكيون من الاخرين، لذلك كانت السياسة المقارنة حقلا دخيلا يركز على اوروبا التي لديها القليل الذي يمكن ان تضيفه للامريكيين، ومن ثم كان معظم باحثي حقل السياسة المقارنة قبل الحرب العالمية الاولى من المهاجرين الاوروبيين ذوي التكوين القانوني. لذا كان من الطبيعي ان يسود المدخل القانوني المؤسسي كإقتراب رئيسي لهذه المرحلة، لأن علم السياسة في اوروبا وقتئذ كان جزءا من القانون. لذلك عندما قام الباحثان *Karl Loewenstein* و *Carl Friedrich* اللذان تدربا في حقل القانون بنشر دراسات اوروبية تحلل القوى الاجتماعية، والسياسية، اعتبرها الباحثون الاوروبيون دراسة في الاجتماع اكثر منها في السياسة، وعندما ترجمت ونشرت في الولايات المتحدة الامريكية. تم النظر إليها على انها قانونية اكثر منها سياسة. لمزيد من المعلومات انظر:-

محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص ص200-201.

[3] - *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Op-Cit, P:02.*

[4] - *IDEM.*

[5] - *John S. Dryzek, Revolution without Enemies: Key Transformations in Political Science. American Political Science Review, APSA, November 2006, P:487.*

فالمهمة العلمية لعلم السياسة هي تأسيس دولة قومية[1] مصحوبة بالمواطنين الصالحين.[2] والمطلوب من علماء السياسة رسم دروس عامة، من خلال دراسة الحالات الفردية، وذلك لتنمية وتطوير نماذج جيدة للحكم.[3] فالدولة الحديثة[4] يجب أن تتنفس "الهواء الأمريكي الحر"، والانتصار الأمريكي يجب أن يربط بالدراسات التجريبية للمؤسسات الأمريكية، مع عرض حالات التشرذم، والقطاعية، والمحدودية والفساد.[5]

خلال هذه الفترة، ظهرت كذلك الأوجه الرئيسية لعملية استقلال علم السياسة عن العلوم الأخرى[6] في تطورات مؤسسية مختلفة، والتي أعطت القاعدة التنظيمية الأساسية لهذه العملية *Autonomisation*، ويمكن إجمالها في اتجاهين:-[7]

- **الاتجاه الأول**:- برز في ازدياد عدد أقسام العلوم السياسية المستقلة، بالإضافة إلى تكوين البرامج التدرجية ضمن المقررات الدراسية.[8]
- **الاتجاه الثاني**:- تجلى في بروز مدرسة السياسة بجامعة كولومبيا المؤسسة من طرف

---

[1]- لقد شهدت الساحة الأمريكية الكثير من التوترات الداخلية، والحروب المدنية، والتي قادت إلى تأسيس دولة فيدرالية قوية تكون أرقى الدول، وأكثرها تطورا، من خلال تسخير علم السياسة لهذا الغرض. لمزيد من الإطلاع انظر:-

رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسية الأحزاب – التحول الحرج إلى السيطرة المدنية – (تر: فخري صالح). عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص113.

[2]- *John S. Drysek, Op-Cit, P:488.*

[3]- *Mark Blyth, Great Punctuation, Prediction, Randomness and The Evolution of Comparative Political Science . American Political Science Review, APSA, November 2006, P:493.*

[4]- لقد لاحظ *Ido Oren* كيف ان المؤسسة القديمة التي يترأسها *Woodrow Wilson* واخرين معه (التي احتكرت حقل علم السياسة حتى بداية الحرب العالمية الاولى)، اخذت الكثير من افكارها من نموذج الدولة البروسية (ألمانيا سابقا)، كنموذج للحكم الجيد، والإدارة العامة المناسبة. انظر:- *IDEM*

[5] - *John S. Dryzek. Op-Cit. P:488.*

[6]- في نهاية القرن19 وبداية القرن20، حدثت هزة كبيرة تشبه الزلزال. زعزعت اركان التفكير الفلسفي، إذ اخذت النظريات والتفسيرات العلمية تحل محل التفسيرات الفلسفية، سواء تعلق ذلك بنشأة الكون واصل الحياة والإنسان (الداروينية)، ام بالقيمة الإنسانية وميزة المجتمعات الإنسانية. وقد كان لتقدم العلم الطبيعي الاثر الكبير في التعامل مع الامور المادية، والفيزيائية، والتطورات الجديدة في فلسفة العلوم. إضافة إلى التقدم الكبير في علوم الاعصاب فيما يتعلق بفهم طبيعة المخ، والجهاز العصبي الذي اظهر دور الخواص العقلية في تاثيرها على السلوك، والذي ارتبط جميعه بظهور " الفلسفة الجديدة للعلم " *New philosophy of Science*، والتي اعطت للعوامل الفعلية، والذاتية، والروحية في الإنسان مكانها الطبيعي (ما بعد الوضعية بوصفها مواضيع لدراسة العلمية). حيث انعكس هذا تدريجيا بالتخلي عن التفسيرات الفلسفية – الميتافيزيقية _ في العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع، والنفس، الانثروبولوجيا وكذلك علم السياسة (او التفكير السياسي) بوجه اخص، ساهم ذلك في تقليص الدور الذي تقوم به الفلسفة في تفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية. اما فيما يخص تقدم العلوم التجريبية الحادث في القرن19، والمتعلق بالإنسان. فقد كان ميلاد علم الاجتماع في النصف الاول من القرن19 على يد الفيلسوف وعالم الاجتماع **اوجست كونت**، وعالم الاجتماع **إميل دوركايم**. بالإضافة إلى النصف الثاني الذي شهد ولادة علم النفس، بفضل عدد من العلماء والفلاسفة ابرزهم العالم النمساوي **سيغموند فرويد**. ضيف إلى ذلك نشأة علم السياسة اواخر القرن19 واوائل القرن20، اثر عظيم على الفلسفة، وطبيعتها، ووظيفتها ايضا، لما تقدمه من تفسيرات للإنسان، وسلوكه، وعلاقاته بالاخرين والمجتمع. لمزيد من الإطلاع انظر:-

عبد الله محمد الجسي، لماذا غلبت التعددية على الاتجاهات الفلسفية المعاصرة؟. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد30، العدد20، جامعة الكويت، 2002، ص ص88-98.

إبراهيم عبد الرحمن رجب، العلوم الاجتماعية – الوضع الراهن وافاق المستقبل _. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد30، العدد4، جامعة الكويت، 2002، ص ص667-670.

[7]- *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Op-Cit, P:03.*

[8]- فبعد تاسيس اول مدرسة، والتي تمثلت في هارفارد عام 1636، كان الحظ لتدشين اول جامعة بحثية هي *Johns Hopkins* عام 1876، حيث كان على الامريكيين مهمة التدرب على العلوم الاجتماعية المتواجدة في اوروبا، وخاصة الجامعات الالمانية الاكثر تقدما خلال فترة 1870-1900. انظر:- *IDEM*

W. Burgess في1880، وكذلك توسيع دائـرة نيل الدكتوراه *Doctor of Philosophy* في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن جوهر العملية الاستقلالية لعلم السياسة تجلت في التمييز والفصل بين علم السياسة والتاريخ، بالتركيز على الشعار التالي: " التاريخ هو ماضي السياسة, والسياسة تقدم لنا التاريخ". إلى جانب التزام علماء السياسة بترك الماضي كمحفوظات للتاريخيين، والتركيز أكثر على التاريخ المعاصر، بالإضافة إلى إعطاء أهمية بالغة للأسئلة المتعلقة بالحكومة, ومؤسستها السياسية اللصيقة بها.[1] لاسيما وأن بروز الجمعيات المهنية ضمن حقل علم السياسة، وتأسيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية *APSA*،[2] كانت خطوة جد هامة لتضمين استقلالية هذا الحقل عن العلوم الأخرى، خاصة التاريخ.[3]

وفي المؤتمر السنوي لهذه الجمعية، أشار الرئيس *Goodnow* سنة1904 إلى أن الأساس العقلاني لاستقلال علم السياسة كمهنة، أدى إلى إدراك ومصادقة وتدعيم هوية الحقل، الذي تم تعريف موضوعه بخلاف معالجة المجتمعات الأخرى له كألمانيا وفرنسا، والذي تم التركيز فيه بصفة رئيسية على مفهوم "الدولة ".[4] إذ تعتبر المهمة الأساسية لهذه الجمعية هو القيام بالقطيعة بين التفسيرات الفلسفية، والحياة السياسية، وبذل جهد أكبر في التأثير على حركية العالم.[5]

وبالرغم من استقلالية علم السياسة الأمريكي عن العلوم الاجتماعية الأخرى، وفصله عن التفسيرات الفلسفية الميتافيزيقية، فإن لظاهرة العزلة الأمريكية في تلك الفترة الأثر البالغ على توجهات حقل السياسة المقارنة, حيث تـم فهم حقل السياسة المقارنة على انه دراسة للدول الخارجية ضمن التقاليد الأحادية، مما اضفى على هذا الحقل صبغة الوصف للانظمة السياسية خارج الولايات المتحدة الأمريكية, دون بلوغ أهم الأهداف والمرتكزات التي يتأسس عليها المنهج المقارن أو المقارنة بصفة عامة.[6]

ومن المبدا الأحادي الذي اتسم به حقل السياسة المقارنة إلى انصار المبدا التعددي في اوائل القرن20،[7] هؤلاء الذين اعطوا المبادرة الاولى لانبثاق ما يعرف بالسلوكية في اواسط العشرينات، حيث اشاروا إلى الاهمية البالغة لدراسة السلوك السياسي، والنظام السياسي، مع معارضة علم الدولة.[8] فما هي السلوكية؟ وما هي اهم المميزات والخصائص التي تتسم بها؟ كيف انبثقت؟ وما هو الجديد الذي اضافته لعلم السياسة بصفة عامة؟ وحقل السياسة المقارنة بوجه خاص؟

---

[1]- *IDEM.*

[2]- تاسست في 1903، انبثقت كجماعة منشقة من الجمعية الامريكية التاريخية *AHA*، المؤسسة في 1884، وهذا ما ادى إلى ربط علم السياسة بالتاريخ. انظر:- *IDEM*

[3]- *IDEM.*

[4]- *John G. Guennell, The founding of American Political Science Association, Discipline, Profession, Political Theory and Politics. American Political Science Review, November 2006, P:433.*

[5]- *IDEM.*

[6]- *Ingrid Van Biezen and Daniele Caramani, Op-Cit, P:30.*

[7]- برزت الولايات المتحدة الامريكية كدولة اكثر تعددا لرغبات مؤسسي الحقل (رغم سيطرة المبدا الاحادي لبناء الدولة)، لانهم يدركون التعددية كواقع, والحقيقة تفرض إشكالية التشرذم الذي يجب ان يحل بقدر ما ان يقام. ففي كتابه *The Process of Government*(1908) برز ارتور بنتلي *Arthur Bently* كمنظر للسلوكية التعددية, هذا المؤلف الذي ادان الاحتكار لعلم السياسة من طرف الجماعات. لمزيد من الإطلاع انظر:-

John S. Dryzek, Op-Cit, P:488.

[8]- *Ibid, P:487.*

2/ المرحلة السلوكية(1921-1966):-

الجدول رقم(3):- المحطة الثانية لتطور حقل السياسة المقارنة.

المشهد الدولي.	1921 – عودة إلى العزلة الأمريكية – 1939 - WWII – الانفتاح الأمريكي والحرب الباردة – 1966.
موضوع البحث.	النظام السياسي *Political System*. السلوك السياسي *Political behavior*. السياسة غير الرسمية *Informal Politics*.
المقتربات.	المقترب النظامي *Systematic Approach* . البنائية-الوظيفية *Structural Functionalism*.
المناهج وأدوات البحث.	دراسة الحالة *Case Studies*. مقارنات صغيرة *Small N-Comparisons*. التحليل الإحصائي *Statistical Analysis*.
أهم الرواد.	جبرائيل آلموند *Gabrial Almond* سيدني فربا *Sidney Verba*، لوسيان باي *Lucian Pye*، ليوناردو بيندر *Leonard Binder*، جيمس كولمان *James Coleman*، ميرون وينر *Myron Weiner*.

المصدر:- من إعداد الباحث.

إن أهم السمات الرئيسية للدراسات التقليدية في السياسة المقارنة، أنها لم تكن دراسات مقارنة في جوهرها، فكانت المقارنة مجرد اسم فقط. وكانت الدراسة جزءا مما يسمى بدراسة الحكومات الأجنبية، ففي إطارها جرت معالجة التنظيمات الرسمية لمؤسسات الدولة، والهيئات الحكومية، بطريقة وصفية، تاريخية وقانونية. إذ تركز الاهتمام بشكل أولي على الوثائق المكتوبة كالدساتير، والقواعد القانونية التي تحدد موقع القوة السياسية، وشكل السلطات وتوزيعها، ووصف طرق ممارسة هذه السلطات، ودراسة الأسس الدستورية، وكيفية تنظيم السلطة.[1]

لقد ظهرت البوادر الأولى لتطور علم السياسة الأمريكي إلى السلوكية،[2] في منشورات لعلم سياسة جديد 1921، والتي تم التاكيد فيها على القطيعة بين علم السياسة والمقتربات التاريخية الوصفية. فتأسست المنظمة العالمية الأولى لكل العلوم الاجتماعية (مجلس البحوث للعلوم الاجتماعية *SSRC*) على مقترحات **شارلز ميريام**،[3] لتطوير البحث في العلوم الاجتماعية، والتي لمحت

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة (الجزء الثاني) القاهرة: مكتبة الاداب، ط1، 2004، ص42.

[2]- لقد ظهرت بدايات الاتجاه السلوكي في العلوم الاجتماعية قبل الحرب العالمية الاولى بسنوات، ففي الولايات المتحدة الامريكية جاء عالم النفس **واطسون** *J. Watson*، الذي خرج عن التامل الباطني في التحليل النفسي، وانصب اهتمامه على الظواهر الخارجية التي تعبر عن نفسها بصورة حسية. وهنا يميز الباحثون بين لفظين هما *Behaviourism* و *Behaviouralism*. فالاولى تشير إلى السلوكية التي جاء بها **واطسون** الامريكي، والذي استبعد كل ماهو محسوس عن التحليل النفسي، اما اللفظة الثانية فتعبر عن اتجاه ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث راح ياخذ في الحسبان دراسة الدوافع، والاحاسيس، على نحو ما في اتجاه علمي. هذا ما جعل **هانز ايلو** *Heinz Eulau* في كتابه الاتجاه السلوكي *Behavioural Persuasion* عام 1963 يؤكد على ضرورة الاهتمام بالدوافع، والاحاسيس وراء السلوك البشري. كما أشار **جراهام والاس** *Graham Wallace* في كتابه "الطبيعة البشرية في مجال السياسة" *Human Nature in Politics* (قبل الحرب العالمية الاولى)، إلى النقص الذي تعانيه الدراسات السياسية في ايامه، حيث تجلى هذا النقص في عدم وجود اي محاولة لمعالجة الاحداث السياسية وعلاقاتها بالطبيعة البشرية. انظر:-

عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة – دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل علم السياسة -. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص ص85-86.

[3]- يعتبر من ابرز المأثرين في علم السياسة الجديد، وكذلك **هارولد لاسويل**، **وجورج كاتلن**. وقد اشار **مريام** في المقال الذي نشر له عام 1921 إلى اهمية مقارنة علم السياسة بما وصلت إليه العلوم الاخرى، واشار في 1925 إلى الحاجة إلى منهج مختلف في علم السياسة. كما حدث في العلوم الاخرى، يختلف عن المنهج الشكلي، ويبدا في بحث السلوك السياسي باعتباره واحد من الموضوعات الرئيسية للمعالجة، وقد ظهر في

صعود مدرسة شيكاغو لعلم السياسة.[1] وبالرغم من أنه لا يمكن إهمال أجندة **ميريام** في ذلك الوقت، إلا أن ارتفاع المد النازي، والفاشي، وولادة الحرب العالمية الثانية، أدى إلى هجرة عدد معتبر من الأوروبيين، خاصة المفكرين الألمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية. حيث اندمجوا ضمن المجتمع الأمريكي، ونالوا مناصب شغل في الجامعات الأمريكية، كما خلق هؤلاء المهاجرون منافسة بينهم، وبين الباحثين الأمريكيين. هذا ما جعل العديد من الأمريكيين يعملون على إعادة صب علم السياسة في ترابط مع الحكومة الأمريكية ضمن مساعي الحرب، وهذا ما خلق ثغرة عامة أدت إلى إلزامية انبثاق ثورة ضمن حقل العلوم السياسية.[2]

لقد تم تضمين السلوكية[3] في السياسة المقارنة، عندما تم إنشاء لجنة السياسة المقارنة لمجلس البحوث العلوم الاجتماعية *SSRC*، هذه الأخيرة استندت إلى فكرتين مختلفتين:-[4]

- **الفكرة أولى**:- تتعلق بإعادة تعريف موضوع البحث في السياسة المقارنة، فبعد ما كان التركيز ينصب على الجوانب الرسمية للحكومة ومؤسساتها. كان على السلوكيين الاهتمام بالجوانب غير الرسمية، المتعلقة بسلوك جماعات المصالح، والأحزاب السياسية، والرأي العام، والثقافة السياسية، والتنشئة الاجتماعية، والتي تم النظر إليها على أنها أساس قيام النظام السياسي بوظائفه.
- **الفكرة الثانية**:- الحاجة إلى متقرب علمي لنظريات والمناهج، فالسلوكيون وما أبدوه من معارضة حول ما لاحظوه عن ندرة النظريات والتجريب في المرحلة السابقة، كانوا أكثر جدية في الدعوة إلى نظرية التحليل النسقي والاختبار التجريبي.

وبعدما كان المصطلح السائد هو "الحكومات المقارنة"، بدا تدريجيا الابتعاد عن هذا المفهوم، حيث فضل الباحثون تعبير السياسة المقارنة، في إطار اتجهت فيه الدراسات لأن تأخذ وجهة منهجية جديدة، وذلك تحت ضغط الانتقادات التي تزايدت ضد الدراسات التقليدية. وقد اشار **الموند** إلى استخدام بعض المفاهيم والمفردات، ميزت المرحلة السلوكية ترجع إلى تقاليد ارساها كل من **ماكس فيبر**، **تالكوت بارسونز**[5] في النظرية الاجتماعية هي:-[1]

هذا العام كتاب "اوجه جديدة لعلم السياسة" ليثبت ان **ميريام** هو ابو المنهج السلوكي، بتفسيره ودعوته لاغلب الاهداف المميزة، والمبررات، والاقترابات، والإجراءات والتاكيدات التي ترتبط بهذا المنهج السلوكي في عام 1926. إذ بدات الجهود تحت قيادة **ميريام لتأصيل ما يسمى فيما** بعد المنهج السلوكي، وشارك في هذه الجهود، وانضم إليها العديد من علماء السياسة الذين اعتبروا روادا، لإدخال هذا المنهج في علم السياسة، في مقدمتهم **ديفيد ترومان**، **هربرت سيمون**، **جبرائيل الموند**، **وروبرت ا. دال**. لمزيد من الإطلاع انظر:-

عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص23

[1] - *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Op-Cit, P:06.*

[2] - *IDEM.*

[3]: يمكن تعريف السلوكية من خلال العناصر التالية:- 1/ بحث يرتكز حول السلوك السياسي للفاعلين. 2/ دعوى والتماس منهجي للعلم. 3/رسالة سياسة حول الليبرالية التعددية. 4/تاسيس لمفهوم النظام السياسي كوحدة للتحليل والمقارنة. إن السلوكية تظهر عدم وجود اية مشكلة في دراسة الافراد الفاعلين ضمن الجماعات لتحقيق مصالحهم الجماعية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

John S. Dryzek, Op-Cit, P:489.

[4]- *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Op-Cit, P:08.*

[5]- لقد قام **تالكوت بارسونز** من جامعة هارفارد، بترجمة اعمال العالم الاجتماعي الالماني **ماكس فيبر** إلى الإنجليزية، مما ادى إلى انتشارها، وشهرتها، في الدوائر الفكرية الامريكية. وقد كان تاثير **بارسونز** قويا من خلال تقديمه للمدخل البنوي - الوظيفي *Structural Functional Approach*، كما ساهم في نشر مفهوم النظام *System* في الحياة الاجتماعية، والسياسية، إلى جانب مفهوم التغير *Change*، إلى جانب تطويره لمجموعة المتغيرات النمطية *Pattern variables* هي:- العزو مقابل الإنجاز، الخصوصية مقابل العمومية، التقليد مقابل الحداثة، والتي اعتبرها بعض علماء السياسة مفيدة في الدراسة المقارنة للمجتمعات المتقدمة والنامية. انظر:-

1) - اعتبار النظام السياسي نظاما للحركة والفعل وليس ساكنا، هذا ما يعني لدارسي السياسة المقارنة أن السلوك يمكن دراسته أمبريقيا، ويكون الاهتمام بالمعايير, والمؤسسات بالنظر إلى المدى الذي تؤثر فيه هذه المعايير والمؤسسات في السلوك. أما التأكيد على الحركة والفعل، فيعني أن يتم النظر إلى المؤسسات السياسية أو الأشخاص الذين يضطلعون بالأدوار السياسية، من زاوية ما يفعلـونه، ولماذا هم يفعلونه، وكيف أن ما يفعلونه يؤثر ويرتبط بما يفعله الآخرون، فأصبحت دراسة النظام السياسي وتحليله، مدخلا لـدراسة السياسة المقارنة.

2) - دراسة القيم، المعايير، التوجيهات، الأهداف، والتفضيلات بشأن الحركة السياسية. والتي يطلق عليها **ألموند** مصطلح "الثقافة السياسية"، هذا الأخير الذي أصبح أكثر تداولا واستخداما من قبل المقارنين.

لقد أصبحت هذه المعالجة الجديدة، والحديثة على أتم الاستعداد لتوفير مقارنة حقيقية في سبيل فهم وإدراك، ليس فقط النظام السياسي والثقافة السياسية، وإنما أيضا العملية السياسية، ومختلف الأبعاد، والجوانب المرتبطة بالحياة السياسية. حيث بدأ العديد من السلوكيين شرح الظاهرة السياسية، والاجتماعية عن طريق الاستخدام الأمثل للمناهج، والأدوات التحليلية المتطورة في الاقتصاد الرياضي، كما تم إدخال نظرية الاختيار الرشيد، ونظرية اللعب ضمن التحليل السياسي السلوكي.[2]

ضمن هذا الإطار، أدى هذا العمل أيضا إلى تطوير مقتربين منهاجين لإنجاز تعميمات تجلت في: -[3]

- **أولا**: - إدراج متزايد للتحليل الاقتصادي الرياضي، والتقنيات الإحصائية، وذلك بتقسيم العالم إلى قطع عملية، ومحاولة تكوين بنيات منطقية تصل وتربط المتغيرات ببعضها البعض لشرح الظاهرة السياسية. حيث ان الهدف النهائي لهذا العمل هو قياس درجة السببية المتواجدة بين متغيرين او اكثر، هذه العملية تسمح لهم ايضا بتاكيد وتفنيد الفرضيات المصاغة حول سلوك الفواعل والمؤسسات.
- **ثانيا**: - يتجسد في مقتربي الاختيار الرشيد *Rational Choice* ونظرية اللعب *Game Theory* المؤسسين على الافتراضات العقلانية،[4] واللذين يتم فيهما تصور الفاعلين كمواضع اكثر استعمالا

محمد زاهي بشير المغربي، المرجع السابق، ص23.

[1] - عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص43.

[2] - *Aldo F. Ponce, The Behavioralist Empire and Its Enemies: Comparative study of successes and dissatisfactions in American Political Science , University of Connecticut: Department of Economics, P:02.*

[3] *-Ibid, P:03.*

[4] - تعود الإنجازات العلمية التي ساهمت في بلورة نظرية اللعب إلى سنة1920 على يد **إيميل بورل**، الذي اهتم بدراة العمليات الذهنية، والقواعد العقلانية التي تضبطها في محاولة لتقديم معادلة ذهنية للقرارات السياسية التي يتخذها الفاعلون، وكان لظهور الرياضي **جون فون نيومان** اثر هام في تطوير افكار **بورل**، حيث استخدم **نيومان** قواعد الرياضيات لتحليل الظواهر السياسية، والاقتصادية، وانجز سنة1944 دراسة في هذا الصدد حول سلوك الرجل الاقتصادي، لقيت اهتماما كبيرا في الاوساط العلمية، والسياسية، والاقتصادية. كما يعرف **مارتن شوبيك** نظرية اللعب بانها "طريقة لصناعة القرار في حالات الصراع"، إذ ان هذه النظرية كما يقول **توماس سيلنج** معنية باوضاع يكون فيها السلوك الافضل لكل طرف، معتمدًا في قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الاخر (رد الفعل)، وهذا يعني التميز بين العاب الإستراتيجية والعاب الحظ. اما القرار(الاختيار) فيتضمن اختيار بديل من مجموعة من البدائل المتنافسة، وهناك ثلاثة انواع لصياغة القرار تتضمن القرار الرشيد، التدريجي، والمختلط. فالاختيار الرشيد هو المقترب الاكثر انتشارا، وتقبلا، والذي يتضمن استعمال معايير الرشادة والعقلانية في اختيار البديل المتاح. إلا ان انصار نظرية اللعب لا يقدمون معيارا للسلوك الاخلاقي في وضعية معينة، ولا تقدم لنا هذه النظرية نفسها في إطار

لتحليل الضغوط التي تقود الظاهرة السياسية في العالم.

وفي 1955، نشر **مكريديس** *Macridis* كتابا انتقد فيه المدخل التقليدي في حقل السياسة المقارنة،[1] وتم إدماج المنهج السلوكي في التيار السائد لعلم السياسة، خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أخذت تظهر العديد من الدراسات التي استخدمت المنهج السلوكي في أغلب المجالات التقليدية للبحث في علم السياسة،[2] نذكر منها:-[3]

1) شهدت أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، بداية لنشر أعمال **دافيد ايستون** حول النظام، حيث أعطت زخمًا كبيرا في دراسة العمليات السياسية، والجوانب غير الرسمية في السياسة. بالإضافة إلى أن **ايستون** كان عاملا أساسيا في زيادة انتشار شعبية المدخل النظامي *Systematic Approach*، وتحليل المدخلات والمخرجات *Input-Output Analysis*.
2) في نفس الفترة نشر **والتر روستو** *Walter Rostow* كتابا حول مراحل النمو الاقتصادي عام 1960، حيث أكد فيه ضمنيا أن جميع الدول تمر أساسا بنفس عمليات التغيير في طريقها للتنمية. كما أشار إلى أن عملية التحديث التي مرت بها أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية يمكن تكرارها في الدول النامية، وذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.
3) كتابات **كارل دوتش** *Karl Deutsch* و**ليبست** *Lipset*، التي ركزت على العلاقة بين بعض العمليات، والمؤشرات الاجتماعية من جهة، والتنمية والديمقراطية من جهة أخرى. كما أكد **ليبست** من خلال كتابه "الرجل السياسي" عام 1959 على العلاقات المتواجدة بين التحديث الاجتماعي، والديمقراطية السياسية.

إن الانتقادات الموجهة لمنظور التحديث والتنمية السياسية،[4] أعطت الضوء الأخضر لبروز

تجريبي، بحيث تحدد لنا كيف يتصرف الناس في الواقع الحقيقي. لذا من الصعب ان نتوقع من هذه النظرية ان تقدم لنا اساسا للتنبؤ في مجال السياسة الدولية. لمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع انظر:-

جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، <u>المرجع السابق</u>، ص ص 336-337.

منصف السليمي، <u>القرار السياسي الامريكي</u> باريس مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي، ط1، 1997، ص 88.

James E. Anderson, <u>Public Policy-Making</u>. New York: Library of Congress Cataloging in Publication Data, 3rd edition, 1984, P:07.

[1] - محمد زاهي بشير المغربي، <u>المرجع السابق</u>، ص 23.

[2] -عبد الغفار رشاد القصبي، <u>المرجع السابق</u>، ص 48.

[3] - محمد زاهي بشير المغربي، <u>المرجع السابق</u>، ص ص 24-25.

[4] - برزت مدرسة التحديث والتنمية السياسية خلال المرحلة السلوكية في ستينات القرن 20، إذ قامت البوادر الاولى للاهتمام بقضية التنمية السياسية في اعقاب الحرب العالمية الثانية واوائل الخمسينيات. حيث لم تقتصر جهود البحث في هذا المجال على جمهور الباحثين المتخصصين في العلوم السياسية، والاجتماعية. بل كان لرجال الدولة وصانعي السياسة دورا ملموسا في هذا الصدد، وتؤكد معظم الدراسات التي تبحث نشاة التنمية السياسية ان هناك عاملين اساسيين ادى إلى الاهتمام بهذه القضية:- 1/ اتساع دوائر البحث العامة، وامتداد نشاط الدارسين غداة الحرب العالمية الثانية. 2/ تغير نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات البحث، والدراسة في العلوم السياسية، والاجتماعية بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بوجه عام، والعلوم السياسية بوجع خاص. فقد لعبت لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الامريكية دورا بارزا وملموسا في هذا المجال، إذ اضطلعت بإجراء العديد من البحوث، والدراسات النظرية، والامبريقية تعلقت بقضايا ومشكلات الحياة السياسية في كثير من الدول النامية، وقدمت سلسلة من المؤلفات منها: كتاب **جبرائيل الموند وجيمس كولمان** بعنوان "السياسة في المناطق النامية" عام 1960، إذ يعد من اوائل الكتب التي تطرقت لدراسة وتشخيص اوضاع التخلف والتطور السياسي في دول العالم الثالث. ثم كتاب **ليونارد بيندر** عن "إيران: التنمية السياسية في مجتمع متغير"، ثم كتاب لوسيان باي عن بورما "السياسة والشخصية وبناء الامة". وغيرها من المؤلفات والدراسات التي توالت تباعا، وشكلت فيما بعد الجانب الاكثر من تراث البحث في قضية التنمية السياسية، هذا ما ادى إلى تشعب حقل السياسة المقارنة. فالتنمية السياسية عادة ما ينظر لها على انها التحديث السياسي،

المداخل المابعدية ضمن مرحلة ما بعد السلوكية، فما هي أهم الأسس، والركائز، والمداخل التي تكمن ضمن إطار هذه المرحلة؟

3/ المرحلة ما بعد السلوكية(1967-1988):-

الجدول رقم(4): - المحطة الثالثة لتطور حقل السياسة المقارنة.

المشهد الدولي.	1967 – أوج الحرب الباردة والتوجه أكثر نحو نظام معولم أحادي القطبية بقيادة USA ـ 1988
موضوع البحث.	الدولة وعلاقة الدولة بالمجتمع. المؤسسات السياسية الرسمية. السلوك السياسي.
المقتربات والمداخل النظرية.	علاقة الدولة ـ المجتمع *State-Society Relations*. مدخل الاقتصاد السياسي *Political Economy Approach*. مدخل تحليل الطبقة والدولة *Class Analysis*. مدخل التبعية *Dependency Approach*. المدخل الكوربورتاري *Corporate Approach*. مدخل السياسة العامة المقارنة *Comparative Public Policy Approach*. مدخل النخبة *Elite Approach* .
المناهج وأدوات البحث.	دراسة الحالات ومقارنات صغيرة بين الدول *Case Studies and Small N-Comparisons*. التحليل الإحصائي وعبر وطني *Cross Nation and Statistical Analysis*.
أهم الرواد.	صموئيل هينتنجتون، روناld روبنسون، راؤول بريبش، جوليرمو أودونال، جول ميجدال.

المصدر: من إعداد الباحث.

تعتبر الثورة ما بعد السلوكية اتجاهــا عريضا يضم العديد من التيارات المتداخلة، فهناك من يسعى إلى ترشيد السلوكية، ومنها من يعمل على تقويض بنيانها، لاسيما وان تراجع السلوكية لا يعني بالضرورة انتهاءها كاداة لتحليل والبحث، ولكن تقلص دورها بسبب ظهور مجموعة اخرى من المداخل والنماذج المختلفة، تسعى لتفسير الظواهر السياسية.[1] انظر **الجدول رقم(04)**.

لقد ظهرت المرحلة ما بعد السلوكية من خلال الانتقادات الموجهة للمدرسة السلوكية، إذ بالرغم من سيطرة مدرسة التحديث والتنمية السياسية على المرحلة السلوكية، فإن النقد الرئيسي الموجه لهذه المدرسة جاء من طرف **صاموئيل هينتجتون** عــام1968 في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، والذي وجه فيه نقدًا شاملا وحادًا لادبيات التنمية. وقدم منظورًا بديلا يعتمد على ان التعبئة الاجتماعية والتحديث، بدلا من ان يكونا معززين للتنمية السياسية، والديمقراطية، ومرتبطين بها، فهما في الواقع عملا على تقويض الدول النامية.[2] كما ركزت الانتقادات[1] ايضـا على انحطاط التحليل

فهي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيواقتصادي. او هي بناء الدولة القومية التي تعتبر الصيغة المعاصرة للنظام السياسي، والتعبير المنظم عن الامة، والمحتكر الوحيد للقوة المادية الشرعية. او هي بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية، إذ يستمد هذا التصور فكرته من ان التنمية ترتبط دائما باليقظة السياسية للافراد، كما تصور التنمية السياسية على انها دعم قدرات النظام السياسي من اجل إحداث التغيير المنتظم، والاستقرار، وانصار اخرين يشيدون بانها تطوير للثقافة السياسية للمجتمع. لمزيد من الإطلاع انظر:-

السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية – دراسة في العالم السياسي – الجزء الاول: الابعاد المعرفية والمنهجية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2001، ص ص 20-145.

[1] - محمد شلبي، المرجع السابق، ص129.

[2] - محمد زاهي بشير المغربي، المرجع السابق، ص29.

الإيديولوجي الذي صبه السلوكيون في دراسة العملية السياسية. وما رافقه من شرح محدود للنماذج المستخدمة من طرف السلوكيين، بالإضافة إلى الغموض الذي انتاب مفهوم "تراكم المعرفة".[2]

كذلك التحيز المعرفي والعرقي *Eethnocentric* الذي تميزت به المداخل الناشئة في ضوء المرحلة السلوكية، فقد تعرض المدخل البنيوي ـ الوظيفي لانتقادات حادة، كما تم وصف المداخل الأخرى بأنها غامضة، وتنقصها الدقة النظرية. أضف إلى ذلك أنها عبارة عن تصور مثالي للنظام السياسي الأمريكي، وقد تم انتقاد المنظور التنموي (التحديث والتنمية السياسية) بتجاهله للظاهرة الطبقية، والصراع الطبقي، والتبعية الدولية، وتأثير السوق الدولية، وقوى الاقتصاد السياسي.[3]

معظم الباحثين الذين شاركوا في تأسيس أجندة جديدة لعلم السياسة بشكل عام، والسياسة المقارنة بشكل خاص، هم مختلون من ناحية المنطلقات، ووجهات النظر. بعضهم كان من الجيل الأول (1910-1920) الذين حملوا على عاتقهم جلب السلوكية إلى السياسة المقارنة مثل **ليبست** *Lipset* وعمله الجماعي مع **روكان** *Rokkan*، بالإضافة إلى **صامويل هنتجيتون** (1768) وكتابه *Political Order in Changing Societies*، و**جيوفاني سارتوي** (1976)[4] ومؤلفه الشهير *Parties and Party System*.

كل هذا أدى بسرعة إلى بداية تشكيل الحقل ما بعد السلوكي بتحليلات جيل أخر (الجيل الثاني)، الذي اهتم بدراسة الكوربورتارية، والجيش، والسلطة، من بينهم *Guillermo O'Donnell*.[5] كما شهدت هذه المرحلة العديد من الباحثين العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لأول مرة لم يكن بلدهم الأصلي اوروبا (المانيا خاصة) بل كان امريكا اللاتينية.[6] فإخفاق السلوكيين في التنبؤ بحالة عدم الاستقرار السياسي، والاجتماعي التي تعرض لها المجتمع الأمريكي خلال الستينات. جعل السلوكيين البعديين يعملون على تطويع الحقائق التي ينتهي إليها العلم لخدمة المجتمع، حيث يؤدي ذلك إلى مواجهة مشاكل المجتمع، وخلق واقع سياسي، واجتماعي افضل.[7] ويعتقد اصحاب المدرسة ما بعد السلوكية بعدد من المقدمات اهمها:-[8]

1- ارتبطت هذه الانتقادات ارتباطا وثيقا بالاحداث الفعلية التي شهدها العالم، والولايات المتحدة الامريكية في تلك الفترة. من اهمها حرب الفيتنام، والحركة المعارضة الداخلية المتزايدة ضدها، وحركة الحقوق المدينة (1955-1965) ومضامينها. بالإضافة إلى الاضطرابات الطلابية في اواخر الستينات. وفضيحة وترجيت اثناء إدارة نيكسون، وزيادة التساؤلات، والشكوك حول كل مؤسسات واشكال السلطة. والذي زاد من انتقاد المنظور السلوكي هو اكتشاف ان بعض العلماء الذين ساهموا في تطوير المنظور التنموي، كانوا ضمن مستشاري الإدارة الامريكية في صنع السياسة العامة، وانهم ساعدوا في وضع، وتنفيذ سياسات خارجية فاشلة تجاه الدول النامية، وبالذات تجاه الفيتنام. انظر:-
محمد زاهي بشير المغربي، المرجع السابق، ص30.

2- *Aldo F. Ponce, Op-Cit, PP:4-5.*

3- محمد زاهي بشير المغربي، المرجع السابق، ص30.

4- يرى ان تطور علم السياسة يرتبط بتفاعل عاملين اساسيين: 1/ حالة المنظومة العلمية السائدة او ما يطلق على النموذج المعرفي. 2/ التغير في بنية وعلاقات التجمعات البشرية، ونظمها. هذا ما ينطبق على مراحل تطور حقل السياسة المقارنة ايضا. لمزيد من الإطلاع انظر:-
محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص283.

5- *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Op-Cit, P:11.*

6- *IDEM.*

7- نفس المرجع، نفس الصفحة.

8- عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص ص76-77.

1.أن الجوهر يسبق التكنيك، فالمشكلات المحلية للمجتمع أكثر أهمية من أدوات البحث. أي أن الأولوية للجوهر قبل التكنيك (التقنية)، بمعنى أنه إذا كان على الباحث التضحية بأحدهما من أجل الآخر ، فإن من الأهم أن يكون الباحث أكثر سعيا إلى حل المشكلات الاجتماعية الملحة.

2.أن العلم لا يمكن أن يقيم تقييما محايدا خاليا من الإيديولوجيات والتأثيرات، حيث أن الواقع لا يفرض انعزال القيم وانفصالها عنه، فالمقدمات القيمية يجب ربطها بالمعرفة.

3. على المفكرين تحمل مسؤولية مجتمعاتهم، وأن يدافعوا عن القيم الإنسانية للحضارة، وأن لا يصبح هؤلاء المفكرون منعزلين عن قضايا ومشكلات مجتمعهم.

4.يجب أن يضع المفكرون المعرفة العلمية في خدمة العمل والحركة، وفي إعادة تشكيل وصياغة مجتمعاتهم، فالمفكر أو الباحث يتحمل التزام وضع معرفته في ميدان العمل.

5.أن يشارك هؤلاء المفكرون في الجهود الدؤوبة التي تشهدها الحياة السياسية والأكاديمية من حولهم، فعلى حد تعبير ايستون، تعمل ما بعد السلوكية على تحطيم عوائق الصمت التي خلفتها المرحلة السلوكية، فالمعالجة السلوكية في جوهرها تحليل وتجريد، وهذا ما يساهم في إخفاء وحجب الوقائع المريرة للسياسة، وعدم مساعدة علم السياسة لكي يصل إلى الحاجات الحقيقية للجنس البشري وقت الأزمة.

في الحقيقة، تمثل ما بعد السلوكية حركة لها سماتها المسهبة، وغير المستقرة، بالإضافة إلى أنها سريعة التغير. فأصحابها يتراوحون وفق مدى واسع، من المذهب المحافظ إلى اليسار النشط، حيث لا توجد لهذه الحركة التزامات منهجية محددة، وليس لها أي لون سياسي خاص يميز أفرادها، ومن ثم يكون من التعسف القول بأنها حركة منظمة داخل أو خارج علم السياسة.[1]

لقد انعكس هذا التشرذم الذي تبديه ما بعد السلوكية في الاتجاهات على مجموعة المداخل، والمناهج النظرية التي تبنتها، ففي البداية برز مدخلان رئيسيان بديلان لمداخل مدرسة التحديث والتنمية السياسية، احدهما كان المدخل الكوربورتاري، والذي ركز على علاقة الدولة بجماعات المصالح، بالإضافة إلى علاقتها بالتنظيم السلطوي للنقابات في الدول النامية او المتقدمة. اما المدخل الثاني والرئيسي لهذه المدرسة كان موجها لدراسة الدول النامية، وهو مدخل التبعية *Dependency Approach*، والذي يركز على تبعية دول الاطراف (التخوم) إلى المركز الراسمالي.[2] وفي نفس الفترة، تم إحياء مجموعة اخرى من المداخل في حقل السياسة المقارنة، إذ تم التركيز على الدولة من جديد كمتغير رئيسي ومهم في صياغة السياسات العامة، والتوجهات السياسية، والاقتصادية (مدخل الاقتصاد السياسي والسياسة العامة). حيث ان إعادة التركيز على الدولة كان على نقيض المدخل النظامي لـ دافيد إيستون، الذي يصور الدولة بكأنها حكم محايد بين صراع الجماعات المصلحية، وليس لها اي تاثير مهم على الصراع ونتائجه.[3]

1- عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص79.
2- محمد بشير زاهي المغربي، المرجع السابق، ص31.
3- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

من خلال ما سبق، يبدو أن التطور التدريجي للسياسة المقارنة كان وفقا لتطور وارتقاء علم السياسة خاصة من المنظور الأمريكي، بالإضافة إلى التحولات الدولية المتعلقة بالحرب العالمية الأولى والثانية، بالإضافة إلى الحرب الباردة. فما عهدناه سابقا، هو في الحقيقة يعبر عن تطور أكاديمي لعلم السياسة ضمن سياق السياسة العالمية والمجتمع الدولي بشكل عام، وعلاقة هذا التطور بتوجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العالم الخارجي، خاصة مع بروز أطر معرفية وتحليلية خصبة في بيئة دول العالم الثالث التي تضم كلا من أمريكا اللاتينية وأفريقيا، هذه الأخيرة التي أعادت إحياء حقل السياسة المقارنة، كما أفضت إلى فترة جد مهمة لحقل السياسة المقارنة، أين تم إعادة تعريف وصياغة أهداف الحقل ضمن عصر العولمة. فما هو واقع السياسة المقارنة في ظل التحولات الدولية الراهنة؟

المبحث الرابع: - السياسة المقارنة بين جدالية العولمة والعالمية.

سأتطرق إلى واقع السياسة المقارنة في ظل التحولات الدولية الراهنة، من خلال التعرض إلى التكيف الذي أظهره هذا الحقل في التعامل مع إشكالية الربط بين العولمة والعالمية. حيث بقيت العديد من النقاشات لحد الآن تعاني من الغموض، والعمومية، فالحديث حول مستقبل العلوم السياسية وحقل السياسة المقارنة في زمن تميزه آليات، وصور العولمة من جهة، والمكونات المرجعية للعالمية من جهة أخرى، جسد العديد من التصورات والدراسات المستقبلية التي تحاول تصور العالم بعد الانتصار الشامل للديمقراطية الليبرالية. فالحديث عن حقل السياسة المقارنة في هذه الفترة، هو في الحقيقة حديث عن تضاؤل وانحطاط هذا الحقل من أداء الوظيفة الهامة المميزة له، أي دراسة الأطروحات المتعلقة بنهاية السياسة المقارنة *The Death of Comparative Politics*، بالإضافة إلى تحليل النقاشات المقترحة حول الربط والتجسير بين عالم السياسة الخارجي وعالم السياسي الداخلي.

ضمن هذا السياق، سأتناول في هذا المبحث واقع السياسة المقارنة في ظل عالم يتميز بالتعقد في جميع الميادين، بالإجابة على التساؤل التالي: ما هو واقع حقل السياسة المقارنة في ظل التحولات الدولية الراهنة من خلال تحليل جدلية التفاعل بين العولمة والعالمية؟ وللإجابة على هذا التساؤل أقترح التطرق إلى إعادة صياغة تعريف لحقل السياسة المقارنة في عصر العولمة ضمن المطلب الأول، وسأتطرق في المطلب الثاني إلى إفرازات إشكالية الربط بين العولمة والعالمية في حقل السياسة المقارنة.

المطلب الأول: -إعادة تعريف حقل السياسة المقارنة.

لـقد اظهر الباحثون اهتماما كبيرا بالعولمـة خاصة بعد انتهاء الـحرب البـاردة في1989 *The Cold War*، التي أفضت إلى سقوط الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، وبـــروز العديد من التحولات والتطورات التي خاطبت، واثرت في التحليل السياسي الداخلي والدولي.[1]

يعد النظام الدولي الراهن نظاما جديدا، والجديد فيه يكمن في العديد من العناصر نذكر منها:- ان هذا النظام اصبح احادي القطبية بالانتصار الشامل للراسمالية، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة العولمة في كل انحاء المعمورة، واخيرا منع احتكار المعلومة بين المجتمعات افرادًا وشعوبًا واممًا، بعد هيمنة الاقمار الصناعية، وشبكة الانترنيت، وغيرها من الشبكات الأخرى المختصة في صنع وتوزيع المعلومات عبر العالم.[2] ضمن هذا الإطار، يبدو ان حقل السياسة المقارنة فقد الكثير من الحيوية والإثارة في استقطاب البحثين، فالديمقراطية الليبرالية حظيت بانتصار واسع في المجال السياسي،[3]

---

[1]- *Jeffery Haynes, Comparative Politics and Globalisation, P:01. Page Web Consultée le: 29/07/2007. http://www.polity.co.uk/haynes/haynes-c1.doc*

[2]- محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة - دراسة المفاهيم والنظريات -. بيروت: دار الجيل، 1999، ط1، ص36.

[3]- يقدم الدكتور **جفال عمار** من جامعة الجزائر رؤية مختلفة حول تتبع مسار العولمة، حيث يرى ان هذه الاخيرة ليست وليدة السنين او العقود الاخيرة (عقود التسعينيات)، مثل ما هو شائع في العديد من الكتابات التي تربط العملية بنهاية الحرب الباردة، وانتصار النموذج الليبرالي الراسمالي، لكن بمراحل تطور النظام الراسمالي، وما نتج عنها من تطورات عميقة في مختلف قطاعات الصناعة، تجلت في الاندماج المتزايد للمعارف التقنية، والمواد الاولية، والسلع الوسيطة، والمنتجات، والخدمات بين مختلف انحاء ودول العالم، حيث يمكن وصف العولمة بانها انتقال الديمقراطية الراسمالية الوطنية إلى الديمقراطية الراسمالية العالمية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

جفال عمار، قوى ومؤسسات العولمة – التجليات والاستجابة العربية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد01، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، شتاء2001-2002، ص161.

كما أنها هي النظام الوحيد الذي يتمتع بالشرعية العالمية، ليس هناك أي نظام يسعى لأن يكون شموليا أو تسلطيا.[1]

بالإضافة إلى التوفيق والتوسيط بين المناصرين للاقتصاد الحر من جهة، والاقتصاد الموجه من طرف الدولة من جهة أخرى. فالحكومات الاجتماعية في بريطانيا والبرتغال، تتابع استراتيجيات الاقتصاد الحر، فالربط بين سياسات الاقتصاد الحر والبرامج الاجتماعية (الاقتصاد المختلط)، لقي قبولا واسعا في هذه الفترة.[2] كما أن تضاؤل المناقشات الواسعة حول تصنيف الأنظمة السياسة إلى دول ديمقراطية وتسلطية، وما إلى ذلك من التصنيفات الرباعية والخماسية التي قدمها علماء السياسة المقارنة، محاولين بذلك تبيان أوجه الاختلاف بينهم، والتي لقيت الإهمال، إذ لم يعد لهذه التصنيفات أهمية في ظل انتشار نموذج واحد للديمقراطية ساد معظم الأنظمة السياسية الحديثة النشأة.[3]

لقد أثرت هذه العوامل على أهمية حقل السياسة المقارنة كحقل مثير وجذاب، يعمل على استقطاب أنظار الباحثين الدارسين في مجال العلوم السياسية، حيث أصبح إعلان نهاية السياسة المقارنة أكثر قبولا في الأوساط الأكاديمية.[4] ولمعرفة حقيقة الملل والجمود الذي أصاب حقل السياسة المقارنة، يجب أولا تقديم إطار تقييمي للوضع الحالي والمستقبلي لحقل السياسة المقارنة، مع محاولة تحديد قضايه الأساسية والسيناريوهات المستقبلية لتوجهاته الفكربة والنظرية.[5]

فلا أحد اليوم يستطيع إنكار الإنجازات العلمية التي حققتها العلوم السياسية بصفة عامة، والسياسة المقارنة بصفة خاصة، سواء في طبيعة مواضيعها، ومناهجها، وتخصصاتها المتشعبة، والعامة في ان واحد، أو في فرض نفسها علميا، وموضوعيا، وذلك لحل العديد من الأزمات، والمعضلات الوطنية، والإقليمية، والدولية.[6]

في الواقع، لا يزال مستقبل العلوم السياسية الحديثة، والسياسة المقارنة في زمن العولمة غامضا،[7] إذ يرتبط بعالم السياسة الذي سوف يسود في المستقبل. لهذا الغرض قـدم *Mark Blyth* ثلاثة تخمينات حول السيناريوهات المستقبلية لعلم السياسة، والتي يمكن ان تسود العالم في المستقبل، كما يتم على اساسها إعادة تعريف وصياغة موضوع البحث في السياسة المقارنة بصفة خاصة، وعلم السياسة بشكل إجمالي وهي: -[8]

يشير العالم الاول إلى قواعد واضحة تحكم العالم، إذ يمكن ملاحظة الفواعل الدولية بشكل جلي وواضح، كما يمكن ان تكون الدراسات المتعلقة بالمحاكم، والسياسات التشريعية نماذج جيدة (فالاصوات الانتخابية يمكن حسابها، والخيارات يمكن كشفها، والقواعد يمكن متابعتها). اما بالنسبة

[1] -Howard J. Wiarda, Is Comparative Politics Dead? Rethinking the field in the Post Cold War Era . *Third World Quarterly, Vol°:19, N°:05, P:935.*

[2]- *Ibid, P:936.*

[3]- *Howard J. Wiarda, Op-Cit, P:936.*

[4] *-IDEM.*

[5]- محمد بشير زاهي المغربي، المرجع السابق، ص36.

[6]- منصور بن لرنب، اي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد01، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، شتاء2001-2002، ص213.

[7]- نفس المرجع ونفس الصفحة.

[8] *- Mark Blyth, Op-Cit, P:496.*

للانحرافات الدولية الكبيرة، فهي عادة ما تكون نادرة الوقوع، حيث تلقى الأدبيات والمناهج ولغة التقنيات قبولا واسعا، وتفهم أكثر في حقل السياسة المقارنة. ويتجسد العالم الثاني بقوة عدم اليقين أو بالأحرى حالات الخطر المكشوفة في هذا العالم، حيث تريد الفواعل الدولية التحكم في الأسواق، والانتخابات الوطنية. بالإضافة إلى أنها سبب نشوب الحروب في هذا العالم، لاسيما وأنها تعمل على زرع فتيل الصراعات في كل أنحاء العالم. أمـا العالم الثالث فهو أقرب إلى الخيال أو المدينة الفاضلة، حيث يتجسد فيه النظام والعدالة في التوزيع، كما يمكن للفاعلين أيضا أن يختبروا الماضي، فالحقائق واضحة وجلية، وذلك من أجل تصور المستقبل.

مما سبق، يبدو أن العالم السائد اليوم هو الذي يتطابق ويتماثل مع العالم الثاني. فحسب *Mark Blyth* يتجسد في هذا العالم بشكل واسع عدم اليقين (عدم التأكد الكامل) في اتخاذ القرارات السياسية، فنسبة الخطر في عالمنا اليوم تزداد اتساعا يوما بعد يوم، فالصراع العربي ـ الإسرائيلي مازال يطرح العديد من التساؤلات حول إمكانية توصل طرفيه إلى إقامة سلام حقيقي ودائم، وما التسوية إلا مجرد عملية سياسة يراد منها تهدئة وتسكين الصراع في المنطقة.[1] كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001، نبهت الباحثين في مجال العلوم السياسة والعلاقات الدولية إلى وجود نظم متباينة، وعوامل ذاتية في السياسة الدولية، جعلت الكثير من الافتراضات في علم الاجتماع الغربي محل استفهام، لاسيما تلك التي تعتقد بعقلانية الفعل الإنساني الاجتماعي، حيث ترى هذه العقلانية أن العالم يتجه نحو مصير مشترك يتسم بالديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق.[2] اي بروز بعض المظاهر، والتحولات السياسية الحديثة خصوصا العالمية منها، شكلت الصورة العامة للتاريخ السياسي الحديث، كنوع من المعالجات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، لبعض القضايا الدولية كالإرهاب، وقضايا الحدود، والخطابات السياسية المزدوجة. اما ردود الأفعال الدولية على بعض تلك المتغيرات، والخلط بين بعض المصطلحات والمفاهيم الأخلاقية، والمعايير القانونية، والحقوقية، كعدم التفريق بين مفهوم الإرهاب الدولي بمعطياته الظاهرة كالعنف والقتل، وبين المقاومة كحق مشروع لردع العدوان، ادت كل هذه العوامل واخرى إلى فتح المجال للانتهاكات الدولية لحقوق الافراد والشعوب في مختلف انحاء العالم.[3]

لقد اكتشفت البشرية ان النظام الدولي الجديد ,خاصة بعد احداث 11 سبتمبر2001) ليس نظاما للتوازن في المصالح، او نظاما لقانون دولي ترعاه الامم المتحدة، او نظاما للسلم والاستقرار.[4] بل هو نظام ادى إلى طرح العديد من الاسئلة المهمة والمتعلقة بمستقبل حقل السياسة المقارنة منها، هل ان الباحثين والمقارنين هم ملزمون بالتوجه نحو التمرس في الشؤون الدولية، ام انه يتوجب عليهم الابتعاد

---

[1]- عمار بن سلطان، هل يمكن إقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد01، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، شتاء2001-2002، ص91.

[2]- ستيف سميث، العلاقات الدولية ــ الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية. (تر: عادل زفاع وعبد الله راقدي). تاريخ الإطلاع: 2007/07/30.

http://wwww.geocities.com/adelzeggagh/bridge.html .

[3]- محمد بشير سعيد القطيبسي، الظواهر السياسية الحديثة واثرها على العلاقات الدولية. تاريخ الإطلاع: 2007/07/30.

http://wwww.asharqalarbi.org.UK/mu-sa/b-mushacat-210.htm.

[4]- عبد الإله بلقزيز، التطورات الاخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية (حلقـة نقاشية). مجلة المستقبل العربي، العدد272، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص19.

عن ذلك, طالما أن التوجه الأكاديمي يعني التزام المرء بالحياد، وأن يبتعد عن الاهتمامات الآنية للأجندة السياسية.[1]

وفي ظل الصراعات المتوترة في كل من الشرق الأوسط, وإفريقيا, وآسيا، هل يمكن الحديث عن نهاية السياسة المقارنة كحقل يسعى إلى بناء نظرية عالمية تهدف إلى تحليل جل الظواهر السياسية في العالم؟ للإجابة حول هذا السؤال، قدم الأستاذ *Howard J. Wiarda* مجموعة من الأسباب تجعلنا من السذاجة أن نطرح فكرة نهاية السياسة المقارنة في عصر العولمة وهي:-[2]

- **الأول**:- في الحقيقة، إن المناقشات المطروحة حول الأنظمة السياسية, والاقتصادية لم تؤل إلى الزوال في العديد من الدول والمناطق الإقليمية كالصين، العالم الإسلامي, والصحراء الوسطى لإفريقيا *Sub-Sahara Africa*، وكذلك في روسيا, وأجزاء من آسيا, وبعض دول أوروبا الغربية, وأمريكا اللاتينية, فالسؤال المطروح حول الأنظمة السياسية لم يلق حلا نهائيا.
- **الثاني**:- إن السؤال المطروح حول النظام السياسي في العديد من الدول مازال محل المناقشة والجدل، حيث بقي علينا الإجابة حول كيفية, ولماذا حدثت الأدبيات, والتحولات بإتجاه الديمقراطية الليبرالية, والتي تبدو في أغلب الأحيان غير كاملة. كما يجب البحث في العوامل الاجتماعية, السياسية, الاقتصادية, الثقافية, والاستراتيجية التي أدت إلى هذه التحولات.
- **الثالث**:- حتى إذا قام الانتصار الواسع للديمقراطية الليبرالية, والانفتاح نحو الأسواق, على إنهاء المناقشات حول الأنظمة السياسية السائدة سابقا، فيجب على باحثي السياسة المقارنة أن يستمروا في الإثارة والتشويق, من خلال التمييز بين الأشكال, والأطر النظرية, والحجج المؤسسية للديمقراطية, والاقتصاديات النيوليبرالية في دول ومناطق مختلفة. كما يمكن طرح العديد من التساؤلات ضمن هذا الإطار منها: كيف تختلف الديمقراطية في اسيا وامريكا اللاتينية, عن الديمقراطية في الدول الأوروبية؟ كيف تعمل مقتربات علاقات الدولة _ المجتمع في المناطق المختلفة؟ ويجب ان تقدم دراسة هذه القضايا واخرى جوهر التحليل المقارن كما كانت عليه مناقشات الأنظمة السياسية في الماضي.
- **الرابع**:- على مستوى الدول والقارات الحالية، يبدو ان هناك تطورا معتبرا باتجاه اجندة عامة للديمقراطية والاقتصاد الحر. فالنماذج النظرية للسياسة المقارنة ما تزال بعيدة عن الاستجابة لهذه التحولات, إذ يحتاج اصحاب النماذج النظرية كمدرسة التنمية والتحديث، ومنظري التبعية, والكوربورتارية, والثقافة السياسية, بالإضافة إلى البنائيين والمؤسسيين, إلى استدراك الامر, وذلك من خلال التركيز على بعض المواضيع كالعلاقات بين التنمية والتبعية، او العلاقات بين التبعية والكوربورتارية، إذ ان الاستجابة للتحولات الدولية الراهنة، يحتاج إلى بناء جسر بين عدة جزر من النظريات.
- **الخامس**:- لقد قامت التحولات الدولية التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة (عصر العولمة), بتجديد التاكيد على المؤسسات (المؤسسية الجديدة) *Neo-Institutionalism* في السياسة المقارنة.

---

[1] - ستيف سميث، المرجع السابق.

[2] - *Howard J. Wiarda, Op-Cit, PP:944-946.*

فالتطبيقات المجسدة لهذه الأخيرة، أبرزت لنا تضاؤل أهمية النقاشات المتعلقة بالايدولوجيا، والأحزاب المتطرفة على الصعيد اليميني أو اليساري. إذ يبدو أن هناك تجديد يقوم على تأكيد مؤسسات الحكومة، خاصة من ناحية الكفاءة والفعالية. هذا ما أدى إلى الاهتمام أكثر بالمؤسسية، هذه الأخيرة التي تقودنا إلى الأعمال المطورة حول المؤسسات في العقود الماضية لكل من **كارل فريدريك، هيرمان فاينز** *Herman Finer*، **كارل لونستاين** *Karl Loewenstein*، بالإضافة إلى أعمال **بيتر ماركل** *Peter Merkl*، و**جورجان راسموسن** *Jorgen Rasmussen* في الوقت الحالي.

- **السادس**:- يحتاج المشهد الحالي إلى إعادة النظر في سياسة النشاط المصلحي للجماعة، وتضمين الجماعات المصلحية داخل صناعة القرار في النظام السياسي، يتطلب مقتربات واتجاهات جديدة للتفكير والتحليل. بالإضافة إلى إعادة تقديم العلاقات بين الدولة المركزية، والكيانات الإقليمية، والحكومات المحلية، خاصة منذ انتشاراللامركزية بشكل واسع، كإتجاه يجسد الفعالية أكثر لتوزيع الخدمات العامة.
- **السابع**:- من المرجح أيضا أن تركز السياسة المقارنة في المستقبل على تقنيات أكثر، ومواضيع متخصصة وضيقة. حيث تتضمن دراسات حول السلوك الانتخابي، والرأي العام، والاستراتيجيات الانتخابية، والتسيير الائتلافي (الاتحادي). ومما لا شك فيه أن هناك مواضيع بحث مهمة، وجديرة بالاهتمام، تتطلب العديد من التحليلات والنقاشات، خاصة في عصر العولمة الذي يتميز بالتعقد، والتشابك، والتعدد في مستويات التحليل، كما يتميز ايضا بصعوبة الحصول على تعميمات تخص الظاهرة السياسية العالمية.

وتحت غطاء النسبية في تحقيق اهداف حقل السياسة المقارنة، والمتعلقة بالتعميم، والوصول إلى نظريات عامة، بالإضافة إلى محاولة بناء علم سياسة تنبئي يتصف بالحياد القيمي.[1] برزت مرحلة جديدة، كان الجزء الاكبر منها بدفع من الجمعية الامريكية للعلوم السياسية *APSA* في1989، والتي تهدف إلى جعل الحقل اكثر علمية. بالإضافة إلى لم شمل النظريات المتشرذمة التي شهدها حقل السياسة المقارنة في ظل مرحلة ما بعد السلوكية، والتي جمعت بين المداخل المحافظة (الليبرالية)، والمداخل الراديكالية (الماركسية).[2]

وفي ظل العولمة التي تتضمن العديد من العمليات، والمؤسسات المختلفة، والاتجاهات المتناقضة التي تجسدها على الساحة السياسية الدولية. انعكس هذا بشكل جلي على حقل السياسة المقارنة، فمازال

---

[1]- محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص ص335-340.

[2]- قدمت نظرية الخيار الرشيد *Rational Choice* على انها نظرية عامة - كلية، والتي تقدم بعض العناصر لدراسة القرار، لكن هذه العناصر لا تعرف ما هو المميز للعملية السياسية، بالنظر للعملية الاقتصادية او الاجتماعية، إذ تم النظر إليها على انها نظرية موحدة يمكن ان تكامل وتجمع النظريات حول العمليات في مختلف المجالات، خاصة وانها لم تقدم للتطبيق في اي ميدان خاص للعملية. إلا ان الاجندة الجديدة التي قدمتها هذه المرحلة انتهت بالمعارضة التي لقيتها من طرف حركة البيروسترويكا *Perestroika Movement* المنبثقة في اكتوبر 2000 عن طريق بريد الكتروني، أرسل من طرف مجهول يدعى *Mr. Perestroika* إلى عدد من العلماء السياسيين، انتقد فيه توجهات الجمعية الامريكية للعلوم السياسية (*APSA*)، والجريدة التي تنشرها (بارجة الاميرال *Flagship Journal*) - مجلة العلوم السياسية الامريكية -. حيث ادت إلى حركة تفاعلية في حقل السياسة المقارنة تم فيها تجديد التاكيد حول المقتربات العلمية لدراسة السياسة. انظر:-

Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Op-Cit, P:15-17.

المقارنون يظهرون ميلا للتأكيد على شلل، وتشتت الحقل، ويرجع هذا إلى الاطراد الذي اتسم به المقارنون في الذهاب بعمق من أجل بناء علم سياسة عالمي، علما أن هذا الهدف يستطيع أن يكون ممكنا في ظل أن يدرك المقارنون نقطتين أساسيتين:-[1]

- **النقطة الأولى**:- هي أن دراسة السياسة ظاهرة معقدة، ومرتبطة بالاهتمامات، والخصوصيات القياسية للمقارنين. إذ أن هذا التوجه تضلله الغشاوة إثر غياب مضامين واضحة للقيم المتواجدة في السياسة.
- **النقطة الثانية**:- تصب في الاتجاه العام للإجابة حول الأسئلة المهمة، فالأجدر بالباحثين (المقارنين) أن لا يكونوا متحيزين حول موضوع البحث المتناول، بالإضافة إلى ضرورة استعمال المناهج العلمية المناسبة.

وإذا كانت العولمة سلاحا ذو حدين، فهي تحمل بوادر التقدم، والازدهار بنتائجها المتمثلة في انتشار منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، وثورة الاتصالات. التي تؤدي إلى ترقية الجنس البشري وتقدمه من جهة، ومن جهة أخرى تهميش المجتمعات التي لا تستطيع التصدي لنتائجها السلبية المتواجدة في الميادين البيئية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية.[2] فإن المطلوب من المقارنين هو العودة إلى إدراك عمق، وجذور السياسة المقارنة في التقاليد الإنسانية، مع إدراك الأهمية الحيوية أيضا للطموحات العلمية. والاهتمام أكثر فأكثر بالسياسة العالمية، والمناهج والأدوات المستعملة للكشف حول موضوع البحث.[3] فمستقبل السياسة المقارنة من المحتمل أن يتوقف على قدرة المقارنين في حل الاختلافات المنهكة، مع مزج اهتماماتهم وخصوصياتهم، مع الجوهر، المنهج، السياسة، والعلم.[4]

المطلب الثاني:- السياسة المقارنة في ظل علاقة العولمة _ العالمية.

عند مقارنة العولمة بالعالمية[5] _ أو العكس ـــ تظهر عدة مقاربات، تتعلق بالعلاقة بين العديد من جدليات الأنا والآخر، والأنا والنحن، بين المحلي والدولي، بين الخصوصي والعالمي، وبين الوحدة

---

[1]-*Ibid, P:20.*

[2]- علي يا واخرون، <u>العولمة وتحدياتها التقنية والتكنولوجية على الإدارة _ دراسة ميدانية لمجموعة من منظمات الاعمال العامة والخاصة_</u>. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 27، العدد (2)، سوريا، 2005، ص01.

[3]- *Ibid, P:20.*

[4]- *IDEM.*

[5]- إن المقارنة بين العولمة والعالمية هي اشبه بالمستحيلة، في ظل فقدان كليهما لتعريف دقيق واحد عالمي متفق عليه، متوازن وذو مصداقية. سواء على مستوى "المجتمعات" العلمية المختلفة، او على مستوى الثقافات، والخصوصيات الحضارية الاخرى. فأوجه التشابه تظهر في: 1/ النزوع نحو الوحدة، الدمج، التوسع، التعميم. 2/ هما نتاج المنظور الغربي. 3/ كلا المفهومان يقللان من اهمية الحدود. 4/ يرمزان إلى مشاريع سيطرة الحضارة الغربية. 5/ يتضمان مصطلحات تدخل ضمن النسق الحضاري الاوروبي مثل التقدم، التحديث، العلمانية، العقلانية. 6/ عمل الغرب على إضفاء الطابع المؤسسي لهما (الماسسة) لتحقيق مضمون كل مصطلح في السياسة الدولية. 7/ يعكسان التطور الحضاري لاوروبا والغرب. 8/ يمكن للعالمية ان تتحول إلى معاني المطلقية، الشمولية، والاصولية، كما يمكن للعولمة ان تفهم بمعاني التنميط وسحق الخصوصيات، والتمركز المالي المفرط، والفردية الطاغية. اما اوجه الاختلاف فتظهر في: 1/ العالمية قيمة والعولمة مسار، فالعالمية قيمة مركزية، ومفهوم فلسفي، إيديولوجي، قانوني، ثقافي بالدرجة الاولى، اما العولمة مفهوم سوسيولوجي لتفسير السيرورة او الحركية او الدينامية التاريخية. 2/ يمكن إعتبار مصطلح العولمة ــ منهجيا ونظريا ــ بمثابة الحمولة *Le Charge* للنظام العالمي، والقيم العليا السامية (العالمية). 3/ العالمية فكرة قديمة والعولمة مفهوم جديد لسيرورة قديمة. لمزيد من الإطلاع انظر:- قاسم حجاج، <u>المرجع السابق</u>، ص ص 302-306.

والتعـدد والتنوع. في عـلاقات دولية تتميز بالتنافس، التناقض، التدافع، والصراع اللامتكافىء، واللامساواة، والحروب بكل الأشكال. لأنها مُشكلة من دول قومية متساوية نظريا في الحقوق، والواجبات، ولكنها متفاوتة ـ واقعيا ـ في القوة، الثروة، الحجم، التاريخ، والمصلحة.[1]

ومن مفارقات الواقع الدولي أيضا، الصراع بين القانون الدولي والواقع الدولي. بين القيم أو المبادئ، والمصالح المادية، بين المواثيق، المثل، الممارسات، وموازين القوى. مما يجعل فكرة العالمية (الغربية) تختبر في محك الواقع الدولي المعاصر منذ مؤتمر سلام واستفاليا 1648، هذا الأخير الذي أثبت أن القانون الدولي يعكس السياسة الدولية للدول التي عودتنا على استخدام القوة، التدخل، الإحتلال، الغزو، الاسترقاق، الاستعمار، الأرض المحروقة، الحروب، والإبادات الجماعية. مما شكل أحد الدلائل على تأزم فكرة العالمية، لأنها أصبحت مرادفة للهيمنة، والشمولية، والاستعمار، لا إلى المشاركة، والتعاون، والمساواة، لأنها لم تكن نابعة مما هو مشترك فيما بين الخصوصيات.[2] فالسؤال المطروح حاليا، يتعلق بالكيفية التي سوف يتعامل معها حقل السياسة المقارنة مع علاقة العولمة بالعالمية؟ أي ماهي الاستجابة التي يبديها حقل السياسة المقارنة في معالجة المفارقات المتواجدة في العالم؟ و ماهي الاستراتيجية الجديدة التي سيعتمد عليها في تحليل الواقع الدولي الحالي؟

إن اللافت للنظر حقا هو انتقال العلاقات الدولية من علاقات ما بين الدول إلى علاقات عبر الدول، هذا عندما بات واضحا أن الأطراف الفاعلة في هذه العلاقات لم تعد تقتصر على الدول فقط، وإنما أصبحت تشمل العديد من الأطراف، على راسها المنظمات الدولية المختلفة *International Organizations*، والشركات عبر القومية *Transnational Corporations*، وقوى فاعلة أخرى في المجال الدولي. مما جعل لكلا الحقلين السياسة المقارنة والعلاقات الدولية ضمن إطار علاقة العولمة بالعالمية، مهمة وصف تلك الشبكات *Networks*، والمنظمات التي تتخطى المجتمعات الوطنية والإقليمية، وتخلق صلات بين الأفراد، والجماعات، والمنظمات داخل الأقطار المختلفة. كما أضحت التفاعلات الدولية الناتجة عن هذه الشبكات تبتعد شيئا فشيئا عن سيطرة الدولة الوطنية، وتؤثر في نفس الوقت على سياسات دول معينة مثلا حركة الخضر في اوروبا، والشركات العالمية المنتشرة في العالم، والاتحادات البرلمانية الدولية، والمنظمات العالمية لحقوق الإنسان.[3]

لـقد افضت التحولات الـدولية الـراهنة إلى ضرورة وضع حقـل السيـاسة المقارنة في إطار عبر الوطنية الجديدة[4] *The New Transnationalism*، والتي تعطـي العنـاية لنقـطتين اساسيتين هـما:-[1]

---

[1] ـ المرجع نفسه، ص317.

[2] ـ نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] ـ مبروك غضبان، المرجع السابق، ص ص366-367.

[4] ـ الميزة المركزية لعبر الوطنية الجديدة *New Transnationalism* هـو ان الفـكرة المتعلـقة بالفصل بين السياسة الدولية (الخارجية) عن المحلية (الداخلية) ليست جديدة، ولكن تم تجديدها حديثا في كل من السياسة المقارنة، والعلاقات الدولية. قد استغرق بعض الباحثين في كلا الحقلين وقتا طويلا في دراسة التفاعلات عبر الحدودية للفواعل الدولية خاصة في الاقتصاد السياسي الدولي *International Political Economy*، بالإضافة إلى ادبيات الديمقراطية التي تعتبر مساحة اخرى اين تم إدراك الفواعل الدولية كمؤثرات هامة. لكن الجديد بالنسبة لعبر الوطنية الجديدة *The New Transnationalism* هو انبثاق الوعي حول دور العوامل الداخلية والخارجية في اي حقل السياسة المقارنة

- **الأولى**:- يجب أن يدرك التحليل السياسي المعاصر، والسياسة المقارنة العلاقة بين السياسة المحلية (الداخلية) والسياسة الدولية (الخارجية)، في إطار معرفة العوامل، والفواعل التي تحكم التأثير عبر الوطني على السياسة الداخلية. بالإضافة إلى المساحات الجوهرية للاستفسار (الاستكشاف) المقارن، الذي يتضمن دراسة تحول النظام وبناء السياسة، هذان الأخيران يحتاجان الأخذ بعين الاعتبار تزايد علاقات انتشار العمليات، والتعبئة عبر الوطنية.
- **الثانية**:- بحوزة المقارنين فرصة كبيرة لتطبيق النظريات، والمناهج لدراسة الفواعل عبر الوطنية، من خلال جلب أسس تحليله مميزة تحمل على عاتقها تحليل المؤسسات الداخلية المحلية. وتوليد إعدادات جديدة للمؤسسات، والعمليات على المستوى عبر الوطني، كما يمكن المقارنين أن يضعوا مساهمات مهمة لدراسة السياسة العالمية.

لقد ركز الباحثون في ظاهرة التكامل الدولي على القوى عبر الوطنية، ومع ذلك تبقى معلوماتنا الدقيقة حول أثر هذه القوى على السياسات الخارجية (والتي تعكس السياسة الداخلية للدولة) غير كافية. وبالرغم من أن بعض الباحثين ينكر أثرها على صانعي القرار، وبالتالي لا داعي لإدخالها في مجال الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية، فإنه من المتوقع أن تشهد الحقبة الموالية (أي فترة العولمة) التزايد في تأثير الشركات متعددة الجنسيات سواء من حيث التفوق أو العدد. وإذا علمنا أن الجزء الأكبر من الدول يقل دخلها عن دخل بعض الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، فإننا في هذه الحالة نستطيع أن ندرك أثرها. وسواء كانت هذه الشركات من أدوات تحقيق التكامل الدولي أو تعزيز بعض الدول، فإن دورها سيؤثر على السياسات المالية، والتحالفات بين الدول، ولا ريب أن هذه المسائل ستكون احد محاور الاهتمام الرئيسية للبحث داخل حقل السياسة المقارنة.[2]

كما يبرز التحليل المقارن تاثير الفـواعل الخارجية _ الدولية في نتائج السياسة الـداخلية _ المحلية،[3] كهدف رئيسي من بين الأهداف التي تندرج ضمن دراسة السياسة المقارنة، في ظل

والعلاقات الدولية)، واقتراح اجندة بحث متكاملة تجسر الحدود بشكل تام بين السياسة المقارنة والعلاقات الدولية. إنها ــ اي عبر الوطنية الجديدة ــ تدرس التفاعلات النظامية بين الدولة والفواعل غير الدولية *Non state Actors* عبر الحدود الوطنية، من خلال معرفة تشكل النتائج الاجتماعية والسياسية *Social and Political Outcomes* في المجال الداخلي والخارجي، وانبثاق مجال عالمي للحكم. انظر:-

The New Transnationalism and Comparative Politics , PP:6-7. Page Web Consultée le:01/072007.
http://www.maxwell.syr.edu/psc/faculty/FinalNewTransnationalism.pdf

[1]- *Ibid, P:02.*

[2]- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص377.

يرى الباحث ان هذه الفقرة إن دلت، فإنما تدل على تكهن مستقبلي للوضع الدولي الحالي(2008)، ذلك ان هذين المؤلفين (**جيمس و روبرت**) عملا على تقديم مؤلفهم المذكور سابقا المترجم من طرف الدكتور **وليد عبد الحي** في سنوات الثمانينات، علما ان اهم المعالم والمواصفات التي يتسم بها عالمنا المعولم اليوم ذكرها المؤلفان في كتابها " النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية" في الفصل الاخير (الثالث عشر) تحت عنوان: "الدراسات الدولية في السبعينات".

[3]- إن التحولات الدولية التي صاحبت ظاهرة العولمة اثرت على مفهوم السيادة الوطنية، ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء. وقد اثارت تلك التحولات تحديات طالت كل انماط الدول، وطرحت نفسها باشكال مختلفة على تلك الانماط، وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية، والتي اثارت بدورها الحاجة إلى رصدها، وتحليل مدى تاثيرها على مفهوم السيادة. بشكل عام، يمكن القول ان هناك علاقة طردية محتملة بين التحولات التي صاحبت العولمة، وتقلص السيادة الوطنية وان هناك علاقة طردية محتملة بين تأثر سيادة الدولة بتحولات العولمة، والتغير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدولة كما يمكن القول بأن هناك علاقة عكسية محتملة بين تقدم الدولة، ومدى تاثيرها بتحولات العولمة. لمزيد من الإطلاع انظر:-

محمود خليل، العولمة والسيادة ــ إعادة صياغة وظائف الدولة. تاريخ الإطلاع:2007/08/02.

التداعيات التي تطرحها جدلية الربط بين تأثير العولمة في حقل السياسة المقارنة، وطموح المقارنين المتعلق بجعل هذا الحقل أكثر عالمية.[1] ففكرة تأثير العولمة في الدول، وفي سياساتها الداخلية، والعمليات التي تجسدها تشهد استقطابا واسعا.[2] إلا أن الإشكال المجمع عليه هو غياب شبه إجماع عالمي حول كيفية تأثير ميكانيزمات العولمة في السياسة الداخلية المحلية.[3]

في الواقع لم تعد هناك خطوط فاصلة (خطوط ضبابية) بين الشأنين الداخلي والخارجي[4] (أو بين مسؤولية الدولة ومسؤولية المجتمع الدولي)، ففكرة السيادة المطلقة لم تعد مقبولة، ولم يعد إطلاق يد الأنظمة السياسية في تحديد نطاق الشأن الداخلي أمرا مسلما به كما كان في الماضي. بل أصبح تدخل المجتمع الدولي في بعض الأمور التي كانت في الماضي شأنا داخليا أمرا مقبولا، ويراه البعض ضروريا وواجبا. من هنا أعيد إحياء حق التدخل الإنساني[5] لكن في قالب جديد، وهو ما يعد أخطر تطورات ما بعد الحرب الباردة عموما، من حيث تأثيره على سيادة الدول بسبب الطبيعة غير المنضبطة، وغير المقننة التي يتم بها ممارسة هذا الحق.[6]

يبدو أن اهتمام الباحثين السياسيين بدراسة الوحدات السياسية خارج نطاق الحدود الوطنية، جعلهم يغفلون أثر القوى المركزية الداخلية في المجال الدولي،[7] لاسيما وأن الدول المتطورة والمتخلفة

---

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/sb2k19.htm

[1]- *Jeffery Haynes, Comparative Politics and Globalization, Op-Cit, P:04.*

[2]- *Jeffery Haynes, Tracing connections between Comparative Politics and Globalisation. Third World Quarterly, UK: Carfax publishing, Vol:24, N°:06, P :1033.*

[3] - *Jeffery Haynes, Comparative Politics and Globalization, Op-Cit, P:04.*

[4]- لقد تطرق إلى هذه الفكرة العديد من الباحثين والمفكرين من بينهم، **جوزيف كيوهن وروبرت ناي** اللذان مثلا الجيل الأول للعبر الوطنية الجديدة خلال1970 في كتابهما *Transnational Relations and World Politics*، حيث قدما منظورا مخالفا حول القضايا الدولية من خلال تقديم الفواعل عبر الدولية، والعلاقات عبر الوطنية، كقوى مستقلة في المجال العالمي. اما مشروع الجيل الثاني البارز في اوائل1990، فيرجع إلى مجموعة من الباحثين في العلاقات الدولية لدراسة الفواعل، والعمليات التي تجسر التقسيم الدولي ـــ الداخلي، حيث اكدوا بان الدولة ليست بالضرورة فقدت قوتها، و تاثيرها في الفواعل عبر الدولية. حيث يقترح **جيمس روزناو** تقسيم المنظمات والشعوب إلى ثلاثة عوالم هي العالم الخاص، والمحلي، والعالمي. هذه العوالم بنيت كافراد، ومنظمات لبحث مواجهة المتغيرات المتشرذمة للحياة المعاصرة. اما **سيدني تارو** *Sidney Tarrow* فطور في كتابه *The New transnational Activism* مقترب عبر وطني. فاقترح بان عمليات "التدويل المعقد" تتضمن التاييد المتزايد للمنظمات الدولية، وخلق فرص جديدة لتمركز الجماعات عبر الوطنية. كما ركز *Micheal Barnett and Marthe Finnemore* في كتابهما *Rules For World: international organization in Global Politics* حول الحاجة إلى المنظمات الدولية، كما يؤكدان على الاستقلالية النسبية للدول. كما استعمل المؤلفان دراسات الحالة *Case studies* لصندوق النقد الدولي، اللجنة السامية لمكتب الامم المتحدة للاجئين، مجلس الامن، لإظهار ان المنظمات الدولية تمارس سلطات في الحكم العالمي *Global Governance*. اما بالنسبة لـــ *Anne Marie Slaughter* وكتابه *New World Order*، الذي يربط بين السياسة المحلية والسياسة الدولية من خلال إظهار عدم التوافق الذي تظهره الحكومات حول الشبكات الافقية للعلاقات عبر الحكومية لتسيير تحديات العولمة. ويعرض المعضلة المركزية في الفجوة بين الاجتياح المتزايد للحكم العالمي، وانحطاط وانخفاض المؤسسات الديمقراطية لتحقيق هذا المطلب. كما يفرض النظرة التقليدية للعالم الجاري من خلال سيادة الدول، والنظرة حول المجتمع المدني العالمي الذي ياخذ وظائف حكمه من وظائف الدولة. انظر:-

The New Transnationalism and Comparative Politics, Op-Cit, PP:6-8.

[5]- منذ إنشائها والامم المتحدة تسعى إلى تكريس مبدا عدم التدخل وتعزيز مضمونة، كقاعدة تسرى على العلاقات بين الدول. وذلك على اختلاف انظمتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

بوكرا إدريس، مبدا عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990، ص ص153-155.

[6]- محمود خليل، المرجع السابق.

[7]- مثلما كان عليه الامر بالنسبة لفترة الحرب الباردة، استمر الباحثون في استكشاف تاثير السياسة الوطنية (الداخليةــ المحلية) على السلوك الخارجي للدولة. فالسياسة الوطنية تعتبر متغيرا حاسما في النقاش حول مفهوم "السلام الديمقراطي"، وقد قام بعض الباحثين من امثال **سنايدر**، **جيفري فريدن**، **هيلين ميلنز**، بفحص كيفية تاثير مجموعات المصالح في خيارات الدولة، بحيث تقودها إلى سلوكات خارجية غير متوقعة. وقام

ليست محصنة من احتمالات الصراع العرقي أو اللغوي. بل أن مجتمعات مثل بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، التي تجاوزت دراسات العلوم السياسية فيها ظواهر التفكك على أساس افتراض التجانس السكاني، ووجود الوعاء الذي تذوب فيه التباينات، شهدت بعض عوامل التفكك. كما أن دولا أخرى مثل كندا، بلجيكا، نيجيريا، الهند، باكستان، وقبرص، واجهت أوضاعا مضطربة نتيجة وجود الحركات الانفصالية. وإذا كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت بالتوجه نحو المنظمات الإقليمية كما تم إبراز ذلك في دراسات العلاقات الدولية، فإننا ندخل الآن مرحلة تشهدها معظم دول العالم الثالث، يظهر الفرد فيها عدم الرضا عن الدولة التي يعيش داخلها، وبالرغم من تعقيد هذه الظاهرة إلا أن "غير الراضين" عن الوضع يسعون إلى:-[1]

1- الحصول على المزيد من التأثير في صنع القرار.
2- الحصول على المزيد من اللامركزية.
3- استبدال الوحدات القائمة ببنى جديدة.

ثم إن الجهود الساعية لبحث العلاقات بين السياسة الداخلية والخارجية، تبرز دور العوامل الرئيسية الداخلية والدولية التي تحدد السياسة الخارجية لدولة ما، هذه القضايا تعكس التزايد في الاهتمام بالدراسات المقارنة لاسيما مجال السياسة الخارجية.[2] وـدراسة المـوارد المحلية (الداخلية) للسياسة الخارجية والسياسة الدولية بانتظام، يكسبنا خلفية ما، فلقد فحصت النسوية *Feminist* والنيوماركسية بشكل متشابه دور الجندر *Gender*، والتكوين الطبقي الداخلي كعنصرين جوهريين لفهم السياسة العالمية.[3]

كما تصور *Gourevitch* في اطروحة له حول "الصورة الثانية المنعكسة" *Second Image Reversed*، كيف يمكن للعوامل الدولية التاثير في السياسة الداخلية.[4] وفي ظل بلوغ غاية تحقيق حقل معرفي يتسم بالقدرة التحليلية الناجعة، والسمة العالمية في استيعاب جل الظواهر السياسية المنبثقة في انحاء العالم. راى العديد من الباحثين المختصين اساسا في السياسة المقارنة والعلاقات الدولية معًا، ضرورة تجسير الحدود بين السياسية الخارجية ـ الدولية والسياسية الداخلية المحلية، بالإضافة إلى ربط حقل السياسة المقارنة بحقل العلاقات الدولية، وتقليل الفجوة المتواجدة بينهم.[5]

فإذا كانت السياسة المقارنة تحظى باستعمال المنهج المقارن ـ كما سبق ذكره ـ في تحليل الظاهرة السياسية، بينما يُرى حقل العلاقات الدولية على انه الحقل الخاص بدراسة النظام الدولي ككل،

كـل من **جورج داونس** و **دايفيد روك** بتبيان الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية في المساعدة على التعامل مع الغموض الذي يكتنف الشؤون الدولية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

ستيفن وولت، العلاقات الدولية ــ عالم واحد ، نظريات متعددة، (تر: عادل زقاع و زيدان زياني). تاريخ الإطلاع: 2007/08/05.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

[1]- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، المرجع السابق، ص ص 377-378.

[2]- المرجع نفسه، ص 378.

[3]-*IDEM.*

[4]- *The New Transnationalism and Comparative Politics, Op-Cit, P:07.*

[5]- *Jeffery Haynes, Comparative Politics and Globalization, Op-Cit, P:05.*

فإن التحليل السياسي يحتاج كما يزعم *Risse Kappen* لأن يدعـم بمقتربات تدمج السياسة الداخلية بالعلاقات عبر الوطنية.[1]

وإذا أردنا فهم تأثير التحولات الحديثة في السياسة العالمية على مستوى نتائج السياسة الداخلية،[2] فإن تحليل شؤون وقضايا السياسة المقارنة، يستلزم الاستعانة بالإطار المعرفي والمنهجي للعلاقات الدولية. في اتجاه ليُهتدى به إلى تحليل كامل وشامل، هذا الاتجاه الذي ناقشته أعمال[3] كل من *Hakan Yilamaz and Douglas Chalmers*.[4] فالسياسة المقارنة والعلاقات الدولية مهتمة بمجموعة شاملة للإدارة والقيادة الدولية وعبر الوطنية، والتمركز حول مستويات التحليل،[5] هذا لأنه لا يوجد أي صورة، أو شرح، أو نموذج، أو اتجاه واضح يمكن تقبله لشرح معظم السلوك الدولي.[6]

من خلال ماسبق، يبدو أن هناك إرادة أكاديمية وواقعية لإحياء حقل السياسة المقارنة بعد الخمود والركود الذي شهده غداة الانتصار الشامل للديمقراطية الليبرالية، وذلك من خلال إعادة طرح التساؤلات المتعلقة بمجال الدارسة لهذا الحقل، بالإضافة إلى إعادة صياغة الأهداف التي سوف يعالجها في ظل هذه الفترة، كما استجاب حقل السياسة المقارنة بجدارة للتحولات الدولية الراهنة، من خلال إعادة الاعتبار للبعد الخارجي – الدولي في التحليل السياسي الداخلي – المحلي، مع إعادة النظر في علاقته مع حقل العلاقات الدولية، بحيث تهدف هذه العلاقة بالأساس إلى تجسير الحدود وتبادل المقتربات التحليلية والأطر المعرفية، من أجل جعل التحليل السياسي المعاصر أكثر شمولا وفعالية.

---

[1] - *IDEM.*

[2]- *IDEM.*

[3] لقد اهتم *Douglas Chalmers* بدراسة تاثير العولمة في السياسة والاقتصاد السياسي لامريكا اللاتينية خلال1990، حيث ان تزايد اهمية الفواعل عبر الحدودية في التاثير على النتائج السياسية، والسياسة الاقتصادية في العديد من دول امريكا اللاتينية اصبح جليا. فهناك تزايد في عدد النماذج، المجالات، والفواعل. وهذا ما ينعكس على سمة من سمات العـولمة، تتمثل في ان هناك تاثيرا محترفا للفواعل الديمقراطية كالحكومات مثل الولايات المتحدة الامريكية، والوكلاء غير الحكوميين للديمقراطية، والعمليات الاحترافية للاقتصاد الليبرالي من طرف الشركات المتعددة الجنسيات *TNCs*. فلقد عرض *Chalmer* نموذج تحليلي لكيفية التجسير بين السياسة المقارنة والعلاقات الدولية، هــدفه الاساسي هو البحث وشرح، والاخذ في الاعتبار لما راه بالتدويل للسياسة الداخلية في دول امريكا اللاتينية. لقد ادّعى بأن بعض الفواعل القاعدية للدولة *IBAs* خاصة الشركات عبر الوطنية، هي الان ذات حضور متكيف وعام في البيئات الداخلية الاقتصادية والسياسية لامريكا اللاتينية. اما *Yilamaz* يقترح في التحليل الحديث للفواعل السياسية عبر الوطنية، وتاثيرها في نتائج السياسة الداخلية في تركيا، تدويل السياسة الداخلية، وقد اقتبس من *Yilamaz* من *Chalmers*، بان ادّعى ايضا ان تأثير الفواعل القاعدية الدولية في تركيا لها اهمية سياسية، وتاثير اقتصادي سياسي ايضا. كما يؤكد كل من *Chalmers and Yilamaz* على اهمية الفواعل القاعدية الدولية المختلفة على التاثير في نتائج السياسة الداخلية *Domestic Political Outcomes*، فالمؤلفان يقدمان نقطة بداية لبناء نموذج شامل في تاثير العولمة على الساحة السياسية وكذلك على التحليل في حقل السياسة المقارنة. انظر:-

Jeffery Haynes, Tracing Connections between Comparative Politics and Globalisation, Op-Cit, P:1037.

[4]- *Ibid, P:1036.*

[5]- في هذا الصدد يقدم *Klaus Segbers* خمسة مستويات لتحليل الظاهرة السياسة على المستوى الدولي، الداخلي، وعبر الوطني وهي:-

- المستوى الاول:- الفواعل الفردية / الوكلاء/ صانعو القرار.
- المستوى الثاني:- المجتمعي/ الاجتماعي/ الجماعة/ عبر الوطنية/ الفواعل تحت الوطنية/ المجال الداخلي).
- المستوى الثالث:- الوحدة/ الدولة/ الحكومة.
- المستوى الرابع:- الهيئات فوق الوطنية.
- المستوى الخامس:- العالم/ النظام الدولي.

لمزيد من الإطلاع حول هذا الموضوع انظر:-

Klaus Segbers, The Game of theories. In: Kalaus Segbers And Other, Global Politics: How to use and Apply theories of International Relations, University of Berlin: Arbeitspapiere des Osteurepa Instituts, P:06 .

[6]- *Jeffery Haynes, Comparative Politics and Globalization, Op-Cit, P:05.*

ضمن هذا السياق، وللتدقيق أكثر في أهم التحولات التي طرأت على الحقل في الفترة الأخيرة، سأحاول الإجابة على التساؤل التالي: ماهي أهم مستويات الإستجابة التي أظهرها حقل السياسة المقارنة لتأثير التحولات الدولية الراهنة؟

الفصل الثاني: - مستويات استجابة حقل السياسة المقارنة التحولات الدولية الراهنة.

لقد استجاب حقل السياسة المقارنة لتأثير التحولات الدولية الراهنة من خلال بروز العديد من المستويات المختلفة، تناولت الإطار المعرفي والنظري للحقل. ضمن هذا الإطار، سأتناول في المبحث الأول المستوى المتعلق بإعادة صياغة أجندة مواضيع البحث، والذي يعرض أهم المواضيع البحثية الـراهنة التي يقوم المقارنون بدراستها، كما سأتـطرق في المبحث الثـاني إلى المستوى المنهجي والنظري، والذي يبرز ميزة مهمة للحقل، تتمثل في استخدام ما يعرف بالتكامل أو المزج بين المناهج. ومن جهة أخرى، أحاول في المبحث الثالث التعرض إلى المستوى المتعلق بدراسة الحالة والمناطق، والذي يتم فيه التأكيد على دور المناهج والتقنيات، وأهمية المزج بينهم.

المبحث الأول: - إعادة صياغة أجندة موضوع البحث.

منذ أواخر 1980 ناقش العديد من الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أبعـــاد شـاملة لعملية البحث في حقل السياسة المقارنة هي: -[1]

1- المجال وأهداف البحث *The Scope and Objectives of Research*.
2- مناهج وأدوات التعميم النظري *The Methods of theory Generation*.
3- أدوات التحليل الأمبريقي *The Methods of Empirical Analysis*.

كما عالج العديد من الباحثين مجموعة من التساؤلات, والمواضيع الجوهرية لعلم السياسة. إلا أن البعض الآخر يرى عكس ذلك، فحسب **روبرت أ. دال** فإن القليل من الأفراد أو الباحثين يدرسون القوة اليوم.[2] كما أشار **جوان لينز** و**صاموئيل هنتيجتون** إلى انحطاط الاهتمام بالقيادة, والنخبة السياسية.[3]

لقد ذهب **جيفري هاينز** *Jeffery Haynes* إلى أبعد من ذلك, حيث حاول دراسة وفحص العديد من القضايا المتعلقة بأوجـــه وصـــور العولمـــة مـــن بينهـــا الإقليميـــة، التنميـــة *Development*، البيئة *Environment*، الثقافة السياسية *Political Culture*، تحـــول النظـــام *System Change*، العنـــف الـــسياسي *Political Violence*، حقـــوق الإنـــسان *Human Rights*، والـــصراعات السياسية *Political Conflicts*.[4] تحت اسم الأجندة الدوليـــة الجديـــدة *The New International Agenda*.

في الحقيقة، تظهر الاجندة الدوليـــة الجديـــدة لموضـــوع البحـــث *The New International Agenda of Subject Matter* متعددة ومتشرذمة, خاصة في ظل السمات التي تتميز بها الظـــاهرة السياسية في عصر العولمة واهم التناقضات التي تتخللها, لذلك سأركز في هذا المبحـــث علـى اهـــم المواضيع والقضايا البارزة في افق حقل السياسة المقارنة ذات الشان الداخلي ــ المحلـي ـ. ضـــمن المطلب الاول, وساتناول في المطلب الثاني إعادة صياغة اجندة مواضيع الشان الدولي ــ الخـــارجي، مع العلم ان مواضيع وقضايا الشان الخارجي ــ الدولي لها علاقة تاثيرية تفاعلية وطيدة بقضايا الشان الداخلي ــ المحلي.

---

[1]-Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals, Comparative Political Studies, January 2007, P:03.
[2]- IDEM.
[3]- IDEM.
[4]- Jeffery Haynes, Comparative Politics and Globalisation , Op.Cit, P:06.

المطلب الأول: -إعادة صياغة مواضيع الشأن الداخلي ـ المحلي.

تشهد أدبيات علم السياسة والسياسة المقارنة وفرة علمية من خلال المواضيع، والنصوص، والمناهج الجديدة التي تضمنتها العديد من الكتابات. مثل "أساسيات في البحث السياسي" لـ **مونرو** في2000، و"نظريات ومناهج علم السياسة" لصاحبيه **مارش وستوكر** في2002، بالإضافة إلى "قضايا ومناهج في السياسة المقارنة" لـ **تود لاندمان** سنة2003.[1]

حيث يؤكد هذا الأخير -. أي **تود لاندمان** ـ أن كل هذه المؤلفات على اختلاف أبعادها في البحث السياسي، تحتاج إلى الأمانة الفكرية، والتصميم البحثي *Research Design*، والذي له **علاقة** وطيدة بالتساؤلات والمواضيع المطروحة حاليا.[2] وفي رده على حركة البريسترويكا 2000، يؤكد **تود لاندمان** أيضا على الارتباط المباشر بين الموضوع (الجوهر)، المنهج، والسياسة، من خلال التعرض إلى المواضيع المتواجدة في حقل السياسة المقارنة وهي: -[3]

1- التنمية الاقتصادية والديمقراطية *Economic Development and Democracy*.

2- الثورة السياسية والاجتماعية *Social and Political Revolution*،

3- الديمقراطية *Democratization*.

4- النيولبيرالية *Neoliberalism*.

تعتبر هذه المواضيع بمثابة التساؤلات الحديثة التي عملت على دراستها السياسة المقارنة خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث خصص العديد من الباحثين اهتمامهم حول هذه القضايا. أما بالنسبة لـ *David D. Laitin*، فقد حاول دراسة ثلاثة مواضيع رئيسية اختصت بها السياسة المقارنة، هي الديمقراطية *Democracy*، الحرب المدنية *Civil War*، واشكال الراسمالية *Forms of Capitalism*.[4] كما تعرض كل من الأستاذين *Gerardo L. Munck and Richard Snyder* إلى كل ما يتعلق بسقوط الدول, والصراع المدني والاثني, كما تناولا ايضا الاختلافات بين الأنظمة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والانتخابية، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية, السلوك الانتخابي, الثقافة السياسية, الحركات الاجتماعية, صياغة السياسة العامة, الاقتصاد, واختلافات الراسمالية.[5]

ولمعرفة اهم بعض المواضيع التي نالت اهتمام حقل السياسة المقارنة تحت غطاء العولمة، احبذ إيراد بعض الإحصائيات التي قدمها الاستاذان *Gerardo L. Munck and Richard Snyder* حول ثلاثة دوريات مختصة وقيادية في حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة الامريكية هي: - [6]

1/ دراسات السياسة المقارنة *Comparative Political Studies*،

2/ السياسة المقارنة *Comparative Politics*،

---

[1]- *Todd Landman, Rebutting "Perestroika": Method and Substance in Political Science , Page Web Consultée le:11/08/2007. http://privatewww.essex.ac.uk/~todd/rebutting%20perestroika.pdf*

[2]- *Ibid, P:03.*

[3]- *IDEM.*

[4]- *David D. Laitin, Comparative Politics: the State of the Subdiscipline. Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association. Washington D.C, September2000, P:06.*

[5]- *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Passion, Craft and Method in Comparative Politics, Op-Cit, P:05. (See the Table)*

[6]- *IDEM.*

3/ السياسة العالمية *World Politics*.

ولقد تـم اختيار هـذه الـدوريات[1] للأسبـاب التـالية:-[2]

أ. لتوفر المادة العلمية، خاصة أن تقديم إحصائيات (بيانات) في مثل هذا الاتجاه يعد صعبا ويحتاج الكثير من الوقت والجهد.

ب. إن هذه الدوريات تعتبر بمثابة المؤلفات القائدة والمتخصصة في حقل السياسة المقارنة.

ج. تتضمن هذه الدوريات مجموعة كبيرة من البحوث الرائعة في السياسة المقارنة، والتي لها أهمية بارزة في تحديد اتجاه ومنحنى الحقل من جهة، وعلم السياسة ككل من جهة أخرى.

د. تشهد هذه الدوريات تعددا في المؤلفين والباحثين، كما تشهد تنوعا في المواضيع التي تتناولها، وأنماط البحث التي تتبعها، هذا ما يجعلها توفر أساسًا امبريقيا لدراسة ومناقشة اتجاه السياسة المقارنة.

وتشمل مواضيع البحث التي ناقشتها الدوريات القيادية لحقل السياسة المقارنة في عصر العولمة العناصر التالية:-

1/ النظام السياسي(*Political Order*):-[3]

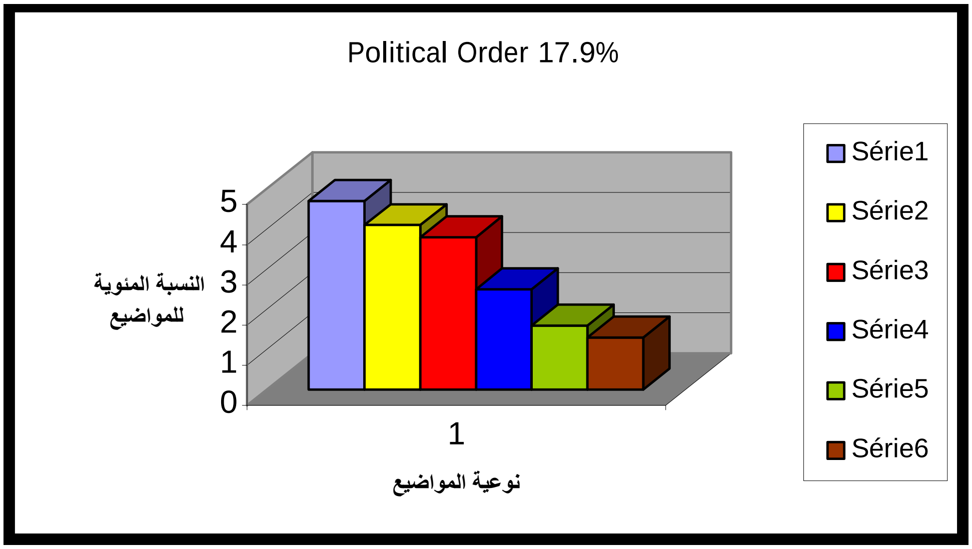

الشكل رقم(1): - مواضيع المقالات التي تناولت النظام السياسي.[4]

---

1 - لقد تـم تحليل هذه الدوريات خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1989-2004، حيث تم التعرض إلى 319 مقال:-

- 150 مقال من دورية الدراسات السياسية المقارنة *Comparative Political Studies*.
- 112 مقال من دورية السياسة المقارنة *Comparative Politics*.
- 57 مقال من دورية السياسة العالمية *World Politics*.

2- *Ibid, PP:05-06.*

3 - لقد قام بدراسة النظام السياسي العديد من العلماء من بينهم العالم الشهير **دافيد ايستون**، حيث عرّف النظام السياسي بأنه مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي وتتعلق هذه الظواهر بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة (النظام السياسي)، وهي تلك الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة والسياسة والسلوك السياسي كما عرّفه كل من **هارولد لازويل** على أساس الافتراب الوظيفي، كما تطرق إلى دراسته كل من **بوتمور** *Bottomor* و**موريس ديفريجيه**، الذي لخصه في أنه مجموع الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي تثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة. لمزيد من الاطلاع انظر:-

مصباح عامر، العلوم السياسية والعلوم الدولية (معجم مفاهيم). الجزائر، ط1، 2005، ص ص149-150.

4 - من اعداد الباحث، وبالاعتماد على الجدول المدون في المرجع التالي:-

Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the direction of Comparative politics: An Analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:29.

يبدو من **الشكل رقم(1)**، أن المقـ.ـلات التي تنـاولت النظـام السياسي لـم تتجـاوز17.9%، حيث تناولت تكوين الدولة وانحطاطها4.1% (*Série*2)، الحــرب1.3 % (*Série*6)، الثــورة1.6% (*Série*5)، والقومية2.5 % (*Série*4)، بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بالعنف والحــروب المدنيــة حيث بلغت3.8% (*Série*3)، أما المقالات التي تعرضت إلى الإثنية والصراعات الإثنية فقــد بلغــت الذروة ضمن مجموعة المقالات المتعلقة بالنظام السياسي بنسبة4.7% (*Série*1).

2/ الأنظمة السياسية (*Political Regimes*):-

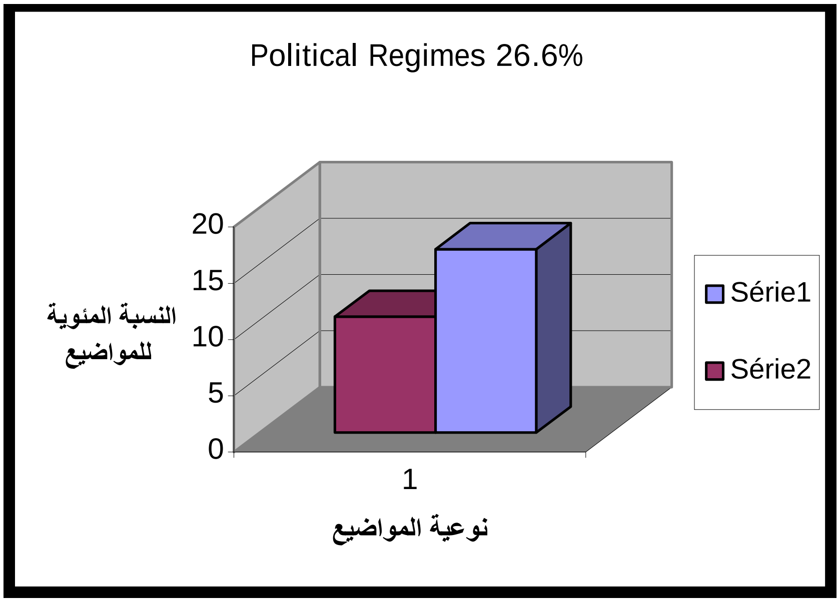

الشكل رقم(2):- مواضيع المقالات التي تناولت الأنظمة السياسية.[1]

يظهر لنا **الشكل رقم(2)**، أن النسبة المئوية للمقالات التي تناولــت الأنظمــة الــسياسية بلغــت تقريبا26.6%، حيث شملت المقالات التي تعرضت للاختلافــات بــين الأنظمــة الــسياسية بنــسبة قدرها10.3% (*Série*2). اما المقالات التي تناولت الدمقرطة والتحول الديمقراطي، فاحتلــت الجــزء الاكبر من هذا المجال بنسبة16.3% (*Série1*).

3/الفواعل الاجتماعية(*Social Actors*):-

لقد تعرضت المقالات المتعلقة بمجال دراسة الفواعل الاجتماعية إلــى الحركــات الاجتماعيــة والمجتمع المدني (تضمنت الراسمال الاجتماعي، الاحتجاجات، والاضــرابات) بنــسبة قــدرها7.2% (*Série*3)، بالإضافة إلى الإقليمية1.9% (*Série*4)، والزبونية1.6% (*Série*5). من جهــة اخــرى، هناك تساوي في نسبة المقالات التي تناولت كلا من جماعات المصالح (تضمنت دراسات حول العمل، والاستثمارات والمواقف الوطنية)، والثقافة السياسية بنــسبة قــدرها11.0% (*Série1 et Série*2)، اللذان يمثلان نقطة الـذروة في نسبة المقالات التي تناولت الفواعل الاجتماعية. انظر **الشكل رقم(3)**.

[1]ـ من اعداد الباحث، وبالاعتماد على الجدول المدون في المرجع التالي:-
Gerardo L. Munck and Richard Snyder , Debating the direction of Comparative politics: An Analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:29.

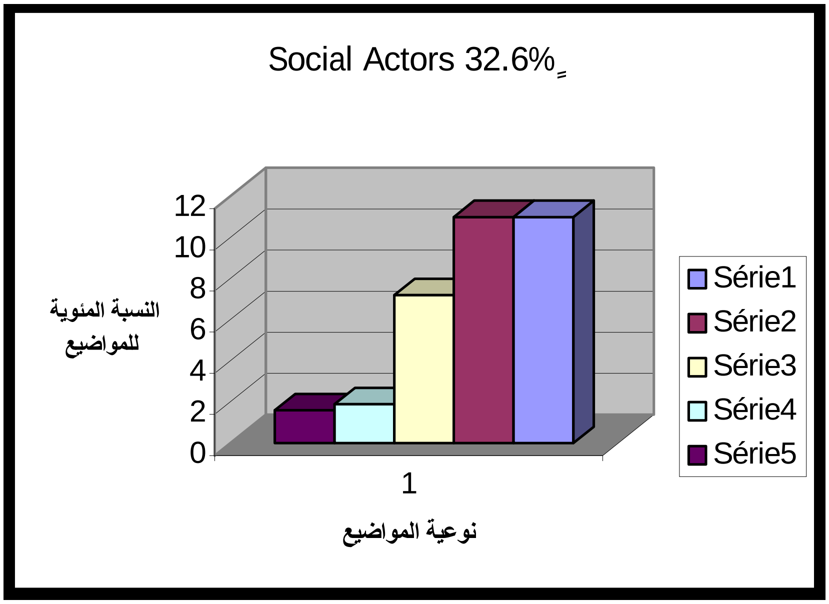

الشكل رقم(3):- مواضيع المقالات التي تناولت الفواعل الاجتماعية.[1]

4/ الديمقراطية ومؤسسات الدولة(*Democratic and State Institutions*):-[2]

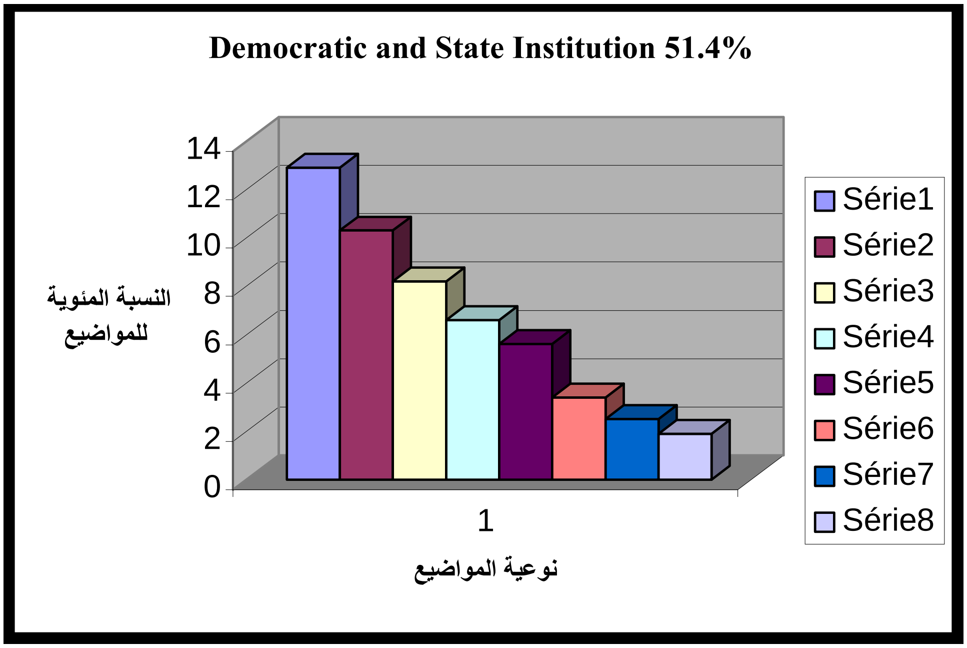

الشكل رقم(4):- مواضيع المقالات التي تناولت الديمقراطية ومؤسسات الدولة.[3]

---

[1] ـ من اعداد الباحث، وبالاعتماد على الجدول المدون في المرجع التالي:-

Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the direction of Comparative politics: An Analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:29.

[2] :- لقد قام **روبرت ا. دال** _ العالم السياسي المعاصر_ بدراسة عن الديمقراطية, بين فيها الخصائص الاقتصادية، والثقافية، والخبرات التاريخية في العديد من الدول المعاصرة. في محاولة منه لاكتشاف المتغيرات, والظروف, والخصائص التي ترتبط بذلك النوع من الحكومات (النوع الديمقراطي). من جهة اخرى, حاول بعض المنظرين تفسير الاختلافات ومن حيث اداء النظم السياسية, او من خلال مقارنة النظم الدستورية بالنظم الاستدادية, او مقارنة الديمقراطيات الحزبية الثنائية بدمقراطيات تعدد الاحزاب. لمزيد من الإطلاع انظر:-

جبرائيل الموند واخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري (تر: محمد زاهي بشير المغربي). بنغازي: منشورات جامعة ناريونس، ط1، 1996، ص22.

[3] ـ من اعداد الباحث، وبالاعتماد على الجدول المدون في المرجع التالي:-

Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the direction of Comparative politics: An Analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:29

يُظهر **الشكل رقم(4)**، أن الجزء المتعلق بالديمقراطية ومؤسسات الدولة قدر بنسبة51.4% من مجموع المقالات، حيث كان الحظ الأكبر للمقالات التي تناولت الأحزاب السياسية بنسبة قدرها12.3% (*Série*1)، تليها المقالات التي تناولت الانتخابات (العملية الانتخابية) وقواعد التصويت بنسبة10.3% (*Série*2)، ومن جهة أخرى، احتلت المقالات التي تناولت أدبيات السياسة العامة، نسبة قليلة، حيث بلغت8.2% (*Série*3). وبشأن المواضيع القديمة المتعلقة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة، فقد بلغت نسبة قدرها6.6% (*Série*4)، بالإضافة إلى البيروقراطية بنسبة5.6% (*Série*5)، الفيدرالية واللامركزية بنسبة3.4% (*Série*6)، الجيش والشرطة بنسبة2.5% (*Série*7). ولقد احتلت المقالات التي تعرضت إلى موضوع القضاء نسبة متدنية جدا مقارنة بنسب المقالات الأخرى (*Série*8)، حيث لم تتعدّ1.9%.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن حقل السياسة المقارنة اهتم بثلاثة مجالات رئيسية للبحث:-

- النظام السياسي (*Political System*).
- الأنظمة السياسية (*Political* Systems).
- الفواعل الاجتماعية (*Social Actors*).
- الديمقراطية والمؤسسات الدولية (*Democratic and State Institutions*).

حيث ركز الباحثون في حقل السياسة المقارنة على نسق مختلف من المواضيع والتساؤلات البحثية المتعلقة أساسًا بالسياسة، هذا ما أدى إلى وصف هذا الحقل بالتشرذم والتعدد في المواضيع والمناهج المستخدمة.[1] بالعدد الأكبر من المقالات - النسبة الكبيرة - كانت حول الديمقراطية، ومؤسسات الدولة، حيث قامت السياسة المقارنة بدراسة أوجه وطبيعة الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى دراسة مؤسسات الدولة التي تشرف عليها، بالإضافة إلى كيفية اتخاذ القرارات داخلها، إذ اعتبرت هذه الأخيرة المهمة الأساسية لحقل السياسة المقارنة.[2]

كما درس حقل السياسة المقارنة العديد في القضايا الأخرى، والتي لا تقل اهمية عن القضايا الديمقراطية، فجزء من البحث ركز حول النظام السياسي*Political System*، كما ركز جزء اخر على الاختلافات المتواجدة بين الأنظمة السياسية*Political Systems*. كما حاولت السياسة المقارنة الإجابة على الاسئلة المتعلقة بالدول *States*، الحروب*Wars*، الثورة*Revolution*، العنف*Violence*، والاثنية*Ethnicity*، حيث ساعدت هذه المواضيع على الاستطلاع والاكتشاف العلمي الذي يؤسس لدراسة اتخاذ القرار*Decision Making*، وصناعة السياسية العامة*Public Policy Making*.[3] ومن جهة اخرى، دار فلك بحوث اخرى حول الفواعل الاجتماعية*Social Actors*، والحركات الاجتماعية *Social Movements*، وجماعات المصالح *Interest Groups*، والمواطنين (الافراد)، ودورهم في صناعة القرار.[4]

[1]- *Gerardo L. Munck and Richard Snyder , Op-Cit, P:09.*
[2] -*Ibid. P:07.*
[3] - *IDEM.*
[4]- *IDEM.*

5/ الهوية والجندر في السياسة المقارنة: -

تعتبر قضايا الهوية *Issues of identity* دائما مركزية في دراسة السياسة المقارنة، ولعل أحسن مدخل لدراسة الهوية هو التطرق إلى مصطلح الثقافة، الذي نطرح من خلاله التساؤل المتعلق بالكيفية التي يؤثر بها الفاعلون *Actors* في العمليات السياسية.[1] كما أن النقاشات المطروحة حول تأثير الطبقة *Class* في التحول الاجتماعي الداخلي، يضعنا أمام العديد من التساؤلات من بينها: **ما هي** الطبقة؟ لماذا تؤثر الطبقة في المشاركة السياسية مثلا؟ كيف للمشاركة السياسية المحدثة (المدفوعة) من طرف طبقة معينة أن تختلف عن نوع المشاركة الأخرى المدفوعة من طبقة تحتها أو فوقها؟ كل هذه النقاشات والجدالات تطرح أمام الباحثين في حقل السياسة المقارنة العديد من التساؤلات حول مصطلح الهوية.[2] ولمعرفة مدى استعمال مصطلح الهوية أنظر **الشكل رقم**(5).[3]

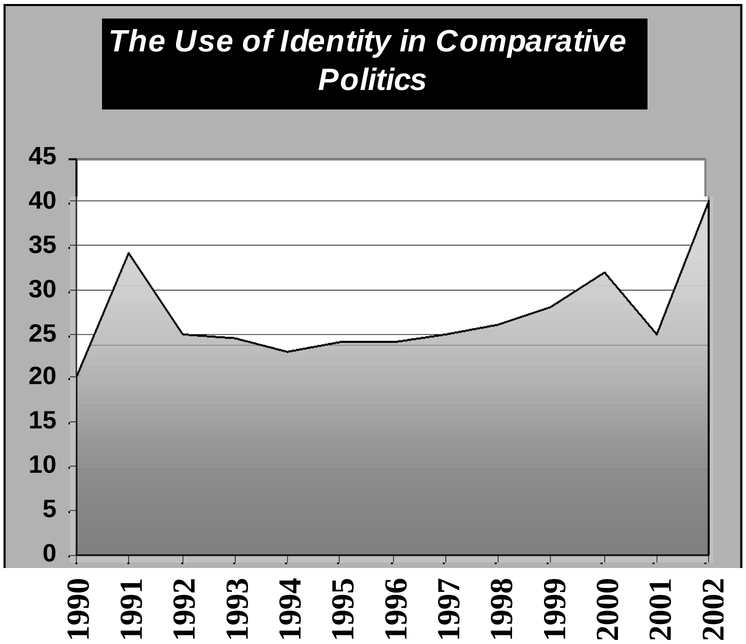

الشكل رقم(5): - استعمال مصطلح الهوية في السياسة المقارنة (1990-2002).

Source: *Peter Bruland and Michael Horowitz, Op-Cit, P:05.*

يلاحظ من **الشكل رقم**(5) ان الدراسات المتعلقة بالهوية بين سنتي 1990-1991 تكاد تكون منعدمة، مع ارتفاع متزايد لاستعمال مصطلح الهوية في سنوات 1992، ثم انخفاض مفاجىء بين عامي 1994-1998، بالإضافة إلى ارتفاع تدريجي مرة اخرى انطلاقا من سنة 1990 حتى منتصف سنة 2000، ثم انخفاض في منتصف سنة 2001، ثم صعود مرة اخرى لتبلغ الذروة سنة 2002.

---

[1]- *Peter Bruland and Michael Horowitz, Research Report on the use of identity Concepts in Comparative Politics. Havard identity Project, April 2003, P:05 .*

[2] - *IDEM.*

[3]- قام كل من *Peter Bruland* و *Michael Horowitz* بدراسة 07 دوريات في حقل السياسة المقارنة خلال الفترة الممتدة بين 1990-2002، هي: - *Comparative Political Studies, Comparative Politics, East European Politics and Society, China Quarterly, Journal of Modern African Studies, Journal of Latin Studies, and West European Politics* هذه الدراسة تكمل البحوث السابقة في استعمال مصطلح الهوية في حقل السياسة المقارنة حيث شملت نمط الهوية المدروس، والاتجاه الذي عرّف به مصطلح الهوية، المناهج المستعملة لدراسة الهوية، حيث اظهرت النتائج ان هناك تزايد قليل على وجه العموم في دراسة الهوية المتعلقة اساسا بالقضايا الاخرى كالجندر والإثنية انظر: -

Ibid, PP:1-5.

من خلال مـا سبق، يتبين لنا أن أنماط الهوية المدروسة خلال هذه الفترة شهدت قيما مختلفة في استقطاب الباحثين, كما أن القليل من هذه المقالات تفاعلت مع القضايا والنظريات الكبرى للهويـة أو مستقبل مصطلح الهوية في حقل السياسة المقارنة. وبشكل مماثل تعاملت أيـضا أدبيـات العلاقـات الدولية, إذ أن المرجع الوحيد الذي يحتل جزءا كبيرا في دراسة الهوية في كـلا الحقلـين (الـسياسة المقارنة والعلاقات الدولية), هي الأدبيات المتعلقة بالقومية (الهوية القومية)، ويرجع هذا إلى تركيـز حقل السياسة المقارنة بتكون الدولة القومية, وأهمية القومية خاصة في مرحلة بعد الاستعمار أو ما بعد الشيوعية (بعد سنة1989).[1]

كما تعامل جزء أخر من قضايا الهـوية مع الإثنية والصراع الإثني، ويبرز هذا خاصة في حقل العلاقات الدولية، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المقـالات التي تناولت التكـامل الـداخلي للجماعـات الاثنية. وقد ركـزت الدوريات أيضا على مناطق مخصصة للدراسة، كما تناولت أنماط أخرى لدراسة الهوية منها الهويات الدينية، العنصرية، والسياسية.[2]

ويبرز أهم مرجع لدراسة الهوية في الفترة الأخيرة في مفهوم الجندر *Gender* ودوره في الحياة السياسية بوجه عام.[3] حيث أن هناك القليل من البحوث التي حاولت فحص مؤثرات قيادة المرأة علـى الأحزاب السياسية، وعلى السلوك الانتخابي. مع أن الاختلافات الايديولوجية، والبنيوية بـين الرجـل والمرأة, استعملت في حقل السياسة المقارنة لشرح الفجوة بين الجنسين في التصويت, وفـي الترشـح للانتخابات (خاصة الانتخابات التشريعية).[4] فلقد تم اختيار فرضية هوية الجندر في كل من اسـتراليا, نيوزيلندا, كندا، وبريطانيا، فأظهرت البحوث ان القيادة تؤثر في الخيار التصويتي بشكل مماثل عبـر كل هذه الدول، لكن التأثير المركب بين الجندر والقيادة يختلف من دولة إلى أخرى.

وإجمالا يمكن إيراد **الجدول رقـم**(5) الذي يتطرق إلى أهـم المواضيع التـي يتناولهـا حقـل السياسة المقارنة وفق التصنيف الحديث للانظمة السياسية:-

[1]- *Ibid, P:06.*
[2]- *IDEM.*
[3]- طبقا للاستبيانات المجراة بين سنتي 1995-1999 في الولايات المتحدة, فإن الرجل يعطي حذرا واهتماما كبيرا حـول الاخبـار المتعلقـة بالجيش والسياسة الدولية والاقتصاد والرياضة. في حين تظهر المراة اهتماما بالاخبار المتعلقة بالمخاطر والكوارث وقواعد المحاكم, والجـرائم والفضائح المشهورة. وتظهر بعض التحاليل ان المراة تاخذ في الاعتبار الاهتمام بالاخبار المحلية، مهملة الاخبار الدولية التي هي مـن اهتمـام الرجل. وتبرز معظم البحوث اختلاف الجندر في السلوك والمواقف السياسية سوى من خلال الوضعية او الحالة التي يتمتع بها كل جـنس عـن الاخر، اغلبها – اي البحوث – تطرح بان الجندر يمكن ان يلعب دورا مهما في توضيح المصالح لكل واحد منهما، بالإضافة إلى انـه يمكـن للمراة والرجل تطوير مصالحهم من خلال الاختلافات المتعلقة بالتنشئة. لمزيد من الإطلاع انظر:-
Susan A. Banducci and Holli A. Semetko, Gender and Context: Influences in Political Interest in Europe. Paper presented at the Annuel Meetings of the Midwest Political Science Association, Chicago, 25 -27April2002, PP:01-03.
[4]- *Susan A. Banducci and Jeffery A. Karp, Gender, Leadership and Choice in Multiparty Systems. Political Research Quarterly, Vol:53, N°:04, December2000, P:815.*

الجدول رقم(5):- أهم المواضيع الداخلية التي تتناولها السياسة المقارنة في الفترة الراهنة.

النظام السياسي	الخصائص السياسية	القضايا الداخلية (المواضيع) المتأثرة فعليا بأوجه العولمة
اديمقراطيات المؤسسة ***Established Democracy***	▪ مستوى عالي في المؤسسات السياسية والاجتماعية. ▪ قواعد اللعبة الديمقراطية أكثر تقبلا. ▪ تكامل قوي بين وفي الاتحاديات الإقليمية والدولية. ▪ قضايا الجيش لا تتمتع بأهمية سياسة كبيرة.	**1/ السياسية:-** • نوعية الديمقراطية. • الثقافة السياسية. • الصراع السياسي يتضمن قضايا الإثنية، الدينية، والبيئية. **2/ الاقتصادية:-** • الإقليمية. • التنمية. **3/ الثقافية:-** • حقوق الإنسان. • قضايا الجندر.
الديمقراطيات التحولية ***Transitional Democracy***	▪ جدالات حول الهوية الوطنية. ▪ مستوى متوسط للمؤسسات السياسية. ▪ تكامل فردي ضعيف في الاتحاديات والمنظمات الإقليمية والدولية. ▪ مؤسسات سياسية غير كاملة او ذات وظائف فقيرة. ▪ تقبل واستيعاب ضعيف، وغير واسع لقواعد اللعبة الديمقراطية. ▪ قضايا الجيش هي متغيرات سياسية ذات اهمية.	**1/ السياسية:-** • الدمقرطة. • الثقافة السياسية. • الصراع السياسي(القضايا الدينية والإثنية). • البيئة. **2/ الاقتصادية:-** • الإقليمية. • التنمية. **3/ الثقافية:-** • حقوق الإنسان. • قضايا الجندر.
الانظمة غير الديمقراطيه ***Non-Democratic Systems***	▪ مستوى متدني للمؤسسة السياسية. ▪ قليل او لا وجود للتكامل في الاتحادات والمنظمات الدولية والإقليمية. ▪ قائد واحد،قواعد الحزب الواحد او الجماعة الواحدة وانعدام المشاركة من طرف جماعات الدولة. ▪ قضايا الجيش لها اهمية عالية ضمن المتغيرات السياسية.	**1/ السياسية:-** • الدمقرطة وتحول النظام. • الثقافة السياسية. • الصراع السياسي (يتضمن القضايا الاثنية والدينية). • البيئة. **2/ الاقتصادية:-** • الإقليمية. • التنمية. **3/ التقافية:-** • حقوق الإنسان. • قضايا الجندر.

Source: *Jeffery Haynes, Comparative politics And Globalisation, Op-Cit, P:09.*

حسب **الجدول رقم(5)**، فإن القضايا ذات الشان الداخلي – المحلي، والتي تتاثر فعليا وواقعيا باصور المختلفة للعولمة، تمثل في نظر الاستاذ *Jeffery Haynes* بمثابة الاجندة الدولية الجديدة او المعاصرة لحقل السياسة المقارنة.

المطلب الثاني:- المواضيع ذات الشأن الخارجي ــ الــدولي.

يتناول حقل السياسة المقارنة العديد من المواضيع المختلفة ذات الطابع الخــارجي ــ الــدولي، ويرجع هذا بالدرجة الأولى لتعدد الصور التي تظهرها العولمة، بالإضافة إلى تشرذم الآليات والعمليات التي تحكمها. ولدراسة هذه المواضيع تم طرح العديد من التساؤلات, أو بالأحرى بــرز العديــد مــن الباحثين، الذين يطمحون إلى دراسة العديد من التساؤلات ذات الشأن الخارجي ــ الدولي منها:ـ بيَد من هي السلطة الفعلية ومصادر الطاقة؟ ومـن يملك مقاليد السياسة في إفريقيا مثلا؟ ومن يملك الوســائل الكبرى للاتصال؟ ومن هم أصحاب المركبات الصناعية للأسلحة؟ ومن هم الفاعلون الأساسيون فــي التحولات الحاصلة في العالم؟[1] وفي محاولة الإجابة على هذه التساؤلات، لاحظ الباحثون أيضا فــي السنوات الأخيرة بروز العديد من المواضيع منها:- الديموغرافيا, والفاعلون الجدد في الميدان الدولي، النزاعات الداخلية، حدوث المذابح الجماعية, العمليات الاستشهادية أو الجهادية، والخروقات الحاصــلة على نطاق واسع في مجال حقوق الإنسان.

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا، تم التركيز أكثر على ملاحظة البعد السياسي الــدولي في عالمنا المعاصر، الذي يحظى باحتكار صريح من طرف المنظمات الدوليــة، والمنظمــات بــين الحكومية IGO_S، بالإضافة إلى المنظمات الدولية عبر الحكوميــة $INGO_S$، والــشركات المتعــددة الجنسيات.[2] ولتأكيد هذا الطرح نقترح الشكل التالي، الذي يعبر عن نموذج من نماذج التزايد الصارخ لهذه الفواعل ضمن المجتمع الدولي، والذي يكرس مبدأ الاهتمام الحازم الذي يبديــه البــاحثون لهــذه الظاهرة داخل حقل السياسة المقارنة.

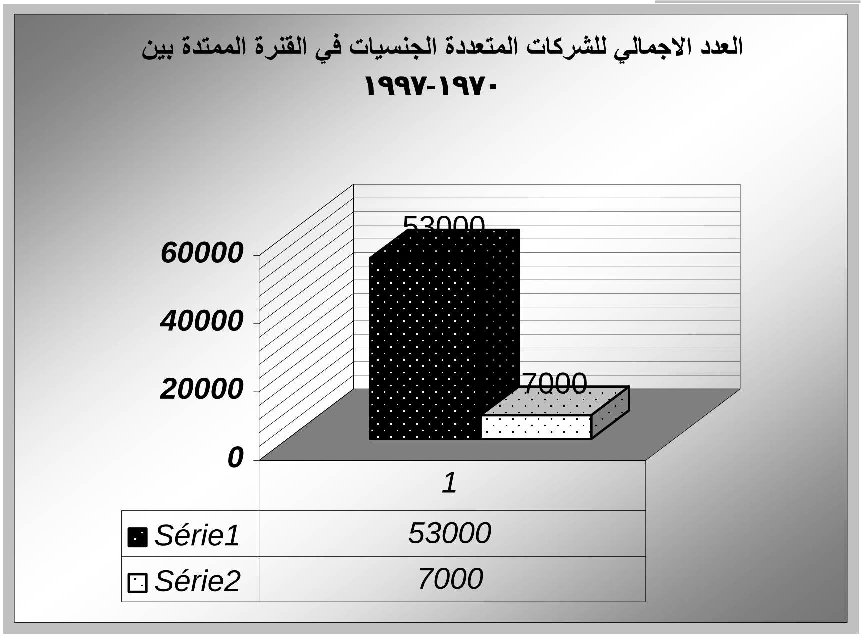

الشكل رقم(6):- تزايد الشركات المتعددة الجنسيات (1970-1997).

Source: *Matthew Krain,Op-Cit, P:11.*

---

[1]- فريديريكو ماريو ساراكوسا, إخضاع الامم المتحدة لإصلاحات عميقة, الخبر، الثلاثاء 2005/06/07.

[2]- *Peter Garrett And Other, what Does the word Globalisation mean to you: Comparative Perceptions and Evaluations in Australia, Newzealand, the USA and UK. Multilingual and Multicultural development , Vol:27, N°:05, 2006, P:393.*

يوضح **الشكل رقم(06)**، التزايد الهائل الذي حظيت به الشركات المتعددة الجنسيات في عصر العولمة، حيث بلغ عددها في سنة 1970 حوالي 7000، ثم تصاعد تدريجيا في فترة زمنية تقارب أربعة عقود لتبلغ عددا قدره 53000 شركة. إذ تضاعفت على الأكثر 08 مرات من العدد الأول، هذا يدل على أن الشركات المتعددة الجنسيات كانت، ومازالت تلعب دورا معقدا في السياسة الداخلية، كما أنها تحتاج إلى دراسات عميقة من طرف الباحثين في حقل السياسة المقارنة.[1]

كما يوضح الأستاذ *Matthew Krain* في **الشكل رقم(07)**، أن الموطن الأصلي لـ 43.500 شركة متعددة الجنسيات *MNGs* هو الدول المتقدمة (30000 موطنها الأصلي الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي)، **بينما يتمثل** الموطن الأصلي لـ 9500 من هذه الشركات (*Série1*)، والبالغ عددها الإجمالي سنة 1997 هو 53000، في الدول النامية. أين تحتل اليابان العدد الأكبر، حيث يبلغ العدد الإجمالي للشركات المتعددة الجنسيات اليابانية الأصل حوالي4200، حتى الصين التي تفاعلت سريعا مؤخرا مع ظاهرة العولمة، فقد بلغ فيها عدد الشركات المتعددة الجنسيات على الأقل 400.[2] أنظر **الشكل رقم(07)**.

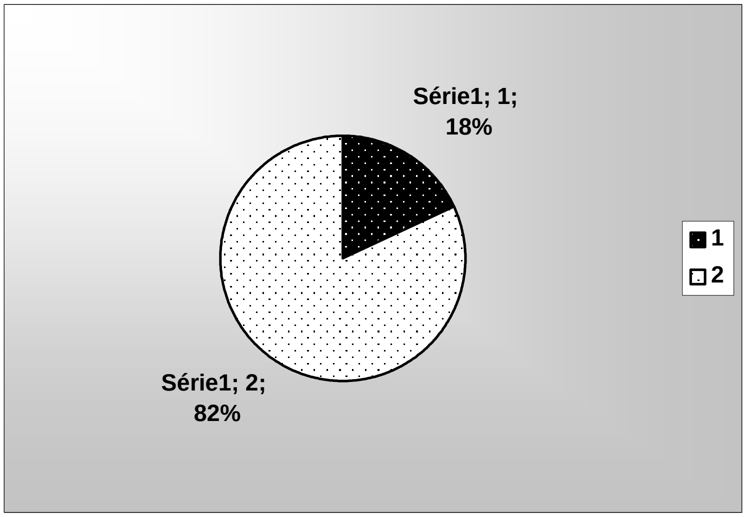

الشكل رقم(7):- المواطن الأصلية للشركات المتعددة الجنسيات.

Source: *Ibid, P:10.*

توحي هذه الإحصائيات بان هناك اختلالا لا مفر منه في النظام الدولي المعاصر، **خاصة في** الجانب الاقتصادي منه، والذي يتجسد في الاعتماد المتبادل غير المتكافىء بين الدول النامية والدول المتقدمة، هذا ما خلص إليه زعماء مدرسة التبعية بقيادة **راؤول بريبش** و**سمير امين** ضمن حقل السياسة المقارنة منذ فترة طويلة.

بالإضافة إلى زيادة انفتاح الاسواق داخل الدول النامية، واستقطاب العديد من الشركات الاستثمارية التي تصب في اقتصاديات هذه الدول اموالا **ضخمة**، مقابل الاستفادة من الموارد الاولية (المعادن خاصة) التي تتمتع بها الدول النامية. **مع** الاموال التي يتم تدفقها من الدول المتقدمة نحو الدول النامية مقابل الاستفادة من البترول الخام والغاز الطبيعي، فالعولمة عملت على زيادة المعاملات

[1]- *Matthew Krain, Op-Cit, P:10.*
[2]- *IDEM.*

التجارية بين الطرفين (الدول المتقدمة والنامية)، وتسريعها بفضل التكنولوجيا المتطورة التي بلغها العالم اليوم. و**الشكل رقم(08)** يؤكد ذلك.

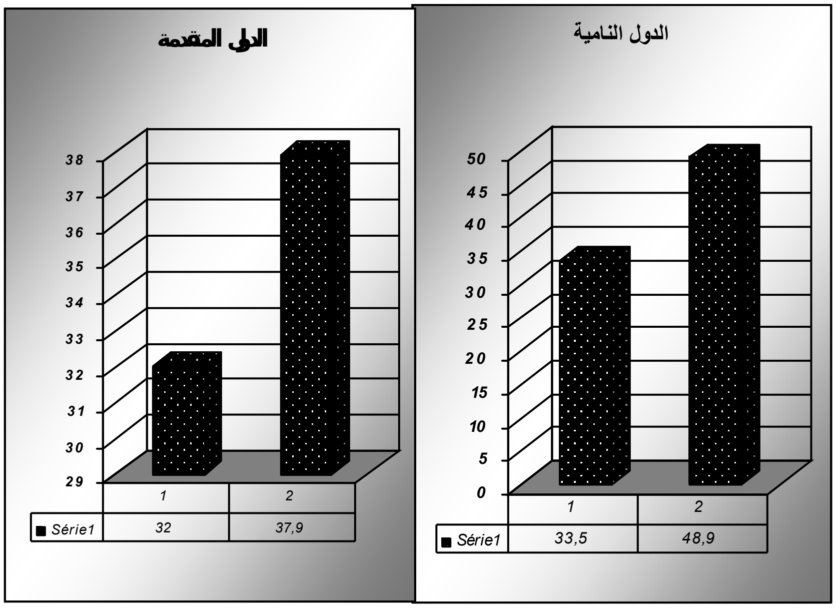

الشكل رقم(8): - التجارة الدولية كنسبة لمدخلات الاقتصاد الكلي.

Source:*Ibid, P:08.*

يبرز لنا **الشكل رقم(08)**، أن نصيب التجارة الدولية في الدول المتقدمة قد ارتفع من32% إلى37.9% بين عامي1990-2001، وفي نفس الفترة ارتفع نصيب التجارة الدولية من33.8% إلى48.3% بالنسبة للدول النامية. وأكثر من ذلك، تزايد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية مقارنة بالعالم المتقدم من19% عام1971 إلى29% عام1999.[1]

ومن جهة اخرى، تعمل الشركات التشاركية - المتعددة الجنسيات - في دولة ما على استثمار وتشغيل المعاملات التجارية في دول اخرى، هذا النوع من التعامل يعرف باسم "الاستثمار الخارجي المباشر" *Foreign Direct Investment* (*FDI*). إذ أن هذا النوع يعتبر واسع النطاق خاصة من خلال تدفق استثمارات القطاع الخاص للدول المتقدمة نحو الدول النامية. كما يعتبر الاستثمار الخارجي المباشر اكثر من مجرد استثمار، بل يشمل ايضا جلب المعلومات التكنولوجية (التقنية)، والعمل، ويتيح انتقال الافكار. واحسن مثال على هذا نجده في الصين، التي منذ ان تم انفتاح سوقها على الاسواق العالمية الاخرى، جذبت العديد من الاستثمارات المباشرة بلغت قيمتها تقريبا 500مليون دولار.[2]

في الحقيقة، تعتبر الاشكال البيانية التي تم اقتراحها عن مجموعة قليلة من المواضيع الجمّة التي طرحتها الاتجاهات التي تحكم ظاهرة العولمة، وفي ظل هذه المواضيع البحثية الكثيفة، يمكن ان نطرح العديد من التساؤلات منها: ما هو حجم الجهد الذي بذله المقارنون لدراسة هذه المواضيع؟ وهل ان الدراسات التي تناولها المقارنون كافية لتغطية مثل هذه المواضيع والإجابة على كل التساؤلات؟ وماذا عن الاسئلة المطروحة حول سياسة المنظمات الدولية تجاه الدول الوطنية؟ وما مدى فعالية البرامج

[1]- *Ibid, PP:07-08.*
[2]- *Ibid, P:08.*

الإصلاحية التي يقدمها الباحثون ليس فقط في حقل السياسة المقارنة، بل في الحقول المعرفية الأخرى للعلوم الاجتماعية؟ وللإجابة على بعض هذه الأسئلة نقترح **الشكل رقم(09)**:-

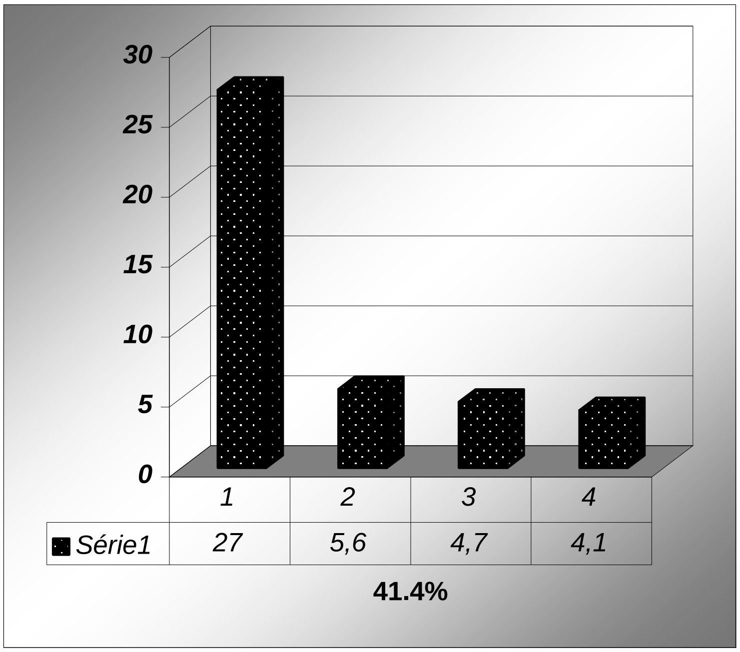

الشكل رقم(9):- مواضيع المقالات التي تناولت الاقتصاد والعمليات الوطنية والخارجية.

Source*: Gerardo L. Munck and Richard Snyder, <u>Op-Cit</u>, P:29.*

بالرغم من ان مجال الاقتصاد والعمليات الوطنية والخارجية، يحتل جزءا معتبرا بنسبة تبلغ 41.4% من مجموع المقالات التي تم فحصها (319مقال)، إلا ان نسبة المقالات التي تناولت موضوع العولمة ضئيلة جدًا حيث بلغت قيمتها4.7%. بالإضافة إلى المقالات التي تناولت العمليات والتكاملات فوق الوطنية *Supranational Integration and Processes* حيث قدرت نسبتها بـ5.6%، اما المقالات التي تعرضت إلى دولة الرفاه، والدولة التطورية (التنموية التحديثية)، والنيولبرالية، والاشكال المختلفة للراسمالية، فكان لها الحظ الاكبر والاوفر في هذا المجال بنسبة قدرها27%، بالإضافة إلى مقالات التنمية الاقتصادية التي لم تتجاوز4.1%.

إن العالم اليوم وكما اشرنا سابقا يعّج بالتكاملات الاقتصادية، والاندماجات الإقليمية. فعمليات العولمة منتشرة في كل انحاء المعمورة، حيث شملت الميدان الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والبيئي، والاجتماعي، بالإضافة إلى الجانب العسكري، والدبلوماسي. إلا ان الإحصائيات التي قدمها الاستاذان *Gerardo L. Munck And Richard Snyder* تشير إلى ان المقالات التي تناولت ظاهرة العولمة بكل صورها مازالت ضئيلة جدًا، مقارنة بتغلغل العولمة في النظام الدولي اليوم. هذا يدل على ان المقارنين مازالوا بعيدين على تغطية معظم المواضيع البحثية، وغير قادرين عن الإجابة على كل التساؤلات المتعلقة اساسًا بالشان الخارجي – الدولي.

ضمن هذا السياق، طرحت العديد من التساؤلات التي تحتاج إلى دراسات جادة، خاصة من طرف الباحثين في حقل السياسة المقارنة منها:- هل ان الانفتاح الاقتصادي يجعل الحكومة ضرورة سياسية بغض النظر عن المؤسسات الاقتصادية والسياسة الدولية؟ هل ان الكوربورتارية ستعمل على

تنشيط العمليات داخل الاقتصاد العالمي؟[1] في الحقيقـة، هناك القليل من البحوث التي تناولـت هـذه المناقشات وقدمت أجوبة مقنعـة لهذه المواضيع البحثية. فالبـاحثون خاصة فـي مجـال العـولمة انقسموا إلى فريقين: فـريق لـه وجهات متشائمة، أما الأخر فيقترح إجابات متفائلة *Globalist And Anti- Globalist*.[2]

مـن جهة أخـرى، يجب على المقـارنين أيضا دراسة المواضـيع المتعلقـة بتـأثير الـشأن الخارجي – الدولي في الشأن الداخلي – المحلي، ودور الفواعل الخارجية – الدولية فـي الـسياسة الداخلية - المحلية، مع محاولة التعرف على الكيفية التي تستطيع بها المنظمات الدولية بكل أنواعهـا التأثير في السياسات العامة الداخلية *Domestic Public Policy*، وبالإضافة إلى دورها في التـأثير على الإدارة العامة *Public Administration*. كما يجب على المقارنين أن يدرسوا أيضا المواضيع البحثية المتعلقة بالجماعات المصلحية الدولية *International Interest Groups* التي أصبح دورها جليا، ومؤثرا، ونافذا، وذا فعالية أكبر من العقود التي مضت.[3] وضمن هذا الإطار، أقتـرح بعـض المواضيع التي يتم دراستها من طرف المقارنين:-

- الدراسات المتعلقة ببرامج المؤسسات الدولية ودورها في تطوير السياقات الوطنية.
- الدراسات التي تتعلق باستعمال مقتربات الخيار الرشيد وتدويل القرار الحكومي.
- الدراسات المرتبطة بالعولمة ودورها في التاثير على السياسات العامة لمختلف الدول بشكل مقارن (السياسة العامة المقارنة في ظل العولمة).[4]
- دراسات او مواضيع تتعلق بتاثير العولمة على الإدارة العامة.
- مواضيع تتعلق بدور السياسة الداخلية في تحديد معالم السياسة الدولية من ناحية تحقيق السلم والأمن الدوليين.

من خلال مـا سبق، يبدو ان هناك العديد من المواضيع البحثيـة والتـساؤلات المثيـرة التـي استقطبت انظـار الباحثين داخل السياسة المقارنة، إذ حاول هؤلاء الباحثين دراسة هـذه المواضـيع والتساؤلات من خلال استعمال تقنيات جديدة، وإحداث تغيرات في الإطار المنهجي والنظـري لــه، بهدف جعل التحليل السياسي داخل الحقل اكثر استيعابا لتاثير التحولات الدولية الراهنة، فمـاهي اهـم التغيرات التي طرات على الإطار المنهجي والنظري لحقل السياسة المقارنة؟

---

[1]- *Jude Hays, Globalization in the study of Comparative and International Political Economy . Paper presented at the Mid West Political Science Association 560 th Annual Meeting. Chicago, April 25 -28-2002, PP:02-03.*
[2]- *Ibid, P:03.*
[3]- *Roger D. Congleton, The Globalization of Politics: Rational choice and the internationalization of Public Policy. Paper has benefited from conversations with colleagues, April 10/2007, PP:03 -04.*
[4]- لقد لاحظنا على اي حال، ان العولمة والسياسة المحلية تأثير متبادل معقد. حيث يكون هناك عدم توافق (تلائم) بين النفقات الاجتماعيـة فـي التحولات او الاجهزة الامنية من جهة، ومن جهة اخرى في إنفاق الراسمال الإنساني *Human Capital* في الـصحة والتربيـة. بالتـاثيرات السلبية للتكامل الاقتصاد الدولي تكون ضمن التحولات الاجتماعية الامنية اين يكون النفقات حول الصحة، التربية، والتعليم قيمـة اقـل. اي ان نمط الاتفاق يظهر تاثرا بالعوامل السياسية المختلفة. بالتغير والتوجه نحو الديمقراطية الحقيقية لديه تاثيرات ايجابية في الانفاق حـول الـصحة، التربية والتعليم. لمزيد من الإطلاع حول المناقشات النظرية للعولمة وتاثيرها في السياسة المحلية، والذي يمكن ان يؤثر في الافاق الاجتمـاعي لأمريكا اللاتينية انظر:-

Robert R. Kaufman And Alex Segura. Ubiego, Globalization, Domestic Politics, And Social Spending in Latin American – A time – Series cross – Section Analysis1973-1997. World Politics, N°:53, July2001, PP:554-555.

المبحث الثاني: -المستوى المنهجي ـ النظري.

اتسمت المناهج والمقتربات والنماذج النظرية بالتعدد والتشرذم في حقل السياسة المقارنة، وذلك منذ تأسيس هذا الأخير كحقل فرعي ضمن العلوم السياسية. فمذ المرحلة السلوكية إلى المرحلة ما بعد السلوكية ثـم العولمة، حصلت العديد من التغيرات على المستويين المنهجي والنظري، كمحصلة لعديد من المناقشات حول طبيعة وأهداف حقل السياسة المقارنة. في هذا الإطار، سأحاول إبراز أهم الأسس الرئيسية, والملامح الأساسية للإطار المنهجي ــ النظري، بالتركيز على الفترة المعاصرة التي تميزها بصفة رئيسية العولمة. لهذا الغرض، سأتناول في المطلب الأول المستوى المنهجي، الذي يتعرض إلى المزج والتكامل بين المناهج. وسأتعرض في المطلب الثاني إلى أهم النماذج النظرية البارزة في الفترة الأخيرة.

المطلب الأول: -المستوى المنهجي (المناهج والتكامل المنهجي).

يستعمل مصطلح المنهجية عادة لإظهار الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات التي تهدف إلى فهم الظاهرة الاجتماعية.[1] لاسيما وأن المنهجية الفعالة هي التي تجعل صاحبها (الباحث) قادرا على البحث والتحقق، الكشف والاختيار للوصول إلى حقائق يعجز غيره عن الوصول إليها بدون أداة منهجيـة.[2] حيث يستخدم الباحث السياسي في إطار تنبيه لمنهجية علمية ما يعرف بمناهج البحث السياسي، إلـى جانب النظريات ومداخل البحث، التي تعبر في مجملها عن جملة التقنيات والأدوات المستعملة لجمـع وتحليل وتفسير المعلومات حول الظاهرة.[3]

فالمنهج في أوسع معانيه عبارة عن وسيلة يستخدمها الباحث في معالجة المعلومـات والبيانـات المتعلقة بموضوع البحث, بغرض الوصول إلى هدف محدد. أو هو عبارة عن وسيلة محددة للكشف, والبحث عن الحقائق التي يتقيد في إطارها الباحث بقواعد عامة أثناء العملية البحثية حتى يتم التوصل إلى نتيجة معينة.[4] إذ يتمكن الباحث عن طريق تبنيه لمنهج بحث معين من إرجاع الظاهرة الـسياسية إلى عناصرها الاولية, وبالتالي يستطيع وصفها وتحليلها أو مقارنتها، او التعرف على العلاقة السببية بين الظاهرة السياسية وغيرها من الظواهر الاخرى.[5]

في الواقع, اختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن تصنيف المنـاهج, إذ يمكـن ان يندرج ضمن زمرة المناهج ما يمكن تسميته اقترابات، اساليب, ادوات, ومداخل. فهناك مـن وضـع ضوابط واسعة, وتشدد في الشروط اللازمة توفرها في اي اسلوب او اداة للبحث لبرقى إلى مـستوى المنهج، وهناك من هو على عكس ذلك، إذ تساهل في وضع تلك الشروط. إلا ان اخـتلاف وجهـات

---

[1]- *Robert Murlisa Kabeba, A Methodological Approach To studying Organizations: Case study research and Mixed Methodology. Paper presented in a Workshop: Approaches and Methods in Comparative Politics: Case - Oriented, Comparative and Statistical Methods:" One best Way"…Or Mixing Methods in Political Science?, Liege, April 29-30th 2007, P:03.*

[2]- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المرجع السابق، ص13.

[3]- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة ـ مصطلحات مختارة ـ. ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيـع والإعـلان، ط2، 2004، ص45.

[4]- *IDEM.*

[5]- *IDEM.*

النظر بين العلماء والباحثين كان هو السبب الرئيسي في اختلاف التصنيفات المطروحة حول المناهج الأساسية للبحث العلمي.[1]

لقد انفرد حقل السياسة المقارنة باحتضانه لثورتين في آن واحد منذ الحرب العالمية الثانية، ثورة في البحث الامبريقي، وفي تبني انتشار المنهج العلمي وتطوره. وثورة في بناء النظرية وتطوير الأطر النظرية, فجمع التطور الذي شهده علم السياسة في آن واحد بين الامبريقية وبناء النظرية. حيث مهد لهذا التحول الهائل ما سُمي بالتكامل المنهجي، وتكامل مختلف فروع العلوم الاجتماعية أيضا.[2] كما أن التعقد الذي تطرحه ظاهرة العولمة على العالم الاجتماعي أعطى الضوء الأخضر لمزج، والخلط بين المناهج البحثية, ومحاولة التنسيق بينهم. إذ أصبح من الضرورة استخدام المنهجية المختلطة (المزيجة) *Mixed Methodology* لتفادي الضعف في البحث السياسي.

لقد ترتب عن التكامل والتركيب بين المناهج العديد من الايجابيات، حيث سمح للباحثين بدراسة القليل من الحالات بشكل دقيق ومفصل, من خلال استعمال الأدوات الكيفية, بالإضافة إلى قدرة الباحثين على دراسة المتغيرات, وكيف تتركب هذه الأخيرة فيما بينها للحصول على نتائج عن طريق استعمال واستخدام الأدوات الكمية *Quantitative Tools*.[3] ولعرض الكيفية التي تم بها التكامل والمزج بين المناهج، يجب التطرق إلى الاهداف البحثية التي يطمح إليها حقل السياسة المقارنة، بالإضافة إلى تناول أهم المناهج التي يستعملها هذا الحقل في تحليل الظاهرة السياسية، كما سيتم التعرض إلى العلاقة بين المناهج المستخدمة والمواضيع البحثية المدروسة من طرف الحقل.

1- أهداف حقل السياسة المقارنة:-

لقد تم توجيه حقل السياسة المقارنة بشكل اكبر نحو البحث الامبريقي، مع مقالات قليلة تركز بشكل خاص حول بناء النظرية[4] *Generating Theory*، إذ تبلغ نسبة المقالات (مقالات الدوريات القيادية الثلاثة لحقل السياسة المقارنة التي تم عرضها في المبحث الاول من الفصل الثاني) الموجهة نحو البحث الامبريقي95.6%، بينما تشير نسبة4.4% إلى المقالات التي تهدف إلى انتاج النظرية, هذا لا يعني بأن عملية بناء النظرية لا تلقى اهتماما من طرف المقارنين، إذ ان50.2% من المقالات تبحث لبناء النظرية.[5] انظر **الجدول رقم(06)**.

---

[1]- محمد شلبي، المرجع السابق, ص ص54-55.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع السابق، ص24.

[3]- *Robert Murlisa Kabeba, Op-Cit, PP:1-2.*

[4]- لقد اشغل علماء السياسة تحت المظلة السلوكية بتعلم مفردات جديدة للتحليل, وإعادة النظر في ادوات البحث المستخدمة, وممارسة نوع جديد من المعالجة, والمناهج والبيانات المرتبطة بها، واستيعاب الافتراضات الاساسية للمنهج العلمي. إذ يعتقد **دفيد ايستون** ان **هارولد لازويل** هو وحده الذي تحبل منذ الاربعينيات عبء البحث عن نسيج متماسك يحقق الجمع بين النظرية والبحث الامبريقي, هذا الجمع يعتبره **ايستون** مهمة بالغة الصعوبة والاهمية، لانها تحقق لعلم السياسة اجتياز مرحلتين في ان واحد, ضمن هذا السياق، لم يستمر **هارولد لازويل** وحده طويلا في البحث عن توليفة تجمع بين النظرية من جهة والبحث الامبريقي من جهة اخرى، إذ مع نهاية الحرب العالمية الثانية انضم معه **هيربرت سيمون** الذي قام بإدخال القرار ليصبح وحدة رئيسية للتحليل، الامر الذي شكل إسهاما ودفعا لتلك المحاولة, لمزيد من الإطلاع انظر:- عبد الغفار رشاد القصبي, المرجع السابق, ص ص26-27.

[5]- *Ibid, P:08.*

الجدول رقم(6): - أهداف البحث في حقل السياسة المقارنة.

الأهداف	الخيارات	المقالات %	الخيارات الإجمالية	المقالات الاجمالية%
النظرية والامبريقية	• بناء النظرية.	%4.4	بناء النظرية	%50.2
	• بناء النظرية والتحليل الامبريقي.	%45.8		
	• التحليل الامبريقي.	%49.8	التحليل الامبريقي	%95.2
الوصف والتحليل	• الوصف.	%16.3	أساسا الوصف	%52.0
	• الوصف والتفسير، مبدئيا الوصف.	%35.7		
	• الوصف والتفسير، مبدئيا التفسير.	%35.4	أساسا التفسير (التعليل)	%48.0
	• التفسير.	%12.5		

Source: *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of leading Journals, Op-Cit, P:30.*

قد استجاب المقارنون بأسلوب متوازن لخيار إنتاج الشروحات التي تأخذ بعين الاعتبار حالة العالم اليوم؟ أو بتعليل تفسيري، لماذا يبدو العالم هكذا؟ حقا عمل المقارنون على إنتاج مقالات تهدف بنسب متساوية للإجابة على هذين السؤالين اللذين يرتبطان بأهداف العلوم الاجتماعية. وبالرغم من الدفاع الذي يظهره الباحثون في حقل السياسة المقارنة لقضايا السياسة العالمية، إلا أن هناك دليلا ضعيفا بشأن هدف المقارنين في إنتاج معرفة لها علاقة مباشرة بصانعي السياسة.[1]

2/ مناهج البحث المقارن في حقل السياسة المقارنة:-

لقد تعددت المناهج المستعملة في البحث المقارن, الذي يعبر عن لب وجوهر حقل السياسة المقارنة. و**الجدول رقم(07)** يوضح ذلك:-

الجدول رقم(7): - مناهج البحث في حقل السياسة المقارنة.

هدف المناهج	الخيارات	المقالات%	الخيارات الإجماليه	المقالات الإجماليه%
مناهج التنظير	• استقرائي، كيفي.	%80	استقرائي	%102.5
	• استقرائي، كمي.	%22.5		
	• استنباطي، غير رسمي او نصف رسمية.	%32.5	استنباطي	%36.9
	• استنباطي ورسمي.	%4.4		
مناهج التحليل الامبريقي	• كيفي.	%44.3	جوهريا كيفي	%63.3
	• المنهج المزيج، سيطرة كيفي.	%19.0		
	• منهج المزيج، سيطرة الكمي .	%13.1	جوهريا كمي	%36.7
	• الكمي.	%23.6		

Source: *Ibid, P:31.*

[1]- *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: A n Analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:09.*

نلاحظ من **الجدول رقــم(07)** أن المقالات الخاصة بالدوريات الرائدة في حقل السياسة المقارنة، عملت على توظيف المنهج الاستقرائي والاستنباطي،[1] بالإضافة إلى أساليب البحث الكمية والكيفيـــة، ومحاولة المزج بينهما.[2] وبالرغم من الدفاع الحيوي عن المنهج الاستنباطي والمناهج الرسمية،[3] فقــد أظهرت المعلومات أن القليل من البحث في حقل السياسة المقارنة يستعمل حاليا هذه المناهج.[4]

كما يبدو من الجدول أن المنهج الاستقرائي ــ الكيفي هو المستحـوذ على مجال التنظير داخــل حقل السياسة المقارنة، هذا ما يؤكد بأن المقارنين يتوجهون للعمل بجانب المستوى الامبريقي. نظــرًا للنسبة العالية التي يحتلها المنهج الكيفي في التحليل الأمبريقي، كما أن هناك نسبة لا بأس بهـــا مـــن التحليل الامبريقي بوجه خاص والبحث بوجه عام هي كمية (36.7%+22.5%)، بالإضافة إلى الربط والمزج بين المنهج الكمي والكيفي في التحليل الامبريقي.[5]

وحسب الأســـتاذين *Gerardo L. Munck and Richard Snyder*، تظهـــر هـــذه النظـــرة الإحصائية أن حقل السياسة المقارنة متعدد ومتشعب من خلال:- [6]

أ. مخاطبة القضايا الجوهرية في كل مناطق من العالم.

ب. التوجه بشكل أكبر نحو البحث الامبريقي.

ج. الهدف نحو إنتاج معرفة وصفية وتفسيرية بشكل متساوي تقريبا.

د. ندرة أكثر يديها حقل السياسة المقارنة في التعلق بالسياسة أو صانعي السياسة.

ه. يتم بناء النظرية أساسا من خلال المناهج الاستقرائية.

و. الاعتماد اكثر على المناهج الكمية في التحليل الامبريقي.

ويرجع هذا التشعب ايضا إلى ان هناك اتجاهات متعددة, ومسالك مختلفة في البحـــث والتحليـــل السياسي بوجه عام. بالإضافة إلي نوعية الوسيلة المـــستخدمة فـــي إجـــراء البحـــث مثـــل الطريقـــة

---

[1]- يشير الاستنباط في اوسع معانيه عن استخدام الباحث لاسس وقوانين المنطق في الاستدلال على نتيجة ما قصد إثباتها او نفيها، حيث ينتقــل الباحث في هذا المنهج من العام إلى الخاص او من الكل إلى الجزء. اما المنهج الاستقرائي فينتقل بدوره الباحث من الخاص او الجزء إلى العام او الكل، ويطبق المنهج الاستقرائي في إطار العلوم الطبيعية التي تعتمد على التجربة كاسس للعملية البحثية. إذ إن استخدام الباحـــث الـــسياسي للمنهج الاستقرائي يعني تطبيق منهجية اختبارية او امبريقية تعكس اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث محل الاهتمـــام والدراســـة. لمزيـــد مـــن الإطلاع انظر:-

مصطفى عبد الله خشيم، المرجع السابق، ص ص46-48.

[2]- إذ ان بعض اساليب البحث تعكس الطابع الكمي المتعلق بلغة الارقام، مثل الاستبيان والملاحظة وتحليل المضمون الكمي, والبعض الاخـــر يعكس الطابع الكيفي مثل المضمون الكيفي. انظر:- المرجع نفسه، ص52.

[3] - منذ اوائل1990، ظهرت العديد من المناقشات حول عودة الاقتصاد *Economic Turn* في السياسة المقارنة، حيث تم اقتراح الربط بين المنهج الاستنباطي الرسمي والمناهج الكمية في التحليل الامبريقي. هذا الاقتراح الذي تم النظر إليه على انه المشروع السامي لمنظري الخيار الرشيد، والذي سوف يخاطب التشرذم والاختلاف الكائن في حقل السياسة المقارنة، كما سيعمل على محو كل النقائص، والمتعلقة اساسا بفشل الحقل في معالجة الاسئلة الجوهرية الكبرى له. لمزيد من الإطلاع انظر:-

Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative politics: An Anlysis of Leading Journals, Op-Cit, P:12.

[4]- *Ibid, PP:09-10.*

[5]- *IDEM.*

[6]- *IDEM.*

الإحصائية.[1] إذ تطورت هذه الأساليب بحيث أصبح من الممكن أيضا في عصر العولمة والتكنولوجيا الرقمية المتطورة استخدام العقول الالكترونية في تخزين وتنسيق المعلومات، إذ تستخدم هذه الوسائل بوجه خاص في دراسات الرأي العام، كمحاولة التنبؤ بسلوك المواطنين واتجاهاتهم نحو المرشحين للمناصب السياسية قبيل الانتخابات، وكذلك نحو مخرجات (القرارات والسياسات العامة) الصادرة من طرف العلبة السوداء *Black Box*، بالإضافة إلى الأحداث السياسية الجارية.[2]

3/ المناهج وموضوع البحث:-

مما لاشك فيه أن تعرّض حقل السياسة المقارنة للعديد من مواضيع البحث - كما أشرنا سابقا في المبحث الأول من الفصل الثاني - تعلق أساسا باكتشاف الظاهرة السياسية في العالم، الذي أفضى إلى طرح العديد من الاقتراحات والتساؤلات حول الطبيعة التعددية التي يبديها حقل السياسة المقارنة مقارنة بالحقول المعرفية الأخرى. بالإضافة إلى تعدد المناهج البحثية المستخدمة من طرف المقارنين، والتي حاولت بدورها التكيف قدر الإمكان مع دراسة وتحليل تلك المواضيع. هذا ما جعل الباحثين أمام إشكالية أخرى للدراسة، تدور حول العلاقة بين المناهج المستخدمة ومواضيع البحث المدروسة. انظر **الجدول رقم(08)**.

الجدول رقم(8):- العلاقة بين مناهج البحث المستخدمة ومواضيع البحث المدروسة.

	مناهج التنظير %				مناهج التحليل الامبريقي %			
موضوع البحث	**استقرائي** كيفي	**استقرائي** كمي	**استنباطي نصف رسمي أو غير رسمي**	**استنباطي** رسمي	كيفي	**المنهج المزيج سيطرة الكيفي**	**المنهج المزيج سيطرة الكمي**	**الكمي**
النظام السياسي	%54.6	%21.0	%18.4	%6.0	%52.9	%7.5	%16.6	%22.3
الأنظمة السياسية	%59.8	%14.3	%23.8	%2.1	%66.7	%8.4	%57.8	%19.12
الفواعل الاجتماعية	%60.2	%20.5	%17.2	%2.0	%35.7	%15.5	%25.4	%23.4
الديمقراطية ومؤسسات الدولة	%53.0	%9.6	%33.8	%3.5	%53.0	%13.7	%12.4	%20.8
الاقتصاد وعمليات فوق الوطنية	%57.5	%13.5	%25.1	%3.6	%35.2	%30.1	%12.7	%22.0

Source: *Ibid, P:33.*

[1]- إن الطريقة الإحصائية او الاساليب الإحصائية هي الوسائل ذات القدرة على قراءة الارقام الجامدة الصماء، قراءة تسمح باكتشاف الدلالات الكامنة وراءها، والتوصل إلى صياغة النتائج النهائية للدراسة. ومع النجاحات التي حققها استخدام الاساليب الإحصائية في معالجة الموضوعات بصورة موضوعية ودقيقة لم يسبق لها مثيل، تبين للباحثين انه يمكن توسيع استعمال الاساليب الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية. وبالفعل بدا تطبيق ذلك خلال القرن19 في الدول الغربية المتطورة مثل الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا، في عدة نشاطات اقتصادية، واجتماعية، كما شملت مجالات علم النفس وعلم السياسة. لمزيد من الإطلاع انظر:-

احمد بن مرسلي، الاساليب الإحصائية في ابحاث الإعلام والاتصال. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد01، شتاء2001-2002، ص ص114-117.

[2]- محمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية بين الإقليمية والعولمة -: رؤية سياسة معاصرة للقرن21. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2003، ص19.

تبدي لنا قراءة **الجدول رقم(08)**، أن نسبة المنهج الاستقرائي ـ الكيفي هي الأكبر من بين مناهج التنظير، وذلك في دراسة كل مواضيع البحث المذكورة في الجدول (النظام السياسي، الأنظمة السياسية، الفواعل الاجتماعية، الديمقراطية ومؤسسات الدولة، الاقتصاد وعمليات فوق الوطنية). بالمقابل هناك نسبة ضئيلة تتراوح ما بين (3.6%-6%) يبديها المنهج الاستنباطي الرسمي في دراسة نفس المواضيع، بالإضافة إلى مركز وسط يحتله كل من المنهج الاستقرائي ـ الكمي (9.6%-21.0%)، والمنهج الاستنباطي نصف رسمي أو غير رسمي (17.2%-33.8%).

كما يظهر **الجدول رقم(8)**، أن هناك نسبة عالية للمنهج الكيفي تتراوح ما بين (35.2%-52.9%)، ونسبة متفاوتة أين يكون الحظ الأكبر للمنهج المزيج ذو سيطرة كمية ــ المنهج الكمي ــ (12.4%-57.8%)، مقارنة بالمنهج المزيج ذو سيطرة كيفية ـ المنهج الكيفي ـ الذي يتراوح ما بين (7.5%-30.1%)، بالإضافة إلى المنهج الكمي الذي تتراوح نسبته ما بين (19.12%-23.4%) ضمن مناهج التحليل الامبريقي.

لقد شهد حقل السياسة المقارنة في بداية1990 موجة جديدة من المؤلفات التي تتعلق أساسا بالمنهج الكيفي، وعدد قليل من المناهج الأخرى، تميزت هذه المؤلفات عن الأعمال الأخيرة المقدمة من طرف باحثي السياسة المقارنة خلال سنة1970.[1] كما أظهرت المعلومات المقترحة في الجدول بأن هناك مجموعة واسعة من المناهج استعلمت لمخاطبة أسئلة مختلفة. إذ يشير التباين الإحصائي المهم إلى أن المناهج الاستقرائية، التي تعتمد بصفة مباشرة على المعلومات الكمية (الإحصائيات) *Quantitative Data*، تستعمل بشكل متكرر في دراسة النظام السياسي، هذا الأخير الذي يُؤخذ على انه احد التساؤلات الجوهرية الشاملة في حقل السياسة المقارنة، بالإضافة إلى استعمال المنهج الاستنباطي ذو طبيعة غير رياضية ـ غير رسمية ــ في دراسة الديمقراطية ومؤسسات الدولة.[2]

اما فيما يتعلق بمناهج التحليل الامبريقي، فقد اشارت المعلومات بأن دراسة الانظمة السياسية *Political Systems* كادبية واسعة لمخاطبة العديد من القضايا، من بينها الديمقراطية، يعتمد بصفة احتكارية على المنهج الكيفي، واستعمالٍ واسع للمناهج المختلطة (المزيجة). وبالرغم من ان دراسة الفواعل الاجتماعية تحظى باستعمال واسع للمنهج الكمي مقارنة بالمواضيع الاخرى، سواء لوحده او بالترابط مع المنهج الكيفي، فالمعلومات تعكس استعمالا واسعا للبحوث الاستطلاعية[3] في دراسة مواقف المواطن والثقافة السياسية.[4] ورغم انه ليس هناك اي دليل حول الاطروحات المتعلقة بأن مناهج الباحثين في حقل السياسة المقارنة تضع عوائق امام دراسة التساؤلات او مخاطبة الاجندة الجوهرية

---

[1] -James Mohoney, Qualitative Methodology and Comparative Politics. *Paper prepared for delivery at the 2005 Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington D -C, September 1-4/2005, P:02.*

[2] -*Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the direction of Comparative Politics: An analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:13.*

[3]: لقد تم استخدام البحث الاستطلاعي في دراسة الصراعات الإثنية، حيث تم تقديم البحث الاستطلاعي كاداة مختلفة في دراسة مستويات الحركة الإثنية. كما تم استعمال ـ بشكل واسع ـ مجموعة من البحوث الاستطلاعية عبر الوطنية *Cross -National Surveys* نذكر منها: - فحص القيم العالمية *World Values Survey(WVS)*؛ ومشروع الفحص الاجتماعي الدولي *International Social Survey Project (ISSP)*؛ والفحص المقارن للانظمة الانتخابية *The Comparative Survey of Electoral Systems(CSES)*. لمزيد من الإطلاع انظر: - *Kathleen M. Dowley and Brian D. Silver, Cross-National Survey Research and Sub-National Pluralism: A Research Note. International Journal of Public Opinion Research, 2005, P:02.*

[4]- *IDEM.*

لحقل السياسة المقارنة. فإن قدرة الباحثين على دراسة وتحليل مواضيع وتساؤلات جوهرية، لم تظهر أي تبعية لاختياراتهم المنهجية.[1]

ضمن هذا السياق، نلاحظ من خلال الإطلاع على **الجدولين (07)** و**(08)** عودة الباحثين في حقل السياسة المقارنة إلى استخدام المنهج الكيفي، وهذا راجع إلى اعتقادهم بأن المنهج الكيفي هو المناسب لمعالجة العديد من التساؤلات، والمواضيع البحثية الجوهرية.[2] حيث يستعمل باحثوا السياسة المقارنة والعلوم السياسة عموما، المنهج الكيفي لاكتشاف كل المواضيع البحثية البارزة بشكل واضح في حقل السياسة المقارنة كالديمقراطية، التنمية الاقتصادية، تكوين وبناء الدولة، القومية والإثنية، الثورة وسقوط الدولة، التحول الثوري الاجتماعي، الحركات الاجتماعية، الأنظمة الحزبية والانتخابية، والسياسة الاجتماعية.[3]

كما تركز الدراسات المجتمعة مع التقنيات البديلة للبحث في حقل السياسة المقارنة على أهمية استعمال المنهج الكيفي، فالأعمال التي تتناول الخيار الرشيد *Rational Choice* عادة ما ترسم وفق المنهج الكيفي. هذا الأخير الذي يساعد على تكوين الافتراضات أو المسلمات، وسهولة اختبارها. كما ترافق بروز التحليل الكيفي كمنهج سيادي في حقل السياسة المقارنة، مع ظهور العديد من المقالات الشاملة والرائعة، التي تناقش العديد من الاقتراحات المختلفة، والمتعلقة أساسا بالمنهج المقارن.

المطلب الثاني: -المستوى النظري (النماذج النظرية).

تشهد العلوم الاجتماعية حاليا، خلطا في استخدام كل من مفهوم النظرية والمنهج. حيث يعود ذلك إلى غموض مفهوم النظرية أكثر من مفهوم المنهج، خاصة وأن التعامل مع مفهوم النظرية كان بطريقة غير دقيقة من قبل رواد العلوم السياسية. فمفهوم النظرية إلى غاية الان لم يلق تعريفا دقيقا يتفق عليه جميع الباحثين، والعلماء في ابستمولوجيا العلم، حيث تم تعريفها ـــ اي النظرية ـــ بمفاهيم اخرى على اعتبارها مرادفة لها مثل: -[4] النموذج *Model*،[5] المنهج *Method*، الاقتراب *Approach*،[6] التعميمات *Generalization*، الفرضيات *Hypothesis*، والقانون *Law*.

---

[1]- *IDEM.*
[2]- *James Mahoney, Qualitative Methodology and Comparative Politics, Op-Cit, P:02.*
[3] - *Ibid, PP:2-3.*

[4] ـ محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص70.

[5] ـ النموذج عبارة عن صورة نظرية مبسطة لما هو موجود في الواقع او هو بناء مشابه له. وهو اداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الاكثر مغزى واهمية، بالإضافة إلى انه مركب ذهني لمفاهيم معينة بينها مجموعة من العلاقات الارتكازية البنائية حيث ان التغير في احد هذه المفاهيم يلحق تغيرا تلقائيا في بقية المفاهيم الاخرى بحكم الارتباط، وغالبا ما يمكن التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية. انظر:- محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص15-20.

[6] ـ يمكن اعتبار الاقتراب او المدخل بمثابة اتجاه او ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، والاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات المتواجدة بداخله من اجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة. كما انه يحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته. انظر:- المرجع نفسه، ص14. كما يمكن ان يشير في اوسع معانيه إلى طريقة محددة ذات طابع نظري يستخدمها الباحث ويلتزم بها اثناء دراسته لظاهرة ما، ومن امثلة ذلك مدخل النظم **لدافيد ايستون** حيث يتعامل الباحث السياسي مع اي ظاهرة محل الاهتمام، ودراسة مدخلاتها *Input* ومخرجاتها *Output*. انظر:- مصطفى عبد الله خشيم، المرجع السابق، ص411. ومن جهة اخرى، يشهد حقل السياسة المقارنة العديد من المقتربات او المداخل النظرية التي تهدف بطريقة ما إلى تحليل الظواهر السياسية بشكل مقارن، منها المدخل الحكومي او نظرية الحكومة *Theory Of Government*. الذي يركز على فعالية الحكومة *The Efficiency of Government*، والتي تتعدى حماية المواطنين، إذ تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتدعيم السلع العامة، وتنمية ميكانيزمات المراقبة الشعبية، والتاكيد على

ويشير المدلول الاصطلاحي للنظرية على أنها مجموعة من الفروض المنسقة فيما بينها، فهـي بناء ذهني للواقع يستعان به على فهمه وتفسيره. كما يعرفها البعض الآخر بأنها "مجموعة مدمجة من القوانين، والأحكام العامة التي تستطيع تأمين التفسير النظامي لميدان معرفي أو مجموعة ملاحظــات. أو هي التي تستعمل للتنبؤ بالأحداث أو تفرض السلوك الواجب إتباعه". ويمكن تعريفها أيضا على أنها "مجموعة مفاهيم مترابطة بشكل متناسق، مكونة قضايا نظرية تهتم بشرح قوانين ظــاهرة اجتماعيــة معينة تمت ملاحظتها بشكل منتظم".[1]

في الواقع، يستعمل القليل من علماء السياسة المنطــق الرســمي *Formal Logic* فـي بنــاء وتفحص نظرياتهم، حيث أن استخدام المنطق الرسمي والأدوات الرياضية يجعل من السهل معرفة إذا كانت المعادلة التي تشكل النظرية، تحتوي على علاقة منطقية بين المتغيرات.[2] لهذا الغرض تم فــتح المجال أمام النماذج النظرية، والتي تبدو أنها تملك مركزا مسيطرا في الدراسة العلمية للسياسة، حيث يتم استعمالها في التحقق وتوضيح الميكانيزمات التفسيرية والتحليلية التي تحكم الظاهرة السياسية مــن جهة، ومن جهة أخرى جمع وبناء إحصائيات مقارنة، وفهم الشروط التي على أساسها يتم قبــول أي نتائج محدثة.[3] كما تحظى النماذج النظرية أيضا بأهمية بالغة في التحليل السياسي الحديث، إذ تشير إلى الـصورة الذهنية المصغرة للـواقع السياسي المستهدف من البحث. ونعني به من حيث هو نظـري ــ أي النموذج ــ أنه البناء الذهني والصرف الذي نستطيع به أن نمثل ما هي عليه علاقــات الواقــع المستهدف من ارتباط أو توافق. وذلك في شكل صورة مصغرة مــن النظريــة، فالغالــب أن ينتهـي اصحاب النظريات دائما إلى وضع "نماذج نظرية" مصغرة يستعان بها فـي فهــم وتحليــل الواقــع المستهدف وتصور علاقاته.[4]

ضمن هذا المطلب، سأحاول التطرق إلى العلاقة بين النظرية والامبريقية، هـذه الاخيرة ــ اي العلاقة ــ التي سنستخلص منهـا اهم النماذج النظرية التي ميزت مرحلة بروز ظاهرة العولمة كمحدد اساسي في تفسير الاتجاهات المعهودة في حقل السياسة المقارنة، خاصة مع انبثاق الثورة العلمية الثانية *The Second Scientific Revolutions* التي اشرفت عليها الجمعية الامريكية للعلــوم الــسياسية *APSA* منذ1989، وما نتج عنها من تغيرات في الجانب المنهجي والنظري كذلك.

المساواة السياسية والاقتصادية. فالواقع يشهد تواجد معظم الحكومات الفعالة في الدول الديمقراطية، لكن ليس كل الديمقراطيات تحظى بحكومات ذات فعالية، كما ان العالم غير الديمقراطي يشهد بعض الحكومات الفعالة ايضا. انظر:-

Margaret Levi, Why We need a New Theory of Government, P:01. Page Web Consultée le:03/08/2007. http://sitemaker.umich.edu/comparative.speaker.series/files/margaret_levi.pdf

[1] ـ مصباح عامر، المرجع السابق، ص151.

[2]ـ لمزيد من الإطلاع حول التقييم الموجه حول النظرية، من التنبؤ والتعميم إلى الفرضيات المرتكزة عليها انظر:-

Will H. Moore, Evaluating Theory in Political Science. P:02 Page Web Consultée le:25/08/2007. http://garnet.acns.fsu.edu/~whmoore

[3]- *Kevin A.Clarke and David M. Primo, Modernizing Political Science: A Model-based Approach. Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the Midwest Political Association, Chicago, April2005, P:01.*

[4]ـ عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، المرجع السابق، ص28.

1/ العلاقة بين النظرية والامبريقية (ارتباط النظرية بالامبريقية).

يربط المقارنون عادة ما بين التحليل الامبريقي، وبناء النظرية في نفس الدراسة، هذه الممارسة تجعل الباحثين عرضة لخطر استعمال نفس المعلومات في بناء وتقييم النظريات أو النماذج النظريـــة. حيث يبرز هذا الخطر جلياً في المجال الكمي والكيفي على السواء. والحل في كلتا المجالين هو نفسه، من خلال تأكد المقارنين بأن المعلومات المستعملة في تقييم النظريات هي مختلفة عـــن المعلومـــات المستعملة لبنائها.[1] أنظر **الجدول رقم(5).**

الجدول رقم(9): -العلاقة بين النظرية والامبريقية (قضايا المنهج).

الأهداف والمناهج.	الكيفي	المنهج المزيج سيطرة الكيفي	المنهج المزيج سيطرة الكمي	الكمي	المجموع %
	مناهج التحليل الامبريقي %				
النظرية و الامبريقية.					
ا- بناء النظرية والتحليل الامبريقي.	44.5	19.9	14.4	21.2	100
ب- التحليل الامبريقي.	44.7	18.2	11.3	25.8	100
	مناهج التنظير% ــ بناء النظرية ــ				
أ- استقرائي، كيفي.	77.5	61.5	40.5	33.3	
ب- استقرائي، كمي.	21.3	07.7	32.4	37.5	
ج- استنباطي، نصف رسمي أو غير رسمي.	21.3	30.8	21.6	22.9	
د- استنباطي، رسمي.	00.0	00.0	5.4	6.3	
المجموع	23.4	34.5	66.7	54.8	

Source: *Ibid,P:34.*

يشير الجدول إلى ان إشكالية استعمال نفس المعلومات *The Same Data*، يمكن ان تكون اكثر وضوحا في الدراسات الكيفية. إذ يستعمل المقارنون المناهج الكيفية والكمية في التحليـــل الامبريقـــي بشكل يتساوى فيه تقريبا مع الـربط بين التنظير ـ بنـاء النظريةـ والتحليل الامبريقي، لاحظ النسب المذكورة في الجدول(44.5% مقـابل44.7%، 19.9% مقابـل18.2%، 14.4% مقابـل11.3%، 21.2% مقابل25.8%). كما يذهب الباحثون الكيفيون (الذين يستعملون المنهج الكيفي بكثرة) إلى ربط التنظير الاستقرائي بالتحليل الامبريقي،[2] اكثر من نظرائهم الكميين (الذين يفضلون اســتخدام المـــنهج الكمي)، واللذان يعتمدان على نفس المصدر من المعلومات (44.5% مقابل 21.2%).[3] ومـــن جهـــة اخرى، يعد الباحثون الكيفيون ايضا اقل احتمالا من الباحثين الكميين، في اســتعمال المـــنهج المـــزيج (التكامل المنهجي) في التنظير (23.4% مقابل 54.8%)، كما ان الباحثين الكميين هم اقل حظا فـــي مزج التنظير بالتحليل الامبريقي (21.2% مقابل 45.5%).[4]

---

[1]- *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:15.*

[2]- يلاحظ من **الجدول رقم(09)**، ارتباط الاستقراء بالمنهج الكيفي في مناهج التنظير اكثر من ارتباط الاستقراء بالمنهج الكمي، هذا ما ينطبـــق ايضا على التحليل الامبريقي كما أشار إلى ذلك الاستاذان *Gerardo L. Munck and Richard Snyder*.(الباحث).

[3]- *IDEM.*

[4]- *IDEM.*

لقد أشار **الجدول رقم(09)** إلى إشكالية مهمة في البحث، تتمثل في استعمال نفس المعلومات *The Same Data* في التنظير والتحليل الامبريقي، أي في العملية البحثية بصفة عامة *Research Process*. هذا ما يدعو إلى طرح العديد من التساؤلات المتعلقة بنوعية المصادر التي تورد هذه المعلومات، وكذلك التساؤل المطروح حول طبيعة المواضيع التي تحملها هذه المعلومات. **للإجابة على** هذه التساؤلات نقترح **الجدول رقم(10)**.

الجدول رقم(10):- العلاقة بين النظرية الامبريقية (قضايا المعلومات).[1]

مناهج التحليل الامبريقي%					
مناهج جمع المعلومات	**الكيفي**	**المنهج المزيج سيطرة الكيفي**	**المنهج المزيج سيطرة الكمي**	**الكمي**	**المجموع**
موارد ثنائية.	87.4	82.8	72.5	51.4	73.5
الصحف وموارد جديدة.	55.5	43.1	20.0	6.9	31.4
موارد حكومية وملفات رسمية.	39.3	72.4	67.5	72.8	58.0
ملفات غير رسمية.	17.8	20.7	10.0	4.2	13.2
حوارات.	40.7	32.8	17.5	2.8	23.4
استطلاعات موجهة واستبيانات.	0.7	5.2	7.5	2.8	4.0
استطلاع جماهيري واستبيانات.	0.7	12.1	20.0	33.3	16.5
مناهج أخرى.	0.7	3.4	0.0	1.4	1.4

Source: *Ibid, P:35.*

وفقا للاصول الابستمولوجية، يتطلب اختبار النظريات تحليل وفصل مناسب بين المفاهيم المستعملة في بناء النظريات، والمعلومات المستعملة في التحليل الامبريقي.[2] حيث يظهر هذا التحليل، انه منجز بشكل جيد من طرف البحث الكيفي، خاصة وانه يقود لاستخدام انماط مختلفة وشاملة من المعلومات مقارنة باستعمال البحث الكمي. كما يتم رسم البحث الكيفي عادة على معلومات صلبة لا يمكن الوصول إليها عن طريق الانترنيت، كالمعلومات المُجّمعة من الحوارات، والملفات الرسمية والصحف. إذ يتوجه البحث الكيفي بعرض تقارير فنية عن الفواعل، الخيارات، الحوادث، والعمليات. (انظر النسب:- 55.5%، 39.3%، 40.7% لمنهج التحليل الكيفي في المقابل 6.9%، 4.2%، 2.8% لتحليل الامبريقي الكمي).

في المقابل، تتوجه المقالات الكمية لتركز حول الفواعل، من خلال المعلومات المتعلقة بمواقف الافراد (المواطنين)، وكذلك المعلومات القليلة حول الفواعل الجماعية وعمليات صناعة القرار المتعلقة بهذه الفواعل (33.3% مقابل 0.7%). كما تتوجه الدراسات الكمية ايضا للاعتماد على المعلومات المستخلصة من طرف ملاحظة واحدة في السنة، حيث يتطلب تحليل العمليات رقابة ثابتة للحوادث

---

[1]- تتعدى نسبة المجموع الـ 100%، وذلك راجع إلى التعدد الذي تحظى به المقالات في استعمال المناهج المتعلقة بجمع المعلومات. لمزيد من الإطلاع انظر:-

Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:37.

[2]- *Ibid, P:16.*

(الظواهر)، التي يصعب تدوينها وتلخيصها بشكل دقيق خلال السنة.[1] لاسيما وأن الحاجة لجمع المعلومات التي ترتبط بمصطلحات ومفاهيم التنظير، يعتبر تحدي واضح للمقارنين, خاصة من يعتمد على تحليل المنهج الكمي.

إن التحليل السابق يفسر النماذج النظرية المنبثقة في هذه المرحلة (المرحلة الحالية)، والبارزة ضمن الأجندة الحالية لحقل السياسة المقارنة، والتي تركز بصفة أساسية حول الفواعل ودورها في صناعة القرار، إذ أن النماذج النظرية البارزة حاليا، تعبر في الحقيقة عن جوهر المعلومات التي تحملها المقالات المتواجدة ضمن الدوريات القيادية ــ المذكورة سابقا ــ حقل السياسة المقارنة.

2/ النماذج النظرية:-[2]

لقد أدت التحولات الدولية الراهنة إلى العديد من التغيرات على المستوى النظري لحقل السياسة المقارنة بوجه خاص, والعلوم السياسية بصفة عامة. حيث برزت العديد من النماذج النظرية التي تهدف بالأساس إلى استيعاب التحليل المقارن ضمن الظاهرة السياسية, فركزت على مجموعة من الفواعل منها: الفرد، المجتمع, المؤسسة, الدولة. ضمن هذا الإطار، ماهي أهم النماذج النظرية التي تميزت بها المرحلة الراهنة؟

أ/ نموذج علاقات الدولة ـ المجتمع (*State-Society Relations*):-[3]

في كتابه المؤلف عام 1998 تحت عنوان *L'analyse Des Politique Publiques* يشير *Yves Surel* إلى أنه في سنوات السبعينيات، هناك نظريتان ميزت تحليل الدولة هما:- المقترب الدولاتي (نسبة إلى الدولة)، والمقترب التعددي*(Pluralist)*.[4] حيث يتخلص المقترب الدولاتي في حتمية بروز المجتمع بوجود الدولة، اي انبثاق المجتمع كاستجابة لشروط بروز الدولة ــ الامة. بينما يشير المقترب التعددي إلى تكون الدولة من نتاج المجتمع, اي ان الدولة هي نتيجة ومحصلة للعمليات الاجتماعية الكاملة في المجتمع, والناتجة عن التفاعلات المتواجدة بين الجماعات المكونة بكل حرية.[5]

1- *IDEM.*

2 - لقد تعرض الأستاذان *Gerard L. Munck and Richard Snyder* إلى النماذج النظرية المتعلقة بالخيار الرشيد ونظرية اللعب، بالإضافة إلى مؤسساتية الخيار الرشيد, والمؤسساتية التاريخية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Passion, Craft and Method in Comparative Politics, <u>Op-Cit</u>, P:05.(See the Table).

3 - كان اقتراب علاقات الدولة ـ المجتمع بالإضافة إلى تحليل السياسات العامة، كرد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموي التحديثي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي وعدم إعطاء اهتمام متساوي للمخرجات، وطبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات انطلاقا من رؤية ليبرالية ترى في الدولة حكمًا بين الجماعات ليس اكثر، لذلك كان اقتراب الدولة زائد المجتمع بمثابة محاولة لتصحيح هذه الرؤية من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة في بعض الوقت تاثيرا قويا على البنية الطبقية، وصراع الجماعات والمصالح كما تتاثر بهم. انظر:- محمد نصر عارف، <u>المرجع السابق</u>، ص 323. وطبقا لـ *Joel Migdal*، الدولة هي عبارة عن منظمة مؤلفة من عدد من الوكالات المنقادة والمنسقة من طرف قيادة الدولة (النخبة)، التي لها قدرة وضع وتطبيق قواعد ملزمة لكل الشعب، وكذلك بالنسبة لخصائص القواعد المؤسسة لمنظمات اجتماعية اخرى في اي إقليم. انظر:-

Yüksel Sezgin, <u>A New Theory of Legal Pluralism: The Case of Israeli Religious Courts</u>. Paper presented at the Association for Israel Studies, 19th Annual Meeting, April 27-29/2003, San Diego, P:03.

4- *<u>La Science Politique et Les Trois Néo-institutionnalisme (Hall et Taylor)s</u>, Page Web Consultée le: 24/08/2007. http://www.intellego.fr/soutien-scolaire-Universite/aide-scolaire-Science-politique/La-science-politique-et-les-trois-neo-institutionnalismes/1214*

5- *IDEM.*

كما وضع المقترب الدولاتي النبرة على وحدة الدولة وتماسكها، بينما سطر المقترب التعددي على الخاصية الاجتماعية المتعددة للدولة.

ب/النموذج المؤسساتي الجديد (*New institutionalism*) :-

تأسس على خلفية المقترب التعددي[1] *(L' approche Pluralisme)* بمبادرة كل من *James March and Olsen*، حيث يركز حول الدور الرئيسي والمركزي الذي تلعبه المؤسسات في النظام السياسي, انطلاقا من اعتبار المؤسسات كعوامل لنظام أساسي يسعى لتعليق تبعية النظام السياسي بما هو حاصل وناتج من المجتمع، ولمصلحة الاعتماد والتفاعل المتبادل بين كل المؤسسات السياسية والاجتماعية المستقلة نسبيا.[2]

إن النص الذي دونه كل من *Hall and Rosemary* حول مصطلح المؤسساتية الجديدة *Néo-institutionnalisme*،[3] لم يصمم وفق منظور نظري موحد، بل شهد ثلاثة مناهج تحليلية مختلفة، انبثقت عنها ثلاثة أنواع من المؤسساتية الجديدة هي:- المؤسساتية التاريخية، مؤسساتية الخيار الرشيد، وأخيرا المؤسساتية السوسيولوجية، وكلها تركز على الدور المركزي الذي تلعبه المؤسسات في تحديد العمليات السوسيوسياسية *SocioPolitiques*.[4]

1. المؤسساتية التاريخية *Historical institutionalism*:-

لقد تطورت المؤسساتية التاريخية من خلال الاستجابة لنظرية الجماعة[5] *Group Theory* والبنائية الوظيفية *Structural Functionalism*، اللتان احتكرتا حقل السياسة المقارنة خلال

---

[1]- كما تأسس على خلفية النموذج المؤسساتي التقليدي الذي يركز حول طبيعة العلاقات السائدة بين المؤسسات السياسية, لاسيما العلاقة بين السلطات الثلاثة من حيث كونها تعكس علاقة قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، أو دمج السلطات، أو تداخل السلطات ويؤكد أصحاب هذا المقترب على ان اختلاف قوة وتاثير المؤسسات السياسية مرده إلى طبيعة النظام الحكم القائم، حيث يلاحظ تمتع المؤسسات السياسية بقوة ملحوظة في ظل النظام الديمقراطي، وضعف المؤسسات السياسية في إطار النظام غير الديمقراطي. اما فيما يتعلق باختصاصات المسؤولين واعضاء المؤسسات السياسية فإنها تتحدد وفق الدساتير والقوانين المعمول بها في إطار الدول. وتتشابه النشاطات والاختصاصات التي يمارسها اعضاء وقادة المؤسسات السياسية في الدول، وإن اختلفت التسمية من برلمان إلى جمعية وطنية او كونجرس او مجلس الشورى او رئيس دولة او رئيس للوزراء، ويطلق اصحاب هذا المقترب مصطلح "الحكومة" على السلطات الثلاثة اي التشريعية، التنفيذية، والقضائية. ويرجع اصحاب هذا المقترب تقدم الدولة او تخلفها إلى وجود مؤسسات سياسية قوية في الحالة الاولى، وضعفها في الحالة الثانية. ولكن البعض ينتقد هذا المدخل لكونه يعكس الثقافة الغربية، وانه لايتماشى مع ظروف الدول النامية حديثة الاستقلال, التي تفتقر الى وجود مؤسسات سياسية قوية على غرار ما هو موجود في الدول الغربية، كما ينتقد لتجاهله دور التنظيمات غير الرسمية في السياسة. انظر:-

مصطفى عبد الله خشيم، <u>المرجع السابق</u>، ص ص37-38.

[2]- *La Science Politique et Les Trois Néo-institutionnalismes (Hall et Tylor), <u>Op-Cit</u>.*

[3]- يكثر الحديث حاليا حول مصطلح الهندسة المؤسساتية, إذ استعرض الدكتور **زغدار لحسن** نموذج نظري حول التفاعل بين افراد المجتمع لإنتاج المؤسسة, بما في ذلك الدولة كمؤسسة المؤسسات, وبتغير السياق والظروف يمكن ان تحدث تحويرات في شكل المؤسسة ووظائفها. انظر:-

ش.زقادة, <u>يوم دراسي حول "الهندسة السياسية" بجامعة باتنة</u>, الخبر، يوم 2007/04/07.

[4]- *IDEM.*

[5]- برز كرد فعل لقصور المدخل المؤسساتي التقليدي في شرح التنظيمات غير الرسمية, ومدى تاثيرها في العملية السياسية فالدولة بالنسبة لاصحاب هذا المدخل عبارة عن نظام للقوى يعكس وجود تنظيمات غير رسمية تربطها علاقة تفاعل مستمرة مع المؤسسات او التنظيمات الرسمية، بالتالي فإن الحكومة تجد نفسها مضطرة للاستجابة لمطالب الجماعات المصلحية في إطار السياسة العامة للدولة ويتوقف التاثير السياسي للجماعات المصلحية على توفر جملة من العوامل تتعلق بحجم الجماعة, ومدى الإلتزام بالمبادئ التي تقوم عليها الجماعة، ومدى اهتمام الجماعة بمصالح اعضائها، والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة, ومدى وجود قنوات فعالة تربط الجماعة المصلحية بمراكز صنع وتنفيذ ومتابعة السياسية العامة للدولة. كما تعرض هذا المقترب كغيره من المقتربات الاخرى لعديد من الانتقادات اهمها: تركيزه المفرط على

1960-1970.حيث تربط المؤسساتية التاريخية بين مقترب الحياة السياسية المجسد في تعابير الجماعات المتنافسة من أجل احتلال ورصد واستئثار الموارد النادرة، والمقترب البنائي ـ الوظيفي، الذي يبرز دور المنظمات المؤسساتية في النظام السياسي. بجاء هذا التيار ليأخذ بعين الاعتبار دور الدولة الفعال، والذي هو جزء من الصراع الكائن بين الجماعات.[1]

لقد ذهبت المؤسساتية التاريخية إلى أبعد من ذلك، حيث قبل أصحاب المؤسساتية التاريخية من خلال نظرية الجماعة بالنزاع الحاصل بين الجماعات المتنافسة حول الموارد النادرة، وذلك للتمييز بين نتائج السياسة الوطنية الداخلية واللامساواة التي تسيطر على هذه النتائج.[2] كما عمل هؤلاء على وضع منظور يتجاوز النظرة التقليدية[3] التي تركز على المؤسسات الرسمية، حيث رأى أصحاب المؤسساتية التاريخية أن مؤسسات الدولة هي عوامل أساسية لبناء السلوك الجماعي، وتوليد النتائج المتميزة. بالإضافة إلى وصف البنائية الوظيفية بعدم الوضوح في مؤسسات الدولة.[4] وتتوفر المؤسساتية التاريخية على أربعة ميزات رئيسية هي:-[5]

أ. تتوجه لتنظير العلاقة بين المؤسسات والسلوك الفردي في مصطلحات شاملة.

ب. التأكيد على التوزيع الرياضي للقوة المجمّعة، إلى جانب التركيز على عملية تطور المؤسسات.

ج. تتوجه لوضع نظرة حول التطور المؤسساتي.

د. تتوجه أساسا لتكامل بين التحليل المؤسساتي والمساهمات الأخرى، التي تتعلق بأنواع أخرى من العوامل، كالافكار التي يمكن ان تصنع نتائج سياسية.

2. مؤسساتية الخيار الرشيد *Rational Choice Institutionalism*:-

قد تطورت مؤسساتية الخيار الرشيد بجانب المؤسساتية التاريخية، لكن بشكل فردي نسبيا، حيث ترى الحياة السياسية على انها سلسلة من المشاكل او الخيارات الفردية، إذ تركز على المسيرة الإستراتيجية للفواعل في إطار التفاعلات القائمة بينهم.[6] ضمن هذا السياق، قام كل من *Przeworski and Marks and Geddes* واخرين بتحليل التحول الديمقراطي ضمن مصطلحات مؤسساتية الخيار الرشيد ونظرية اللعب، بالإضافة إلى *Tsebelis* واخرين الذين كشفوا تطبيقات الإصلاح المؤسساتي في الاتحاد الاوروبي. كما استعمل باحثون في العلاقات الدولية مؤسساتية الخيار الرشيد لشرح بقاء او سقوط الانظمة الدولية، بالإضافة إلى تحليل نوعية المسؤوليات التي تفوضها

الجوانب غير الرسمية وتجاهله لدور التنظيمات الرسمية، بالإضافة إلى تجاهله وجود تنافس وصراع داخل كل جماعة مصلحية نظرا لتركيزه على فكرة التلاحم بين اعضاء الجماعة الواحدة. انظر:- مصطفى عبد الله خشيم، المرجع السابق، ص ص37-38.

[1] - *La Science Politique et Les Trois Néo-institutionnalismes (Hall et Tylor), Op-Cit.*

[2]- *Peter A. Hall and Rosemary C. R. Taylor, Political Science and The three New Institutionalisms. Paper was presented to the board's Meeting of MPIFG Scientific Advisory Board, Germany: Max-Planck-Institut, June1996, PP:5-6.*

[3]: لقد عملت المؤسساتية الجديدة بشكل عام على تجاوز النظرة التقليدية التي طرحتها المداخل التقليدية في حقل السياسة المقارنة، خاصة المدخل المؤسساتي التقليدي، عن طريق الربط بين هذا الاخير ومدخل الجماعة، بالإضافة إلى المقترب النسقي **لديفيد ايستون** والمقترب البنائي الوظيفي **لجبرائيل الموند**، وذلك لتحقيق نموذج نظري متكامل يستعيب كل اطراف الظاهرة السياسية.(الباحث).

[4]- *IDEM.*

[5]- *Ibid, P:07.*

[6]- *La Science Politique et Les Trois Néo-institutionnalismes (Hall et Taylor), Op-Cit.*

الدول للمنظمات الدولية، والشكل الذي تعطيه لأيـة منظمة.[1]

لقد اتجهت مؤسساتية الخيار الرشيد في السنوات الأخيرة لإعطاء الاعتبار حول ظواهر أخـرى مختلفة، تتضمن التحالفات والاتحادات عبر الوطنية، تنمية وتطوير المؤسسات السياسية، وتزايد الصراع الإثني.[2] وبالرغم من أن مدرسة مؤسساتية الخيار الرشيد تحظى بالعديد من المناقشات الداخلية، وبعض الاختلافات في وجهات النظر، إلا أنها تركز على أربعة ميزات شهيرة هي:-[3]

أ- تستعمل مؤسساتية الخيار الرشيد مجموعة من الخصائص للافتراضات السلوك، إنها تفترض بأن الفواعل هي مجموعة ثابتة من الخيارات والمهام.

ب-تعرض مؤسساتية الخيار الرشيد صورة مميزة للسياسة، إذ تتجه بالنظر إلى هذه الأخيرة على أنها سلسلة من المعضلات العمليانية الجماعية.

ج- إن من الإسهامات الكبيرة لمؤسساتية الخيار الرشيد، هو التأكيد على الدور الاستراتيجي للتفاعلات في تقرير مصير النتائج السياسية *Political Outcomes*.

د- لقد عملت مؤسساتية الخيار الرشيد على تطوير مقترب تحليلي متميز، يفسر ويشرح كيفية تشكل وتكون وصدور المشكلة.

3. المؤسساتية السوسيولوجية ***Sociological Institutionalism***:-

برزت من نظرية المنظمات، وهي تبحث بشكل أساسي في مشاكل المؤسساتية. فالمؤسساتية السوسيولوجية جزء من تعريف أكثر عالمية للمؤسسات يشمل الأنظمة، الرموز، المخططات المعرفية، والنماذج الاخلاقية التي تصدر إطارات ذات مضمون دلالي ترشيدي للممارسة الإنسانية.[4]

منذ **ماكس فيبر**، لاحظ العديد من السوسيولوجيين البنيات البيروقراطية التي تحتكر المنظر الحديث (المعاصر) في اقسام الحكومة، الشركات، المدارس، والمنظمات المصلحية وما شابهها، كمنتوج يهدف لاختراع بنيات اكثر فعالية لإنجاز المهام اللازمة للمجتمع الحديث.[5] لهذا الغرض، تم شرح العديد من الاشكال، والإجراءات، والممارسات البيروقراطية ضمن المصطلحات الثقافية.[6]

كما حاولت المؤسساتية السوسيولوجية ايضا معالجة الإشكالية المتعلقة بالمنظمات، من خلال الإجابة على العديد من الاسئلة منها:- لماذا تركز المنظمات على مجموعة خاصة من الاشكال المؤسساتية، الإجراءات، والرموز؟ كيف تتشابه هذه الممارسات عبر الدول؟ إذ ان باحثي المؤسساتية السوسيولوجية مهتمون بشرح التشابهات الكائنة في الاشكال والممارسات التنظيمية، بدون النظر إلى الاختلافات المتواجدة في البيئات المحلية.[7]

من خلال ما سبق، يبدو ان هناك العديد من التغيرات التي طرات على المستوى المنهجي والنظري، نلخصها في ظهور ما يعرف بالتكامل بين المناهج وبروز نماذج نظرية جديدة، كان الهدف

1- *IDEM.*
2- *Ibid, PP:11-12.*
3- *Ibid, PP:12-13.*
4- *La Science Politique et les Trois Néo-institutionnalismes (Hall et Taylor), Op-Cit.*
5- *Peter A. Hall and Rosemary C. R. Taylor, Op-Cit, P:11.*
6- *Ibid, P:14.*
7- *IDEM.*

الأساسي منها هو جعل التحليل السياسي المعاصر أكثر فعالية لمعالجة الظواهر السياسية المنتشرة في العالم. ولأن المقارنين يهـدفون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة حيوية الحقل وجعلـه أكثـر عالمية، وذلك من خلال وضع نماذج نظرية لها قدرة معالجة وتحليل كل القضايا والظواهر الـسياسية المتواجدة في العالم، فقد برزت العديد من التغيرات المهمة، والتقنيات الجديدة في البحـث المقـارن، استقطبت منهجية دراسة الحالة، ودراسة المناطق. ضمن هذا السياق، مـاهي أهـم التغيـرات التـي طرأت على منهجية دراسة الحالة ودراسة المناطق، وذلك ضمن إطار استجابة حقل السياسة المقارنة لتأثير التحولات الدولية الراهنة؟

المبحث الثالث: - مستوى دراسة الحالة - المناطق.

لقد أدى اضمحلال الاتحاد السوفياتي إلى إعلان نهاية الحرب الباردة، حيث أبرزت فترة ما بعد الحرب الباردة (فترة العولمة)، إعادة لتكوين الهويات والعلاقات المتصلة بسقوط الدول الوطنية. بالإضافة إلى بروز جماعات وطنية جديدة مع أطر ثقافية متوافقة مع الإعلام، التكنولوجيا، الهجرة. ومن جهة أخرى، ظهور ما يعرف بحرية انتقال رؤوس الأموال العابرة للقارات، مع إعادة صياغة عمليات الإنتاج العالمي، وتزايد أهمية الحركات الاجتماعية العالمية المرتبطة بالبيئة، حقوق المرأة، والإنسان، والعمل. كل هذا أدى إلى إعادة صياغة طرح العديد من التساؤلات حول مصطلحات وخصائص الدول والهويات، كما قادت المقتربات والتطورات حديثة النشأة، إلى تخلي البحث المقارن عن الحدود الإجبارية والثابتة له. إذ عملت على غرس طاقة جديدة تهدف إلى جعل حقل السياسة المقارنة أكثر عالمية.[1]

إن انبثاق الجغرافيا الجديدة المتعلقة بالدول والهويات، غداة الانتصار الشامل للرأسمالية، لم يتناسب مع الحقول المعرفية، والأطر التحليلية المؤسسية، والمناهج المتأصلة خلال الحرب الباردة. حيث أدى هذا إلى إعادة النظر في منهجية دراسة الحالة من جهة، ومن جهة أخرى تم إعادة النظر أيضا في برامج دراسات المناطق *Area Studies Programs* والدراسات الدولية أو العالمية، كما تم إعادة صياغة الحدود المعرفية، والترتيبات المؤسسية على ضوء التطورات الحاصلة ما بعد الحرب الباردة.[2] وكذلك على ضوء التوسع والتطور الذي شهده حقل السياسة المقارنة في دراسة دول ومناطق العالم. لهذا الغرض، ساتطرق في هذا المبحث إلى اهم التقنيات الجديدة البارزة على مستوى دراسة الحالة ضمن المطلب الأول، ثم اتناول في المطلب الثاني اهم التغيرات التي حصلت على مستوى دراسة المناطق.

المطلب الأول: - مستوى دراسة الحالة.

يعتبر امتدادا لمنهج دراسة الحالة، الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة الدراسة، سواء كانت هذه الوحدة فردا، او مؤسسة، او نظاما اجتماعيا، او مجتمعا محليا او عالميا. فيقوم على اساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة او دراسة جميع المراحل التي مرت بها، بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها.[3]

كما يركز هذا المنهج على تفحص ظاهرة سياسية معينة عن طريق دراستها من كافة الابعاد، بهدف التعمق وتحليل كل الجزيئات المرتبطة بها. وعليه فإن الحالة المعنية بالدراسة قد تكون شخصية سياسية معينة،[4] او دولة بعينها، او منظمة واحدة، ويستخدم منهج دراسة الحالة من قبل الباحثين

[1]- Sita Ranchod. Nilsson, Regional Words: Transforming Pedagogy in Area Studies and International Studies , P:01. Page Web Consultée le:10/09/2007
http://regionalworlds.uchicago.edu/transformingpedagogy.pdf
[2]- IDEM.

[3]- محمد شلبي، المرجع السابق، ص36.

[4]- دراسة الحالة *Case Study* هي الإطار الذي ينظم فيه الاخصائي الإكلينيكي كل المعلومات، والنتائج التي يحصل عليها من الفرد وذلك عن طريق الملاحظة والمقابلة، والتاريخ الاجتماعي، والخبرة الشخصية، والاختبارات السيكلوجية والفحوص الطبية. وتستخدم دراسة الحالة ايضا في ميادين متعددة منها: - 1/دراسات النمو. 2/الخدمة الاجتماعية. 3/ الإرشاد. 4/ العلاج النفسي. ولقد اخذ علم النفس الإكلينيكي مصطلح دراسة الحالة عن الطب النفسي والعقلي، وعمم استخدام المصطلح على الرغم من اعتراض البعض على استخدام كلمة حالة في

لدراسة ظاهرة ما على أحد مستويات التحليل التالية:- الفرد، الدولة، النظام الإقليمي، والنظام العالمي.[1]

كما يستعمل العديد من المقارنين إستراتيجية أو منهج دراسة الحالة بالاعتماد ليس فقط على الدراسات المكتوبة *Written Monographs* من طرف الآخرين، ولكن عادة ما يقومون بأنفسهم بعملية البحث. فهم يركزون بدورهم على الدولة، وذلك لتأكيد الفرضيات المقترحة حولها، حيث كانت هناك سلسلة من التحليلات المتعلقة بالهند واليابان والصين.[2]

ويعتبر *Reinhard Bendix* من الباحثين البارعين في استعمال هذا المنهج بشكل مقارن، وذلك باختيار سلسلة محدودة من الحالات التاريخية منها: بريطانيا العظمى، فرنسا، ألمانيا، روسيا، واليابان، حيث يقوم هذا الباحث في بعض هذه الدراسات بطرح نفس الأسئلة في دول مختلفة. فلقد حاول *Bendix* تقييم دور الحرب في بناء الدول، كما حاول دراسة الكيفية التي يساهم بها المثقفون أو المفكرون في تعبئة الجماهير؟ كما درس العديد من القضايا الأخرى. ومن جهة أخرى، يعمل المقارنون عادة على مراعاة المحاولات الجماعية المصممة لإسقاط الضوء حول قضية معينة من خلال الاستعانة بجهود الخبراء المختلفين.[3]

في الواقع، يستخدم حقل السياسة المقارنة خلال دراسته للظواهر السياسية في دول العالم، العديد من الأساليب والطرق المختلفة. هذه الأخيرة ارتبطت ارتباطا وثيقا بمنهج دراسة الحالة، حيث استعمل ـ اي الحقل ـ منهج دراسة الحالة الواحدة (المنفردة) *Single Case Study*، ودراسة الحالة الثنائية (المزدوجة)[4] *Paired Case Study*، كما استعمل ايضا دراسة الحالة المقارنة *Comparative Case Study* التي تتضمن العديد من الحالات.[5]

كما تم إرفاق استخدام منهج دراسة الحالة مع كل من المنهج الكيفي أو الكمي، بهدف استيعاب التحليل المعقد والمركب للظاهرة السياسية او المواضيع البحثية المعاصرة، فظهرت العديد من

الإشارة إلى كائن إنساني يعاني من اضطراب بدني او انفعالي. يبدو ان حقل السياسة المقارنة بصفة خاصة وعلم السياسة بصفة عامة قد استورد هذا المنهج من المصدر نفسه (علم النفس). لمزيد من الإطلاع انظر:-

<u>دراسة الحالة</u>، ويكيبيديا (الموسوعة الحرة). تاريخ الإطلاع:2007/10/11.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D 8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9

[1]- مصطفى عبد الله خشيم، <u>المرجع السابق</u>، ص51.

[2]- *Dominique Pelassy, <u>How to Compare Nations: Strategies in Comparative Politics</u>. Chatham, Nj: Chattam House Publishers, 1990, P:120.*

[3] - *IDEM.*

[4]- طرح كل من *Dogan and Pelassy* نموذج او إستراتيجية المقارنة الثنائية *Binary Comparison* اي مقارنة دولتين فقط يتم اختيارها بدقة للموضوع وملائمته. هذا النموذج على الرغم من انه الاكثر واقعية إلا انه ليس سهلا، لأن هناك نوعين من المقارنة الثنائية هما:- المقارنة الضمنية التي يقوم بها الباحث عادة عندما يدرس اية دولة اجنبية، فيقارن بصورة تلقائية مع دولته، والنوع الثاني هو المقارنة الظاهرية، وعادة ما يستخدم المنهج التاريخي كإقتراب لتحديد الاسباب التي اعطت لكل دولة وحدتها وتميزها، او اختلافها عن الدولة الاخرى، وقد اجريت العديد من الدراسات التي استخدمت هذا النموذج خصوصا عن فرنسا وبريطانيا. لمزيد من الإطلاع انظر:-

محمد نصر عارف، <u>المرجع السابق</u>، ص107.

[5]- *<u>Lecture One: The Nature of Comparative Politics</u>, P:06. Page Web Consultée le:11/10/2007.*

http://sspo.univ-paris1.fr/fichiers2/Lecture%20One%20The%20Nature%20of%20Comparative%20Politics.pdf

الـتقنيات الأخرى، التي تعبر بالأساس عن هذا المزج بين المناهج الثلاثة:- دراسة الحالة والمـنهج الـكيفي والـكمي.[1]

أ/ المنهج الكمي ودراسة الحالة *(Quantitative Method and Case Study)*:-

لقد لـقي الإحصاء في الماضي قبولا واسعا ضمن حقل السياسة المقارنة، حيث شهدت المناهج الإحصائية تقدما في ظل سيطرة مدرسة الخيار الرشيد في الفتـرة الأخيـرة.[2] حيـث أدى اسـتعمال الإحصاء والبيانات الكمية في حقل السياسة المقارنة والعلوم السياسية إجمالا، إلى جعل كل دول العالم كوحدة للمقارنة، بغرض استكشاف ما هو العام بالنسبة لكل الأنظمة السياسية في العالم. فلقـد حـاول **جون بلوندال** *Jean Blondel* رسم نموذج عام وشامل للقيادة الـسياسية *Political Leadership*، والذي لقي نجاحا نسبيا في التحليل العالمي، إذ حاول التمييز بين الديمقراطيات الليبراليـة *Liberal Democracies*، والأنظمـة الـشيوعية *Communist Regimes*، والاوتوقراطيـات التقليدية *Traditional Autocracies*، بالإضافة إلى التمييز بين الديكتاتوريات، والملكيات المطلقـة *Absolute Monarchies*.[3]

يكون دراسة الحالة وفق التحليل الإحصائي – الكمي – عادة متغيرة الأساس، إذ ليس هناك عدد معين من الدول، فقد يكون من المحتمل أن يقدر بأكثر من 1000 فـي الاسـتطلاعات أو الفحـوص الجماهيرية *Large N-Quantitative*، والذي يقدم مجموع السكان كعينة، كما يسمح بمكتشفات ذات ثقـة.[4] ويسمح هذا الأسلوب أيضا بإمكانية قياس العلاقة بين المتغيرات التابعة ومجموعة المتغيرات المستقلة، باستعمال التقنيات الاختبارية. ويمكن الاستدلال أيضا على النقل النسبي للمتغيرات المتنافسة، كما يمكن استعمال دارسة الحالة وفق التقنية الإحصائية لرسم تعميمات اكثر ثقـة ومـصداقية. ومـن جهة اخرى، يعاني هذا الأسلوب من الانحياز البحثي في اختيار حالات الدراسة (الـدول)، وإشـكالية الربط والتفسير (التعليل)، بالإضافة إلى عدم وحدة المفاهيم والمصطلحات بين منطقة واخـرى.[5]

ب/ المنهج الكيفي ودراسة الحالة *(Qualitative Method and Case Study)*:-

ادى ارتباط المنهج الكيفي بمنهج دراسة الحالة إلى بروز العديد من التقنيات في حقل الـسياسة المقارنة اهمها: تحليل ضمن الحالة *Within Case-Analysis*، وتحلـيل عبـر الحالـة *Cross-Case Analysis*، او المزج بينهما *Combining Cross-Case and Within-Case Analysis*.

1- تحليل ضمن الحالة *Within Case-Analysis*:-

هـو نمط للاستدلال السببي، اين يختبر الباحثون الفرضيات على ضوء المميـزات المتعـددة للحالات. نوقشت هذه التقنية على المدى البعيد في الماضي، وتم إحياؤها في السنوات الحديثـة، إذ ان هناك تكثيـا للجهود لتقـنين إجراءاتهـا وخطواتهـا. حيث بـرزت فـي اعمـال كـل مـن *Seawright, Brady and Collier*، كما برزت في اعمال *Marx*[6] سنة 1997 عند دراسته للنظـام

---

[1]- *Roberts Murïsa Kabeba, Op-Cit, PP:11-12.*
[2]- *Lecture One: The Nature of Comparative Politics, Op-Cit, P:12.*
[3]- *IDÈM.*
[4]- *Lecture One: The Nature of Comparative Politics, Op-Cit, P:13.*
[5]- *Ibid, PP:13-14.*
[6]- في كتابه:-

العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب إفريقيا والبرازيل. حيث حاول *Marx* شرح لماذا حظيت الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا بتجارب عالية للسيطرة العنصرية المتشددة، أين لوحظت البرازيل على أنها تحظى بتسامح عنصري مهم.[1]

2- تحليل بين الحالة *Cross-Case Analysis*:-

عادة ما يتم تقييم الفرضيات في البحث الكيفي من خلال مقارنات بين الحالة *Cross-Case Comparisons*، حيث تركز النقاشات المبكرة لهذه التقنية حول منهجيات ميل *Mill* للتشابه والاختلاف،[2] بالإضافة إلى أعمال *Przeworski and Tuene*. إذ على مدى سنوات ماضية، تم وصف المنهجيات المركزية لعديد من الدراسات المقارنة كتأكيد لهذه التقنية.[3]

أما في السنوات الأخيرة، كانت هناك ثلاثة ميولات دفعت المناقشة المنهجية لتحليل بين الحالة نحو اتجاهات جديدة:-[4]

- **الأول**:- التركيز على منهجية تحليل ضمن الحالة، الذي أبرز أهمية منهجية تحليل بين الحالة لمقارنة. أما المناقشات التي أجريت في تصميم الاستقصاء الاجتماعي لكل من *Seawright, Brady and Collier* أبرزت تحليلا ضمن الحالة، كمورد فعال للاستدلال السببي في البحث الكيفي.
- **الثاني**:- إعادة اكتشاف منهجية **جون ستيوارت ميل** لتلازم الاختلافات مع تطبيقاتها في الدراسات المقارنة، هذا الذي جعل بعض الباحثين الكيفيين يتبنون نوع من المقارنة التراتبية لتحليل بين الحالة *Cross-Case Ordinal Comparison*.
- **الثالث**:- وجود بعض التقنيات، كبعض مناهج التشابه والاختلاف، التي بدورها لقيت اتساعا واستنساخا من طرف الدراسات التي ترسم المقارنة من خلال منهجية الشروط الضرورية والكافية.

لقد قادت الأوجه المتعلقة بالشروط الضرورية والكافية، والمنهجيات الكيفية لإعادة جعل منهجيات *Mill* للأختلاف والتشابه كادوات لاستخراج الاسباب الضرورية والكافية. خاصة منهج التشابه الذي يمكن استعماله لاستخراج الاسباب الضرورية الكامنة، بينما يقوم منهج الاختلاف باستخراج الاسباب الكافية الكامنة *Potential Sufficient Causes*، كما ان لهذه المناهج قاعدة قوية لاستخراج الفرضيات المتنافسة *Rival Hypotheses*.

Making Race and Nation: Comparison of South Africa, The United States, and Brazil . Cambridge: Cambridge University Press.

[1]- *James Mahoney, Qualitative Methodology and Comparative Politics, Op-Cit, PP:17-19.*

[2]- تعد منهجية **جون ستيوارت ميل** (1843-1904) للتشابه بمثابة البحث عن شرط واحد مشترك بين الحالات، الذي يوافق يلائم الحصول على النتيجة (*Outcome*)، بينما تبحث منهجيته للاختلاف عن ميزة او شرط وحيد بين الحالات لا يتوافق مع الحصول على النتيجة. فمنهجية التشابه لها علاقة بشروط الضرورة او الحتمية، اما منهجية الاختلاف فلها علاقة مع شروط الكفاية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

Olar Schram Stokke , Qualitative Comparative Analysis Shaming, and International Regime Effectiveness , P:03. Page Web Consultée le: 12/10/2007.
http://www.fni.no/doc&pdf/OSS-JBR-2007.PDF

[3]- *James Mahoney, Qualitative Methodology and Comparative Politics, Op-Cit, P:20.*

[4]- *IDEM.*

ففي شرحها لاختلافات الأنظمة الانتخابية الوطنية لثلاثة دول آسيوية ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، استعملت *Pauline Jones Luong* منهج الاختلاف لاستخراج الأسباب الضرورية (مثال:- مستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية، نمط التحول من الشيوعية)، هذان السببان اللذان لا يتغيران في هذه الدول، معارضة بذلك الشروحات الاستخراجية للأسباب الضرورية والكافية المقدمة سابقا باستعمال مناهج التشابه والاختلاف.[1]

تبرز أهم الانتقادات الموجهة لمنهجية تحليل بين الحالة ضمن البحث الكيفي، في محدودية المناهج الميلينية نسبة (نسبة الى *Mill*)، وأن هذه المحدودية لا تمتد عادة إلى منهجية *Boolean Algebra* في التحليل المقارن الكيفي (*QCA*) سنة 1987. وبخلاف مناهج **جون ستيوارت** ميل التي تركز على الأسباب الفردية، يسمح التحليل المقارن الكيفي (*Qca*) للمحللين بمعالجة تركيبات مختلفة من المتغيرات كأسباب للحصول على النتيجة.[2]

3- التركيب بين تحليل ضمن الحالة وتحليل بين الحالة:-

بالرغم من المقدار الهائل الذي كرس حول منهجيتي تحليل ضمن الحالة وتحليل بين الحالة أو الحالات، تعرض القليل جدًا من الكتابات إلى العلاقة بين الاثنين. حيث أن هناك سببا واحدا يفسر ارتباط هذين النمطين (تحليل ضمن الحالة وتحليل بين الحالة)، هو وضع تعميمات، كما أن هناك أسبابا أخرى تفسر هذا الارتباط هي:-[3]

- يمكن لتحليل ضمن الحالة أن يُكمل تحليل بين الحالة، من خلال عرض اختبارات لفرضيات المكتشفة مبدئيا من المقارنة بين الحالات ثم يُكمل الباحث الاستدلال عن هذه الفرضيات من خلال استخدام منهجية تحليل ضمن الحالة. ففي كتابه *State building and Late Development* سنة 1999، استعمل *Waldner* في البداية منهجية تحليل بين الحالة للاختبار، من اجل عرض علاقة سببية مبدئية على أن المستويات العالية للصراع النخبوي هو كافي (شرط الكفاية) لفشل التنمية في سوريا وتركيا، بينما المستويات المنخفضة للصراع النخبوي هو ضروري (شرط الضرورة أو الحتمية) للتنمية الناجحة في كوريا والتايوان.
- كما يمكن اختبار الفرضيات باستعمال منهجية تحليل ضمن الحالة، وبعدها يتم العودة إلى منهجية تحليل بين الحالة كنمط مُكمل للاستدلال، وذلك لتاكيد الملاحظات المبدئية. ففي دراسته لأصول حركات رجال العصابات والثورة الاجتماعية في امريكا اللاتينية، طبق *Wickham Crowley* سنة1992 هذه المنهجية لتنمية واختبار فرضيات حول الدور السببي للعوامل المختلفة المتعلقة بتنظيم النظام، ودعم الفلاح، والبنيات الحقلية *Agrarian Structure*.

المطلب الثاني:-دراسة المناطق *Area Studies*.

انبثقت دراسة المناطق *Area studies* خارج تقاليد المدخل القانوني الرسمي في البحث السابق للحرب العالمية الثانية،[1] وانتقدت مبدئيا في1950 من طرف رواد الثورة السلوكية في السياسة

---

[1]- *Ibid, P:21.*
[2]- *Ibid, PP:21-22.*
[3]- *Ibid, PP:24-26.*
4- شهدت هذه الفترة بروز ايضا ما يعرف بحقل الدراسات الدولية، والذي شكل تقليديا افكارا حول العالم الخارجي للولايات المتحدة الامريكية. اذ ان الفحص الجيد لبرنامج الدراسات الدولية في الجامعات الكبيرة والمدارس الفنية الليبرالية، ادى الى اعادة صياغة الحدود الفاصلة لحقل

المقارنة. وخلال 1960 إلى 1970، شهدت دراسة المناطق امتدادا واسعا، إذ أن جزءًا منها جاء كرد فعل لفهم أن المقترب الوظيفي ـ البنائي هو من الثمار الجوهرية للثورة السلوكية في السياسة المقارنة.[1]

لقد ركزت معظم البحوث في السياسة المقارنة في الفترة الأخيرة بصفة خاصة على منطقة جغرافية واحدة، فدراسة المنطقة الواحدة *Single-Region Studies* هي إلى أبعد الحدود تمثل معظم المقالات التي درست من طرف الأستاذان *Gerardo L. Munck and Richard Snyder* بنسبة بلغت 70.2%.[2] أنظر **الجدول رقم(11)**

الجدول رقم(11): -الأهداف والمناهج في بحث دراسة المناطق.

الأهداف والمناهج *Objectives and Method*	الخيارات *Options*	نسبة الخيارات لكل منطقة واحدة بالنسبة لمقالات بدون دراسة المناطق *Ratio of options per individualArea to Non-Area Studies %*
النظرية والامبريقية *Theory and Empirics* الوصف والتفسير *Description and Causation*	بناء النظرية والتحليل الامبريقي.	%0.77
	التحليل الامبريقي.	%1.31
	الوصف.	%1.84
	الوصف والتفسير، لكن مبدئيا وصف.	%1.41
	الوصف والتفسير، لكن مبدئيا التفسير.	%0.80
	التفسير.	%0.43
مناهج التنظير *Methods of Theorizing*	الاستقراء، الكيفي.	%1.09
	الاستقراء، الكمي	%0.76
	الاستنباط، نصف رسمي او غير رسمي.	%0.93
	الاستنباط، رسمي.	%2.23
مناهج التحليل الامبريقي *Methods of Empirical Analysis.*	الكيفي.	%1.21
	المنهج المزيج، سيطرة كيفي.	%1.47
	المنهج المزيج، سيطرة كمي.	%0.79
	الكمي.	%0.63

Source: *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:32.*

يظهر لنا **الجدول رقم(11)** ان الاهداف الاساسية بحث دراسات المناطق تتمثل في الوصف 1.84%، ثم التحليل الامبريقي 1.31%، بالإضافة إلى الوصف والتفسير مع إعطاء الاولوية للوصف 1.41%. كما اعتبر ارتباط الاستقراء بالمنهج الكيفي 1.09%، والمنهج الاستنباطي بالمنهج الرسمي 2.23%، من مناهج التنظير التي يستعملها المقارنون في دراسات المناطق. اما بخصوص

الدراسات الدولية. في بعض المؤسسات، يستعمل حقل الدراسات الدولية كنوع من الاختزال لحقول علم السياسة، الذي يحظى بقضايا وتفاعلات دولية متعلقة بالاقتصاد السياسي، السياسة المقارنة والعلاقات الدولية، وفي بعض الحالات بالسياسة العامة. كما ان العديد من برامج الدراسات الدولية، خاصة في مدارس الفن الليبرالية *Liberal Arts colleges* تعبر عن اهتمامات دراسات المناطق *Areas Studies Interest*، مع دروس شاملة تركز حول التاريخ، الثقافة، والعمليات العالمية *Global Processes*. انظر: -

Sita Ronchod. Nilsson, Op-Cit, P:03.

[1]- *Ibid, P:11.*

[2]- *IDEM.*

مناهج التحليل الامبريقي المستعملة في دراسات المناطق، فلقد سيطر عليها كل من المنهج الكيفي1.21%، بالإضافة إلى المنهج المزيج(سيطرة المنهج الكيفي) بنسبة1.47%.

وبما أن بحث دراسات المناطق يحتل حاليا70.2%، بالنسبة للمقالات الخالية من دراسات المناطق. فإنه من المحتمل أن يكون بحث دراسات المناطق هدفا بشكل أساسي إلى إصدار توصيفات *Descriptions* كرسالة مهمة تؤديها العلوم الاجتماعية بصفة عامة بدلا من التفسير. كما أن الاختلاف بين بحث دراسات المناطق والبحث الخالي من دراسات المناطق، يكمن في التوجه البطيء الذي يظهره بحث دراسات المناطق إلى بناء النظرية *Theory Generation*، ومن جهة أخرى يبدو أن بحث دراسات المناطق يحظى باستعمال متكرر للمناهج الكيفية في التحليل الامبريقي.[1]

لقد استمرت دراسات المناطق لتحتكر الاستكشاف المعرفي، والبيئة المؤسسية للطالب، بالإضافة إلى صانعي السياسة، والباحثين عموما، والمتعلق ــ أي الاستكشاف المعرفي ــ أساسا بالقضايا المقارنة الدولية.[2] كما لا يمكن التأمل في الدراسات المقارنة للعمليات العالمية *Global Processes*، بدون الفهم الجيد لخصائص المكان، والوقت، والشكل الثقافي، واللغة.[3]

لقد أدى التطور التاريخي لدراسات المناطق إلى السيطرة على البحث الجامعي، والسياسة الخارجية. حيث شملت هذه الدراسات:- الدراسات الإفريقية *African Studies*، والدراسات الشرقية *Eastern Studies*، والدراسات الأوروبية *European Studies*، ودراسات أمريكا اللاتينية *Latin American Studies*، بالإضافة إلى الدراسات الكاريبية *Caribbean Studies*.[4]

تحتكر حاليا دراسات المناطق من طرف الولايات المتحدة الامريكية، واجزاء من اوروبا، إذ تم الاعتراض على الحدود الجغرافية *Geographical Boundaries* داخل المؤسسات الأكاديمية ـ في فترة ما بعد الحرب الباردة ـ وفقا لدراسات ما بعد الاستعمار *Post-Colonial Studies*، وإعادة انبثاق الصراع القومي في العالم، بالإضافة إلى الاندفاع المتسارع للعولمة، التي تغلغلت في كثير من القضايا ذات الشان الخارجي او الداخلي.[5]

من خلال ما سبق، لقد استجاب حقل السياسة المقارنة لتاثير التحولات الدولية الراهنة، من خلال ظهور اجندة دولية جديدة للدراسة، حظيت باستقطاب واسع لانظار المقارنين. بالإضافة إلى بروز بعض التقنيات والاساليب الجديدة في البحث المقارن، تظهر في اهمية المزج بين المناهج، وانبثاق نماذج نظرية جديدة تهدف بالاساس، إلى جعل عملية تحليل الظاهرة السياسية داخل حقل السياسة المقارنة اكثر نجاعة وفعالية للتحديات التي تفرزها الفترة الراهنة. ومن جهة اخرى، حدثت تحولات في حقل السياسة المقارنة، تمثلت في التكيف الذي اظهرته منهجية دارسة الحالة من خلال إعادة إحياءها، ومحاولة المزج والتركيب بين تقنياتها. مع تضمين المناهج المزيجة المستعملة في دراسة الظاهرة السياسية في بحث دراسة المناطق، بالإضافة إلى توسع نطاق الدراسة من المنطقة الانجلوساكسونية نحو المناطق النامية، خاصة القارة الإفريقية. هذه الاخيرة التي افضت إلى العديد من

---

[1]- *Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals, Op-Cit, P:11.*
[2]- *Sita Ranchod-Nilsson, Op-Cit, PP:1-2.*
[3]- *Ibid, P:02.*
[4]- *IDEM.*
[5]- *IDEM.*

النقاشات المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها دراسة المواضيع البحثية المعاصرة على نحو يتوافق مع التحولات الدولية الراهنة، التي أعادت الاعتبار للبعد الخارجي ــ الدولي في إعادة صياغة السياسة الداخلية. ضمن هذا السياق، ماهي أهم المواضيع البحثية المعاصرة التي نالت اهتمام المقارنين داخل القارة الإفريقية؟ وهل يمكن أن يكون التحليل السياسي بدون مراعاة الإطار الخارجي ــ الدولي فعالا في دراسة هذه المواضيع؟ وكيف يتم دارسة هذه المواضيع البحثية باعتماد براديم تأثير الفواعل الخارجية ــ الدولية في السياسة الداخلية ــ المحلية للقارة الإفريقية؟

الفصل الثالث: - دور الفواعل الخارجية في إعادة صياغة السياسة الداخلية الإفريقية.

لقد استجاب حقل السياسة المقارنة لتأثير التحولات الدولية الراهنة، من خلال بروز أجندة دولية جديدة للمواضيع البحثية استقطبت اهتمام المقارنين، وهيمنت على الإطار المعرفي لحقل السياسة المقارنة. كما استجاب هذا الأخير من ناحية أخرى، بالتأكيد على تأثير الفواعل الخارجية ـ الدولية في السياسة الداخلية ـ المحلية. ضمن هذا السياق، سأحاول في هذا الفصل إسقاط هاتين الاستجابتين على القارة الإفريقية، وذلك بالتطرق إلى الدمقرطة، الانتخابات والعملية الديمقراطية كمبحث أول، وهو ما يمكن أن نسميه بإعادة بناء الدولة. وسأتناول في المبحث الثاني، أهم الأدبيات المتعلقة بالترسيخ الديمقراطي، الحكم الجيد والتنمية، إذ يحاول هذا المبحث كشف أهم المفاهيم المتعلقة بالحفاظ على الدولة وتطورها، وسأتطرق في المبحث الثالث إلى الصراع السياسي ـ الإثني وإستراتيجيات بناء السلام، والذي يتناول أهم العوائق والعراقيل التي تعترض البناء والحفاظ على الدولة وتطورها.

المبحث الأول: - الدمقرطة ـ الانتخابات والعملية الديمقراطية.

شهدت القارة الأفريقية كحقل معرفي للدراسة، تذبذبات ما بين الارتقاء والانحطاط في جذب اهتمام الباحثين داخل حقل السياسة المقارنة. ففي أوائل 1960، اتسمت أفريقيا بأهمية مركزية في الدراسات المقارنة حيث أدى انبثاق الدول حديثة الاستقلال في تلك الفترة، إلى بروز الإطار المرجعي والامبريقي الخاص بالقارة الأفريقية.[1] ورغم تلاشي هذه الميزة تدريجيا ككل الأطر الأخرى التي جاءت لتحتكر الحقل، وتقدمه على انه واسع. كانت هناك العديد من المحاولات التي تهدف اساسا إلى تدعيم حقل السيسة المقارنة، وإبراز المكانة المعرفية للقارة الإفريقية.[2] هذا ما تحقق فعلا في أواخر 1990، أين تم إعادة الإثراء القيمي والمعرفي لبحث دراسات المناطق في علم السياسة الأمريكي.

ضمن هذا الإطار، برزت العديد من الكتابات المطروحة حول الدمقرطة *Democratization*، والتحسين الديمقراطي *Democracy Promotion*، والترسيخ الديمقراطي *Democratic Consolidation*. بالإضافة إلى الكتابات المتعلقة بالحكم الجيد *Good Governance*، هذا الاخير الذي يسمح بتوسيع دائرة الفاعلين في كل من السياسة والإدارة، مع اختبار تقنيات جديدة تزيد من فعالية الحكومة *Effectiveness Government*. إذ تنطلق جل هذه الادبيات من التحليل المتعلق بعملية التحول إلى الديمقراطية وتحسين العملية الانتخابية، وذلك من خلال تبني مؤشرات الحكم الجيد، ثم تخلص إلى ذكر اهم العوائق والعراقيل التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة داخل القارة الإفريقية.

ضمن هذا السياق، ساتطرق في هذا المبحث إلى الدمقرطة الإفريقية كمطلب اول، حيث ابرز فيه مراحل الدمقرطة، واهم العوامل الخارجية التي ادت إليها في افريقيا. اما في المطلب الثاني، فساتناول بعض ادبيات الانتخابات والعملية الديمقراطية في إفريقيا، وذلك من خلال التعرض إلى مازق الانتخابات التعددية وتدخل الفواعل الخارجية في تاصيل هذه العملية (اي الانتخابات)،

---

[1]- *Goran Hyden, African Politics in Comparative Perspective , P:03. Page Web Consultée le:20/12/2007. http://assets.cambridge.org/97805218/56164/frontmatter/9780521856164_frontmatter.pdf*

[2]- *IDEM.*

[3]- *IDEM.*

بالإضافة إلى دور النظام الانتخابي في التحسين الديمقراطي داخل القارة الأفريقية.

المطلب الأول: - الـدمقرطة الإفريقية (التحول الديمقراطي في إفريقيا).

تعتبر عمليات الـدمقرطة، الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.[1] إذ نتجت من خلال الأزمات التي تعرضت لها الدول الأفريقية، أين قامت النخبة السياسية بتطوير مجموعة من الإمكانيات لتقوم بعملية تحويل *Transformation* الأنظمة السياسية من الطابع التسلطي نحو الطابع الديمقراطي.[2] ويفهم هذا التحول عادة من خلال التطرق إلى المصطلح الذي أطلقه **صامويل هانتينجتون** بالموجة الثالثة *Third Wave* لعملية تحقيق الديمقراطية.[3] وقبل هذه الموجة، كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، آسيا، أفريقيا والشرق الأوسط. كما كانت الساحة الدولية مليئة بأشكال مختلفة من نظم الحكم غير الديمقراطية، التي تشمل نظما عسكرية، نظم الحزب الواحد، ونظم الديكتاتوريات الفردية.[4]

لـقد كانت البوادر الأولى لهذا التحول ــ الموجة الثالثة ــ خلال أوائل السبعينيات1970.[5] حيث شهدت هذه الفترة انقلاب الأنظمة الدكتاتورية في كل من البرتغال، أسبانيا، واليونان. وبعد الانتشار من أوربا المتوسطية، سارت الحركة نحو تحقيق الديمقراطيات الانتخابية بسرعة في كافة أنحاء العالم خلال أواخر الثمانينات، وأوائل التسعينيات. حيث تزامن ذلك مع سقوط جدار برلين وانهيار السيطرة الشيوعية على كافة أنحاء أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، كما فقدت الحكومات الفردية سيطرتها في الكثير من الأمم الآسيوية والإفريقية.[6]

خلال هذه الفترة، أصبحت قضايا الدمقرطة والتحول الديمقراطي تهيمن على اهتمامات المجتمع الدولي بإفريقيا. كما أن الواقع اظهر أن الاهتمام والانشغال بعملية الدمقرطة في إفريقيا أصبح قويا، بالدرجة التي جعلت بعض الباحثين يؤكد وجود مجموعة من الأدبيات الجديدة، التي تحتاج إلى دراسات جادة من طرف المقارنين.

1 - مراحل الدمقرطة في إفريقيا ما بعد الاستعمار: -

لقد ادرك الباحثون داخل حقل السياسة المقارنة ثلاثة امواج للحكم الإفريقي تمتد من 1950 إلى 1990، والتي تؤكد على تاثير الحكم العسكري في عملية الحوار الديمقراطي في إفريقيا وهي: -[7]

---

[1] - محمد زاهي بشير المغربي، <u>الديمقراطية والإصلاح السياسي ــ مراجعة عامة للادبيات ــ</u>، تاريخ الإطلاع:2007/11/23.
http://hewaraat.com/forum/showthread.php?t=1248

[2] - *Jean-Pascal Daloz et Patrick Quantin, <u>Transition démocratique Africaines - Dynamiques et Contraintes (1990-1994)</u>. Paris: Edition Karthala,1997, P:09.*

[3] - بيبا نوريس، <u>دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر</u>، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة او المستعادة 'بناء القدرة لتحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي'. الدوحة، من 2006/10/29 إلى 2006/12/01، ص03.

[4] - محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ــ مراجعة عامة للادبيات ــ، <u>المرجع السابق</u>.

[5] - لمعرفة تفاصيل التحول الحاصل في الموجة الثالثة، انظر: -

Ethan Kapstein, <u>Behavioral Foundation of Democracy and Development</u>. Working Paper for the Center for Global Development, December 2004, P:01.

[6] - بيبا نوريس، <u>المرجع السابق</u>، ص ص3-4.

[7] - *Otive Igbuzor, <u>The Role of Constitution-Building Processes in Democratization – Case Study Nigeria -</u>. International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2004, PP:3-4. http://www.idea.int/conflict/cbp/upload/CBP-Nigeria-Internal.pdf*

- **الموجة الأولى**:- حدثت في الفترة الممتدة ما بين 1950 و1960، شهدت رحيل القوى العسكرية التي تميزت بنظام الحزب الواحد، مع تعصب المعارضة وشرعية القادة التي قاتلت من أجل الاستقلال.
- **الموجة الثانية**:- بدأت في1970، حيث كانت هناك ديكتاتوريات في بعض الدول مثل أوغندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، وغينيا الاستوائية. في حين برزت الانتخابات البرلمانية في كل من السينغال، بوركينافاسو، غامبيا، بوتسوانا، وموريشيوس، إلا أن بعض هذه الدول تراجع إلى الحكم التسلطي بعد تجربة موجزة من الديمقراطية.
- **الموجة الثالثة**:- انطلقت في أواخر 1980 وبداية 1990، مع انحطاط وسقوط الاتحاد السوفياتي الذي أعلن نهاية الحرب الباردة، وبداية عهد جديد من ديمقراطية تعدد الأحزاب في العديد من الدول الإفريقية.

لقد أطلق على التنمية السياسية في إفريقيا بعد الحرب الباردة بالاستقلال الثاني،[1] على اعتبار أن الاستقلال الأول هو الذي تحقق بظهور الدول الإفريقية المستقلة بعد حركة التحرر الوطني التي عرفتها سنوات الخمسينيات والستينيات، وحتى منتصف السبعينيات. فقد كان الاستقلال الأول مجرد التحول من قبضة الحكم الاستعماري إلى النخب السياسية أو العسكرية، حيث أفرزت هذه العملية توجيهات سلبية نتج عنها نظام الحزب الواحد، أو ما يسمى بالحزب السلطوي أو الديكتاتوري، الذي يتمحور حول النخبة العسكرية من خلال تبني منهج لعبة الانقلابات العسكرية، هذه الأخيرة كانت مظهرا من المظاهر التي تزامنت مع ظهور الدول الإفريقية المستقلة، حيث ادى هذا إلى نتائج سلبية معتبرة.[2]

ضمن هذا السياق، حدث تطوران سياسيان في غاية الأهمية، غداة الاستقلال السياسي الأول للدول الإفريقية، تمثل الأول في ظهور نظم الحزب الواحد للحكم في غالبية دول القارة. إذ أن اقل من خمس دول من بين تسع واربعين دولة مستقلة في القارة، هي التي يمكن وصفها فقط بانها دول متعددة الأحزاب. وبالرغم من حصول زيمبابوي على استقلالها عام1980، فقد اعربت عن رغبتها في الاخذ بنظام الحزب الواحد.[3] بينما جاء تاسيس نظام الحزب الواحد[4] في بعض الدول مثل: تنزانيا

---

[1]- حتى فيفري1990، اصبحت إفريقيا "الليبرالية الثانية" *Second Liberation*، ترافق هذا الوصف مع المؤتمر الوطني في بنين *Benin* وإطلاق صراح نيلسون مانديلا في جنوب إفريقيا. لمزيد من الإطلاع انظر:-

A Group of Editors, Democracy's future. Journal of Democracy, The National Endowment for Democracy's International Forum for Democratic Studies and Johns Hopkins University Press,1995, P:03.

[2]- عبدو مؤمن، الصعوبات في التجربة الديمقراطية في إفريقيا، المحاضرة الشهرية رقم21. ليبيا: المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، 2006. انظر العنوان الالكتروني:-

http://www.greenbookstudies.org/ar/lectures/L.2006018.doc

[3]- بيتر واياندي، الديمقراطية ودولة الحزب الواحد: الخبرة الإفريقية (تر: هالة جمال ثابت). في: اكوديبا نولي، الحكم والسياسة في إفريقيا (ج1) (تر: مجموعة من الباحثين). القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، ط1، 2003، ص151.

[4]- لقد جُسد نظام الحزب الواحد على انه تعبير عن إرادة الشعب، وطريقة لتوحيد الدولة الجديدة. حيث مارس نظام الحزب الواحد كل قوى السيادة الوطنية، مع مراجعة الدساتير من اجل إعطاء الاحزاب الفردية وقيادتها، القوة المطلقة على الحكومة ضمن ميادين التشريع والقضاء. هذا ما اعلن نهاية الدولة الجنينية (الابتدائية) *Embryonic State*، وبداية الدولة الحزبية (دولة تعدد الاحزاب). لمزيد من الإطلاع انظر:-

Economic Commission For Africa, Public Sector Management Reform in Africa: lesson learned. Development Policy Management Division(DPMD), Addis Ababa, December2003, P:01.

وكينيا بقرار قانوني من خلال البرلمان، يحظر وجود أحزاب معارضة. كما جاء في دول أخرى بسياسة الأمر الواقع، من خلال انحلال الأحزاب الصغيرة طواعية، واستيعاب قياداتها ومؤيديها كإطارات في الحزب الحاكم. فإذا كانت دول المجموعة الأولى تحظر بموجب القانون تشكيل أحزاب معارضة للحزب الحاكم، حيث تؤكد هذه الدول أن التأييد الشعبي للقانون المؤسس لنظام الحزب الواحد يوفر غطاء شرعيا لقرارتها بتأسيس نظام الحزب الواحد، فإن دول المجموعة الثانية من الناحية النظرية حرة في تشكيل أحزاب المعارضة التي تراها.[1]

وتجسد التطور السياسي الآخر في ظهور نظم الحكم العسكرية، وتكرار استيلاء الجيش على الحكم، مع تكرار الانقلابات العسكرية في الدول الإفريقية.[2] إذ بحلول1976، كانت حكومات ثلثي الدول الإفريقية المستقلة البالغ عددها49 دولة عبارة عن حكومات عسكرية. كما شهدت بعض هذه الدول عددًا من الانقلابات العسكرية منذ الاستقلال.[3]

لقد أشار البنك الدولي في وثيقة مهمة له عام1983 حول الأزمة الاقتصادية الأفريقية، أن تغيرا سياسيا في الاتجاه الديمقراطي بات مطلب ضروريا وملازما للإصلاح الاقتصادي.[4] ومع نهاية عقد الثمانينات، كان ثمة دلائل على أن قبضة المعادلة السلطوية أخذت تضعف، فقد لجا الفلاحون وفقراء المدن المعدمون إلى استراتيجية خاصة تقوم على الاقتصاد السري *Underground Economy*. كما خرج الشبان الناقمون إلى الشوارع في جنوب افريقيا بين عامي1984 و1985، وأيضا في السينغال والجزائر عام1988. واصبحت الإضطرابات حالة مزمنة في العديد من الجامعات الافريقية، هذه الأخيرة التي تكرر إغلاقها لتهدئة اعتراضات الطلبة، بالإضافة إلى المطالبة الملحة والمتزايدة للمفكرين الأفارقة بفتح الباب أمام المعارضة السياسية.[5]

ولما تم الإعلان عن نهاية الحرب الباردة،[6] تسارعت الأحداث داخل إفريقيا وخارجها، فانهيار انظمة الحكم ذات الطراز السيوفياتي في اوروبا الشرقية، كان له اصداء مدوية على انظمة الحكم الفردي في إفريقيا. كما ادى اغتيال الرئيس الروماني **نيكولاي شاوشيسكو** _ الذي كان على **علاقة** شخصية وثيقة مع عدد من الحكام الافارقة ــ إلى ظهور جملة من الإضطرابات في عدد من قصور الرئاسة.[7] ومن جهة اخرى، ادخلت حكومة جنوب إفريقيا العديد من الإصلاحات، التي حاولت إضعاف الطابع الفردي للسلطة، وزادت في نسبة المشاركة السياسية بالنسبة للاقليات غير البيضاء.[8]

---

[1]- بيتر وايناندي، المرجع السابق، ص151.

[2]- إن ابرز مثال على الدول التي شهدت العديد من الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية تظهره نيجيريا. لمزيد من الإطلاع حول هذا المثال انظر: -

Otive Igbuzar, Op-Cit, P:02.

[3]- بيتر وايناندي، المرجع السابق، ص152.

[4]- جابرائيل الموند و جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ــ نظرة عالمية -، المرجع السابق، ص895.

[5] - المرجع نفسه، ص ص894-895.

[6]- غازي الصوراني، العولمة والعلاقات الدولية الراهنة. تاريخ الإطلاع2007/11/29.

http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?Idpublication=7&NrIssue=1&Nrsection=2&Nrarticle=39112&Idlanguage=17

[7]- جابرائيل الموند و جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ــ نظرة عالمية ــ، المرجع السابق، ص895.

[8]- *Samuel P. Huntington, Troisième Vague: Les Démocratisations de la fin du XXe siècle (traduit Par: François Burgess), Nouveaux Horizon, 1996, P:23.*

هـذا ما أدى إلى إطلاق سراح **نيلسون مانديلا** من سجنه الطويل، والتحرك نحو إقامة حكومـة مـا بعـد التمييز العنصري *Post Apartheid*, بحيث يحصل الجميع على الحقوق الديمقراطية.[1] وكذلك هزت موجة من الإعتراضات الشعبية أسس الأنظمة ذات الحزب الواحد في عدة بلدان, والتي ترسخت أركانها منذ زمن بعيد مثل: ساحل العاج, الغابون, بنين، زائير, زامبيا, ومالي. كما انـسحبت الـدول الكبرى التي طالما دعمت أنظمة الحكم الأفريقية أحادية الحزب أو تسامحت معه مثل: فرنسا, الولايات المتحدة, والاتحاد السوفياتي.

من هذه الزاوية، يمكن القول بأن العديد من الدول الإفريقية شهدت نمط الإحلال خلال تحولهـا إلى الديمقراطية، والذي ترجع أسبابه وجذوره في الغالب، إلى حدوث أزمات وطنية خطيرة لا يستطيع النظام التسلطي حلها، مما يؤدي إلى حدوث تعبئة جماهيرية واسعة النطاق ضد النظام.[2] كما يميز هذا النمط نوعا من عملية الانتقال والتحول الذي لا تهيمن عليه النخب, إذ ينطلق التغيير في بداياته مـن الضغوطات المنبثقة من القاعدة الشعبية، حيث ترغم النخب على الخضوع لإرادتها. أي أن المطالـب الشعبية هي التي تؤسس وتحرك هذا النمط من عملية الانتقال، عن طريق الضغط الشعبي نحو إرغام النخب الحاكمة بالتخلي عن السلطة. كما يمكن القول حاليا، أنه من غير المحتمل أن يؤدي تغيير النظم التسلطية عن طريق التعبئة الجماهيرية والضغوط الشعبية فقط، إلى قيام نظـم ديمقراطيـة ليبراليـة مستقرة، فهناك احتمال لأن تنتكس النظم الجديدة وتحل محلها أشكالا جديدة من النظم التسلطية.[3]

لقد كان للضغوط المجتمعة التي تـم ذكرها سابقا وقع غير عادي، فقد كانت الأنظمة الحزبيـة التنافسية قليلة ومتباعدة. ولم يكن هناك سوى حالة واحدة, لا يشوبها الغموض لتغييـر نظـام الحكـم بعملية انتخابية برزت في موريتيوس *Muritius* عـام1982.[4] ورغم قيام بعض الدول بفتح المجـال أمـام حرية إقامة التنظيمات، إلا أن الحزب الحاكم كان يقبض على السلطة باستمرار, حيث نجد هذا النمط في كل من السنيغال، غامبيا، وبوتسوانا. ولقد جرت مساع لإحياء الديمقراطية فـي عـدة دول، لكنها لم تعمر طويلا, حيث كان هذا في السودان1965-1985، وغانا1969-1979، ونيجيريا فـي 1979.[5]

ومن جهة اخرى، تصاعدت الضغوط من اجل التحول إلى الديمقراطية اوائل التسعينيات، فـي خضم ازمة اقتصادية طويلة وحادة, ابتليت بها معظم الدول الإفريقية. حيث اتسمت هذه الفترة بظهور بعض الدول التي غطاها بعض الشيء الطابع الليبرالي مثـل: السينغال، تونس، الجزائر, ومـصر.[6] كما ادى الانبثاق الحديث والمعاصر للدول التي تريد ان تكون ديمقراطية إلـى بـروز العديـد مـن التحديات، والإشكاليات الخصبة للدراسة المقارنة للانظمة السياسية الإفريقية, ومن ثمة إعادة الحيويـة

[1] - جابرائيل الموند و جي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ـــ نظرة عالمية ـــ، المرجع السابق، ص895.
[2] - محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ـــ مراجعة عامة للادبيات ـــ, المرجع السابق.
[3] - نفس المرجع، نفس الصفحة.
[4] - جابرائيل الموند وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ـــ نظرة عالمية ـــ، المرجع السابق، ص895.
[5] - نفس المرجع، نفس الصفحة.
[6] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

للإطار المعرفي لحقل السياسة المقارنة.[1] فقد شهدت الأنظمة السياسية الإفريقية تحولات سياسية مهمة، خاصة في إفريقيا السوداء *L'Afrique Noir*، بعد الاستقلال الجديد الذي أفرز دائما العديد من التساؤلات المطروحة حول دور العوامل والفواعل الخارجية في تفسير التحول الديمقراطي في هذه المنطقة.[2]

2- دور العوامل والفواعل الخارجية في الدمقرطة الإفريقية:-

لقد تم جلب الديمقراطية في إفريقيا مما سماه **صامويل هينتينجتون** "الموجة الثالثة" للدمقرطة، إذ أنه من المميزات الرئيسية لها هي أهمية العوامل الخارجية، ودور الفواعل الدولية في التأثير على التحولات السياسية الداخلية.[3] وبالرغم من وجود العديد من الأمثلة المعاصرة عن قيام الفاعلين الخارجيين بتشجيع وتدعيم التحول الديمقراطي، سواء عن طريق التدخل العسكري المباشر أو عن طريق الإعانات الاقتصادية ـ المساعدة الاقتصادية .ـ، فإن هناك أدلة قليلة على أن لهذه المبادرات تأثيرا قويا على النتائج السياسية النهائية.[4]

وفي الوقت الذي يبدو فيه أن هناك بعض دوافع عملية الدمقرطة في إفريقيا، قد تأثرت بالبيئة الخارجية. يرى **محمد زاهي بشير المغربي** أن الدافع الرئيسي نحو التحول الديمقراطي في إفريقيا، نابع من الداخل. فالراهن أن حركة الدمقرطة في إفريقيا مدفوعة بجدلية التخلف أكثر من أي شيء اخر، إنها تنبع من نفس التناقضات التي تشكل أوضاع وظروف التسلطية السياسية في إفريقيا.[5]

إن البحث في دور الفواعل الخارجية ـ الدولية في دمقرطة الدول الإفريقية خلال التسعينيات، هو في الحقيقة بحث في براديم تاثير العولمة في السياسة الداخلية. طبقا لـ **جورفيتش** *Gourvitch* وما اصطلح عليه عام1978، بالصورة الثانية المنعكسة *Second Image Reversed*. بالإضافة إلى نماذج **والتز** *Waltz*، الذي حاول من خلالها تحليل كيفية عبور ونفوذ الفواعل الدولية، الحياة السياسية الداخلية (المحلية)؟ وهل ان نفس التحولات تنتج نفس النتائج في السياسة الداخلية الوطنية في اي مكان؟[6] برز العديد من الباحثين يحاولون التاكيد على الدور الجوهري الذي تلعبه الفواعل الخارجية ـ الدولية في الدمقرطة والعملية الديمقراطية، من بينهم *Ruschemeyer and Other*.[7] حيث عرّف ثلاثة فاعلين في عملية الدمقرطة هم:- الفواعل الخارجية ـ الدولية، الدول، الطبقات

---

[1]- *Guillermo O'Donnell, Democracy, Law and Comparative Politics. Working Paper#274, April2000, P:08. http://www.nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/274.pdf*

[2]- *Manassé Esoavelomandroso et Goëtan Feltz, Démocratie et Développement: Mirage ou espoir raisonnable? Acts du colloque international sur "Pouvoir et Etat" dans l'histoire de Madagascar et du sud-ouest de l'océan Indien, Antanarivo, 6-12Mai1992, P:07.*

[3]- *Nadjita Francis Ngarhodjim ,Sub-Regional Integration and Democratisation in Africa: Critically Analyzing the Approach of the ECOWAS in West Africa. A Dissertation submitted to the faculty of Law in partial fulfillment of the requirements of LLM(Human Rights and Democratisation in Africa). University of Pretoria, 31/10/2005, P:02.*

[4]-: محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ـ مراجعة عامة للادبيات ـ، المرجع السابق.

[5]-: محمد زاهي بشير المغربي، جدلية الديمقراطية والتنمية في إفريقيا، تاريخ الإطلاع:2007/12/25.

http://www.libya-alyoum.com/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=9258&NrIssue=1&NrSection=14

[6]- *Suzanne Berger, Globalization and Politics. Mit IPC Globalisation Working Paper00-005, Annul Review, Massachusetts Institute of Technology, 2000, P:48.*

[7]-: في كتابهم:-

Ruschmeyer D, Stephens EH And Stephens JD, Capitalist development and Democracy. Chicago Press, 1992.

الداخلية والطبقات المتحالفة، كما اقتبس هذه الفكرة أيضا *Jean Grugel* الذي نــشر كتابــا بعنــوان "ديمقراطية بدون حدود".[1]

يبدو أن الـدمقرطة في إفريقيا حدثت أيضا من خلال نمط أو مدخل التدخل الأجنبي الذي يعتبر مثالا جوهريا لدور الفواعل الخارجية ــ الدولية، حيث ظهر هذا المدخل في التدخل الأمريكــي فــي هايتي وبانما والصومال خلال تسعينيات القرن20.[2] ومن جهة أخرى، يعتبر نفوذ المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المانحة للإعانات الاقتصادية والمساعدات الانسانية مؤثرا جدًا في قــرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة في إفريقيا. وذلك من خلال الحفاظ على بــرامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، حيث أصبح الكثير منها يعتمد بــصورة مكثفــة علــى إعانــات وقروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة *Donors*، هذه الأخيرة طالبت البلــدان الفقيــرة بالشروع في عملية الدمقرطة كجزء من برنامج متكامل للحكم الجيد، كما تم ربط استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الـدمقرطة والإصلاح السياسي.[3]

لقد تـم التعبير عن وجهة النظر التى ترى أن إفريقيا لا تستطيع التعامل مع أزمة التخلف دون احتضان الديمقراطية، والتخلي عن إرث التسلطية السياسية، في المؤتمر الذي عقدته أكثــر مــن500 منظمة من المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومات بمدينة أروشا *Arusha* في تنزانيا، تحت الرعاية السامية للجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في فبراير1995.[4] حيث تبنى هذا المؤتمر الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول، والــذي تمحــورت نقطتــه الأساسية في أن غياب الديمقراطية هو السبب الرئيسي لأزمة التخلف المزمنة التي تشهدها إفريقيا.

ومن جهة أخرى، تبنت منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليــا) خـ ـلال اجتماعهــا بأديس أبابا بين الفترة الممتدة من3-11 جويليــة1995، إعــلانا بعنــوان "الــوضع الــسيـاسي والاقتصادي ـ الاجتماعي في إفريقيا والتغيرات الجوهرية الجارية في العالم". حيث اقــرت فيــه ان البيئة السياسية التي تتضمن حقوق الإنسان وحكم القانون، ستكون اكثر ملائمة لخــضوع الحكومــات للمساءلة الشعبية، وان العمليات السياسية المستندة على قاعدة شعبية ستضمن إقحام الجميع في التنمية.[5] كما تبنت مؤسسات *Breton Woods* وجهـات نظر متشابهة، وذلك في اجتماع لها بواشــنطن فــي افريل1995، حيث اشار رئيس المصرف الدولي إلى ان الحكم الجيد هو الشرط الاساســي للانتعــاش الاقتصادي في إفريقيا. وركزت دراسة المصرف تحت عنوان "إفريقيا جنوب الصحراء: من الازمة إلى النمو المستدام"، على تبيان الحاجة إلى وجود المساءلة، المشاركة، بناء الإجماع، والاتفاق العام من اجل تحقيق تنمية ناجحة، كما تـم تطوير هذه النظرة ايضا في دراسة اخرى للمصرف الدولي تحــت عنوان "إدارة التنمية: بعد الحكم".[6]

[1]- *Nadjita Francis Ngarhodjim*, *Op-Cit*, *P:02.*

[2]- محمد زاهي بشير المغيربي. الدمقرطة والإصلاح السياسي ــ مراجعة عامة للادبيات ــ، المرجع السابق.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- محمد زاهي بشير المغربي، جدلية الديمقراطية والتنمية في إفريقيا، المرجع السابق.

[5]- المرجع نفسه.

[6]- المرجع نفسه.

وبالرغم من أن تأثير الفواعل الخارجية ــ الدولية كان أكثر أهمية في إفريقيا من أي مكان آخر.[1] فإن الفاعلين الدوليين مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية، السياسية، والعسكرية، لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية لمدة طويلة، على دول لا ترغب في ذلك، فقد يؤدي التدخل الأجنبي إلى تغيير التوازن لصالح عملية الدمقرطة.[2] ومن جهة أخرى، لقد اقتنع *Di Palm* بأن الفواعل الدولية يمكن أن تعيق أو تحسن الديمقراطية، هذا الذي تم مراجعته خلال الحرب الباردة، أين تقوم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بتدعيم الحكومات التي تريد أن تتبنى إحدى الإيديولوجيتين، سواء كانت هذه الحكومات ديمقراطية أو غير ديمقراطية.[3] كما يمكن أن تكون العوامل والفواعل الخارجية ـ الدولية مؤثرة، بل أحيانا حاسمة خاصة بعد الهزيمة في الحرب. وهذا ما حدث فعلا في العديد من البلدان الأوروبية عام1918، وفي اليابان أيضا بعد1945، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان أن تقوم ببناء المؤسسات وتجسيد العمليات الديمقراطية فيها.[4] وحتى بدون الهزيمة في حرب، شرعت بعض البلدان الإفريقية في عمليات الدمقرطة نتيجة للضغوط الخارجية، التي لم يكن من المحتمل بدونها أن تحدث عملية التحول الديمقراطي في هذه البلدان وبهذه السرعة.[5]

وبالرغم من أن للفواعل الخارجية ــ الدولية تأثيرا كبيرا في عملية الدمقرطة، خاصة في إفريقيا.[6] تحظى المفاوضات بين مختلف النخب بتأثير أكثر من الضغط الخارجي،[7] حيث برز هذا المدخل في جنوب إفريقيا، فعلى الرغم من المناقشات الجوهرية العلنية حول البنية الدستورية والسياسية المستقبلية لجنوب إفريقيا، فإن الوثائق والمعلومات تبرز اهمية المفاوضات السرية بين **مانديلا** وقيادات المؤتمر الوطني من جانب، ومسئولي ووزراء حكومة جنوب إفريقيا من جانب اخر مابين1986-1990.[8]

المطلب الثاني: - الانتخابات والعملية الديمقراطية في إفريقيا.

تحظى مفاهيم الديمقراطية *Democracy* والعملية الديمقراطية *Democratic Process* اهمية بالغة في ادبيات حقل السياسة المقارنة، كما تشهد السياسة الإفريقية زخما كثيفا في استعمال هذه

---

[1]- *Nadjita Francis Ngrarhodjim, Op-Cit, P:02*

[2]- محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ــ مراجعة عامة للادبيات ــ، المرجع السابق.

[3]- *Nadjita Francis Ngrarhodjim, Op-Cit, P:03.*

[4]- قال السفير الامريكي **هيرمان كوهين** وهو مساعد وزير الخارجية الاسبق للشؤون الإفريقية، اننا في عام1989 تلقينا تعليمات من طرف الرئيس **بوش**، بإلزامية لبدء في تعزيز الديمقراطية في كافة انحاء العالم. وبالتالي بدانا بإيجاد مشاريع ديمقراطية للكثير من الدول الإفريقية تتمثل في دعم النظام القضائي حتى تكون هناك محاكم عادلة، وايضا تقوية المجتمع المدني. ويبقى التساؤل المطروح حول مصداقية النية السياسية الامريكية في تحقيق تنمية اقتصادية للدول الإفريقية. لمزيد من الإطلاع حول تطور السياسة الخارجية الامريكية في إفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية انظر: ـ

هيرمان كوهين، تطور السياسة الامريكية في إفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية. ليبيا: المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، المحاضرة الشهرية التاسعة، 2007.

http://www.greenbookresearch.com/ar/lectures/L2007033.doc

[5]- محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ــ مراجعة عامة للادبيات ــ، المرجع السابق.

[6]- *Nadjita Francis Ngrarhodjim, Op-Cit, P:02.*

[7]- محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ــ مراجعة عامة للادبيات ــ، المرجع السابق.

[8]- المرجع نفسه.

المصطلحات من طرف الباحثين في مجال العلوم السياسية. وإذا كانت الديمقراطية تعبر عن مفهوم قيمي معياري يعبر عن مثالية حكم الشعب بنفسه، تجسد العملية الديمقراطية على أنها الإطار الإجرائي الذي من خلاله يدير الحاكم (الشعب) دفة الحكم، وشؤون الدولة.

وإذا كانت هناك قواسم مشتركة للنضالات الديمقراطية في الدول الإفريقية، يبدو أن القاسم المشترك هو الضعف والانحطاط الذي يغلب على طابع الأنظمة الديمقراطية في إفريقيا، والذي سيؤثر حتما على الصيرورة الديمقراطية والعملية الترسيخية لها.[1] ضمن هذا السياق، إن الهدف من هذا التحليل هو إبراز أهم الخصائص والمميزات التي تحكم الانتخابات التعددية والعملية الديمقراطية في إفريقيا، مع التطرق إلى أهم انعكاسات هذه الخصائص على مسار نجاح التحسين الديمقراطي في القارة الإفريقية.

1- مأزق الانتخابات التعددية وتدخل الفواعل الخارجية في إفريقيا:-

يتم إدارة الحكومات الحديثة عادة عن طريق جزء من كل السكان، هذا الجزء هو الذي يسهر على إدارة شؤون الحكم، كما يعمل على اتخاذ القرارات اللازمة لذلك.[2] هذا ما تؤكده الممارسة الواقعية للديمقراطية في العالم. ومن جهة أخرى، أظهرت التحولية ـ التحول نحو الديمقراطية ـ والترسيخية ـ ترسيخ المبادئ الديمقراطية. أهمية تعريف الديمقراطية ضمن الأسلوب التنظيري والمعياري المطور له.[3] فالتنظير للديمقراطية يبرز الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي كنقاط رئيسية، كما يبرز أهمية الإعدادات المؤسسية، المعايير، والعمليات، إضافة إلى العلاقات بين القوى.[4]

نعني بالنظام الديمقراطي مجموعة المؤسسات، التي تسمح للمواطنين اختيار صانعي القرار والسياسة عن طريق انتخابات تنافسية حرة.[5] أين تستمد الطبقة الحاكمة سلطاتها عن طريق قنوات شرعية مثل إجراء الانتخابات التنافسية والدورية على فترات، مانحة بذلك الفرصة للبالغين في حق التصويت، والمحافظة من جهة اخرى على حقوق الإنسان الأساسية، وحقوق الملكية الخاصة به.[6] ويبدو ان البحث الاكاديمي حول الديمقراطية، والعملية الديمقراطية في إفريقيا، يجعلنا امام البناء لمجموعة من المؤسسات التي تعمل على تنظيم الحياة العامة. كما يجعلنا ايضا امام التاكيد على مشروع المجتمع المتكامل مع المصالح الاجتماعية، والتسيير الفعال للقضايا والشؤون العامة.[7] حيث ان

---

[1]- محمود مايندانى، النظرية الديمقراطية والصراعات الديمقراطية في إفريقيا (تر: عبد الجيد عبد الحليم عمارة). في: اكوديبا نولى، المرجع السابق، ص283.

[2]- باتريك بي مولوتسي، الطبقة الحاكمة والديمقراطية في بوتسوانا (تر: عبد الجيد عبد الحليم عمارة). في: اكوديبا نولى، المرجع السابق، ص259.

[3]- *Wolfgang Merkel and Aurel Croissant, Conclusion: Good and Defective Democracies. Democratization, Vol°:11, N°:05, Taylor & Françis Ltd, December2004, P:199.*

[4]- *Shadrack Gutto, Current concepts, Core principles, Dimensions, Processes and Institutions of Democracy and The inter-relationship between Democracy and Modern Human Rights. Seminar on the interdependence between Democracy and Human Rights. Geneva: United Nation (Office of the High Commissioner for Human Rights), 25-26 November2002, P:02.*

[5]- *G. Bingham Powell. Jr and Eleanor N. Powell, Democratization: Briefing Paper, P:01. Page Web Consultée le:02/12/2007.*
http://www.seabury.pvt.k12.ks.us/SummerReading/2007/AP_Politics/democbp.pdf

[6]- باتريك بي مولوتسي، المرجع السابق، ص260.

[7]- *T. K. Biaya, Quelle Démocratie Pour L'Afrique: Réflexions sure ses Possibilités et ses Caractéristiques. Page Web Consultée le:04/12/2007.*

العملية السياسية الديمقراطية، تفتح الساحة للفواعل السياسية لشرح وتسويق نشاطاتهم، ولرفع الدعم للموارد الإضافية.[1]

يبدو أن الحديث عن الانتخابات أو العملية الانتخابية في إفريقيا واسع المجال، ومتشعب الاتجاهات، ويتطلب جهودا أكثر. حيث أن تحليل العملية الانتخابية في إفريقيا يحتاج الاستعانة بمجموعة من المفاهيم والمقتربات التي تساعدنا في عملية التحليل السياسي لهذه الظاهرة، كالمشاركة السياسية،[2] التنشأة الاجتماعية، بالإضافة إلى الخصائص الكرونولوجية ــ التاريخية ـ للنظام السياسي القائم.[3]

على مستوى الساحة الإفريقية، تمثل الانتخابات والعملية الانتخابية، الضحايا الأساسيين في التراجع الديمقراطي، الذي شهدته معظم الدول الإفريقية. إذ يبدو أن هناك عملية تدريجية تتوجه نحو إعادة تأسيس نظم حكم أوتوقراطية، وسلطوية في ثياب ديمقراطية.[4] ويمكن إسقاط هذا الوصف على الشمال الإفريقي (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، وليبيا)، عكس ما عرفته الموجة الأولى للديمقراطية في إفريقيا عام1960.[5] فغالبا ما كانت تنتقد القواعد، الهياكل، والعمليات الانتخابية باعتبارها سياسات خطيرة ومدمرة.[6]

لقد لعبت الانتخابات والعملية الانتخابية دورا مهما في السياسة الإفريقية خلال كلتا المرحلتين الاستعمارية[7] وما بعد الاستعمار، وبالرغم من أن البحوث الحديثة حول الانتخابات الإفريقية لم تحظ بعرض تعريف دقيق يميز الانتخابات الديمقراطية في إفريقيا.[3] إلا انها تميل في مرحلة ما بعد الاستعمار ــ غداة1960 ـ إلى النموذج غير التنافسي الخاضع لتنظيم الدولة، ففي دول مثل: توغو، بنين، سيراليون، كينيا، زامبيا، أنجولا، والسودان، يوجد في الواقع الحزب الواحد، حيث تجرى الانتخابات لإضفاء الشرعية على النظم السياسية.[9] أما بعد1976، فلقد بقي نظام الحزب الواحد قائما

---

http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/CAFRAD/UNPAN008698.pdf

[1]- Christof Hartman, <u>Local elections in Southern Africa</u>. IEE Working Paper, Vol°:175, Institute of Development Research and Development Policy, Bochum, 2003, P:01.

[2]ـ يبدو ان الضغوط التي اجتاحت القارة الإفريقية من اجل التحول إلى الديمقراطية، قد احدثت تغييرات مهمة في الية المشاركة السياسية. فقد اخذت مختلف اليات الانغلاق السياسي التي اقامتها الانظمة احادية الحزب، والانظمة العسكرية تتهاوى، مع تزايد الضغوط في الداخل، والخارج لإقامة التعددية السياسية. ومازالت المضامين النهائية لهذه التحولات غير واضحة، لكن ما يمكننا قوله بثقة هو انه ثمة تبدلات مهمة جارية في مجال المشاركة السياسية. لمزيد من الإطلاع انظر: ـ

جابرائيل ايه الموند وجي بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، <u>المرجع السابق</u>، ص917.

[3]- Christof Hartman, <u>Op-Cit</u>, P:02.

[4] ـ سعيد اديجومبي، <u>الانتخابات في افريقيا: الظل الباهت للديمقراطية</u> (تر: ايمن السيد شبانة). في: اكوديبا نولى، المرجع السابق، ص311.

[5]- Stephanie Olk, <u>Op-Cit</u>, P:04.

[6]ـ سعيد اديجومبي، <u>المرجع السابق</u>، ص311.

[7]ـ تبدو الانتخابات في إفريقيا بدعة استعمارية، قياسا إلى اصولها التاريخية، حيث ظهرت كجزء من عملية التحول المؤسسي في البنية الفوقية الليبرالية. وعلى الرغم من ان النظم والسياسات المحسوبة على الاستعمار في إفريقيا، كانت لديها بعض الصور للمبادئ والممارسات الديمقراطية الراسخة. إلا ان مفهوم التصويت وفكرة الاغلبية والاقلية السياسية، لم تكن جزءا من تقاليد السياسية الإفريقية. لمزيد من الإطلاع انظر: ـ

سعيد اديجومبي، <u>المرجع السابق</u>، ص317.

[8]- Malt Golder and Leanard Wantcheken, <u>Africa: Dictatorial and Democratic Electoral System since 1946</u>, Handbook of Electoral System Design. London : Colomer Joseped, 2004, PP:1-2.

[9]ـ سعيد اديجومبي، <u>المرجع السابق</u>، ص319.

في غامبيا، بتسوانا، موريتانيا، زيمبابوي، والسينغال، وبالرغم من الانتخابات القائمة على أساس التعدد الحزبي، والتي يتم إجراؤها دوريا. إلا أنه لم ينتج عنها أي تغيير يذكر فيها ما يتعلق بالقيادة، الإدارة، والنظام. ضمن هذا الإطار، يصفها ـ أي هذه الانتخابات ـ **هيو هيرمت** *Huy Hermet* بالانتخابات التعددية القسرية *Pluralist Coercive Election*.[1]

في الواقع، لقد أثرت موجة الانتخابات غداة1990 بوضوح على المشهد الافريقي، حيث بدا أن هناك تحولا سياسيا مسيطرا على الساحة السياسية الإفريقية. كما برزت اللبرالية عادة كثمن للاضطراب العام، الثورة، العنف، والحروب المدنية التي شهدتها كل من الصومال، رواندا، والزائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا). وفي بعض الدول الإفريقية الأخرى، كانت اللبرالية نتيجة مصالحة وطنية سلمية مثل جنوب إفريقيا وبنين.[2] حيث ظهر اتجاه عام نحو السياسات التعددية، والمنافسة الحزبية، القائمة على أساس التعددية السياسية والحزبية. كما كانت الانتخابات، التعددية الحزبية، المجتمع المدني، والديمقراطية هي التعبيرات الشائعة خلال تلك الفترة (التسعينيات).[3]

من جهة أخرى، تنظر الأحزاب السياسية في إفريقيا إلى الانتخابات الرئاسية، باعتبارها الأكثر أهمية من بين الأنواع الأخرى من الانتخابات. لذلك يقع عبء الحملة الانتخابية الرئاسية على الحزب، حيث لا يخوض مرشح الحزب الحملة الانتخابية بمفرده.[4] كما أن الواقع يشير إلى أنه ليست هناك أي حاجة للتأكيد، على أن الفوز بالانتخابات في أي دولة إفريقية في الوقت الراهن، يتطلب قدرا ضخما من الأموال والموارد الأخرى. فمن غير الممكن أن تستكمل الأحزاب السياسية، المنافسة مراعاة لوضعها المالي الضعيف. هذا ما يظهر جليا في الجزائر، غانا، والعديد من الدول الإفريقية. فإذا لم يتم التعامل بجدية مع مسالة التمويل، والحاجة إلى ميدان للتحرك الأفقي بالنسبة لكل الأحزاب السياسية المسجلة في الدول الإفريقية، فسوف تظل هذه الأخيرة أنظمة ذات حزب واحد من الناحية الفعلية والواقعية. وهذا ما يحرم الدولة من المزايا الناجمة عن ديمقراطية التعدد الحزبي، فضلا عن انه لا يمكن تجاهل خطر عودة البلاد إلى النظام السلطوي الذي كان موجودا في الماضي القريب.[5]

وقد يؤدي مسالة التمويل ايضا إلى قلة عدد الانتخابات الرئاسية الديمقراطية في الدول الإفريقية مقارنة بالانتخابات البرلمانية، ولأن الانتخابات الرئاسية ذو اهمية بالغة في تقرر مصير كل من النخبة السياسية والمجتمع داخل الدولة. فعادة ما تشهد هذه الانتخابات الكثير من الاختلالات، فهي دائما عرضة للتزوير وموطن لاتخاذ قرارات تعسفية، وإجبارية بشان تعيين رئيس الدولة، الذي يحظى بإجماع القوى السياسية والعسكرية النافذة في الدولة. انظر **الجدول رقم(12)**.

1- نفس المرجع، نفس الصفحة.

2- *Stephanie Olk, Op-Cit, P:04.*

3- سعيد اديچومبي، المرجع السابق، ص321.

4- ب.س. شيكولو، الاحزاب السياسية، الانتخابات والاستقرار في زامبيا (تر: ايمن السيد شبانة). في: اكوديبا نولى، المرجع السابق، ص363.

5- فيلكس حي. انيبو، نموذج التصويت والتحالفات الانتخابية في انتخابات 1996 في غانا (ترجمة: ايمن السيد شبانة). في: اكوديبا نولى، المرجع السابق، ص361.

الدولة	الفترات الديمقراطية	الانتخابات الديمقراطية	
		البرلمانية	الرئاسية
بنين	1990-2000	03	02
كوموروس	1990-1994	02	01
كونغو	1960-1962	03	02
غانا	1970-1971 1979-1980	01	01
مدغشقر	1993-2000	02	01
ملاوي	1994-2000	02	02
مالي	1992-2000	02	02
موريتيوس	1968-2000	07	0
ناميبيا	1990-2000	02	02
النيجر	1993-1995	02	01
نيجيريا	1960-1965 1979-1982 1999-2000	03	02
سيراليون	1961-1966 1996-2000	02	01
الصومال	1960-1968	02	0
جنوب افريقيا	1994-2000	02	0
السودان	1956-1957 1965-1968 1986-1988	02	0
اوغندا	1980-1984	01	0
زامبيا	1991-2000	02	02
الراس الاخضر	1991-2000	02	02
جمهورية إفريقيا الوسطى	1993-2000	02	02
ساو طومي *Sao Tome*	1991-2000	03	02

الجدول رقم(12):- بعض الانتخابات الديمقراطية الرئاسية والبرلمانية في إفريقيا.[1]

Source: *Matt Golder and Leonard Wantchekon, Op-Cit, PP:17-18.*

نلاحظ من **الجدول رقم(12)**، ان هناك القليل من الدول الإفريقية التي تشهد فترات ديمقراطية، كما ان عدد الانتخابات الديمقراطية البرلمانية, هي اكثر من عدد الانتخابات الديمقراطية الرئاسية. وهذا ما نجده في اوغندا، السودان، جنوب افريقيا، الصومال, سيراليون، نيجيريا، مدغشقر، كونغو، كوموروس، وبنين، كما تقدم موريتيوس مثالا رائعا للانتخابات البرلمانية الديمقراطية.

ضمن هذا الإطار، لـقد تبددت الامال في تحقيق الديمقراطية في القارة الإفريقية مع ظهور الازمة الكينية الاخيرة، وتحولها إلى بؤرة توتر جديدة. حيث شهدت هذه الدولة اعمال عنف وفوضى متواصلة خلفت العديد من الضحايا والهاربين. اندلعت احداث هذه الازمة عقب الإعلان عن نتائج

[1]- يدرج الجدول الاصلي الفترات غير الديمقراطية لبقية الدول الإفريقية الاخرى، بالإضافة إلى الانتخابات الديكتاتورية البرلمانية والرئاسية الحاصلة ما بين1946-2000. لمزيد من الإطلاع انظر:- نفس المرجع، نفس الصفحة.

الانتخابات الرئاسية التي أجريت في27 ديسمبر2007، إذ رفضت المعارضة التي يتزعمها **ريلا أودينغا** فوز الرئيس **مواي كيباكي** بعهدة ثانية. معتبرة فوزه غير شرعي بعد اتهامه بالتزوير في هذه الانتخابات.[1]

وفي السياق نفسه، استدعت الأزمة الكينية الحالية تدخلا دوليا، بادرت به كالعادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر كينيا حليفها الإستراتيجي في مكافحة الإرهاب الدولي في تلك المنطقة من القارة الأفريقية، إذ في البداية هنأت إدارة **بوش** الرئيس **مواي كيباكي**، ولكنها سحبت تهنئتها بعد ما شكك الاتحاد الأوروبي في نزاهة العملية الانتخابية.[2] أما الاتحاد الأفريقي الذي وجد نفسه مضطرا للتدخل، عبر إيفاد رئيسه الحالي الغاني **جون كوفور** إلى العاصمة نيروبي، للمساهمة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل. حيث يرى العديد من المراقبين أن ضحية الأزمة الراهنة في كينيا هي التجربة الديمقراطية الفتية في القارة الإفريقية، حيث أن القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار حربها على ما تسميه بالإرهاب الدولي، تقوم بدعم بعض الأنظمة، وتعمل كل ما في وسعها من أجل ضمان بقائها في السلطة، حتى لو تطلب الأمر تزوير الانتخابات، كما حدث مؤخرا في كينيا، التي يعتبر نظامها الحالي حليفا قويا للغرب، في حربه ضد الإرهاب الدولي منذ هجمات نيروبي2002.[3]

2- النظام الانتخابي والتحسين الديمقراطي في إفريقيا: -

لقد أوضحت العديد من المناقشات أن النظام الانتخابي في العديد من الدول الإفريقية لم يصمم فقط من أجل تحقيق الاستقرار والاندماج الوطني، ولكنه كان أداة أيضا لتأكيد شرعية النظام القائم.[4] فالاغلبية القصوى من الرؤساء الأفارقة يُنتخبون باستعمال قاعدة الأغلبية, بمعنى ان على المرشح الحصول على أكثر من50% من الأصوات لكي يصبح رئيس الدولة. إذا لم يصل أي مترشح إلى هذه العتبة50%, سوف تكون هناك منافسة ثانية ــ الدور الثاني ــ بين المترشحين اللذين حصلا على اكبر عدد من الأصوات في الدور الأول.[5]

كما تم تطبيق الاغلبية المشروطة في الانتخابات الرئاسية في سيراليون سنة1996، ضمن هذه الانتخابات يجب على المرشح الحصول على55% من الاصوات من اجل انتخابه في الدور الاول.[6] اما الانتخابات الرئاسية الديمقراطية الوحيدة التي عملت بنظام التعددية *Plurality*، وذلك ما بين 1946 و2000، ظهرت في الكونغو عام1961، مالاوي1994-1999، نيجيريا1979-1999، وزامبيا1996.[7] انظر **الجدول رقم(12)**.

---

[1]- ليلى/ ل، <u>الازمة الكينية... صراع من اجل السلطة والمصالح الخارجية</u>. الشروق، العدد2191. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 07 جانفي2008، ص17.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4]- ب. س. شيكولو، <u>المرجع السابق</u>، ص391.

[5]- *Matt Golder and Leonard Wantchekon, <u>Op-Cit</u>, P:08.*

[6]- *IDEM.*

[7]- *IDEM.*

ضمن هذا الإطار، عملت معظم الدول الإفريقية بنظام التعددية لاختيار الرئيس خــلال الفتــرة التسلطية، ثم تبنت الأغلبية المطلقة لتتابع تحولها نحو الديمقراطية المرسخة ــ أي تحسين الديمقراطية تدريجياــ وتعد زامبيا الدولة الوحيدة التي انتقلت إلى الديمقراطية باستعمال متطلبات الأغلبية المطلقــة أولا في1991، لتستعمل النظام التعددي بعدها في1996.[1]

من خلال ما سبق، يبدو أن هناك علاقة وطيدة بين نمط النظام الانتخابي المتبــع مــن طــرف الدولة، وعملية تحسين وترسيخ الديمقراطية. فندرة التحليلات المتمركزة حول هذه العلاقة، حالت دون إعطاء تعميم واضح حول طبيعة النظام الانتخابي الأفضل لتحسين الديمقراطية في الدول الإفريقيــة. فمثلا جنوب إفريقيا تحظى بديمقراطية مؤسسة وراقية، رغم أنهــا تتبنــى نظــام النــسبية، وكــذلك موريتيوس رغم أنها تتبنى نظام الأغلبية. فالتحليل السياسي المقارن يؤكد على وجود مقتربات، مداخل وعوامل أخـرى لها تأثير قوي في عملية التحسين الديمقراطي. من هذه الزاوية، فإن نموذج ومــسار العملية الديمقراطية يختلف بين الدول الإفريقية، سواء من حيث طبيعتها، أو من حيث نتائج الانتخابات، ونوع العملية الانتخابية بوجه عام.[2]

كما توجد إفريقيا اليوم في فترة جوهرية تتضمن مصير المؤسسات البرلمانيــة، أو بــالأحرى مصير الديمقراطية. فوسط النخب السياسية، تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في انبثــاق ثقافــة حقيقــة للديمقراطية والتحسين الديمقراطي على مستوى الدول الإفريقية.[3] كما أن البحث في سياسة التحــسين الديمقراطي، يؤكد ايضا على ان الديمقراطية تعمل على جلب شرعيتها الأساسية، من خــلال إجــراء العملية الانتخابية. التي تعمل على تشكيل كل من الحكومة والبرلمان، وهذا ما يساعد على غرس الثقة الشعبية ونبذ البدائل الأوتوقراطية.[4]

لهذا الغرض وضع **سعيد أديچومبي** أربعة نماذج رئيسية تشرح أنمــاط العمليــة الديمقراطيــة المتبعة، حيث توضح هذه النماذج العلاقة المتبادلة بين العملية الانتخابية وعملية التحسين الــديمقراطي في إفريقيا. كما انها تدخل فواعل جديدة في عملية الإصلاح السياسي، والتوجــه نحــو الديمقراطيــة كالمجتمع المدني وهي: -[5]

1 - النموذج الأول: - يتسم بجود مجتمع مدني عالي الصوت، ومنظم إلى حد ما بشكل يمكنه من اخذ زمام المبادرة في القيام بالإصلاحات السياسية. وخوض معركة عنيفة مع الدولة، لتحجيم وصايتها اثناء المرحلة الانتقالية. ضمن هذا الإطار، يؤكد الفاعلون السياسيون الجدد علــى المراجعــة الدقيقــة للقوانين الانتخابية، بشكل يسمح بوجود منافسة انتخابية حرة وعادلة. وكذلك إعداد البنيــة الاساســية المؤسسية للانتخابات، مع التاكيد على حياد الهيئة الانتخابية والسلطة القــضائية، وكــذلك الــصحافة والبوليس، وعدم انصياعها للنظام الحاكم. والواقع انـه في بعض الحالات يكون هنــاك نــوع مــن

---

[1]- *IDEM.*

[2]- سعيد اديچومبي، المرجع السابق، ص322.

[3]- *Manasse Aboya Endong, Les Parlements Africains A l'heure des Transitions Démocratique . IDARA, Alger: Centre de Documentation et de Recherche Administratives, 2000,P:94.*

[4]- *Ethan kapstein, Op-Cit, P:03.*

[5]- سعيد اديچومبي، المرجع السابق، ص ص322-334.

التعاطف, والتأييد الضمني بين قوى المعارضة وبعض المؤسسات، وهـو ما يُمّكن المعارضـة مـن تجريد هذه النظم المستبدة من السلطة عن طريق الانتخابات، مثال ذلك ما حدث في بنـين، زامبيـا، مالاوي، الكونغو, وجزر الرأس الأخضر.

2- **النموذج الثاني**:- يأخذ المجتمع المدني زمام المبادرة في القيام بالإصلاحات الـسياسية, إلا أن هذه الأخيرة لا تستطيع القضاء على سيطرة النظام الحاكم. هنا تكون النتيجة هي استمرارية وجود القوانين الانتخابية التعسفية، إما لعدم المساس بها، أو عدم تغييرها بشكل جوهري. بينما تظل سـيطرة النظام على العملية الانتخابية هي الوضع السائد، وفي ظل هذه الأوضاع فإن الانتخابات قـد لا تعقـد أساسا، أو أنها قد تعقد بحيث تسفر عن النتائج السابقة، حيث تعـد كـل من توغو، كينيـا، الزائيـر (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) أمثلة حية لهذا النمط.

3- **النموذج الثالث**:- تقوم الدولة بالإصلاحات السياسية، حيث تتولى الحكومة في إطارها إدارة العملية الانتخابية والديمقراطية. كما تقوم بتدعيم نمط الديمقراطية الموجهة, وتعمـل علـى التنظـيم, والسيطرة على العملية الانتخابية, لكي تفرض مصالحها وإرادتها عليها، بحيث لا تسفر الانتخابات إلا عن القليل من النتائج ذات المغزى. ينطبق هذا الوصف علـى نيجيريـا، سـاحل العـاج، جامبيـا، الكاميرون، والجزائر. إذ تبرز حالتي الجزائر ونيجيريا كأمثلة للنماذج الكلاسيكية لهذا الـنمط، حيـث ألغيت فيها الانتخابات في عامي1992-1993على الترتيب, كما أشار إليهما **تيامبي زيليزا** *Tiyambi Zeleza* في1996. باعتبارها نظما مستبدة، شأنها شأن النظم العسكرية، وقد بلغت التجربة النيجيريـة درجة من القسوة افضت إلى الكثير من الجدل والتحليل.

4- **النموذج الرابع**:- يعبر عن التحولات السياسية التي تلغى من خلال الصراعات الـسياسية, والحروب الأهلية العنيفة، كما هو الحال بالنسبة لليبيريا، روندا، بوروندي، السودان، والصومال. وقـد عقدت الانتخابات الرئاسية اخيرا في ليبيريا وفاز بها **تشارلز تايلور**, بعد عقـد تقريبا مـن الحـرب الأهلية، وذلك تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا *ECOWAS* ــ منظمـة تحـت إقليميةــ ورقابة اليتها العسكرية المعروفة بالايكيموج *ECOMOG* في جويلية1997.

يبدو من خلال ما سبق, غموض المشروع الديمقراطي في إفريقيا وعدم استقراره, وهـو مـا ينعكس ايضا على الانتخابات والعملية الانتخابية ككل. وذلك بارغم من التوقعات السائدة داخل وخارج إفريقيا، والتي تامل ان تكون الانتخابات التعددية، والعملية الانتخابية بـشيرا بحلـول عهـد التجديـد السياسي, والترسيخ الديمقراطي, والحكم الجيد. وإذا كانت هناك فواعل خارجية ــ دوليـة، واخـرى داخلية ساهمت في التحول السياسي الذي شهدته القارة الإفريقية من الـنظم التـسلطية إلـى الـنظم الديمقراطية. وإذا كانت المؤسسات الديمقراطية في إفريقيا تتميز بالهشاشة والضعف، كما ينطبق ذلـك على العملية الديمقراطية, والانتخابية, وما ميزها من فوضى، تزييف، وعدم استقرار, بالإضافة إلـى غلبة نظام الحزب الواحد في ثوب النظام الديمقراطي الجديد, فمـا هو حـال الترسيخ الديمقراطي في هـذه الدول؟ وإلى اي مـدى يمكن تحقيق مؤشرات الحكم الجيد في إفـريقيا؟ وكيف يمكـن للخبراء وصناع القرار ــ مؤسسات او افراد ــ تحقيق التنمية المستدامة من خـلال تاصـيل الـديمقراطيات المؤسسة الرشيدة؟

المبحث الثاني: - الترسيخ الديمقراطي ــ الحكم الجيد والتنمية في إفريقيا.

تنـ.ـل قضايا الترسيخ الديمقراطي، الحكم الجيد ودورها في عملية التنمية داخل القارة الإفريقية، اهتماما بالغا خاصة في القرن الواحد والعشرين. إذ قـ.ـام المقارنون بمعالجة كثيفة لهذه المواضيع من خلال التعرض إلى علاقتها مع مجموعة من الأدبيات الأخرى. مثل: حقوق الإنسان، المجتمع المدني، القطاع الخاص، الصراع والاستقرار السياسي، وبصفة خاصة البيئة الخارجية التي تتضمن الفواعل الخارجية ــ الدولية. وبالرغم من الأهمية السياسية التي يوليها الباحثون للفواعل، والعوامل الداخلية في إرساء، وتجسيد الديمقراطية، والحكم الجيد داخل البيئة المؤسسية، والتنظيمية للدول الأفريقية من أجل دفع عجلة التنمية. تبرز الفواعل الخارجية ــ الدولية كمتغير مستقل يؤثر بصفة مستمرة من أجل تنميط العلاقة بين الترسيخ الديمقراطي والحكم الجيد.

في هذا المبحث، سأتناول واقع العلاقة بين الترسيخ الديمقراطي والحكم الجيد بالتنمية في إفريقيا ضمن المطلب الأول، هذا الأخير الذي سيتعرض إلى المقاربة السياسية والإدارية للحكم الجيد، ودورهما في عملية التنمية داخل القارة الإفريقية. أما في المطلب الثاني، فسأتطرق إلى دور الفواعل الخارجية في عملية الترسيخ الديمقراطي والحكم الجيد، إذ أن هذا الأخير يمثل البراديم الذي تتحقق فيه التنمية المستدامة.

المطلب الأول: - واقع علاقة الترسيخ الديمقراطي ــ الحكم الجيد بالتنمية في إفريقيا.

تعتبر الـ.دمقرطة، الـ.ديمقراطية، والحكم، كلمات عالمية استعملت لوصف تحولات التنمية السياسية الحالية في دول العالم الثالث بما فيها أفريقيا.[1] فالأصل أن دور الدولة في التنمية، يجب أن يستند على الحكم الديمقراطي المؤسس.[2] فحسب *O'Donnell*، يتجسد هذا الأخير ـ الحكم الديمقراطي المؤسس أو الديمقراطية المرسخة ــ عندما تتجه قوى المتنافسين لتدعم النظام القائم، وتساعده على الاستمرار في أوقات الاقتصاد العصيبة، إضافة إلى إمكانية تثبيت النظام الحزبي.[3] امـ.ـا *Phillippe C. Schmitter* فيرى ترّسخ الديمقراطية، عندما تكون العلاقات الاجتماعية فيما بينها اجتماعية حقا. كما تكون مناهج وانماط التفاعل منتظمة، وقادرة على تحريك السلوك الذي يصبح مستقلا عن الوظائف الداخلية، بالإضافة إلى مقاومة الاستدراج الخارجي للتحول.[4]

ضمن هذا الإطار، يعبر الترسيخ الديمقراطي عن مجموعة من النشاطات، تكمن في الإطار الدولي او العالمي للـ.دمقرطة. هذا الإطار الذي يتاسس على كل النشاطات العلنية، والإرادية المتبناة، والمدعمة ـ سواء مباشرة او غير مباشرة ـ من طرف العوامل الخارجية الخاصة او العامة. والتي تم رسمها بوضوح للمساهمة في اللبرلة (إضفاء طابع الديمقراطية) السياسة للانظمة التسلطية.[5] ومن جهة اخرى، لاحظ *Adam Przeworski* ان الديمقراطية، تترسخ تحت اي شروط اقتصادية او

---

[1]- *Eyasu Solomonh, Democracy and Good Governance in Africa: Theoretical and Methodological Issues. Paper is dedicated to the prosperity and Glory of EPRDF General Party Co nference, 24-27September2006, P:02.*
[2]- *Khabela Matlosa, The State, Democracy and Development in Southem Africa. Paper prepared for the 11th General Assembly Codeseria On Rethinking Africa Development: "Beyond impasse, Towards alternatives", Maputo, 6-10December2005, P:02.*
[3] *Michael Mc Faul, Democracy Promotion as a World Value. The Washington Quarterly, Winter2004-2005, P:148.*
[4] *- IDEM.*
[5]- *Philippe C Schmitter and Imco Brouwer, Conceptualizing, Researching and Evaluating Democracy Promotion and Protection. EUI Working Paper SPS N°:99/9. Florence: European University Institute, P:12.*

سياسية، عندما يكون هناك نظام خاص للمؤسسات، يصبح هو اللعبة الوحيدة في الدولة. إذ لا يمكن لأي أحد تخيل الممارسة السياسية خارج مؤسسات الديمقراطية، وكل الخاسرين يحاولون مرة أخرى في نفس المؤسسات إعادة استرجاع ما فقدوه.[1] وبالنسبة لـ *Juan Linz and Alfred Stepan* في كتابهما *Problems of Democratic Transition and Consolidation*، نظروا إلى الديمقراطية المرّسخة على اعتبارها سلوكا دوليا، أي أن الديمقراطية تترّسخ عندما يكون هناك تدويل للسلوك الديمقراطي.[2]

تتناول السياسة المقارنة أدبيات الديمقراطية، والترسيخ الديمقراطي في أفريقيا، من خلال التطرق إلى التنمية. فإذا كانت الأمم المتحدة تعرف هذه الأخيرة ــ أي التنمية ــ على أنها مجموعة العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين، والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الجماعات المحلية. ومساعدتها على الاندماج في حياة الدولة ــ الأمة، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع،[3] فإن السؤال الجوهري الذي بقي سائدا حتى الآن هو هل أن أفريقيا متخلفة لأنها مبدئيا غير مرسخة ديمقراطيا؟ أو هل أن عدم تمتع أفريقيا بديمقراطية مؤسسة (مرسخة) يرجع إلى كون هذه القارة تتمتع بكل صفات التخلف؟[4]

يمكننا الإجابة على هذه التساؤلات من خلال التطرق إلى التحليل الذي قدمه الأستاذ **محمد زاهي بشير المغربي**، بطرحه فكرة التوليف الحقيقي بين الديمقراطية والتنمية،[5] الذي يخلق كلا جديدا ومتكاملا. إذ يتحقق هذا التوليف من خلال الجمع بين مفهومين أساسيين: دمقرطة التنمية وتنمية الديمقراطية، هذه الأخيرة تعني تعميق ــ ترسيخ وتجذيرــ الديمقراطية، والتجربة الديمقراطية في كل مجال من القارة الإفريقية. حيث يؤدي هذا إلى إيجاد استراتيجية تنموية مختلفة جذريا، واكثر ملاءمة من الاستراتيجيات التنموية التي تم تطبيقها في السياق الافريقي، دون اي اثر حقيقي او إيجابي، لا على الديمقراطية، ولا على التنمية.[6] كما نعني بدمقرطة التنمية، ان المواطنين هم الذين يسيطرون على عملية تنمية دولتهم، والتي تصبح اساسا امرا يقومون به تجاه انفسهم، وتجاه ظروفهم، بدلا من ان تكون شيئا يقوم به اخرون من اجلهم. اي ان تصبح التنمية خبرة، وتجربة معيشة في الحياة اليومية لشعوب الافريقية إجرائيا وعمليا. هذا يعني ان الافراد هم ادوات التنمية، ووسائلها، إلى جانب

[1]- *Michael Mc Faul, Op-Cit, P:148.*
[2]- *IDEM.*
[3]- بوحنية قوي، التنمية السياسية: من ماسسة السلم داخليا إلى الانتشار دوليا. مجلة الحقيقية، العدد02، جامعة ادرار، مارس2003، ص345.
[4]- *Ali A. Mazrui, Who Killed Democracy in Africa ?Clues of the Past concerns of the Future. Development Policy Management Network Bulletin, N°:01, Vol°: IX, February2002, P:16 .*
[5]- شهد حقل التنمية في العقود الاخيرة العديد من المفاهيم الفكرية والفلسفية، وجدت لها الكثير من التنظيرات والمقاربات في ادبيات حقل السياسة المقارنة. من هذه المفاهيم ــ فلسفة الاستدامة ــ او التنمية المستدامة، التي اضحت رديفة وملاصقة لحركية التنمية وصيرورتها. ولم تعد هذه الفلسفة مجرد استعارة لافكار قديمة بقدر ما هي برامج مكثفة، ورؤى استراتيجية متعددة الجوانب، ومتشابكة المجالات. يرجع ذلك إلى انها قدمت انساقا معرفية جديدة ركزت في جوهرها على مقترب الإنسان ــ التنمية الإنسانية ــ باعتباره محور التنمية وغايتها، ولاجل ذلك انبثقت مفاهيم الإنصاف، العدالة، وبراديم الامن ــ السلم الداخلي والخارجي. إضافة إلى ضرورة التمكين، اي تمكين الافراد من ممارسة حقوقهم المشروعية ــ القانونية ــ والعمل في بيئة ملائمة ومستقرة، وهذا لن يحصل إلا بتكريس ثقافة الاستدامة. لمزيد من الإطلاع انظر: - بوحنية قوي، التنمية السياسية: من ماسسة السلم داخليا إلى الانتشار دوليا، المرجع السابق، ص341.
[6]- محمد زاهي بشير المغربي، جدلية الديمقراطية والتنمية في إفريقيا، المرجع السابق.

كونهم هدفهـا وغايتها النهائية (تنمية الأفراد من أجل المجتمع ــ التنمية الإنسانية ــ).[1]

ومن جهة أخرى، تظهر إشكالية أخرى في دراسة الحكم، والسياسة في أفريقيا ضمن حقبة العولمة، تعمل على دراسة العلاقة بين الديمقراطية، والحكم الجيد. فحواها أن الديمقراطية تعمل على تجسيد وترسيخ الحكم الجيد أم العكس؟[2] فإذا كانت الديمقراطية طبقا لـ **روبرت أ. دال** تساعد على قيام القانون الوقائي من فساد المستبدين، إذ تضمن للمواطنين مجموعة من الحقوق الأساسية، مع التأكيد على مجموعة شاملة من الحريات الشخصية. كما تساعد الشعب على حماية مصالحه الأساسية، بالإضافة إلى تقديم الفرصة الكبيرة له لتقرير المصير، والتشجيع على التنمية الإنسانية، وإعلاء شأن المساواة السياسية، وتحسين، وترسيخ السلم.[3] فإن الحكم الجيد يتسم بوجود حكم القانون، ومؤسسات دولة فعالة، بالإضافة إلى الشفافية، والمساءلة في تسيير القضايا والشؤون العامة، واحترام حقوق الإنسان. مع مشاركة فعالة كل المواطنين خاصة المرأة في العملية السياسية، إنه الحكم الذي تكون فيه القوة للشعب (الديمقراطية)، والحرية الكافية لإعداد مجموعة من الأولويات لاحتياجات التنمية.[4]

كما تمت دراسة الحكم الجيد من طرف *Daniel Kaufman* من البنك الدولي، حيث وضع خمسة مؤشرات للحكم الجيد تتضمن: الاستقرار السياسي *Political Stability*، حكم القانون *Rule Of Law*، فعالية أداء الحكومة *Effectiveness Government*، جودة التنظيم، مستوى ودرجة الفساد في أي دولة.[5]

1- المقاربة السياسية للحكم الجيد في أفريقيا: -

في الحقيقة، لا يمكن إرساء الحكم الجيد دون تجسيد العديد من المقتربات منها: ترسيخ الديمقراطية الحقة، التعددية السياسية، المراقبة والمساءلة الشعبية،[6] التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل ديمقراطي (البرلمان ــ المجالس المحلية).[7] إذ يظهر هذا ضمن المقاربة السياسية للحكم الجيد،

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- مايغا بوبكاري، إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو (1990-2002). مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص34.

[3]– *Michael Mc Faul, Op-Cit, P:149.*

[4]– *Daniel Antonio, The Challenges for Africa: Culture of Peace, Good Governance and People -Centered Development. Asia-Pacific Review, N°:01, Vol°:08, 2001, P:68.*

[5]– *Pippa Norris, The Role of the Free Press in Promoting Democratization, Good Governance, and Human Development. Paper for the Mid West Political Association Annual Meeting, Chicago Palmer House, 20 -22nd April 2005, P:08.*

[6]- يبدو ان المقاربة السياسية للحكم الجيد، ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية السياسية، التي تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية. بالإضافة إلى المزيد من التمايز في الوظائف، والادوار في مجال العمل السياسي، والسعي نحو تقنين السلوك العام بتوريد المساواة ضمن المشاركة في العملية السياسية. فالتنمية السياسية تتطلب معرفة مواضع توهج وقوة النظام السياسي، وعناصر الضعف والخلل في ضبط اليات بناء المؤسسات ــ التنمية المؤسسية ــ. واهم عقبة تواجه دول الجنوب هي كيفية تصميم المنظمات، وبناء المؤسسات الكفؤة، والفعالة في المجتمع ــ الهندسة المؤسسية ــ. بالإضافة إلى نشر حالة من الوعي، والإدراك، والقيم السياسية البناءة ــ الثقافة السياسة المشاركة ــ وما تتضمنه من عناصر الولاء الفعال، وتوفير الاجواء للاستقرار السياسي، كحالة مستديمة لان الاقتصاد ــ التنمية الاقتصادية ــ لا يمكن ان يزدهر في بيئة سياسية مضطربة، وهذا ما ينطبق على حالة دول إفريقيا الوسطى. لمزيد من الإطلاع انظر: -
بوحنية قــوي، التنمية السياسية: من ماسسة السلم داخليا إلى الانتشار دوليا. المرجع السابق، ص347.

[7]- الاخضر عزي وغالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد ــ إسقاط على التجربة الجزائرية ــ. مجلة الجندول. تاريخ الإطلاع 2007/12/10.

http://www.ulum.nl/a34.htm.

التي تنزعمها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي وكندا، من خلال الوكالات التي تربط مفهوم الحكم الجيد بالترسيخ الديمقراطي.[1] حيث يشير **ريتشارد جوزيف** *Richard Joseph*، بأن المساءلة هي المبدأ الأساسي للحكم الجيد، الذي يتأمن عن طريق المنافسة الانتخابية للمجتمع الديمقراطي، فالانتخابات الحرة والنزيهة هي أساس الديمقراطية، وهي الوسيلة المهمة التي تجعل الحكومة مجلس مساءلة من طرف المواطنين.[2]

كما أن الترسيخ الديمقراطي يكون أقوى حينما تتوفر المساحات الحرة للصحافة، والإعلام. والتي بدورها تسهل عملية الشفافية، والمساءلة الحكومية.[3] فالحكم الجيد الذي لا يحترم فيه المبادئ الديمقراطية، مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات الاجتماعية الفقيرة، لا يكون له معنى، بل قد يؤدي إلى التسلط والاستبداد.[4] من هذه الزاوية، يبقى على عاتق الدول الأفريقية تجاوز التحديات المتعلقة بترسيخ كل من الحكم الجيد، والديمقراطية. إذ أن جوهر العملية يكمن في التجسير بين الترسيخ الديمقراطي، والحكم الجيد، مع جعل الأول يكمل الثاني أو العكس. فلا يمكن توطيد الديمقراطية في القارة الأفريقية دون مراعاة الشروط الأساسية، والمعايير الرئيسية لقيام الحكم الجيد هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب تحقيق الحكم الجيد المؤسس الترسيخ القوي للديمقراطية.[5]

في الواقع الأفريقي، يتزايد حاليا الإجماع حول ضرورة إقامة الحكم الجيد لدفع عملية التنمية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والإنسانية. ففي الدورة26 العادية لمجلس منظمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء دول حكومات إفريقيا، الذي تم انعقاده في جويلية1990 بأديس بابا، أجمع القادة الأفارقة على الحاجة الماسة لتحسين المشاركة الشعبية، في عمليات الحكومة، والتنمية، وذلك بهدف تدعيم التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والتكامل الدولي. كما أجمع هؤلاء القادة أيضا على أن البيئة السياسية التي تحترم فيها حقوق الإنسان، ويجسد فيها حكم القانون، هي ضرورية لتأكيد المقاييس العالية للثقة *Trust*، الإخلاص، والمساءلة، بالإضافة إلى التزام القادة بترسيخ المؤسسات الديمقراطية في الدول الأفريقية.[6]

ومن جهة اخرى، إن الاستطلاع[7] الذي قام به كل من فرقة بحث من جامعة بوتسوانا، ومجموعة

1ـ مايغا بوبكاري، المرجع السابق، ص31.

2– *Said Adejumobi, Africa and Challenges of Democracy and Good Governance in the 21st century. Addis Ababa, 2000, P:05. Page Web Consultée le:06/12/2007.*
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/cafrad/unpan008483.pdf

3– *Pippa Norris, The Role of the Free Press in Promoting Democratization, Good Governance, and Human Development, Op-Cit, P:01.*

4ـ مايغا بوبكاري، المرجع السابق، ص32
ضمن هذا السياق، يعتبر الحكم الجيد نتاج الديمقراطية الليبرالية، هذا يعني محاولة هذه الاخيرة سد الثغرات، والفراغات التي بدات تلوح في الافق، عندما حاولت مجتمعات غير المجتمعات التي نشات فيها الديمقراطية تطبيقها. فحاول الحكم الجيد احتواء الديمقراطية الليبرالية او بالأحرى سد ثغرات وعيوب تطبيق ادبيات المدرسة النيوليبيرالية في إفريقيا والعالم الثالث ككل. انظر: المرجع نفسه، ص44.

5ـ المرجع نفسه، ص34.

6– *Daniel Antonia, Op-Cit, P:67.*

7 ـ كما تشير استطلاعات اخرى للراي العام إلى دور المسلمين في جنوب صحراء إفريقيا في دعم ديمقراطية، وتعدد الاحزاب. بالإضافة إلى حرية التعبير، الصحافة، حرية الديانة، والاعتقاد. هذه الاستطلاعات اخذت من مالي، تانزانيا، نيجيريا، واغندا في2002. واظهرت بان اكثر من71٪ من المسلمين، يفضلون الديمقراطية من اي شكل اخر للحكومة. لمزيد من الإطلاع انظر:ـ

Sheldon Gellar, Religion and Democratization in Colonial and Post Colonial Africa: Parallels in the Evolution of Religions and Political Governance Structures. Paper prepared for Working conference: Designing

مستشارين من دولة لوسوتو، بالإضافة إلى مركز البحث الاجتماعي من جامعة ملاوي، ومعهد القضايا العامة في ناميبيا، بالإضافة إلى ذلك جامعة زيمبابوي.[1] أشار إلى بروز الديمقراطية المرسخة في بوتسوانا، حيث أن هناك مستوى عاليا من الطلب على الديمقراطية، ومستوى عاليا أيضا يبديه النظام السياسي في تدعيم الديمقراطية، هذه الأخيرة تتمتع بشرعية واسعة وقوية في هذه الدولة.[2]

في المقابل، توجد مطالبة ضعيفة للتوجه نحو الديمقراطية في لوسوتو، حيث يظهر المواطنون اللامبالاة تجاه شكل الحكومة، كما تظهر مشاكل جدية في الشرعية، مع مستويات متدنية لثقة الشعب في مؤسسات الحكومة.[3] أما نتائج الاستطلاع في ملاوي، فتبشر بقدرة توجه النظام السياسي نحو الديمقراطية المؤسسة، التي تتميز بشرعية واسعة. فالنتائج تخفي التصدعات والصراعات الإقليمية المهمة، والدعم الكبير للنظام التسلطي.[4] في حين تبرز ناميبيا كحالة شاذة، لأنها الدولة الوحيدة في الاستطلاع، أين يتم إدراك الدعم بالنسبة للديمقراطية من طرف النظام السياسي، مقارنة بالمواطنين الذين ينظرون للديمقراطية على أنها اللعبة الوحيدة في الدولة، فهم أقل تحمسا ـ باستثناء لوسوتو ـ في دعم الديمقراطية والترسيخ الديمقراطي.[5] وتظهر النتائج في زامبيا أن هناك رغبة قليلة في العودة إلى النظام القديم ـ حكم الحزب الواحد ـ فالديمقراطية تدعم بشكل واسع في زامبيا. إلا أن هناك ثقة ضعيفة يبديها المواطنون الزامبيون اتجاه مؤسسات الحكومة، لاسيما وأن هناك وعيا واسعا بالفساد المستشري في الحكومة.[6]

ضمن هذا الإطار، فإذا كان هذا هو حال الديمقراطية، والدعم الديمقراطي في هذه الدول خاصة، والقارة الإفريقية عامة، فهذا سوف ينعكس تلقائيا على متطلبات ترسيخ الديمقراطية وإرساء قواعد الحكم الجيد. فالمراقبون الدوليون سوف يكونون متفائلين بشأن دولة بتسوانا التي تحظى بديمقراطية مؤسسة ومرسخة، ومتشائمين بشأن دولة ذات ديمقراطية ضعيفة مثل لوسوتو. وبالنسبة لـ **سعيد اديجومبي** *Said Adjumobi*، يتوقف تاسيس الحكم الجيد في افريقيا على عاملين اساسيين هما:-[7]

- **اولا**:- رفع نسبة مشاركة المواطنين في عملية صناعة القرارات، من اجل التاثير في حياتهم.
- **ثانيا**:- توفر الوسائل المضمونة للحياة والعيش.

يعمل هذان العاملان على تحقيق، ليس فقط الإطار الليبرالي، ولكن ايضا الإطار الاجتماعي ـ الديمقراطي (الديمقراطية الاجتماعية). كما يمكن ان يلعب الحكم الجيد دورا جوهريا في توجيه الشعب نحو التنمية الناجعة في افريقيا، حيث بذلت القارة الافريقية جهدا كبيرا للخضوع إلى مستلزمات، ومتطلبات الحكم الجيد. من خلال تشجيع المشاركة الشعبية الواسعة على القضايا الوطنية، بالإضافة

---

constitutional arrangements for Democratic Governance in Africa – Challenges and Possibilities, Indiana, 30-31March2006, P:08.

[1]– *Robert Mattes and Other, Public Opinion and Consolidation of Democracy in Southern Africa: A Comparative series of National Public Attitude Surveys on Democracy, Markets and C ivil society in Africa. Afrobarometer Paper N°:07, Michigan State University Working Paper On Political Reform in Africa, July2000, PP: III – VI.*
http://www.afrobarometer.org/papers/AfropaperNo7.pdf

[2]– *Ibid, P:III.*

[3]- *Ibid, P:IV.*

[4]- *Ibid, P:V.*

[5]- *IDEM.*

[6]– *Ibid, P:VI.*

[7]– *Said Adejumobi, Op-Cit, P:06.*

إلى الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية في إدارة القضايا والشؤون العامة، مع تمكين المرأة[1] أكثر في العديد من الأنشطة الحكومية.[2]

لقد قامت الحكومات الأفريقية بتحمل المسؤولية في وضع النظام القانوني، والسلطات العامة. للسَّهر على إرساء حكم القانون، وتقوية الشفافية، والمساءلة، وتدعيم الصحافة الحرة المستقلة، ووضع ميكانزمات فعالة لإدارة الانتخابات والتأكيد على نزاهتها.[3] ورغم النجاح المعتبر الذي شهده وضع الإطار القانوني للنظام الديمقراطي والحكم الجيد، فإن الواقع ما يزال يشهد عكس ذلك في العديد من الدول الأفريقية. ففي سيراليون، ليبيريا، زيمبابوي، ومصر مثلا، يشهد الصحافيون حاليا العديد من أشكال القمع والترهيب، هذا ما سوف يؤثر سلبا على إرساء الديمقراطية والحكم الجيد. فأين يكون للصحافة، والإعلام فعالية أكبر، فإنها تلعب دورا مهما في تحسين وترسيخ الديمقراطية، والحكم الجيد، وبذلك تحقيق التنمية المستدامة.[4]

كما أن الديمقراطية الحقيقية مازالت غير مؤسسة في العديد من الدول الإفريقية، من بينها نيجيريا. ويرجع هذا إلى ضعف، وفشل المجتمع المدني،[5] حيث أن تقوية هذا الأخير يعمل على تحسين أداء المؤسسات الديمقراطية. فالمجتمع المدني يمكن أن يعمل على مواجهة، ورد الضغوط الدولية السلبية، بالإضافة إلى ترسيخ الديمقراطية وتحسينها.[6] ضمن هذا السياق، يقسم **الجدول رقم(13)** الأنظمة السياسية في جنوب صحراء إفريقيا وفقا لمستويات التنمية الديمقراطية إلى ثلاثة أنواع:-[7] (والذي يمكن إسقاطه على الدول الإفريقية إجمالا).

أ - الديمقراطيات المرسخة (المؤسسة).

ب - الديمقراطيات الهجينة (المفوضة).

ج- الديمقراطيات المنحلة (الاتوقراطية).

---

[1]- لتمكين المراة في جنوب افريقيا، قام برنامج الامم المتحدة الإنمائي *UNDP* منذ عام1995، بدعم مشروع يدار من قبل مؤسسة تنمية المراة في جنوب افريقيا، والذي يركز على المشاركة السياسية للمراة. تتمحور الاهداف الرئيسية لهذا المشروع في تدريب المرّشحات من النساء، والمتقدمات للانتخابات الحكومية المحلية الاولى في جنوب افريقيا، بحيث يكن اكثر فعالية في عملهن. لهذا الغرض، قام ايضا برنامج بناء قدرات الحكومة المحلية بتطوير مؤسسة تنمية المراة، من خلال التشاور مع النشطاء من السيدات في الحكومة المحلية، حيث وجدوا ان هناك حاجة لتعزيز تدريب المراة، التي دخلت حديثا إلى الحكومة المحلية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

زهير عبد الكريم الكايد، <u>الحكمانية ــ قضايا وتطبيقات ــ</u>. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص198.

[2]- *Daniel Antonio, <u>Op-Cit</u>, P:68.*

[3]- *Ibid, P:67.*

[4]- *Pippa Norris, the Role of the Free Press in Promoting Democratization, Good Governance and Human Development, <u>Op-Cit</u>, P:5-6.*

[5]- إن فكرة المجتمع المدني بمعناها الواسع تنيط بالجمعيات المدنية مجموعة متنوعة من الوظائف، وينصب حديث **روبرت بوتنام** على شريحة محدودة منها. فالميزة الرئيسية للجمعيات في نظر **بوتنام** هي قدرتها على الاضطلاع بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معياري "الاعتماد المتبادل بين الجميع" و"الثقة". وهما عنصران اساسيان في وجود "راس المال الاجتماعي" اللازم للتعاون الفعال، فالجمعيات المدنية توفر شبكات العمل المدني، التي يتم في إطارها تعلم التكافل وتطبيقه، وتوليد الثقة، وتيسير الاتصال وانماط العمل الجماعي، وهذا ما يعتبر ضروريا لعملية الترسيخ الديمقراطي وتوطيد الحكم الجيد، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة. لمزيد من الإطلاع انظر:-

مايكل و. فولي و بوب إدواردز، <u>مفارقات المجتمع المدني</u>. الثقافة العالمية، العدد86، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1998، ص ص09-10.

[6]- *Lucky D. Imade, <u>Democratizing Democracy in Nigeria: the Role of Civil Society Organizations</u>, P:08. Page Web Consulté Le: 08/12/2007.*
http://www.jsd-africa.com/Jsda/spring2001/articlespdf/ARC%20 -%20DEMOCRATIZING%20DEMOCRACY%20IN%20NIGERIA.pdf

[7]- *Lise Rakner and Other, <u>Op-Cit</u>, P:11.*

	1972			2004		
	ديمقراطيات اوتوقراطية	ديمقراطيات هجينة	ديمقراطيات مؤسسة	ديمقراطيات اوتوقراطية	ديمقراطيات هجينة	ديمقراطيات مؤسسة
جنوب صحراء إفريقيا	**25**	**09**	**02**	**15**	**17**	**10**

الجدول رقم (13): -تصنيف الأنظمة السياسية في جنوب صحراء إفريقيا.

Source: *Lise Ranker and Other, Op-Cit, P:12.*

يلاحظ من **الجدول رقم(13)** زيادة عدد الديمقراطيات المرسخة ـ المؤسسة ـ في2004، مقارنة بسنة1972 (من02 إلى10)، هذا ما ينطبق أيضا على الديمقراطيات الهجينة (من09 إلى17). أما بخصوص الديمقراطيات الأوتوقراطية ـ التسلطية ـ فعددها قد انخفض من25 إلى15. وهذا يرجع أساسا إلى فعاليات الموجة الثالثة التي شهدتها هذه الفترة، والتي كانت وراء دفع متزايد للتحول الديمقراطي، وانبثاق الديمقراطيات المؤسسة.

أ- الديمقراطيات المؤسسة *Established Democracies*:-

تتطلب الديمقراطية المرسخة تنمية وتطوير الثقافة السياسية الديمقراطية، أين تقبل الفواعل السياسية ـ الأحزاب، القوى، المؤسسات، وجماعات المصالح ـ الديمقراطية على أنها اللعبة الوحيدة في الدولة. ففي جنوب صحراء إفريقيا، تم ملاحظة الديمقراطية في القليل من الدول منها: جنوب إفريقيا، بوتسوانا، موريتيوس. أما في دول أخرى، فقد أظهرت التحولات في الحزب القيادي، والخلافة أو التوارث السياسي بشكل متزايد نظام أساسي روتيني، استطاع أن يوفر نسبة من الاستقرار السياسي، الذي له أيضا مؤثرات ايجابية في أوجه أخرى للحكم، مثل مناخ الاستثمار *Investment Climate*، وقدرة الدولة على توزيع وتزويد الخدمات العامة. وبالرغم من هذه التقديرات المتنازع عليها، يمكن اعتبار غانا، الموزمبيق، وتنزانيا من الديمقراطيات المؤسسة والمرسخة.[1]

ب- الديمقراطيات الهجينة *Hybrid Democracies*:-[2]

حسب *Guillermo O'Donnell* تسمى بالديمقراطيات المفوضة *Delegative Democracies*، والتي لا تبدو انها في طريق تأسيس ديمقراطية تمثيلية مؤسسة.[3] فالعديد من دول صحراء جنوب إفريقيا، التي تحولت نحو الديمقراطية في بداية1990، بقيت في منطقة رمادية *Grey Zone* كديمقراطية هجينة. فهي ليست ديمقراطيات مؤسسة، كما انها ليست انظمة تسلطية. إذ ان كينيا، نيجيريا، زامبيا، اوغندا، روندا، والعديد من الدول الاخرى في المنطقة، تتميز بعملية انتخابية روتينية، ومؤسسات ديمقراطية. لكن هذه الاخيرة لا تقود إلى ماسسة القواعد الرسمية للعملية الديمقراطية الفعلية.[4]

---

[1]- *Lise Rakner and Other, Op-Cit, P:17.*

[2]- لمزيد من الإطلاع حول خصائص هذه الانظمة انظر: - *Ibid, P:13*

[3]-*Guillermo O'Donnell, Delegative Democracy. Journal of Democracy, N°:01, Vol°:05, The National Endowment for Democracy's International Forum for Democratic Studies and Johns Hopkins University Press , January1994, P:56.*

[4]-*Lise Rakner and Other, Op-Cit, P:18.*

ج- **الديمقراطيات المنحلة** (العودة إلى النظام التسلطي):-

شهد مصطلح الأنظمة المنحلة (الديمقراطيات المنحلة)، اهتماما متزايدا في أدبيات الديمقراطيات الجديدة لإفريقيا، حيث تتجسد هذه الأنظمة من خلال الذوبان أو الانحلال السياسي *Political Meltdown*. وهي حالة أين تتآكل نوعية المؤسسات السياسية، إذ تتراكم الأنظمة السياسية المنحلة حين تشهد العديد من المؤسسات السياسية الرئيسية في آن واحد عجزا، وقصورا في أداء وظائفها. ويمكن اعتبار إثيوبيا، زيمبابوي، وملاوي ضمن هذا السياق.[1]

2- المقاربة الإدارية للحكم الجيد ودورها في عملية التنمية:-

يقصد بالمقاربة الإدارية للحكم الجيد، كيف ينظر هذا الأخير إلى القطاع أو الجانب الإداري في الدولة. أي محاولة معرفة أهم المعايير، الآليات، والتقنيات الواجب إدخالها ضمن الإدارة العامة، بهدف ترقيتها من أجل دفع، وتحقيق التنمية المستدامة.

منذ1980، أفضت المناقشات حول الحكم الجيد ومتطلباته، إلى ظهور مقتربات جديدة في إصلاح تسيير القطاع العام ــ الإدارة العامة ــ. إذ أن بعض التحولات التي احتلت مكانا بارزا، استجبت تقويض أشكال الحكم الرديئة في أفريقيا. مثل: الطبيعة الشخصية للقانون، أين تكرس الفواعل السياسية الأساسية قوة لا محدودة، بالإضافة إلى النظام الزبوني، وسوء تسيير موارد الدولة، مع مأسسة الفساد، وبروز ما يعرف بالحكومة العاجزة.[2]

لقد صنف *R. A. Rohdes* ستة محاور لتناول مفهوم الحكم الجيد، من بينها المحور الثالث الذي يتناول اتجاه الإدارة العامة الجديدة *New Public Management*. والقائم على عملية إدخال أساليب إدارة الأعمال ـ القطاع الخاص ــ، وإدخال قيم جديدة مثل: المنافسة، قياس الأداء، التمكين، معاملة المستفيدين من الخدمة كزبائن في الإدارة العامة.[3] كما وضع كذلك البنك الدولي ستة اوجه للحكم الجيد من بينها: المساءلة ضمن الإدارة العامة، التي تتطلب نظام رقابة وإشراف لأداء الموظفين، والمنظمات الوطنية. والذي له علاقة مباشرة مع النوعية، الكفاءة، وفعالية الموارد المتاحة.[4]

من هذه الزاوية، ينظر البنك الدولي إلى الحكم الجيد بفكرة تطوير الإدارة، حيث ان خبرات البنك الدولي في الدول النامية بوجه عام، وافريقيا خاصة. تشير إلى انه رغم حسن تعميم البرامج،

---

[1]- *Ibid, P:19.*

[2]- *Economic Commission For Africa, Op-Cit, P:05.*

[3]ـ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية ــ قضايا وتطبيقات ــ، المرجع السابق، ص12.

يدرس المحور الاول العلاقة بين اليات السوق، والتدخل الحكومي، فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة. والذي يعكس الحد من التدخل الحكومي والاتجاه نحو الخوصصة *Privatization* كمؤشرات للتعبير عن عدم تدخل الحكومة إلا عند الضرورة. كما يتناول المحور الثاني البحث في الحكم من خلال التركيز على المنظمات الخاصة، ويركز على مطالب المعنيين بالمنظمة *Stakeholders*، وكيفية إرضاء العميل. بينما يتناول المحور الرابع من الحكم الجيد، ماهو مبين اعلاه في المحور الثالث، بالإضافة إلى الربط بين الجوانب السياسية والإدارية. اما المحور الخامس، فيعبر عن ان السياسات العامة ما هي إلا حوصلة التفاعلات الرسمية، وغير الرسمية بين عدد من الفاعلين (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) على المستويين المحلي، والمركزي، حيث لم تعد الحكومة هي الفاعل الوحيد، وان هناك مساواة في الادوار بين الفاعلين. لمزيد من الإطلاع انظر:ـ المرجع السابق، ص ص11-12.

[4]- *Joseph Ayee, Assessing the Progress of Democracy and Good Governance in Africa: the Ghanaian case, Ghana: the Republic of Ghana, 1998, P:05.*
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/CAFRAD/UNPAN008718.pdf

والمشاريع التي يمولها البنك، إلا أنها تفشل في تحقيق النتائج. ورغم ضرورة الإصلاحات القانونية، فإن القوانين الجديدة قد تصطدم بعدم الإلزام المستمر، أو الإعاقة في جانب تنفيذها على أرض الواقع.[1]

تؤكد الإدارة أو التسيير العام الجديد *NPM* على المساءلة، والاستجابة *Responsiveness* لحاجيات المستهلك (المواطن). فهي وجه للحكم الجيد المقدم من طرف الوكالات الدولية التي تعمل على تزويد الدول النامية، وأفريقيا بالإصلاحات اللازمة لذلك.[2] من جهة أخرى، يستعمل *NPM* لوصف ثقافة التسيير التي تؤكد على ثقافة المستهلك، إنها تعبر عن مجموعة من المذاهب الإدارية المتشابهة، التي احتكرت أجندة الإصلاح للإدارة العامة لمعظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OCED*[3] في أواخر 1970.[4]

فالإدارة العامة ضمن براديم الحكم الجيد، تقدم محاولة لتمكين المواطنين أكثر فأكثر في الحكم، مع خفض العناصر الهيراركية للنظام.[5] كما تركز الإدارة العامة الجديدة على التغير الواضح من الإدارة العامة التقليدية، نحو التسيير العام الذي يدفع الدولة باتجاه التسييرية. حيث يشمل هذا المذهب معظم التحولات التسييرية، التنظيمية والبنائية التي أخذت مكانها في الخدمات العمومية (الخدمة المدنية).[5] ضمن هذا السياق، هناك ثلاثة أوجه لمقترب الإدارة العامة الجديدة هي:-

أ- إصلاح الخدمة المدنية:-

لقد نشر مكتب إقليم أفريقيا للبنك الدولي طريقة الحكم،[7] لإصلاح الخدمة المدنية[8] في جنوب صحراء أفريقيا. أين تم الدعوة فيها إلى طريقة جديدة لإصلاح الخدمة المدنية، من خلال مراجعة التجارب السابقة لتلك العملية.[9] بالإضافة إلى تقييم البيئة المؤسسية التي تقدم فيها الخدمة المدنية،

1- زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص14.

2- *Economic Commission For Africa, Op-Cit, P:06.*

3- هناك اتفاق عام لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OCED*، بان الإدارة يجب ان تكون متجاوبة لزبائنها، وهناك إجماع اقل حول كيفية تحقيق ذلك الهدف. ولقد تم تعريف بعض العناصر الاساسية اللازمة لتقديم خدمات تستجيب للزبائن مثل: - 1/الشفافية: فالزبائن يجب ان يعرفوا كيفية عمل الإدارة، وماهي المحددات المفروضة على الموظفين؟ ومن المسؤول عن ماذا؟ وماهي المعالجات المتوفرة فيما إذا تمت الامور بشكل خطا؟ 2/مشاركة الزبائن: يكره الزبائن بان يتم التعامل معهم كمتلقين سلبيين، لكل ما تلقيه الإدارة عليهم، ففي كثير من الحالات يكون إدماجهم ضروريا إذا كانت الإدارة ستقوم بتادية العديد من مهامها، على سبيل المثال: تحصيل الضرائب. 3/إشباع متطلبات الزبون: فكلما كان ممكنا يجب إعطاء الزبائن الخدمات التي تتناسب مع ظروفهم المحددة، فمقولة 'حجم واحد يناسب الجميع' لم تعد مناسبة، مثلما انها لم تعد ضرورية، حيث ان المرونة الجديدة في القطاع العام تسمح للخدمات بان تتناسب مع متطلبات الزبائن. 4/سهولة الوصول إلى المعلومة: يجب ان يتوفر للزبائن المداخل المادية البسيطة للإدارة في ساعات مناسبة، وان يتم إعطاؤهم المعلومات بلغة بسيطة وواضحة لمزيد من الإطلاع انظر: - زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص149.

4- *Ibid, P:06.*

5- *Guy Peters, Governance and Public Bureaucracy: New forms of Democracy Or New forms of control? . The Asia Pacific Journal of Public Administration, Vol°:26, N°:01, June 2004, P:06.*

6- *Economic Commission For Africa, Op-Cit, P:06.*

7- نقصد هنا بالحكم، هو ذلك النوع من التفاعل بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. او ما يعبر عنه الدكتور **زهير الكايد** بالحكمانية، الذي يمكن ان يكون ــ اي التفاعل ــ فعالا وناجعا ــ الحكم الجيد ــ ويمكن ان يكون فاشلا وغير ناجع ــ الحكم السيء او الردئ. الباحث.

8- بلغت برامج إصلاح الخدمة المدنية من طرف البنك الدولي 76 برنامجا ما بين 1981-1991، 47 برنامجا كان في إفريقيا، حيث شمل كل من غامبيا، غينيا، وغانا. لمزيد من الإطلاع انظر: - زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص ص 169-170.

9- المرجع نفسه، ص172.

ويركز التقييم المؤسسي على قضايا حُكم هامة مثل: المساءلة، الإنتاج، الشفافية، وحكم القانون، مع السماح بالمحافظة على تراث الدولة.[1]

كما أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *UNDP*، بأن على الإدارة أن تكون جديرة، وقادرة على تسيير، وتطبيق مجموعة من النشاطات الحكومية، بالإضافة إلى التسيير الذي له علاقة مباشرة مع تحسين تزويد الخدمات المدنية.[2] حيث دعم هذا البرنامج، تخفيض الحجم الإداري لحكومات في أفريقيا، وبدرجات متفاوتة من النجاح. وأفضل مثال على ذلك دولة إرتيريا، حيث تم دعمها من طرف هذا البرنامج لإصلاح إدارة القطاع العام منذ عام1993، فكان الهدف الرئيسي من هذا الإصلاح، هو بناء قطاع عام يتسم بالكفاءة، والفعالية، والقدرة على خدمة حاجات الجماهير الإرتيرية، عن طريق معرفة رغبات المستهلكين، وتقليل الروتين، مع وجود الاحترام المرن في تقديم الخدمات للمواطنين.[3]

إن الدمقرطة، الحكم، وإصلاح الإدارة، كلها مصطلحات تتعلق بالتحسين الإداري، والكفاءة، والفعالية. بالإضافة إلى الرشادة، والعقلانية،[4] هذه المصطلحات التي تمجد، وتشيد بتنقيح الأداء، وتقوية الخدمة المدنية، والحكومة المحلية[5] *Local Government*.[5] ضمن هذا الإطار، قامت حكومة زامبيا بإصلاح الخدمة المدنية، والتي تعتبر عملية معقدة حيث لابد من أن تأخذ عناصر كثيرة في الاعتبار مثل الاتجاهات التي يجلبها موظفو الخدمة المدنية معهم في العمل، ووجهة النظر التي يراها الجمهور عن كفاية وفعالية الخدمة المدنية.[7] كما قامت هذه الحكومة ايضا، بإجراء استطلاعات للاتجاهات المختلفة والمتباينة، قبل ان تعمل على تطوير برنامج لإصلاح الخدمة المدنية، فالبيانات الناتجة من الاستطلاعات مهمة جدا، لاستخدامها في رسم الاستراتيجية الصحيحة لإصلاح

1- نفس المرجع، نفس الصفحة.

2- *Dennis A. Rondineli, Reforming Public Administration in Post-Conflict Societies: Implication for International Assistance, United State Agency for International Development, January2006, P:03.*

3- زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص167.

4- يشمل البعد الإداري للرشادة نسق العمل العام، الذي من خلاله يتم وضع، وإعداد السياسات العامة، وتطبيقها، وتقييمها من طرف الالة الإدارية. ويتكون هذا النسق من مجموع الوظيف العمومي، اي كل الموارد المادية، والمعنوية، والمالية التي وضعتها الدولة بهدف إرضاء المدراء لممارسة نشاطات المصلحة العامة. انظر: -

مايغا بوبكاري، المرجع السابق، ص39.

5 - من الصعوبة إدراك الحكم الجيد على المستوى المحلي *Local Good Governance*، إذا لم يتم تحويل المسؤوليات، والقدرات إلى الإدارة المحلية، من خلال اللامركزية. هذه الاخيرة لن تكون فعالة إذا لم يتم دعم، وتقوية الحكم الجيد المحلي، مع العلم ان الإداريين المحليين يلعبون دورا اساسيا، من خلال خلق النسيج الاجتماعي الذي يمكن له ان يحقق التوازن بين خطورة المغالاة في اللامركزية الحكومية، وانعزالية الافراد التي يصعب مقاومتها. فالحكومات المحلية ذات القوة الحقيقية، تستطيع طرح الاهتمامات، والانشغالات المحلية بفعالية اكبر، مثلما تستطيع ممارسة الرقابة، والتاكد من العمليات التي يتم تنفيذها من قبل السلطات العليا في المجتمع ويبدو من الغريب ان الحكومات الافريقية، التي لم تحظى بحكم جيد على مستوى الحكومة. ان تسعى إلى تحقيق الحكم الجيد على المستوى المحلي الذي يتطلب مهارات اكبر، وقدرات اكثر، وفعالية ناجعة في تسيير الموارد المحلية، وتزويد الخدمات المدنية. لمزيد من الإطلاع انظر: -

زهير عبد الكريم الكايد، المرجع سابق، ص128.

6- *Paul N. Ndue, Democratization, Good Governance and Administration Reform in Africa, 26th AAPAM Annual Roundtable conference under theme: the Enabling State And the Role of the Public Service in Wealth creation - Problems And strategies for Development in Africa, Africa Association for public Administration And management. Kenya, 7-11 March, 2005, P:14.*

7- زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص151.

الخدمة المدنية. بالإضافة إلى إمكانية تحديد، ومعالجة المحددات لاستجابة الخدمة المدنية لهذه الاستطلاعات الجماهيرية.[1] ولكن من العواقب التي ترتبت عن تطبيق برامج إصلاح الخدمة المدنية في هذه الدول، والدول الأفريقية الأخرى، هـي عملية تسريح العمال، وتقليص الطاقم الإداري، هذا الذي أفرز العديد من الانتقادات، ومظاهر النقم على هذه البرامج الإصلاحية.[2]

إن ورقة العمل التي قدمها البنك الدولي سنة1989 تحت عنوان 'أفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام"، تطرقت إلى أنه لا يمكن مناقشة، ودراسة الحكم ضمن إصلاح القطاع الإداري، دون وجوب الأخذ في الاعتبار أهمية بعض العناصر الأساسية منها اللامركزية.[3]

ب - اللامركزية: -

في نفس الاتجاه، تعتبر اللامركزية في المجال الإداري، الوجه الثاني للإدارة العامة الجديدة. إذ بعد إصلاح الخدمة المدنية في أفريقيا، تظهر الحاجة إلى وجود هيكل إداري مرن، وغير مركزي، وذلك في ظل الاهتمام بالأهداف، والنتائج التي يسعى القطاع العام إلى تحقيقها. كما يتطلب تحقيق الفعالية، خلق نظام يسمح بنقل سلطة اتخاذ القرار إلى المستويات الدنيا في المنظمة، مما يسمح بدرجة أكبر من المرونة. كما يؤدي إلى التخلص من الإجراءات، واللوائح غير الضرورية التي تقف عقبة في طريق المبادرات، والابتكارات التي تتم في المستويات الدنيا.[4]

في الحقيقة، تعتبر اللامركزية استراتيجية أشمل بكثير من مجرد إصلاح القطاع العام والخدمة المدنية، أو الإصلاح الإداري بشكل عام. فهي تشمل أدوار، وعلاقات كافة الفعاليات المجتمعة، سواء كانت حكومية، قطاع خاص، أو مجتمع مدني. وتصميم برامج اللامركزية لابد وأن يأخذ في الاعتبار مجموع الفعاليات كافة، لهذا يفضل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استخدام مصطلح 'حكم اللامركزية".[5]

ضمن هذا السياق، تم تطبيق بعض اوجه اللامركزية في بعض الدول الإفريقية، حيث ترتب عن النظام السياسي الجديد لــ **محمد السادس** في المغرب، عدد من الأولويات، منها تحسين الحكومة من خلال اللامركزية، وتحديث الإدارة العامة. وإعطـاء دور كبير للكينونات المحلية في التنمية الاقتصادية، والتكامل الاجتماعي، مع التاكيد اكثر على خفض الفقر.[6] بالإضافة إلى الـلامركزية، التي شقت طـريق الإصلاحات القيـادية في رونـدا، حيث تـم جعلها قلب استراتيجية خفض الفقـر *Poverty Reduction Strategy*، وكآلية لإنجاز الاهداف الالفية.[7]

1- نفس المرجع، نفس الصفحة.

2- *IDEM.*

3- *Robert Charlick, <u>Le Concept de Gouvernance et Ses Implications en Afrique</u>. Dans: Manassé Esaovelomandroso Et Gaëtan Feltz, Démocratie et développement: Mirage Ou espoir raisonnable? <u>Op-Cit</u>, P:24.*

4- احمد صقر عاشور، <u>الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية: تحسين اداء التنمية من خلال إصلاح منظومة الحكم في الدول العربية</u>. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (*POGAR*)، جانفي2005، ص32.

5- زهير عبد الكريم الكايد، <u>المرجع السابق</u>، ص122.

6- *Elissar Sarrouth, <u>The UNDP Role in Public Administration Reforms in the Arab regions</u>. Paper Prepared For the Expert Consultative Meeting On: Public Administration and Public Accounting Development, With Stress on Electronic Tools, POGAR, Beirut, June2003, PP:18-19.*

7- *<u>Turning Vision2020 in to Reality (From Recovery to Sustainable Human development): National Human Development Report</u>, United Nation Development Programme Rawand, 2007, P:67.*

ومن جهة أخرى، تستلزم اللامركزية واقعيا،[1] رقاء المجتمعات، وتحسين الابتكار، وتشجيعه. بالإضافة إلى تكريس روح المشاركة، وتزويد الخدمات الأساسية، وخلق بناءات للشفافية، والمساءلة. مع التركيز على الخوصصة كشكل للامركزية السوق، وتفعيل المنظمات الداخلية بتحويل المسؤولية لها، ومحاولة زيادة فعالية وكفاءة الحكومة المركزية.[2]

ج- الخوصصة:-

تمثل الوجه الثالث للإدارة العامة الجديدة، فالخوصصة *Privatization*[3] تعبر عن مصطلح شامل يركز حول ممارسات سياسية مختلفة الخيارات. تجتمع في عملية نهائية يطلق عليها "التجريد" *Divestiture*، حيث ترتبط هذه العملية مع البيع الجزئي، أو الكلي لأملاك الدولة إلى مصالح القطاع الخاص *Private Sector Interests*، أو تصفية حساب أموال بعض المؤسسات العامة.[4]

وبما أن العصر الراهن يؤكد على ضرورة، وأهمية نظام السوق والقطاع الخاص،[5] اللذين يتمتعان بالدور القيادي لتحقيق، وترسيخ الحكم الجيد، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات.[6] فإن تطوير السوق، يستلزم الاعتماد على توسيع وتقوية القطاع الخاص، وذلك من خلال توفير الحوافز، والدعم الكافي لإجراء خوصصة للمشاريع المملوكة من قبل الدولة. وكذلك تطوير المشاريع الصغيرة، ومتوسطة الحجم، بالإضافة إلى جذب، وتطوير، وتوسيع التعاونيات عبر الدولية في بعض الحالات.[7] وإذا أرادت أي دولة أن تقوم بعملية الخوصصة، يجب عليها تحديد الاستراتيجية الواجب

---

[1]- من 1986 إلى اليوم، كان لتطور المهام الإدارية وتعقدها المتزايد، والناجم عن التطور الاجتماعي السريع، تاثيرا لا يستهان به على السلطات الموريتانية، على نحو حدا بها إلى إعادة النظر في تنظيم الهياكل الإدارية العامة. كما ان الظروف الاقتصادية الوطنية، والدولية ادت إلى عقلنة اكبر للخيارات السياسية، والاقتصادية، وإلى نجاعة متزايدة في العمل الإداري. لذا تم تضمين اللامركزية على المستوى المحلي، غير ان التقدم المحقق في هذا المجال يبقى خجولا، نتيجة لمعوقات عديدة ما تزال تعرقل التنمية المحلية والوطنية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

موريتانيا، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة والفقر، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP، ص ص 76-77.

[2]- *Matthew Baird, Op-Cit, P:05.*

[3]- لقد تم توقيع مشروع لإصلاح الخدمة المدنية، من قبل الحكومة المصرية، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP، ووكالة التنمية الدولية CIDA، في جانفي 1995. كانت الغاية منه تطبيق إصلاح الخدمة المدنية للحكومة، من خلال الاخذ في الحسبان، الدور الجديد للحكومة، والطلب على التغيير، وذلك إلى جانب توفير الدعم، والمساعدات الفنية، لإدامة تلك المبادرات. حين بدا القطاع الخاص ياخذ جزءا فعالا في تحديث الاقتصاد الكلي للمجتمع، ليس كقوة دفع نشطة فقط، ولكن لان مصر تريد الاعتماد بشكل اكبر على قطاعها الخاص. فاثر هذا بشكل عميق على الممارسات البيروقراطية، وعلى دور الحكومة، وعلى الطريقة التي سيتم بها تعريف الخدمة المدنية. كما اكدت حكومة جيبوتي على العمل حول ترويج، وتوسيع نشاطات القطاع الخاص، كاولوية ضمن خطتها الوطنية للتنمية لاعوام 1991– 2000، تهدف إلى إنشاء بيئة إدارية، وبيئة تشريعية مساعدة، وتنمية الهياكل الداخلية التي يمكن لها ان تساعد في إعداد السياسات، وتنسيق النشاطات ذات العلاقة بالقطاع الخاص. لمزيد من الإطلاع انظر:-

زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص ص 158-163.

[4]- *Matthew Baird, Op-Cit, P:03.*

[5] - في 1995، اسس رئيس المصرف BMCE، وهي مؤسسة مالية وصناعية قابضة، جمعية BMCE في المغرب، لتحقيق مهمتين متميزتين هما:- محاربة الامية، والحفاظ على البيئة. حيث استهل هذا المصرف بناء مشروع Medersat.com ليتضمن 1001 مدرسة ريفية حتى عام 2010. وتظهر هذه المشاركة في وجهها الرائد في المغرب، إذ انه بإمكان القطاع الخاص ان يكون شريكا كاملا في جهود التنمية الوطنية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق، ص 165.

[6]- المرجع نفسه، ص 64.

[7]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

تتبعها للقيام بهذه العملية. إذ أن الأدبيات التي تناولت الخوصصة تشير إلى أن هناك ثلاث استراتيجيات شهيرة لخوصصة القطاع العام، والخدمات المدنية هي: -[1]

- بيع الأصول *Sale Assets*.
- نظـــام التعاقـــد *Contracting*.
- نظـــام الوصل أو المستند *Voucher System*.

ضمن الإطار الأفريقي، لم تحظ استراتيجية بيع الأصول باستعمال واسع، ويرجع ذلك إلـى أن العديد من الدول الأفريقية، لا تمتلك أسواق رأسمال مطورة، ومؤسسات فعالة متمكنـة مـن المـال، والتجارة.[2] وبالنسبة لنظام التعاقد، هناك نوعـان: التعـاقد الأدائـي *Performance Contract*، والتعاقد الخارجي *Contracting Out*. حيث يشير الأول إلى محاولة تقديم معايير، وإجراءات نافذة المفعول لتسيير القطاع العام، من خلال معاهدات كتابية بين الحكومة المركزية، وهؤلاء المسؤولون عن تزويد الخدمات المدنية.[3] فالتعاقد الأدائي هو فـرع من علم التسيير *Management Science*، يشير إلى اتفاقية إنجاز تـم التفاوض حولها بين الحكومة، المنظمة، الأفراد من جهة، والوكالة من جهة أخرى. تحدد هذه الاتفاقية التزامات الأداء المتبادل بين الجهتين.[4]

لقد استعمل التعاقد الأدائي كبديل لعدم استعمال التجريد الكلي ـ بيع الأصول بشكل إجمـالي ـ الذي لا يعتبر خيارًا ناجحا لتكبّده العديد من المشاكل بين1978 و1988. حيث تشير الإحصائيات إلى ان هناك11 دولة افريقية تبنت التعاقد الأدائي تحت وصاية، وضمن برامج البنك الدولي. فالدراسـات الحديثة الآن تشير إلى اتساع عملية التعاقد الأدائي.[5] إذ يتم استعماله حاليا في مؤسسات متواجدة فـي بوتسوانا, جنوب إفريقيا، غانا، وأوغندا.[5] ولأن المؤسسات العمومية المتواجدة في أفريقيا، تعاني مـن الإفلاس المالي، والكثير منها يبحث عن مساعدات مالية لحل مشاكله المتولدة من الأهداف المتصارعة، وغير الواضحة. بالإضافة إلى انخفاض الاستقلالية، والمساءلة. تشير النتائج دائما إلى عدم اسـتجابة إصلاح التعاقد الادائي في بعض الدول الافريقية، في حين تم ملاحظة تحسن مستدام في المؤسـسات العامة في الدول الاخرى من القارة الافريقية.[7]

اما التعاقد الخارجي *Contracting Out*، الذي يشير إلى شراء سلع او خدمات مـن المـوارد الخارجية، بدلا من توزيع بعض الخدمات في البيت ـ سواء الحكومة او المنظمة ـ كما انه منهـج للخوصصة يعمل على زيادة الشعبية، من خلال التاكيد على الكفاءة، والفعالية في تزويـد الخـدمات.

---

[1]-Fekru Debebe, <u>Privatization in Sub-Sahara Africa: Origins, Trends and Influences on Development Strategies</u>. Centre for Economic Research On Africa (ERAF), Montclair State University, August1993, P:09.

[2]- Ibid, P:11.

[3]- Matthew Baird, <u>Op-Cit</u>, P:03.

[4]- IDEM.

[5]- Margaret Kobia and Nura Mohammed, <u>The Kenyan Experience with Performance Contracting</u>. 26th AAPAM Annual Roundtable Conference Under Theme: Towards an Effective delivery of Public Services in Africa. Arusha, 4th - 8th December2006, P:04.
ظهر التعاقد الادائي لاول مرة في فرنسا اواخر1960. وتـم تطويره في باكستان، وكوريا، وبعد ذلك في الهند. كما تـم تبنيه من طرف الدول المتواجدة في افريقيا منها: نيجيريا، غامبيا، غانا، والان كينيا. لمزيد من الإطلاع انظر: - نفس المرجع، نفس الصفحة.

[6]- Economic Commission For Africa, <u>Op-Cit</u>, P:13.

[7]- Margaret Kobia and Nura Mohammed, Op-Cit, P:05.

ويمكن أن يكون هـذا التعاقد بين منظمة عامة، والقطاع الخاص أو بين منظمة عـــامة، وأخـــرى.[1] حيث يعمل هـذا الميكانيزم على تحسين وتنشيط المنافسة التي ترتكز بصفـة رئيسية بتحرير الكلفـــة *Cost-Saving*، والكفاءة.[2]

في أفريقيا، يبدو التعاقد الخارجي ليس جديدا في إصلاح القطاع العام. فهناك جهـــود معاصـــرة ومعتبرة، لتوسيع مجال التجسيد والتطبيق لمجموعة واسعة من النشاطات والمنظمات العامـــة.[3] حيـــث تشير التقارير في بوتسوانا *Botswana*، أن هناك تعاقدا خارجيا للعديد من الخدمات المتعلقة بالصيانة، والأمن. بالإضافة إلى زيمبابوي *Zimbabwe*، أين يوجد التعاقد الخارجي في مصالح الصحة غيـــر الطبية كالتنظيف، الطلاء، التموين، الأمن، الصيانة، والإعلانات، في حين هناك تعاقد خارجي ضئيل المجال للمصالح الطبية.[4]

وبما أن الوصل أو المستند، يعبر عن ميكانيزم، صُمم لزيادة القدرة الشرائية لبعض الجماعـــات المستهلكة، تحت مخطط تقوم به الحكومة من خلال توزيع إيصالات ــ مستندات ــ تسمح للمستهلكين بإمكانية شراء سلع، وخدمات من القطاع الخاص.[5] فليس هناك أي دليل واقعي يثبت أن الدول الأفريقية تمارس أو تستعمل هذا النظام، كما أن هذا الأخير لا يعد مناسبا دول إفريقيا، وذلك لعدة أسباب مـــن بينها: عدم وجود الموارد الكافية ــ المالية ــ لتجسيده على أرض الواقع.[6]

ولتفادي فشل الإصلاح الإداري عموما، فإن هناك في الحقيقة حاجة لتشكيل، وتحسين شـــراكة بين القطاع العـام والقطاع الخـاص *Private-Public Partnerships(PPP$_S$)*. تميزها الفعالية، والديناميكية، بحيث تبنى هذه الشراكة بين المنظمات العامة والخاصة، بهدف تزويد الخدمات المدنيـــة العامة.[7]

المطلب الثاني:- دور الفواعل الخارجية في الترسيخ الديمقراطي والحكم الجيد.

لقد استقطبت المؤثرات الداخلية للعمليات والمؤسسات الدولية، انظار الباحثين في كل من حقـــل العلاقات الدولية والسياسة المقارنة. هذه الأخيرة اقترحت دورا فعالا للفواعـــل الخارجيةـــــ الدوليـــة (المنظمات، الوكالات، الدول)، في عملية الـدمقرطة، الترسيخ الديمقراطي والحكم الجيـــد. كمـــا ان العديد من الدراسات اكتشفت فعالية الاســـتراتيجيات الإجباريـــة، كالتـــدخلات العـــسكرية *Military Intervention*، بالإضـــافة إلـــى اهميـــة نـــشاط المنظمـــات عبـــر الحكومـــة *Transnational Organizations*.[8]

---

[1]- *Economic Commission For Africa, Op-Cit, P:11.*
[2]- *Matthew Baird, Op-Cit, P:03.*
[3]- *Economic Commission For Africa, Op-Cit, P:11.*
[4]- *IDEM.*
[5]- *Fekru Debebe, Op-Cit, P:13*
[6]- *IDEM.*
[7]- *Honest Prosper Ngowi, Privatization And "Agentification" of Public Service Delivery in Africa: Extent and Managerial Leadership Implication in Tanzania. 29th AAPAM SNNUAL Roundtable Conference Under theme: Political and Managerial Leadership for Change and Development in Africa, Swaziland, 3th-7th September2007, P:05.*
[8]- *Hans Peter Schmitz, Domestic and Transnational Perspectives On Democratization, International Studies Review. UK: blackwell publishing, 2004, P: 403.*

منذ1990، بدأت القوى الخارجية ــ وكذلك الداخلية ــ تمارس ضغطا معتبرا على الحكومات الأفريقية لتحرير الفضاء السياسي. حيث قدمت الأنظمة السياسية داخل القارة لتقوم بالعديد من البرامج الإصلاحية، في المجال السياسي، المؤسسي، والاقتصادي. حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى إعادة صياغة دور الحكومة، وخلق بيئة فعالة للقطاع الخاص، والمجتمع المدني. بالإضافة إلى تفعيل الخدمة المدنية التي تحظى بالمنافسة، الكفاءة، والنزاهة.[1]

مبدئيا، كانت برامج التعديل الهيكلي التي قدمها كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ودول صناعية أخرى، من الشروط الأولية لتقديم المساعدات المادية، حيث يتطلب في الجانب السياسي تطبيق الديمقراطية الليبرالية الغربية، التي تؤكد على انتخابات التعددية الحزبية، وفي الجانب الاقتصادي، تأسيس نظام السوق الحر. فالهندسة الاقتصادية لــ برنامج التعديل الهيكلي *SAP*، تم بناؤها حول نزع مراقبة الأسعار، الأجور، الدعم، تخفيض العملة، والخوصصة، بالإضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي.[2] إلا أن ظهور النظم السياسية الهجينة *Hybrid Regimes*، والتي فشلت بالقيام بتحول ناجح إلى الديمقراطية المؤسسة ــ المرسخة ــ.[3] أدى إلى إعادة النظر في الشروط الواجب تتبعها من طرف الدول الأفريقية، من أجل اقتناء المساعدات المالية والتقنية. وقد أشار إلى ذلك *Olsen*[4] (1998) تحت اسم المجموعة الثانية ــ الجيل الثاني ــ لمشروطية المساعدات، أو المشروطية السياسية، والتي تتضمن الديمقراطية المرسخة، الحكم الجيد، وحقوق الإنسان.[5]

ولأن عملية ترسيخ الديمقراطية، والحكم الجيد، معقدة وغامضة احيانا. فهي تحتاج في الحقيقة إلى المزيد من التحليل والتفسير، خاصة من طرف الباحثين ضمن حقل السياسة المقارنة. حيث قدم *Hans Peter Schmitz* شكلا توضيحيا، يبرز فيه كيفية حدوث عملية الترسيخ الديمقراطي، بإعطاء الدور الأكبر للعامل الخارجي في هذه العملية. انظر **الشكل رقم(10).**

---

[1]- *K. Y. Amdako, Op-Cit, P: 01.*
[2]- *Nqaba Nkomana, Good Governance and Democracy As Political Conditionalities For Foreign Aid: The Case of Zimbabwe. A mini thesis submitted in partial fulfillment of the Requirement for degree of Master in Administration in the department of political studies. Western Cape University, May 2005, P:47.*
[3]- *Lise Rakner and Other, Op-Cit , P:11.*
[4]- في مقالة له بعنوان: -
Olsen G.R(1998), Europe and the promotion of democarcy in post cold war Africa: How serious is Europe and For what reasons? In: Africa affair, Vol°:97, N°:388.
[5] - *Nqaba Nkomana, Op-Cit, P:47.*

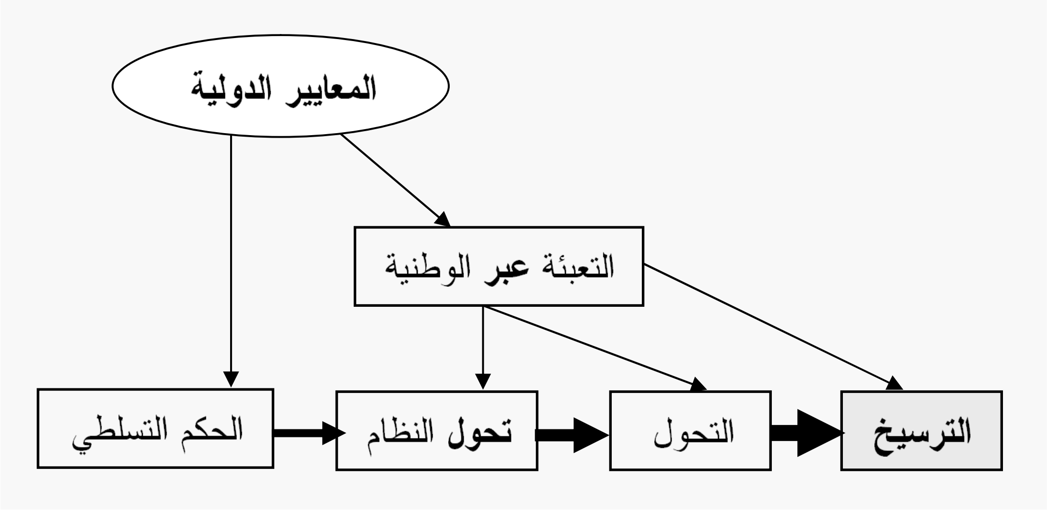

الشكل رقم(10):- نظرة عبر وطنية للترسيخ الديمقراطي.

Source: *Hans Peter Schmitz, Op-Cit, P:408.*

يبدو من خلال الشكل المبين أعلاه، أن المعايير ــ الإجراءات ــ الدولية تمارس تأثيرا مباشرا على الحكم التسلطي لتدفعه نحو التحول السياسي باتجاه الديمقراطية المؤسسة *Established Democracy*. كما تمارس المعايير الدولية تاثيرا غير مباشر في عملية التحول[1] الديمقراطي عن طريق استعمال التعبئة عبر الوطنية للنخب الوطنية. حيث يعرض المنظور عبر الوطني، فرصا لتجسير الفجوة بين البنية والوكالة، بالإضافة إلى الربط بين حقل السياسة المقارنة بالعلاقات الدولية، من خلال تضمين البنية، المعايير، القيم، والمؤسسات الدولية في مسيرة تحول النظام الداخلي.[2]

كما ادت الاستجابة للعجز النسبي للمتقربات البنائية، إلى تفسير عمليات الموجة الثالثة للديمقراطية، والأدبيات الجديدة في التحول الديمقراطي ــ الدمقرطة ــ عن طريق تبني مقترب الوساطة ــ الوكالة ــ *Agency*، او مقترب التوجيه *Oriented Approach*، الذي يبرز اهمية القرارات، الأفكار، القيم، والمعايير، بالإضافة إلى التفاعل بين استراتجيات الفواعل السياسية لجلب التحول لمكان غير مُقتنع به. هـذا ما اكد إمكانية تطبيق التحول الديمقراطي ضمن إطار الإجماع المنبثق عن ان التنمية الاقتصادية هي ضرورية، وليست شرطا كافيا للتحول الديمقراطي.[3]

---

[1] ـ التحــول السياسي او تحول النظــام *Regime Change*، ظهــر كموضوع بحثي خصب للبــاحثين في الــسياسة المقارنــة، والعلاقــات الدولية. قبل ظهور مصطلحات الدمقرطة، نوعية الديمقراطية، والترسيخ الديمقراطي. حيث تم جلب مفهوم تحول النظام من الإطــار المعرفــي البحثي الذي قدمه كل من *Phlippe C. Schmitter And Guillermo O'Donnell And Rostow*، ويشار إليه الان بمــصطلحات اخــرى مثل: التغيير *Transformation*. ويُفسر مفهوم تحول النظام مرحلة مفصولة من المسيرة السياسية للدول ما بعد الشيوعية. لمزيد من الإطــلاع حول التدقيق المفهوماتي انظر: ـ

Terry Lynn Karl and Philippe C. Schmitter, Concepts, Assumptions & Hypotheses About Democratization: Reflections On "stretching From South To East ". Paper Prepared for the Workshop on Regime Transition: Transition from Communist Rule in Comparative Perspective "Sponsored by Centre for Democracy, Development and Rule of Law", Stan Ford University: Institute for International Studies, 15-16November2002, P:07.

[2]--*Hans Peter Schmitz, Op-Cit, P:408.*

[3]- *Lise Rakner and Other, Op-Cit, PP:08-09.*

فالاتجاه السائد في الادبيات الممتدة ما بين 1960–1970 (**ليبست**، **الموند**، **فيربا**، **مور**)، تبنــت المقتــرب التحــديثي للدمقرطــة، والتاكيــد ان الديمقراطية هي النظام الاكثر انتشارا، مع مستويات عالية من التنمية الاقتصادية، والاجتماعية. بعض الدراسات ايضا اكدت على اهمية العوامل

في الواقع، تعرض المعايير، والبنى الدولية للحكم الديمقراطي المؤسس ــ المرسـخ ــ بنـاءً فكريا كثيفا ومتزايدا. يعبر عن أفكار ومصالح الفاعلين المحليين، وعبر الوطنيين، كما يجسد الوظيفة عبر الوطنية للمنظمات الدولية، سواء حكومية أو غير حكومية, كميكانيزم انتقالي لانتشار المعايير، والقيم الدولية ضمن الإطار السياسي الداخلي، المبني على مقترب التوجيه والوكالة.[1]

ومن جهة أخرى، تؤيد نظرية فشل الدولة *Failed state* نظرة أفريقيا كقارة، لا تتطلب فقط المساعدة والنصيحة الخارجية. ولكن تحتاج أيضا إلى إعطاء توجيهات لتنميتها. وأن عبارة ضد الاستعمار *Anti-Colonialism*، لا تعني بالضرورة معارضة التعامل مع المؤسسات الغربية ــ الدولية أو الإقليمية ــ. بالعكس، فهي تؤكد التعامل، وقبول المبادئ، والاستراتيجيات، والخطط التي تقدمها المؤسسات الدولية.[2] خاصة مع تغير مصدر الشرعية بالنسبة للقيادات الأفريقية إلى المورد الأجنبي، فعبارة ضد ــ الاستعمار تعني معارضة الاستعمار الشخصي الأجنبي، لا التعاملات الاحترافية معه.[3]

1/- الإتحاد الأفريقي *AU*، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا *NEPAD*:-

يحظى الاتحاد الأفريقي بتفويض لتحسين الحكم الجيد، الاستقرار السياسي، والتاكيد على أن أعضاءه يلتزمون بالتدخل، ليس في الجانب الأفريقي فقط, ولكن في سياسات الدول المجاورة الأخرى. إذ أن هناك إدراك بأن المنظمات الإقليمية كـالاتحاد الإفريقي ومنظمة دول أمريكيا *Organisation of American States*، تملك القدرة الكامنة في بعض الأحيان لتأخذ المبادرة كمحفز للتحول الايجابي.[4]

تتجذر ولادة الإتحاد الأفريقي *AU* في الاتفاق بأن منظمة الوحدة الأفريقية *OAU*، أظهرت عجزا في تحسين السلم، والتنمية في أفريقيا. هذا الفشل انعكس على القارة الأفريقية بالاكتئاب الاقتصادي، والاجتماعي، وفي تحفيز الديمقراطية كذلك.[5] بانتهاء الحرب الباردة، وظهور قوى العولمة، وسيطرة البراديم النيوليبرالي على الساحة الدولية. بالإضافة إلى تمرد الحركات الشعبية، وسقوط الدول، وظهور ما يعرف بالإرهاب الوطني، مع تغلل افريقيا في الأزمات الاقتصادية، وتهميشها في الاقتصاد الدولي. هذه القضايا الراهنة واخرى، ادت بالاتحاد الافريقي إلى ضرورة مخاطبة المجرّة الجديدة للتحديات العالمية التي تواجه افريقيا، وذلك من خلال اعتماد الإطار الشامل للشراكة الجديدة للتنمية الافريقية *NEPAD*.[6]

لقد تم تبني الشراكة الجديدة للتنمية الافريقية *The New Partnership For Africa's Development*، رسميا من طرف الرؤساء الافارقة في جويلية2001, حيث تم النظر إليها اليوم على

الثقافية، والدينية، والتراث التاريخي. اما المقتربات البنائية فسرت الديمقراطية نتيجة التحولات في البنية الطبقية للمجتمع، فانبثاق التنمية الاقتصادية المنقادة من طرف الطبقة البرجوازية، ادت إلى زيادة العمران. لمزيد من الإطلاع انظر: المرجع نفسه، ص08.

[1]- *Hans Peter Schmitz, Op-Cit, P:408.*
[2]- *Nqaba Nkomana, Op-Cit, PP:44 -45.*
[3]- *Ibid, P:45.*
[4]- *Lise Rakner, Op-Cit, P:09.*
[5] - *John K. Akokpori, The AU, NEPAD and the Promotion of Good Governance in Africa. Nordic Journal of African Studies, Vol°:13, N°:03, 2004, P:245 .*
[6]- *IDEM.*

أنها الإطار التنموي الرسمي الرئيسي والأساسي للقارة الأفريقية.[1] كما تعرّف حاليا بتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:-[2]

1- تأمين السلام، الأمن، واحترام الديمقراطية والحكم الجيد.

2- التأكيد على احترام حقوق الإنسان، وتحسين الحكم الجيد في الاقتصاد، والمؤسسات.

3- خلق تنمية مستدامة في القارة الأفريقية.

لهذا الغرض، تم ترشيد الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، بمجموعة من المبادئ منها: الشفافية، المساءلة، والحكم الديمقراطي. بالإضافة إلى أنها تركز على قيام النخبة الأفريقية ـ الرؤساء والقادة ـ بإعداد الأولويات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.[3]

ضمن هذا السياق، يعتبر الحكم الجيد جوهر برامج الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية على سواء، ليس فقط كأحد الشروط والأسس المعرفية للتنمية مستدامة, ولكن من الأوليات التي تركز وتؤكد على دور القيادة الأفريقية في تفويض نفسها لخلق، وترسيخ عمليات، وممارسات، وآليات الحكم الجيد.[4]

ومن جهة أخرى، قامت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بتسريع تطبيق أهداف الأمم المتحدة، هذه الأخيرة التي أصبحت من الدعائم الأساسية لإضفاء الشرعية الدولية لهذه الشراكة. حيث تم توسيع هذا التأييد حتى عام2005، إذ عمل على تغطية النشاطات المختلفة، خاصة المساعدات الفنية للتنمية المؤسسية، مع تقوية القدرات، وإعداد المشاريع، وتعبئة الموارد، والطاقات, من خلال الافكار، والقيم، والمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة.[5] كما عمل الاجتماع الإقليمي لمشاورات المؤسسات الخاصة للأمم المتحدة العاملة على المستوى الأفريقي، والمنظم من طرف الهيئة الاقتصادية لأفريقيا *Economic Commission For Africa*، على تأييد هذا الميكانيزم الإقليمي (*NEPAD*). إذ تم تعيين سبعة مقاييس رئيسية يدور حولها تايبد الأمم المتحدة لهذه الشراكة,[6] تتعلق هذه المقاييس بتضخيم الاولويات، وتفعيل الاستراتيجيات التي تنتهجها الشراكة الجديدة من اجل التنمية, وتحسين البنية التحتية، الحكم الجيد، السلام، الامن، الزراعة، والتجارة. بالإضافة إلى فتح المجال امام الدول الافريقية للدخول إلى السوق، ومن جهة اخرى ترقية العمران والبيئة الشعبية، مع تفعيل الموارد البشرية، التشغيل، ومكافحة الإيدز *AIDS/HIV*، والامراض الاخرى. والتاكيد على العلم، والتكنولوجيا، واخيرا الاتصالات.[7]

---

[1]- *Lise Rakner, Op-Cit, P:09.*

[2]- *Claire Brodin, Le NEPAD, Une Initiative Politique De L'Afrique: Penser Son Développement du XXI e siècle, P:368 . Page Web Consultée le:23/12/2007. http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Brodin.pdf .*

[3]- *Baffour Agyeman Dueh, Sub-Sahara Africa: NEPAD and the Role of Parliamentarians. At the fifth Annual Conference of the Parliamentary Network of World Bank, Paris, 15-16February, 2004, P:02.*

[4]- *NEPAD, Governance in Development: Governance in Africa's development: Progress, Prospects and Challenges. The 09th Africa Partnership Forum Main theme: Governance and Development, Algeria, 12-13 November2007, P:05.*

[5] - *Commission Economique Pour l'Afrique, De la Planification et du Développement Economique(Rapport Annuel2006). 25 Réunion du Comité d'Expert de la Conférence Des Ministres Africains des Finances, Ouagadougou, 10-13 Mai2006, P:35.*

[6]- *IDEM.*

[7]- *IDEM.*

ومن أجل متابعة علاقات المساعدة غير الكافية، تعظم الشراكة الجديدة من أجل التنمية مبادرات حقيقية مع الدول الصناعية، والشركات المتعددة الجنسيات، بحيث تؤسس هذه المبادرات على تقاسم المسؤوليات من أجل تحقيق التنمية.[1] كما يؤكد برنامج الشراكة المنعقد بين الدول الأفريقية، ومجموعة دول الثماني *G8*،[2] على أن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تركز على ثلاثة أبعاد للحكم هي: الاقتصاد، الحكومة التشاركية، والحكم الجيد، بالإضافة إلى الأمن، والاستقرار داخل القارة الأفريقية.[3]

وضمن السياق العالمي لما بعد 11 سبتمبر 2001، أصبح الفقر من أسباب الإرهاب، وبالتالي أصبح الكفاح من أجل التنمية أولوية عالمية. إذ تعتبر الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا حاليا الإطار المرجعي للمجتمع الدولي، من أجل تحقيق التنمية في أفريقيا.[4] كما يسمح الواقع الدولي أيضا بإمكانية النظر إلى الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، على أنها تعاقد معنوي بين الدول الأفريقية ومجموعة دول الثماني *G8*. أين يكافح المؤسسون من أجل تحسين، وترسيخ الديمقراطية والحكم الجيد.[5]

لقد تبنت المؤسسات المالية الدولية، والدول الصناعية العديد من الإجراءات لتدعيم التنمية في أفريقيا. من بينها المساعدة التنموية *Development Aid*، المقدمة من طرف مجموعة دول الثماني، والتي تؤكد على بناء المؤسسات الديمقراطية، وتحسين التربية والتعليم، والصحة، مع مكافحة الإيدز *HIV/AIDS*، وضمان الدخول إلى الأسواق الغربية. إذ تتوقع الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا جلب 64 مليون دولار سنويا، إذا تم الموافقة على شروط مجموعة دول الثماني.[6] هذه المساعدات التي لاقت العديد من الانتقادات، حيث تعتبر المساعدات الخارجية حسب *Matlosa*[7] كواحدة من الإنزلاقات الانتقادية، التي تتعرض لها التنمية الاقتصادية في الدول النامية خاصة أفريقيا.[8] وضمنيا، فإن المساعدة التي تقدمها مجموعة دول الثماني إلى الـدول الأفريقية، تحت ثوب الشراكة، او تاكيد الشراكة، تتميز برؤية واحدة. فهي شراكة الشركاء غير المتساويين، بغض النظر على انها لا تتمتع بالضمانات والتلقائية.[9]

---

[1]- *John K. Akokpori, Op-Cit, P:13.*

[2]-: طبقا لــ **توني بلير** - الوزير البريطاني الاول السابق -، افريقيا هي ندب في وجدان العالم، يعيش نصف الشعب في القارة باقل من 2 دولار في اليوم. اكثر من 40 مليون طفل لا يذهبون إلى المدرسة، وفي كل دقيقة تفارق مراة الحياة بسبب الحمل او الولادة او امراض اخرى. هناك استمرارية في انخفاض إنتاج الغداء. في العقدين الاخيرين، تعتبر القارة هي الاكثر تاثرا وتعرضا للصراعات العنيفة، علما ان الوضع الحالي لإفريقيا يثبت عدم إمكانية القارة من إنجاز اهداف التنمية الالفية في 2015، خاصة إذا كان وباء الإيدز يقطع الحياة المتوقعة للفرد باكثر من 50% بدون معالجة، فإن اهداف التنمية الالفية لن تنجز، ولن تتحقق ابدا. لمزيد من الإطلاع انظر: -

Ade Adefuye, The G8 And Africa: Political Aspects. Paper presented At the University Of Glasgow Pre-G8 Academic Conference "Development, Sustainability and Finance: the Role of the G8 and Gleneagles Su mmit", University Of Glasgow, 29June2005, P:01.

[3]- *John K. Akokpori, Op-Cit, P:246.*

[4]- *Claire Brodin, Op-Cit, P:371.*

[5]- *John K. Akokpori, Op-Cit, P:246.*

[6]- *Claire Brodin, Op-Cit, P:371.*

[7]-: في مقالة له بعنوان: -

Matlosa K, Foreign Aid and Development: Paradox of official Development Assistance in Southern Africa. Review of Southern African Political and Economic Monthly, Vol°:14, N°:10, 2002.

[8]- *Nqaba Nkomana, Op-Cit, P:46.*

[9]- *John K. Akokpori, Op-Cit, P:246.*

وبالرغم من ذلك، تبشر الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ببرنامج ذو خلفية محلية إفريقية. هذا الافتراض يقترح وجود مزج بين ثلاث برامج تنموية منفصلة، تـم المبادرة بهـا بين 2000 و 2001 هي:-

- **البرنامج الأول:**- يتمثل في الشراكة الألفية لاستعادة أفريقيا *MARP*، والمطور من طرف رئيس جنوب أفريقيا *Thabo Mbeki*. يتمثل هـدفه الأساسي في القضاء على مشكلة الديون التي تعاني منها الدول الأفريقية، حيث لقي هذا البرنامج دعما من طرف رئيس الجزائر **عبد العزيز بوتفليقة**، بالإضافة إلى رئيس نيجيريا *Olusengun Obasanjo*.
- **البرنامج الثاني:**- يتمثل في مخطط الـ *OMEGA*، المطور مـن طـرف الـرئيس السينغالي *Abdaulaye Wade*. حيث لقي دعما من طرف الدول الأفريقيـة ــ الفرنـسية، إذ يتعلـق هـذا البرنامج ببناء البنية التحتية الإقليمية، وترقية المشاريع التعليمية والتربوية.
- **البرنامج الثالث:**- يتجسد في الاتفاق العالمي لاستعادة إفريقيا *Global For African Recovery (GCAR)*. الذي تم تأسيسه من طرف الهيئة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمـم المتحـدة *ECA*.[1] حيث استند هذا البرنامج على فكرة الـ *Peer Review* المجسدة في ميكـانيزم *African Peer Review Mechanism*[2]، أين تقوم الحكومات الأفريقية بإخضاع نفسها لفحص ذاتي من طـرف فرق وأجهزة خارج الحكومة.[3]

ضمن هذا الإطار، تم توحيد هذه البرامج الثلاثة في قمة الاتحاد الأفريقي في لوسكا *Lusaka* في زامبيا سنة2001، حيث ادى هذا إلى المبـادرة الأفريقيـة الجديـدة *New African Initiative (NAI)*. هذه الأخيرة التي تم إعادة تسميتها بالشراكة الجديدة من اجل التنمية *NEPAD*.[4]

وبالرغم من أنها استطاعت جلب بعض الاستثمارات الخارجية المباشرة، والمساعدات الخارجية التنموية، فإن هناك تشاؤما حول دور الشراكة الجديدة من اجل التنمية، خاصة عندما يتعلـق الأمـر بتحقيق الحكم الجيد في إفريقيا.[5] وطبقا لـ *Dewaal*،[6] فقد تـم رسم الشراكة الجديدة من اجل التنمية من طرف مجموعة من الخبراء، ثم تبنتها الحكومات الافريقية، مع استشارة قليلة لشعوبها. فـضعف الاستشارة وقلة المحاورات، يعني او بالاحرى يؤدي إلى فشل الفرص في تقوية سيادة الشعب، وتاكيد هذه الشراكة في تحسين، وترسيخ الديمقراطية.[7]

لقد ظهرت الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا *NEPAD*، إلـى الـسطح بعـد القيـام بالاستشارات الكثيفة مع رئيس البنك الدولي، ومدير صندوق النقد الدولي، ومديري الـشركات عبـر الوطنية. بالإضافة إلى قيادات الحكومات المجتمعة في ملتقى دافـوس *Davos World Economic*

---

[1]- *IDEM.*

[2]- لمزيد من الإطلاع حول هذا الميكانزيم انظر:-

Lise Rakner and Other, Op-Cit, P:10.

[3]- *Akwe Amosu, Op-Cit; P:13*

[4]- *John R. Akokpori, Op-Cit, P:246.*

[5]- *Ibid, P:248.*

[6]- في مقالة له بعنوان:-

A. Dewaal, What's new in the "New Partnership For African Development"?. International Affair, Vol°:78, N°:03, 2002.

[7]- *IDEM.*

Forum في جانفي2001. ورؤساء دول مجموعة الثماني في طوكيو جويلية2000، وجانوا *Genoa* في جويلية2000، بالإضافة إلى الاستشارات والمحاورات مع رئيس الإتحاد الأوروبي، ورؤساء الدول الشمالية ما بين 2000 –2001.[1]

تدل هذه الاستشارات الكثيفة على دور الفواعل الخارجية ــ الدولية، في دفع عجلة التنمية في أفريقيا. وعلى الوزن السياسي التي تحتله المؤسسات المالية ــ الدولية، والإتحاد الأوروبي، ودول مجموعة الثماني في تحديد مصير القارة الأفريقية. وبالرغم من دور وأهمية هذه المشاورات، والمحادثات، بالإضافة إلى المساعدات المالية والتقنية التي تقدمها هذه المؤسسات للقارة الأفريقية، يلعب البعد المحلي أيضا، من خلال تمكين القدرة البنائية *Capacity Building*، دورا مهما في ترقية القارة، وترسيخ الديمقراطية، والحكم الجيد، ودفع العمليات المؤسسة للتنمية.

2/ دور البنك وصندوق النقد الدوليين في إعادة صياغة السياسة الداخلية للقارة الأفريقية:-

من خلال ما سبق، تم في الحقيقة الإشارة إلى دور المؤسسات الدولية في ترسيخ الديمقراطية، والحكم الجيد داخل القارة الأفريقية. إذ من الصعوبة بمكان وضع براديم تحليلي للديمقراطية، الحكم الجيد، والتنمية المستدامة في افريقيا، دون التطرق إلى مرجعية المؤسسات المالية ــ الدولية.

خلال العقد الأخير من القرن العشرين، تبنى البنك وصندوق النقد الدوليين الحكم الجيد كمجموعة من المبادئ لترشيد أعمالهم داخل الدول النامية.[2] حيث تم تعريف الحكم الجيد من طرف البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأنه قدرة الدولة على تأسيس إطار عمل للنظام ضمن بيئة مستقرة، مع تطبيق السياسات الفعالة، وخلق بيئة مستدامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.[3]

لقد أشارت الخبرات التنموية الحديثة في الدول الأفريقية، بأن استراتيجيات التنمية يجب أن تحرز من طرف الدولة. التي تجسد التنمية نفسها، وليس ان تفرض من الخارج، فالقدرة على المشاركة في التصميم، وصناعة القرار هي ضرورية من اجل تمكين القدرة البنائية المحلية. هذه الأخيرة التي تعتبر عنصرا اساسيا للمساعدة التنموية *Development Aid*.[4] وبالمثل عبر عن ذلك صندوق النقد الدولي في1992، حين اشار إلى ضرورة دمقرطة القرارات الاجتماعية في امريكا اللاتينية، والتاكيد على ضرورة بروز مصطلح افضل كالحكم الجيد.[5]

ومن جهة اخرى، تعتبر مشكلة الديون افة الدول الافريقية الفقيرة جميعها، حيث عانت القارة من الديون الباهظة الثمن. لهذا الغرض، تم مضاعفة الجهود لتعميق الدين المُسعف للدول الفقيرة،[6] من

---

[1]- *IDEM.*

[2]- *Ngaire Woods, The Challenge of Good Governance For IMF and the World Bank themselves. World Development, Vol°:25, N°:05, May2000, P:02.*

[3]- *Daniel Antonio, Op-Cit, P:69.*

[4]- *Development Economics Vice Presidency of the Word Bank, The Role and Effectiveness of Development Assistance: lesson from World Bank Experience. Paper presented At the United Nations International Conference Financing for Development, Monterrey, 18-22March2002, P:66 .*

[5]- *IDEM.*

[6] - هناك حوالي 42 دولة في جنوب صحراء افريقيا *Sub-Saharan Africa*، عُرفت كدول قابلة للاستفادة من الدين المُسعف. إذ تحت هذه المبادرة، تم في سنة1993 توسيع دائرة الدين المُسعف، وتشريعه، وتعميق تزويده للدول الافريقية. وفي ديسمبر2001، استجابت 24دولة لهذه المبادرة، وتم المصادقة عليها في اللوحات التنفيذية للبنك وصندوق النقد الدوليين. لمزيد من الإطلاع انظر:-

Development Economics Vice Presidency of the Word Bank, Op-Cit, P:37.

طرف البنك[1] وصندوق النقد الدوليين، بهدف القضاء على الدين الباهظ للدول الفقيرة *HIPC*.[2] إذ تم القيام بهذه المبادرة في1996، والهدف منها هو زيادة فعالية المساعدات، من خلال دفع الدول الفقيرة لإنجاز مستويات مستدامة من التنمية، حيث يكون هناك تقوية لعلاقة الدين المسعف *Relief Debt* بالأداء السياسي المتنامي.[3] كما يقوم الدين المسعف، ليس فقط بخفض الديون المترتبة على الدول الأفريقية فقط،[4] ولكن أيضا دعم التحول الايجابي باتجاه خفض جيد ومستمر للفقر. كما تم المبادرة به لتسيير جيد للنفقات العمومية، وزيادة الإنفاق الاجتماعي.[5]

كما يدعم البنك الدولي أيضا اتحاد البحث الاقتصادي الأفريقي *Economic Research Consortium(AERC)*، حيث يغطي هذا الاتحاد 22 دولة، ويهدف إلى تقوية القدرة المحلية *Local Capacity*، للقيادة الصارمة للتساؤلات المطروحة ضمن قضايا تؤثر في اقتصاديات دول جنوب صحراء أفريقيا. كما يركز أيضا على تحسين السياسة الاقتصادية من خلال البحث، التدريب، ونشر الملاحظات والاستنتاجات البحثية. كما يساهم هذا الاتحاد بشكل عام في تنمية استراتيجيات خفض الفقر في سبعة دول هي: أوغندا، إثيوبيا، تانزانيا، غانا، نيجيريا، بنين، وكينيا.[6]

3/الإتحاد الأوروبي والشراكة الأوروبية المتوسطة: -

يعتبر من الفواعل الدولية المهمة التي تحظى كذلك، بدور نسبي في تحقيق الديمقراطية، والحكم الجيد على المستوى الأفريقي. في أواخر التسعينيات، زاد إدراك أوروبا بجيرانها في الشرق، والجنوب، من خلال شعورها بالحاجة الملحة إلى عمل منسق بشأن الإصلاح، حيث شدد مفكروها على دور الإصلاح الاقتصادي والسياسي، بالإضافة إلى تأمين السلام، والاستقرار في المنطقة. وأخذت بلدان الجناح الجنوبي في أوروبا– خصوصا فرنسا، أسبانيا، وايطاليا بزمام المبادرة، بهدف المزيد من التواصل مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن جهة أخرى، تبنى عدد من الدول المنفردة سياسات خاصة للترويج الديمقراطي، ولكن اهم استجابة جاءت على مستوى الاتحاد الأوروبي المتعدد الأطراف.[7]

1- يعتبر البنك الدولي من اكبر المانحين للمساعدات التنموية للقارة الافريقية، حيث وصلت تلك المساعدات قيمة قياسية بلغت 5.8 بليون دولار في السنة2007، حيث وافق البنك الدولي على93 مشروعا، اي بزيادة باكثر من20% عن السنة الماضية. وكذلك استفاد 16 بلدا افريقيا من مبادرة الدين المسعف او مبادرة تخفيض الديون المتعددة الاطراف في السنة المالية2007، وسوف يتاهل 17 بلدا اخر للاستفادة من تلك المبادرة عندما تبلغ هذه البلدان عتبة الانجاز بموجب مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون *HIPC*. لمزيد من الإطلاع حول استراتيجيات البنك الدولي تجاه القارة الافريقية انظر: - التقرير السنوي للبنك الدولي2007، ص28.

2- *IDEM.*

3- *IDEM.*

4- من جهة اخرى، تشهد دول شمال افريقيا – باستثناء موريتانيا – انخفاضا في مستويات الدين الخارجي بلغت قيمته 0.7مليار دولار امريكي بين 2003-2004، وسُجل اقصى هذا الانخفاض في الجزائر، إذ نتج هذا عن تحسن احتياطي الصرف. وعلاوة على ذلك، فقد قدمت الجزائر 0.9مليار دولار امريكي قبل حلول الاجل لكل من البنك الافريقي للتنمية، والمملكة العربية السعودية، كما انها تخوض مفاوضات من اجل الاداء المبكر لديونها المستحقة لدى نادي باريس. لمزيد من الإطلاع انظر: -
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا للامم المتحدة، الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا(الجزء الاول) – الاداء الاقتصادي لشمال افريقيا خلال سنة2004 -، الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية. طنجة: مكتب شمال افريقيا، 13-15افريل2005، ص15.

5- *IDEM.*

6- *Ibid, P:66.*

7- منى يعقوبيان، الترويج الديمقراطي في الشرق الاوسط. المبادرات الاوروبية. تقرير خاص رقم167، معهد السلام الامريكي *USIP*، اكتوبر2004، ص03.

إن التغير الذي طـرأ على أوروبا، يعكس ملاحظة البنك الدولي في نوفمبر1989، الذي أرجع الفشل في الإصلاحات المبادر بها في جنوب صحراء أفريقيا، إلى الحكم السيئ *Bad Governance*، هذا الأخير الذي ساهم في نمو إجماع يربط حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الجيد بالتنمية.[1] وفي 1991، أكد الاتحاد الأوروبي أن النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان، يعد عنصرا جوهريا من عناصر سياسته الخارجية. أما في السنة التالية، ونزولا عند رغبة الأعضاء الأوروبيين الجنوبيين، أعاد الإتحاد الأوروبي تقييم علاقته مع دول البحر الأبيض المتوسط, في ضوء انتهاء الحرب الباردة. بأطلق سياسة البحر المتوسط الجديد، التي أدخلت العديد من التجديدات المهمة، لاسيما فكرة الشراكة مع دول البحر الأبيض المتوسط، وفكرة تقديم الدعم للتصحيح البنيوي للبلدان التي تقوم بجهود من أجل التحول إلى الديمقراطية الليبرالية.[2]

من خلال هذه التطورات، وتطورات أخرى، ظهر في نهاية نوفمبر1995 مشروع الشراكة بين الجانب الأوروبي والمتوسطي. حيث وافقت الأطراف المشاركة من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الإتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا من جهة أخرى، وذلك في ثلاث مجالات:-[3]

- **الأول**:- يتعلق بالسياسة، والأمن.
- **الثاني**:- يتركز حول الاقتصاد، والمال.
- **الثالث**:- يدور حول النواحي الاجتماعية، والثقافية, كما تم تبني برنامج عمل يُشكل الية لتحقيق هذه الشراكة.

في الحقيقة, كان الهدف من هذه الشراكة, هو رد اوروبا على هواجسها المتزايدة تجاه عدم الاستقرار على جناحها الجنوبي، حيث اعربت عن قلقها الشديد حول الهوة الاجتماعية، والاقتصادية التي تفصل بين اوروبا، وشمال افريقيا.[4]

لقد تميزت استراتيجية الاتحاد الاوروبي في الترويج الديمقراطي, بنهج حذر طويل الاجل, وذلك للحفاظ على الاستقرار على المدى القصير. وبشكل عام, لم يقم الاتحاد ـ عكس الولايات المتحدة الامريكية ـ بترجمة مطالبه المتعلقة بالنهوض بالديمقراطية, وحقوق الإنسان إلى عمل مملوس. وبدلا من التوجيه المباشر لدول المنطقة نحو الديمقراطية, فقد اعتمدت برامجه على تشجيع الديمقراطية في الشمال الافريقي بوجه غير مباشر, مثل تعزيز الدعم للقيم الديمقراطية، والترويج للحوار بين الثقافات.[5]

---

[1]- *Chris Alden and Karen E. Smith, Strengthening Democratic Structures and Processes in Africa: A Commentary on the Role of European Union, P:02. Page Web Consultée le:24/12/2007. http://www.ieei.pt/files/Paper_ChrisAlden_final.pdf*

[2]- منى يعقوبيان, المرجع السابق, ص03.

[3]- محمد الاطرش، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الاوروبية المتوسطية. مجلة المستقبل العربي، العدد272, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، اكتوبر2001، ص ص87-88.

[4]- منى يعقوبيان، المرجع السابق، ص07.

[5]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

وبالرغم من أن الحوار, والمشروطية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية, ترافقــت بتقــديم المساعدات، فقد استقبلت الدول الأفريقية القليل من المساعدات لتطبيق المبادرة الأوروبية للديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتي تقدر تقريبا بــ 92 مليون أورو سنويا.[1] ومن جهة أخرى، لا تبدو العلاقة بين التقدم على مستوى جبهة الإصلاح، والحصول على التمويل واضحة. فمصر مثلا، وبالرغم من سجلها السيئ في مجال الإصلاح، تلقت كمية ضخمة من المعونة على مر السنين، وهذا بسبب دورها المهــم في عملية السلام في الشرق الأوسط. كما أن معظم أعضاء الإتحاد الأوروبي يتبنون مفهوم المشروطية من حيث المبدأ، إلا أنهم يترددون في ترجمة هذا المبدأ إلى واقع ملموس، ومازال الاتحاد الأوروبــي عاجزا عن إيجاد توازن عملي بين التواصل والعزل، بشكل يقود إلى نوع من المشروطية الهادفة.[2]

إضافة إلى كل ما سبق، تنتشر أيضا ضمن هذا السياق، الفواعل شبه دولية *Semi-State*، وغير دولية *Non-State* في عالمنا المعاصر، مع تفويض ذاتي للتأثير في قضايا الحكم، وحقوق الإنــسان، والديمقراطية، مثل: الجمعيات الخيرية المستقلة، أو المنظمات التنموية كـــ*Oxfam* .

[1]- *Chris Alden and Karen E.snith, Op-Cit, PP:04-05.*

[2]- منى يعقوبيان، المرجع السابق، ص08.

المبحث الثالث: - الصراع السياسي ــ الإثني واستراتيجية بناء السلام في إفريقيا.

تبدو إشكالية تحليل الإطار المعرفي للصراع السياسي، والإثني في السياق الأفريقي متشعبة ومشرذمة. خاصة أن الباحثين في كلا الحقلين "السياسة المقارنة" و "العلاقات الدولية" يجددون طرح هذه الإشكالية ضمن الإطار عبر الوطني ــ الإقليمي ــ بالإضافة إلى الإطار الخارجي ــ الدولي.

إذ تؤكد الأدبيات المتعلقة بالصراع السياسي ــ الإثني من جهة، واستراتيجيات بناء وحفظ السلام داخل القارة الإفريقية من جهة أخرى، عدم جدوى وجود حل مشترك، واستراتيجية موحدة لحل الصراعات السياسة والإثنية العنيفة. ومن ثمة إعادة تأهيل الدول المتضررة من هذه الصراعات، داخل اتجاه السياسة الدولية المرتبطة بأجندة ترسيخ الديمقراطية والحكم الجيد، وتحقيق التنمية المستدامة داخل القارة الإفريقية. ضمن هذا السياق، سأتناول بعض الأدبيات المتعلقة بالصراع السياسي والإثني في القارة الأفريقية في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني، فسأتعرض إلى أهم استراتيجيات بناء وحفظ السلام داخل هذه القارة.

المطلب الأول: - بعض أدبيات الصراع السياسي ـ الإثني في القارة الأفريقية.

يؤكد الباحثون في السياسة المقارنة، والعلاقات الدولية على صعوبة تفحص أدبيات الصراع السياسي والإثني بشكل عام. وبالنظر إلى طبيعة البنية الإنثروبولوجية، والإثنولوجية، والسوسيولوجية التي تميز القارة الأفريقية عن باقي القارات الأخرى، تبدو المهمة أصعب. لذلك نريد التركيز على بعض الجوانب المعاصرة التي تميز ظاهرة الصراع السياسي ــ الإثني في افريقيا، والتي تظهر الطابع عبر الوطني لها.

1/- مفهوم الصراع السياسي ــ الإثني: -

تشرح ادبيات الصراع الاجتماعي والسياسي، لماذا بعض الانظمة السياسية هي اكثر تمثيلا وديمقراطية، في حين تعتبر الأنظمة الأخرى اقل تمثيلا؟ ولماذا بعض محاولات الدمقرطة والترسيخ الديمقراطي تنتج وتنجح، وفي الدول الأخرى تفشل؟ فإذا كان الصراع الاجتماعي ينتج عن التخصيص الابتدائي ـ الأصلي ـ للموارد، فإن الصراع السياسي هو نتيجة تخصيص الموارد لإنتاج السلع العامة *Public Goods*. إذ يتكاثف الصراع السياسي في مسيرة التنمية الاقتصادية (متغير)، في حين يبدو ان الصراع الاجتماعي ثابت. لذلك يمكن تصنيف اربعة انظمة سياسية ضمن اوجه الصراع الاجتماعي والسياسي هي: -[1]

ا - نظام سياسي ذو صراع اجتماعي ضعيف، وصراع سياسي ضعيف.
ب - نظام سياسي ذو صراع اجتماعي ضعيف، وصراع سياسي قوي.
ج - نظام سياسي ذو صراع اجتماعي قوي، وصراع سياسي ضعيف.
د - نظام سياسي ذو صراع اجتماعي قوي، وصراع سياسي قوي.

إذ يتطلب تاكيد وإسقاط هذا التصنيف على الدول الافريقية، الكثير والمزيد من الجهد العلمي، والقراءة المتانية لطبيعة الصراع الاجتماعي والسياسي داخل دول القارة الافريقية. ولكن يمكن التاكيد

---

[1]- *Marcus Mark Tanner, Social Vs Political Conflict and Regime Choice, P:01. Page Web Consultée le:02/01/2008.*
http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Marktanner2.pdf

على أن الصراع الاجتماعي هو بادئة ونقطة انطلاق للصراع السياسي. هذا الأخير أيضا، له صلة وثيقة بالصراع الإثني.

إن دراسة الإثنية أو الصراع الإثني،[1] يتطلب منا مراجعة دقيقة للعلوم التي لها علاقة مباشرة بهذه المفاهيم.[2] منها "الأثنوغرافيا"، و"الأثنولوجيا"، و"الأنثروبولوجيا". حيث شاع استعمال هذه المصطلحات في دراسات السياسة المقارنة والعلاقات الدولية منذ بداية القرن20، إثر التغيرات الكبرى في الخارطة الجغرافية السياسية، التي نتجت بفعل الحروب، والتي أدت إلى انهيار، وسقوط الكثير من الإمبراطوريات، والدول الكبرى خاصة بعد الحرب الباردة.[3]

في الحقيقة، لا يزال مفهوم الإثنية في الوقت الحاضر محل خلاف، وعدم اتفاق حول مضامينه ودلالاته. حيث تردد محتواه بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية، بالإضافة إلى أنه تم اعتباره جماعة أساسية أو أمة. كما أنه قد يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة الإثنية، بمثابة خط متواصل يبدأ بالقبيلة، وينتهي بالأمة.[4]

يُعّرف **أحمد وهبان** الإثنية على أنها تجمع بشري يرتبط أفراده فيما بينهم، من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة)، أو ثقافية (حال وحدة اللغة أو الدين أو الثقافة). حيث يعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب، مشكلا لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، ويكون هذا التجمع مدركا لتمايز مقومات هويته وذاتيته، عاملا دوما من أجل الحفاظ على هذه المقومات، في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.[5]

تبدو الظاهرة الإثنية، ظاهرة معقدة جدًا، وهي مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى. قابلة للتغير وعدم الثبات، كونها قادرة على أن تبدل من طبيعتها، ومكانه، ودورها في المجتمع.[6] وقد لاحظها

---

[1]- يتم النظر للصراع الإثني على انه واحد من العوائق الكبيرة للتنمية الفعالة في إفريقيا. في نيجيريا مثلا، هذا النوع من المنافسة، والذي نادرا ما يكون بين الجماعات الإثنية. تم النظر إليه كمحصلة للمرحلة الاستعمارية، إذ ان العامل او الطابع الإثني لم يقل مع مجيء الاستقلال، فقد اصبح مقياسا لإجراء مساهمات في جهود التنمية الوطنية، وخاصة من اجل تخصيص، وتوزيع السلطة، والموارد الوطنية. لمزيد من الإطلاع انظر:-

Edlyne E. Anugwon, Ethnic Confilict and Democarcy in Negeria: The Marginalisation Question , Journal Of Social Development in Africa, Vol°:15, N°:01, P: 61.

[2]- تعني "الاثنوغرافيا"ــ كمصطلح ــ الدراسة الوصفية لاسلوب الحياة، ومجموعة التقاليد، والعادات، والقيم، والادوات، والماثورات الشعبية لدى جماعة معينة او مجتمع معين، خلال فترة زمنية محددة. هذا ما ادى إلى ترجمتها "بالانثروبولوجيا الوصفية". اما مصطلح "الاثنولوجيا"، الذي يترجمه البعض على انه "علم الاعراف البشرية"، في حين يترجمه المعجم الجغرافي على انه يمثل "علم الشعوب"، اما مجمع اللغة العربية القاهري، فيرى انه "علم الاجناس"، ومهما كانت هذه الترجمة، فإنه يعني العلم الذي يهتم بالدراسة التحليلية، والمقارنة للمادة الإثنوغرافية، بهدف الوصول إلى تصورات نظرية، او تعميمات بصدد مختلف النظم الاجتماعية والإنسانية. اما المصطلح الثالث " الانثروبولوجيا"، الذي يعني ذلك النسق المعرفي، والمنهجي لدراسة الإنسان طبيعيا، واجتماعيا، وحضاريا، ولها ثلاثة فروع هي: الانثروبولوجيا الثقافية، والطبيعية، والاجتماعية. انظر:-

عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، سلسلة اطروحات الدكتوراه(23). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص94.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4]- المرجع نفسا، ص96.

[5]- احمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الاقليات والجامعات والحركات العرقية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000، ص74.

[6]- عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص97.

العديد من الباحثين، من بينهم الباحث **شفيق الغبراء**، في معرض حديثة عما يسمى بـ "الصحوة الإثنية" أو "الوطنية الإثنية". والتي تنتشر عبر القارات الخمس، إنها صحوة تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة. بالإضافة إلى تحالفات، وانقسامات جديدة، فالكثير من الوحدات، والمجموعات الصغرى المسماة إثنية، والقائمة على أساس العرق، الدين، والانتماء القبلي، بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية، مؤكدة وجودها، ومؤثرة في سياسات، وقرارات الحكومة، وفي مجالات محددة، أي وجود حكومات مرتبطة بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.[1]

إن الباحث **شفيق الغبراء**، يقرن في الحقيقة الإثنية بالمجموعات، والوحدات الصغرى. بمعنى أنه يرى أن "الإثنية" هي بمثابة الكلمة المقابلة لـ "الأقلية"، فالإثنية لديه تمثل مجموعة الأقليات ضمن أية جماعة وطنية قائمة. سواء كانت هذه الأقلية على معيار العرق أو الدين أو غيرها. ومن جهة أخرى يراها ـ أي الإثنية ــ في موضع أخر تشير إلى تمايز أو اختلاف الجماعات، بعضها عن البعض الآخر، بالخواص الطبيعية أو الثقافية. وهنا فالإثنية، قد تكون جماعة الأغلبية أو جماعة الأقلية ضمن إطار الجماعة الوطنية، أي تمايز الجماعات التي تتكون منها الجماعة الوطنية أو الدولة بعضها عن البعض الآخر، بغض النظر عن كونها تمثل الأقلية أو الأغلبية العددية في الدولة.[2]

ربما ينطبق هذا المقترب التحليلي للإثنية على حالة البربر في كل من الجزائر والمغرب، هذه الأقلية التي تكون20% من الشعب الجزائري، والتي تم تدريجيا تهميشها كجماعة خلال النضال من أجل الاستقلال رغم دورها الرئيسي والأساسي.[3] أما في المغرب، يمثل ما بين 40% إلى 45% من الشعب ثلاث مجموعات أساسية للبربر.[4]

فما هو صحيح في الماضي، هو صحيح في الوقت الراهن، إذ ان العمليات المعاصرة، والمتناقضة في نفس الوقت للعولمة. اثرت في الحياة السياسية والاجتماعية، والتي بشكل خاص استجابت نحو صبغ صفة الهامشية على المجموعات البربرية (الأقليات). إذ ليس هناك اي شيء يمنع القول بان الموجة الأخيرة للعولمة، ساعدت على تقوية، وتنشيط، وتوسع سرعة الهوية الإثنية السياسية

---

1 ـ نفس المرجع، نفس الصفحة.

2 ـ نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 ـ في دراسة رائعة للاستاذ **عادل زفاع**، بعنوان "القضية الامازيغية: اينبولوجيا الازمة". يشير فيها إلى الطرح الإينبولوجي ــ علم الاسباب ـ حول إمكانية اعتبار الاقليات الامازيغية في الجزائر جماعات (مجموعات) اثنية. وبعد ذكر تعريف **جون ستاك** *John Stack*، الذي يركز على 06 معايير لتحديد الهوية الإثنية هي: ـ العرق، القرابة، الدين، اللغة، العادات، والإقليم. تم سرد اهم المميزات التي تختص بها المجموعات الامازيغية في الجزائر من خلال العرق، الدين، الثقافة، العادات، والإقليم، والتطرق إلى المحدد العرقي من ناحية الاختبارات الجينية. تم تبني المحدد اللغوي وفق محددات *Stack* لتشكيل هوية اثنية امازيغية. وكذلك تناول الاستاذ دور السياسة الفرنسية في إثارة النعرات الإثنية للمجموعات الامازيغية ــ بشكل خاص المنطقة القبائلية ــ، حيث تجادل العديد من الباحثين حول تاكيد او رفض هذه الاطروحة من بينهم **توفيق جبالى**، **سالم شاكر**، **جاك بيرك**، حيث خلصت الدراسة إلى ان مسعى دور السياسة الفرنسية الاستعمارية وراء تغذية الازمة الامازيغية، هو طرح يفتقد إلى الادلة الكافية، وان الازمة الامازيغية كانت ضحية ازمة الشرعية التي مر بها النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال، حيث استعملت النخبة السياسية الخطاب الإقصائي ضد الامازيغ من اجل البقاء في السلطة، رغم الدور الطلائعي الذي ابداه الطرف الامازيغي في الكفاح ضد المستعمر. انظر: ـ

عادل زفاع، القضية الامازيغية: اينبولوجيا الازمة. تاريخ الإطلاع:2008/01/06.

http://www.geocities.com/adelzaggagh/etiology-amazigh.html

4- *Bruce Maddy. Weitzman, Ethno-Politics and Globalisation in North Africa: the Berber Culture Movement, The Journal of North African Studies, Vol°:11, N°:01, March2006, P:72.*

للبربر ـ الأمازيغ في السيطرة, رغم تحديها المتزايد لسلطات الدولة، والحركات الإسلامية.[1]

إن الحوار البربري ـ الأمازيغي، تابع للقيم الليبرالية للحضارة الغربية، خاصة فيما يتعلق بتحسين حقوق الإنسان، الديمقراطية، والحرية مع التعددية الثقافية،[2] بالإضافة إلى معارضة الإسلام والعربية. فالكتاب البرابرة يبنون وجهات نظرهم في الوقت الراهن على براديم 'صراع الحضارات" بين الغرب والإسلام، حيث ظهر هذا الطرح خاصة من طرف أمازيغ المغرب، من بينهم المفكر **محمد شفيق**.[3]

إن القضية البربرية ــ الإثنية الأمازيغية ـ في الجزائر والمغرب، تؤكد عدم الدقة في استخدام مفهوم الإثنية، حيث نبه إلى هذا الدكتور **رياض عزيز هادي**، في دراسة له عن المشكلات السياسية في بلدان العالم الثالث، حيث ذكر بأن "الإثني" *Ethnic* مصطلح يطلق لوصف الواقع الثقافي لمجموعة بشرية، كما يستخدم أيضا لوصف مفاهيم تنطبق على العرق، الحضارة، الشعب، والقبيلة. بالإضافة إلى أنه يستعمل بمفاهيم جديدة، وغير دقيقة أحيانا، فقد يكون المقصود به مجموعة لغوية، كما هو الحال بالنسبة لقبائل الهاوسا في نيجيريا والنيجر، أو مجموعة عرقية وهو ماينطبق على سكان أفريقيا من غير أبنائها الأصليين، وقد يعبر عن مجموعة قبلية، كقبيلة الكيكوبر في كينيا. لكن هذا التعبير يبقى وصفا يتسم بالمرونة للجماعات البشرية، التي تتميز عن غيرها بقيمها الثقافية ولغاتها المشتركة.[4]

يبدو أن هناك اتجاها سائدا ضمن الشعوب الأفريقية وباحثيها، بأن جل الصراعات السياسية، والحروب المنبثقة في القارة الأفريقية، سببها الإثنية. علما أن الإثنية أو الخصائص الإثنية، هي ميزة عالمية للإنسانية *Universal Feature of Humanity*.[5] في هذا السياق، يرتبط الفهم الصحيح للصراع السياسي المتواجد داخل الدول الأفريقية، بتقفي الأضرار الجسيمة التي يظهرها الصراع الإثني من جهة، بالإضافة إلى دراسة الأشكال الجماعية للصراع العنيف في الوقت الراهن، مثل الصراعات المرتبطة باللاإستقرار، الحروب المدنية، النزوح، التشرد، والدمار.[6]

2/ - الحروب المدنية والهجرة الإجبارية والدول القاتلة في أفريقيا: -

لقد استمرت الصراعات المسلحة، بالإضافة إلى الازمات السياسية، والاقتصادية الشديدة لفترات طويلة، والتي لها عواقب مختلفة في القارة الافريقية. فتصاعد الصراعات داخل الحدود الوطنية يمكن ان نرجعه لعدة عوامل، حيث تتضمن تدخل الدول المجاورة في دعم جماعة عبر الحدود، تصنيع

---

[1]- *IDEM.*

[2]- إن الجيل الثالث من المناضلين الامازيغيين في الجزائر، نادوا بالدمقرطة، وفتح الفضاء السياسي. وكان ذلك نتيجة القمع الشديد الذي مُورس على كل اشكال التعبير عن الحريات، والتنوع. هذا ما ادى إلى ظهور العديد من الاقطاب الامازيغية تدافع على القضية الامازيغية بقيادة كل من **حسين ايت احمد** (*FFS*)، و**سعيد سعدي** (*RCD*). وبزيادة التنافر بين الحزبين حول المد الاصولي الإسلامي، بعد توقيف المسار الانتخابي، فشل هذان الشكلان السياسيان في تحقيق دفعة معتبرة في الجانب الملموس لازمة الهوية، التي تعاني منها المنطقة القبائلية، حيث تم فتح المجال لظهور مطالب الحكم الذاتي تحت قيادة حركة العروش في2001. لمزيد من الإطلاع انظر: -
عادل زقاغ، القضية الامازيغية: إيتيولوجيا الازمة، المرجع السابق.

[3]- *Bruce Maddy. Weitzman, Op-Cit, P:73.*

[4]- عبد السلام إبراهيم بغدادي، المرجع السابق، ص97.

[5]- *Kwesi Kwaa Prah, Africa Wars and Ethnic Conflicts-Rebuilding Failed States. Human Development Report: Africa Regional Background Paper, UNDP, 2004, P:01.*

[6]- *Signe Arnfred, Re-thinking Africa: A Contribution to the Swedish Government White Paper On Africa . Uppsala: The Nordic African Institute, June 2007, P:25.*

الحدود بين الدول الأفريقية، نشاطات مصالح المستثمرين ـ القطاع الخاص – عبر العالم في استئصال الموارد، والسيطرة على تجارة الأسلحة في مناطق بؤر الصراع. بالإضافة إلى الحركات الهاربة عبر الحدود، والتي أصبح دورها مباشرا في أقلمة ـ جعل الحرب إقليمية – الحروب المدنية، ويسقط هذا الوصف أيضا على الدول المجاورة التي تعمل كأماكن مستقبلة لعدد كبير من المهاجرين النازحين.[1]

إن الصراع المتواجد الآن في السودان ـ دارفور ـ، سببه في الحقيقة الدول المجاورة، والمتمثلة في التشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى *CAR*. كما أن الأزمات المتواجدة في الصومال جَّرت معها إثيوبيا، أوغندا، وإريتريا في الصراع داخل القرن الأفريقي. ومن جهة أخرى، إن تغلغل الأزمات الاقتصادية، والسياسية الدائم في زيمبابوي له آثار سياسية، اقتصادية، وديموغرافية مهمة على الدول المجاورة في الجنوب الأفريقي *Southern Africa*، خاصة في جنوب أفريقيا *South Africa*.[2] فأقلمة الحروب المدنية، بالإضافة إلى الأزمات السياسية، والاقتصادية في الغرب، والشرق، والوسط لأفريقيا. وضع في الحقيقة تحديات هائلة للأمن الإقليمي – الأمن المجتمعي –، بالإضافة إلى الأمن العالمي، حيث أدى هذا إلى ظهور اتجاه يطمح لإضفاء الطابع الأمني للتنمية *Securitization of Development*. لاسيما وأن هناك حاجة لإعادة التفكير *Re-think*، وإعادة التركيز *Re-Focus* في الانشغال الدولي *International Engagement* مع أفريقيا، وفي علاقتها مع إدارة الأزمات وبناء السلم.[3]

من زاوية اخرى، يتمثل الهدف الموحد والعمل المشترك المقدم من طرف الدول الأفريقية، هو تقوية الوضعية الأفريقية داخل مفاوضات التجارة الدولية. إذ أن الشروط المتبناة، والعوامل المتخذة، ترجمت إلى وقائع، حيث افضت إلى بروز ما يعرف بـ الدولة الفاشلة *Failed State*. والتي تعبر عن تجارب، ومراحل مختلفة تنتقل فيها الدولة من النظام إلى اللانظام، ومن الاستقرار إلى الفوضى.[4] كما ان هذه الظاهرة ليست غريبة عن القارة الافريقية، فالاغلبية الساحقة للدول الفاشلة هي اليوم في افريقيا، إذ تجسد من خلال الشلل الحكومي *Government Paralysis*، كما تعتبر الدولة الفاشلة ايضا احد مخلفات الحروب المدنية، التي ظهرت في العديد من الدول الافريقية من بينها ليبريا، السودان، والصومال.[5]

كما عُرفت القارة الافريقية بقارة الشعب الدائم الحركة، حيث ان الجماعات المختلفة للهجرة، تاسست كممارسة روتينية، ومشتركة لعدد كبير من الافارقة خلال قرون.[5] ولقد استمرت الهجرة الإجبارية لتظهر من خلال الكثير من الاسباب، تتضمن الحروب، والاشكال الاخرى للصراع السياسي العنيف. بالإضافة إلى البرامج الايديولوجية مثل الثورات، بالإضافة إلى الازمات الاقتصادية، والبيئية القاسية.[7] فالاكثر اهمية بالنسبة للهجرة الإجبارية، هو احتكار الحوار الإنساني والتكنوقراطي،

[1]- *IDEM.*
[2]- *IDEM.*
[3]- *IDEM.*
[4]- *Kwesi kwaa Prah, Op-Cit, P:03.*
[5]- *Ibid, PP:3-4.*
[6]- *Signe Arnfred, Op-Cit, P:26.*
[7]- *Ibid, P:27.*

والسياسات التي تعرِّف، وتهدف إلى استخلاص خصائص الهاربين، والأشخاص المهاجرين داخليا. كما يجب على السياسات الدولية، والعوامل الخارجية المتدخلة، التوغل داخل المعاناة المباشرة، والحاجيات المعيشية للمهاجرين إجباريا وإدماجهم، مع منظور طويل المدى للتغيير والتنمية المستدامة.[1]

في الواقع، لا ترجع الحروب المدنية الأفريقية والصراعات السياسية العنيفة، إلى العوامل الداخلية فقط. إذ تتمّر المصالح الدولية مع فرق ـ أحزاب ـ متحاربة لأهداف الربح المالي، والمصالح الجيوسياسية *Geo-Political Interests*.[2] وما يؤكد هذا الطرح، هو أن الأسلحة المتواجدة في أفريقيا، يرجع أصلها إلى الدول الصناعية، التي تعتبر المنابع الأصلية لها. ففي تقرير البنك الدولي حول الأسباب الاقتصادية للحروب المدنية، وتأثيراتها (عواقبها) في السياسة، يقترح بأن الدول التي تكسب حوالي ربع من النتائج المحلي الكلي (الإجمالي) من الموارد الأولية، تحظى باحتمال كبير لنشوب الحروب المدنية فيها. على عكس الدول التي تتمتع بتنوع في اقتصادها، ويذكر التقرير أيضا بأن المتمردين الثائرين ينهبون الموارد الأولية، بهدف إكمال عملياتهم.[3]

3/- الصراع السياسي ـ الإثني عبر الوطني:-

تشهد أفريقيا في الوقت الراهن، اتجاها كثيفا نحو الديمقراطية، والحكم الجيد، ولكن أهم العوائق التي تحول دون الترسيخ الجيد لهذه المفاهيم هو تصاعد الإثنية. وأشكال أخرى من التوترات الاجتماعية، والسياسية في بعض الأماكن من القارة مثل: إثيوبيا، ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو، روندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، هذه التوترات الداخلية المحلية، تم توريدها بكل سهولة نحو الخارج إلى الدول المجاورة.[4]

إن من مميزات النظام العالمي الجديد، هو انبثاق أو إعادة تنشيط القومية بين الجماعات الإثنية الكبيرة، هذا ما شهدته العديد من الدول الأفريقية كالصومال، السودان، إثيوبيا، كينيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وموريتانيا. إذ ان تكاثف القومية الإثنية يمكن ان يعمل على خفض التوترات، كما يمكن ان يخلق نزوح بعض الجماعات، بسبب الضغط الذي تمارسه الدولة او الجماعات الأخرى عليها.[5]

وبالنظر إلى الصراع السياسي ـ الإثني عبر الوطني، تبرز العديد من الاسئلة الجوهرية من بينها: لماذا ومتى تتدفق الصراعات الإثنية والسياسة في افريقيا عبر الحدود؟ في الواقع، يمكن تقفي جذور الصراع السياسي ـ الإثني عبر الوطني، واثاره في إدراك الجماعات الإثنية عبر الحدود، في ان تعرض الامن المادي *Physical Security* لبعض الجماعات للخطر من طرف الجماعة الإثنية الاخرى، او في احيان اخرى، تبرز بعض الحالات في افريقيا، اين الدول سواء قادرة او غير قادرة، لا تريد التدخل لتتوسط بين الجماعات او ان تتقدم بضمانات لتحميهم. إذ ان الجماعات التي تلحظ او تواجه تهديدات جدية، ستقوم في الاجل القريب بالنزوح والانتقال إلى الدول الاخرى، او المناطق المجاورة منها، وهذا ما يؤدي إلى اقلمة الصراع الإثني وجعله عبر وطني.[6]

---

[1]- *IDEM.*
[2]- *Kwesi Kwaa Prah, Op-Cit, P:04.*
[3]- *IDEM.*
[4]- *Edmond J. Keller, Culture, Politics and the Transnationalization of Ethnic Conflict in Africa: New Research Imperatives. Polis/R.C.S.P/C.P.S.R, Vol°:09, Numéro Spécial, 2002, P:02.*
[5]- *IDEM.*
[6]- *Ibid, PP:04-05.*

وقد أشار *Rothchild and Lake* (1998)، بأن حالة الارتياب الإثني (عدم الثقة)، هي محصلة انتشار أو تصاعد الصراعات الإثنية عبر الحدود. فالصراع السياسي - الإثني ينتشر داخل الدول، كما ينتشر خارجها عند وجود جماعات أثنية متقاربة في الدول المجاورة، إذ يمكن أن يكون الصراع السياسي ــ الإثني عبر وطني بصفة إرادية أو غير إرادية.[1]

المطلب الثاني :- بعض استراتيجيات بناء وحفظ السلام في إفريقيا.

يبدو أن الصراع السياسي ــ الإثني من العوائق الأساسية، والمستديمة لترسيخ الديمقراطية، والحكم الجيد في الدول الأفريقية. وتجسيد أهداف التنمية التي تعاهدت والتزمت بتطبيقها القيادات، والحكومات الأفريقية، وللحيلولة دون الوقوع مرة أخرى في الصراعات الإثنية التي تؤدي إلى فشل الدولة في تحقيق التنمية، تم إعطاء الأولوية في الأجندة السياسية الإقليمية للقارة الإفريقية لإستراتيجيات بناء وحفظ السلام، وتوطيد الاستقرار، بهدف بلوغ درجات عالية من النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الفعلية المستدامة.

ضمن هذا الإطار، يظهر التاريخ والتجارب الأفريقية، بأن الحلول الدائمة لبعض الصراعات هي تقريبا مستحيلة. لذلك، فاتخاذ تدابير وقائية يكون أفضل لتسيير، وإدارة الصراعات الإثنية والسياسية العنيفة في أفريقيا. إذ يجب على دول القارة، أن تدخل في استراتيجيات متعددة، لإزالة التوترات، والصراعات الداخلية، بالإضافة إلى تصريف شؤون الاختلافات الإثنية.[2]

لقد كانت معظم الخيارات المتاحة لإزالة الفوارق الإثنية، وإخماد الصراعات السياسية، تمتد من الإبادة الجماعية إلى الاستيعاب الكامل (التغلغل). فعمليات التطهير الإثني في روندا عام1994، تعبر بوضوح عن إبادة جماعية، إلا أن هذا الخيار يبدو عاجزا، ومستحيلا في وقتنا الحالي، خاصة في ظل تصاعد هتاف المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية التي تمنع هذا الخيار.[3]

كما أن خيار الاستيعاب يبدو صعبا، إن لم يكن مستحيلا في بعض الحالات التي يكون فيها التكامل، والتعاون هو مساوٍ لتاسيس حكم تسلطي. والذي بطبيعة الحال تعارضه القوى العظمى، والمنظمات الدولية النافذة، التي تؤكد على استراتيجيات الدمقرطة، حقوق الإنسان، والحكم الجيد. إضافة إلى الطبيعة التعددية لحكم الجماعة الإثنية *Multi-Ethnic State*، فالحكومات المتتالية في السودان، حاولت تطبيق خيار الاستيعاب، لكن هذا المشروع فشل، خاصة وان هدف الاستيعاب ليس معناه التنازل عن الثقافة الكلية للإثنية او الجماعة الإثنية، وهذا ما تؤكده حالة دارفور اليوم.[4] فالسؤال الجوهري[5] الذي يمكن طرحه حول قضية السودان، ومناطق اخرى في افريقيا، تشهد الصراع مثل: الصومال، هو هل يمكن توطين الاستقرار والسلم بنجاح؟ وهل يمكن لاعدادات تقاسم السلطة

---

[1]- *IDEM.*
[2]- *Edmond J. Keller, Op-Cit, P:07.*
[3]- *IDEM.*
[4]- *IDEM.*
[5]- وكذلك السؤال الجوهري المطروح حاليا، والذي يواجه دراسي العلوم السياسية في العصر الراهن، هو استمرارية واثار الإثنية، التي غذت الصراع داخل القارة الإفريقية. فعلى المستوى النظري، يثير التحول السياسي الحالي التساؤل عن الدور الذي يمكن ان تلعبه الإثنية في دفع المسيرة الديمقراطية، او إخراجها عن مسارها. لمزيد من الإطلاع انظر:-

ماريو ازيفيدو، الإثنية والتحول الديمقراطي (الكاميرون والجابون). في: اكوديبا نولى، المرجع السابق، ص471.

Power-Sharing Arrangement أن تكون كافية للحد من إراقة الدماء؟[1]

1/ -إستراتيجية النظرية التوافقية: -

إن الأدبيات الحالية حول الدمقرطة، والترسيخ الديمقراطي، والحكم الجيد، تبرز أن التغاير، والتمايز الإثني، والثقافي أيضا، ضار بالنسبة للاستقرار السياسي. بحجة أن هذه المجتمعات أو الدول، التي لا تتمتع بوحدة إثنية أو ثقافية، تنقصها القيم المشتركة بين المواطنين، والإجماع حول الحدود المناسبة للدولة، ودور الدولة.[2] ضمن هذا السياق، تقترح المؤسساتية دورا فعالا للمؤسسات السياسية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإدارة الصراع ديمقراطيا. إذن فالديمقراطيون يمكن لهم القيام بخطوات مهمة لتحسين، وترسيخ الديمقراطية من خلال التصميم الفعال للمؤسسات.[3]

لقد احتكرت النظرية التوافقية *Consociatianal Theory*، مناقشات الباحثين خاصة داخل حقل السياسة المقارنة. من خلال التحاور حول ماهي المؤسسات المناسبة لبناء السلام *Peace-Building*، ودفع التحول الديمقراطي في مجتمعات ذات الانقسامات العميقة.[4] كما أن دراسات السياسة المقارنة، أفضت إلى مناقشات تهدف بالأساس إلى إمكانية تحقيق الهندسة المؤسساتية *Institutionnel Engineering*. لذلك تم معالجة الإحياء أو الإنعاش الديمقراطي *Democratic Survival* في الدول الأفريقية والآسيوية الفاشلة، من خلال وصف العلاج أو الطب البنيوي - المؤسسي.[5]

إن من الحجج المقنعة والمشجعة، تبرز في أن توطين، وتثبيت الاستقرار، والسلم في مجتمع ما بعد الصراع، يمكن أن يكون سهلا إنجازه في الدول ذات التعددية الإثنية. يبرز هذا الطرح في أن المصالح الجزئية للمجموعات الإثنية ستتكيف من خلال الية تقاسم السلطة، حيث يمكن النظر إلى هذه الأخيرة على الأقل، كمبادرة واقعية لإنجاز الاستقرار بين الإجماع الواسع لكل الجماعات، والأحزاب الداخلة في مفاوضات ما بعد الصراع، والاقتراح المشجع ايضا هو ان بعض الاعدادات لتقاسم السلطة هي مؤسسات اكثر فعالية لترسيخ الحكم الجيد.[6]

طبقا لهذا الطرح، يترتب عن الديمقراطية التوافقية (تقاسم السلطة) دائما عكس ذلك في واقع القارة الإفريقية، فبالإضافة إلى انها تجّمد جماعات الحدود، وتزيد من إخفاء الهويات الإثنية. فهي تندم خمودا انتقاليا، ومؤقتا للصراع المجتمعي – الإقليمي، والنتيجة دوما تؤدي إلى فشل عملية الترسيخ الديمقراطي والحكم الجيد.[7]

لقد اصبحت الديمقراطية التوافقية حاليا اكثر شعبية داخل القارة الافريقية، مع معظم التجارب

---

[1]- *Pippa Norris, Do Power-Sharing Institution works? Stable Democracy and Good Governance in divided Societies. Paper for presentation at the Midwest Political Science Association Annual Convention , Chicago: Palmer House Hilton, 9th April2005, P:02.*

[2]- *Andre Bachtiger and Other, Democracy Survival in Africa and Asia: Exploring the Role of Neo -Evolutionism, Ethnicity, Modernisation Theory and Institutionalism . Paper prepared for the General Conference of The ECPR, 6-8September2007, P:04.*

[3]- *Ibid, P:07.*

[4]- *Pippa Norris, Do Power-Sharing Institution works? Stable Democracy and Good governance in divided Societies, Op-Cit, P:02.*

[5]- *Andre Bachtiger and Other, Op-Cit, P:07.*

[6] - *Pippa Norris, Do Power-Sharing Institution works? Stable Democracy and Good governance in divided Societies, Op-Cit, P:02.*

[7]- *IDEM.*

الحديثة القائمة في البوروندي، جيبوتي، وجنوب أفريقيا. في أي حالة من هذه الحالات، هناك محاولات مُتعمدة، تم القيام بها لتأمين الجماعات الإثنية، مما يجعلها تشهد تمثيلا بارزا على مستوى الحكومة الوطنية، إذ اعتبر هذا التمثيل إجراءً جيدا لبناء الثقة *Trust-Building*، وتم النظر إليها ـ أي المحاولات ـ كذلك على أنها تعاقدات إثنية جديدة *New Ethnic Contracts*.[1]

ومن عمليات الديمقراطية التوافقية *Consociational Democracy*،[2] الناجحة في أفريقيا، نجدها في دولة جنوب أفريقيا.[3] وبالرغم من أن هذه الأخيرة هي الأولى عنصريا، إلا أن تعدد الأحزاب، الذي تم في1994، مع تغيير قواعد التمثيل النسبي، أكد عدم وجود أي حزب يستطيع إنجاز أغلبية مطلقة.[4] فالمفاوضات التي جرت في جنوب أفريقيا، أنتجت تقاسم السلطة في الجهاز التنفيذي، من خلال تعيين قيادات الأحزاب الأخرى، والذين تحصلوا على نتائج حسنة في الانتخابات، في مكاتب وزارية مهمة، إذ يبدو هذا كافيا لتوليد ثقة واسعة في مجتمع جنوب أفريقيا.[5]

وبالرغم من الميزة الايجابية للديمقراطية التوافقية، فإن هناك بعض القضايا، والمشاكل التي يمكن أن نطرحها. ولعل هذا ما يتجسد في جنوب أفريقيا، فعندما تتمتع الجماعات المختلفة بمزايا اقتصادية، واجتماعية غير متساوية. لا تكفي حينذاك سياسة التوزيع النسبي لتحقيق العدالة كما يفهمها الكثيرون، بل قد تجعل السياسة مفهوم العدالة أكثر بُعدًا، هذا هو أساس مشكلة جنوب أفريقيا الذي يقوم نظامها السياسي على التفرقة،[6] فالديمقراطية التوافقية لا تهتم بالعدالة الاقتصادية، قدر اهتمامها باستيعاب النخبة في هيكل القوة. اما من الصعوبات الأخرى التي تعترض مشروع الديمقراطية التوافقية، والتي تتصل بمفاهيم حقوق الجماعات والهيمنة، فمنظرو الجماعة ما زال عليهم الإجابة على العديد من التساؤلات أهمها: ما هي الحقوق الواجبة للجماعات؟ وما هي الجماعات التي يسمح لها التمتع بهذه الحقوق؟ ومَن يمثل هذه الجماعات؟[7]

من جهة اخرى، تقدم النظرية التوافقبة الفيدرالية اوالتقاسم الإقليمي للسلطة كوجه ثانٍ للنظرية التوافقية، والتي تعتبر مهمة لاستقلالية الجماعة في المجتمعات المنقسمة *Divided Societies*، ايـن توجد مجموعات الإثنية ـ. اللغوية، والإثنية ـ الدينية المتمركزة جغرافيا في اقليم معين، واين ايضا ترسم الحدود الإدارية للوحدات السياسية لتعكس توزع المجموعات الإثنية.[8] كما تسمح الفيدراليات[1]

---

[1]- *Edmond J. Keller, Op-Cit, P:07.*

[2]- قد اكد **ارنولد ليجفارت**، وهو ملتزم بمبادئ الديمقراطية التوافقية. ان هناك مجموعة من القواعد الدستورية، وغير الدستورية، التي تصلح للمجتمعات التعددية. فاهم عناصر الديمقراطية التوافقية هي: مشاركة مثلى للجماعات الهامة في السلطة التنفيذية، درجة عالية من الاستقلال الداخلي للجماعات الراغبة فيه، تمثيل نيابي نسبي، وتوزيع نسبي للمناصب الحكومية والموارد العامة، بالإضافة إلى حق الاقليات في النقض فيما يخص الموضوعات الحيوية. لمزيد من الإطلاع انظر: ـ

فاينسنت مافاي، الديمقراطية الليبرالية والصراع الإثني في جنوب إفريقيا(تر: نهاد جوهر). في: اكوديبا نولى، المرجع السابق، ص444.

[3]- *Pippa Norris, Do Power-Sharing Institution works? Stable Democracy and Good Governance in divided Societies, Op-Cit, P:02.*

[4]- *Edmond J. Keller, Op-Cit, P:07.*

[5]- *IDEM.*

[6]- فاينسنت مافاي، المرجع السابق، ص444.

[7]- المرجع نفسه، ص ص444-445.

[8]- *Pippa Norris, Do Power-Sharing Institution works? Stable Democracy and Good Governance in divided Societies, Op-Cit, P:11.*

والاتحادات اللامركزية، والحكومة المحلية اللامركزية بفضاء لامركزي للمجموعات، كي تسيَّر، وتدبر قضايا ما بحرية، مع حماية حقوقها الإقليمية مثل الدراسة واللغة.[2]

واقعيا، هناك القليل من الحالات التي يمكن النظر إليها كمثال ناجح للفيدرالية في العالم الراهن، وهي متمركزة أساسا في الديمقراطيات المؤسسة خاصة كندا، الهند، والولايات المتحدة الأمريكية.[3] وبالرغم من أن هذا المقترب ـ الفيدرالية أوالاستقلالية الإقليمية ـ يُستعمل لبناء الثقة بين الجماعات، التي شهدت في الماضي تهديدًا. فإنه يميل نحو الفشل، إلا إذا أرادت القيادة وضع تفويضات ذات مصداقية، وإظهار متماسك بأنهم يحترمون كل المواطنين.[4]

ورغم أن البحث الذي قامت به *Pippa Norris* من خلال مقارنة 191 دولة، حيث أكدت فيه على أن الفيدرالية لا ترتبط بأي مؤشر للحكم الجيد.[5] تم تطبيق هذا المقترب ـ المبدأ ـ في بعض الدول الأفريقية، إذ تم تجسيده في السودان بدون نجاح، بالإضافة إلى صياغة مشروع فيدرالي في نيجيريا والذي لقي نجاحا نسبيا، خاصة في تجنب نشوب الحروب المدنية والصراعات الإثنية المستقبلية.[6]

ومن جهة أخرى، يشعر أنصار التوافقية دائما بالقلق من احتمالات وقوع الحروب، والصراعات الإثنية، وعدم الاستقرار. بهم يحاولون دائما وصف الوسائل اللازمة لغرس الأمن، الاستقرار، وبناء السلم.[7] بالإضافة إلى أن نجاح النظرية التوافقية يرجع في كثير من الأحيان، إلى مستوى تفويض القيادة، فإذا كانت القيادة لا تريد تفعيل الشفافية في خفض التوترات الإثنية، ستظهر هذه الأخيرة من جديد، وفي بعض الحالات، يمكن ان تقود التوترات الإثنية الناتجة إلى صراع سياسي اكثر اتساعا.[8] لهذا الغرض، تبرز استراتيجيات أخرى يمكن العمل بها، وتجسيدها على المستوى الدولي والأفريقي، بهدف خفض الصراعات السياسية العنيفة.

2/ - استراتيجية تدخل الطرف الثالث في النزاعات والصراعات السياسية ـ الإثنية: -

مع تضاعف وتصاعد الصراعات الإقليمية العنيفة داخل الدول، تبرز الحاجة إلى ممارسات عملية لحل الصراع، خاصة إذا تم إنجازها من خلال الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير

---

[1] - يرى انصار النظام الفيدرالي انه يمنع الإستخدام السيء لسلطة من قبل الحكومة المركزية، كما انه يزيد من روح التسامح، ويوسع من نطاقي التمثيل والمسؤولية. فيصبح اداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعتقد هؤلاء الانصار ان الفيدرالية تجمع بين مزايا التنوع والوحدة، من خلال مؤسسات تمثيلية تسعى لتناول قضايا الصراع الإثني، وحماية حقوق الاقليات. وان عملية نقل السلطة، وتفويض المسؤوليات يُفترض انها تؤدي إلى زيادة نسبة تمثيل الاقليات. اما منتقدي هذا النظام يرون انه يضعف الدولة القومية، كما يشير هؤلاء إلى ان الوحدات الفيدرالية لن تكون بالضرورة ديمقراطية. لمزيد من الإطلاع انظر: -
فاينسنت مافاى، المرجع السابق، ص448

[2]- *IDEM.*
[3]- *IDEM.*
[4]- *Edmond J. Keller, Op-Cit, PP:07-08.*
[5]- *Pippa Norris, Do Power-Sharing Institution works? Stable Democracy and Good Governance in divided Societies, Op-Cit, P:01.*
[6]- *Edmond J. Keller, Op-Cit, P:08.*
[7]- فاينسنت مافاي، المرجع السابق، ص445.
[8]- *Edmond J. Keller, Op-Cit, P:08.*

الحكوميةNGOs. إذ أن توطيد السلام هو عمل لتحسين التعاون بين العديد من الوكالات على مستويات مختلفة للصراع.[1]

في الماضي، عالجت الحكومات بشكل غير ملائم الصراعات الوطنية، من خلال المعاهدات التفاوضية مع الجماعات المتمردة. غير أن السلام الناجح، يعمل على تحديد ومعالجة الأسباب التي قادت إلى الصراع ـ ايتيولوجيا الصراع ـ. من خلال استعمال إجراءات معقدة، والتي عادة ما تكون مرتبطة بموضوع الصراع، بالإضافة إلى علاقتها بالمشاركة، الديمقراطية، والحكم الجيد. فالصراعات هي معظمها ذات أساس ضعيف، ولكن معقدة سياسيا، إذ يمكن أن تتفاقم من خلال وكالات الحكومة الضعيفة، والتخصيص غير العادل، وغير الكافي للموارد، بالإضافة إلى فقدان الإرادة السياسية لحل الصراع.[2]

طبقا لـ "أجندة السلام" التي طورها ونقحها كل من **بطرس بطرس غالي** و**كوفي عنان**، في تقرير مجلس الأمن للأمم المتحدة. حيث يشير **بطرس بطرس غالي** إلى أن إنجاز السلام المستمر، والدائم يتطلب حدا أقصى لجهود تأكيد احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وذلك من أجل تحسين التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستدامة، بالإضافة إلى تخفيف البؤس، والحد من استعمال أسلحة الدمار الشامل.[3] أما **كوفي عنان**، فيرى بناء السلام متعلقا بعمليات تضطلع إلى نهاية الصراع، لترسيخ السلام، والوقاية من تكرار المجابهات العسكرية.[4]

من خلال أجندة **بطرس بطرس غالي** و**كوفي عنان**، وضعت الأمم المتحدة براديما جديدا لمعالجة الصراعات، وذلك من خلال إدراك المستويات المتزايدة للتوترات داخل الدولة مثل: الإثنية، الدين، المخاوف الثقافية والاجتماعية. إذ يعرض هذا البراديم عملية بناء السلام في أطر مختلفة، من خلال بناء المؤسسات، والبنيات التحتية للأمم، والدول المدمرة جرّاء الحروب المدنية، والصراعات العنيفة.[5]

لقد اصبح بناء السلام في الفترة الأخيرة داخل القارة الأفريقية عملية معقدة، خاصة وانه يتشابك مع إضفاء الطابع الامني على التنمية ـ امننة التنمية ـ وتعميق إدماج المساعدات الدولية في اجندة السلام.[6] إذ طور المجتمع الدولي مفهوما يتضمن ان منح المساعدات الدولية يتوقف على مستوى التعسف في حقوق الإنسان، وإمكانية توسيع دائرة الامن. في هذا السياق، ظهر مستوى جديد من المسؤولية المعنوية ـ الاخلاقية ـ والعملية ـ الممارساتية ـ، التي غيرت اتجاه السياسة الخارجية للمجتمع الدولي نحو الوقاية من الصراع، وإعادة بناء المجتمع من خلال مراقبة القيادة الوطنية.[7] حيث يعتقد بعض الملاحظين بشكل متزايد، ان الدبلوماسية الوقائية يجب ان تستعمل من اجل مخاطبة موارد الصراع داخل الدولة وفوق الدولة (خارجها).[8]

---

[1]- *Stig Marker Hansen*, *Conflict and the Emerging Roles of NGOs in Peace-Building in Uganda*. *Occasional Paper, University Of Copenhagan: Center of African Studies, September2007, P:01.*
[2]- *IDEM.*
[3]- *Signe Arnfred, Op-Cit, P:29.*
[4]- *IDEM.*
[5]- *Stig Marker Hansen, Op-Cit, P:03.*
[6]- *IDEM.*
[7]- *IDEM.*
[8]- *Edmond J. Keller, Op-Cit, P:08.*

يشمل مقترب الدبلوماسية الوقائية نمطين هما: الدبلوماسية الوقائية الأولى (الأولية)، والدبلوماسية الوقائية الثانية (الأخيرة). تتضمن الدبلوماسية الوقائية الأولية مكاتب جيدة، ومهارات دبلوماسية، إذ يتم استعمالها في الفترة التي لا يكون فيها التوتر ظاهرا - أي مرحلة الصراع الكامن -. أما الدبلوماسية الوقائية الثانية (الأخيرة)، فتتضمن جهودًا معتبرة لتقنع بالحجة الجماعات المتخاصمة، بحيث تعمل على منع تصاعد الصراع.[1]

إن الشيء الضروري لهذا المقترب (الدبلوماسية الوقائية)، هو انتشار جند وقوات حفظ السلام، بهدف الإصلاح كعائق لظهور الصراع. وليكون هذا المقترب أكثر فعالية، يجب أن تتضمن بعض القوات فرق عسكرية طارئة، مع قوات حفظ السلام بقواعد واضحة للتدخل.[2] بحين يحدث الصراع، على الدبلوماسية الوقائية والقوات المرافقة لها التوصل إلى استراتيجية لبناء عملية السلام، وفي بعض الحالات يكون التحكم في الصراع بتدخل الطرف الثالث.[3] لهذا الغرض، قدم *Nesbit Becky*، نموذجا حول الكيفية التي تتدخل بها المنظمات غير الحكومية *NGOs* بصفتها طرفا ثالثا في حل وإدارة الصراع، وذلك من خلال الاستناد إلى نموذج *Lederach* حول نشاط المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى نموذج مراحل الصراع التي قدمته *Nïcolaidis*.[4]

أ- نموذج *Laderach* **لبناء السلام:-**

يعتقد *John laderach* وجود ثلاثة مستويات للفواعل في عملية بناء السلام، وكل مستوى من الفواعل يتدخل بمهام مختلفة لبناء هذه العملية.[5] هذه المستويات مقسمة في **الشكل رقم(11)**.

---

[1]- *IDEM.*
[2]- *Edmond J. Keller, Op-Cit, P:08.*
[3]- *IDEM.*
[4]- *Becky Nesbit, The Role of NGOs in Conflict Resolution in Africa: An Institutional Analysis. Paper presented at Institutional Analysis and Development Mini-Conference: Workshop in Political Theory and Policy Analysis, Indiana University, 3th and 5th May2003, P:12.*
[5]- *Ibid, P:05.*

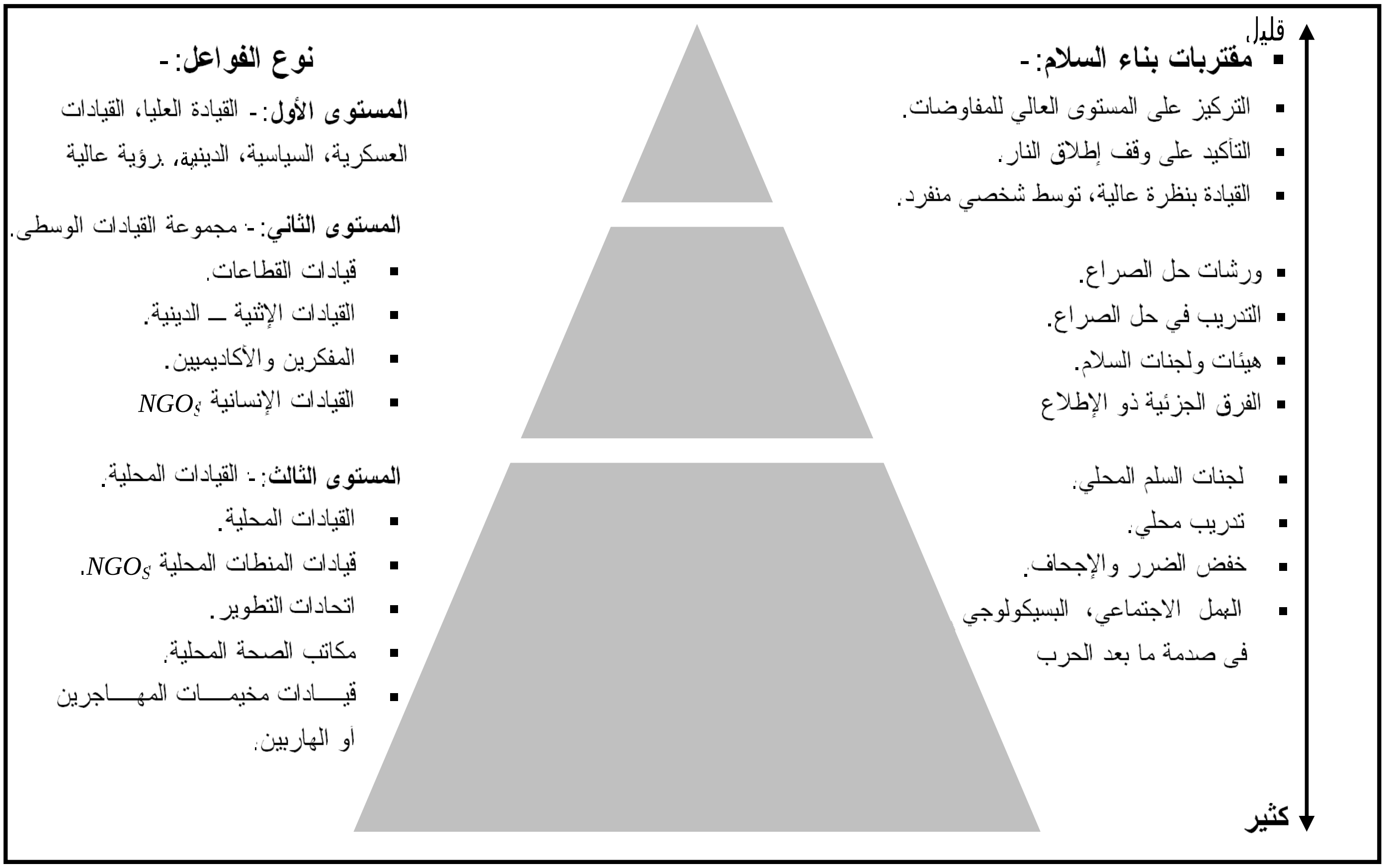

الشكل رقم(11): - نموذج *Lederach* لبناء السلام.

Source: *Becky Nesbit, Op-Cit, P:27.*

يتضمن هذا الشكل، المستوى الأول الذي يتكون من قيادات الجيش، الدين، السياسة، والذين يتميزون برؤى واضحة على نطاق هذا المستوى. حيث تدخل هذه القيادات في مفاوضات عالية، ورفيعة المستوى، بالإضافة إلى ترتيبات ووساطات لوقف إطلاق النار.[1] اما المستوى الثاني، فيشمل القيادة الوسطى منها القيادات الدينية، الإثنية، القيادات الإنسانية والمفكرين الاكاديميين، والقيادات الاخرى. يقدم المستوى المتوسط ورشات عمل لحل المشكلة او الصراعات، مع تدريب لحل الصراع، ولجنات للسلام، بالإضافة إلى الفرق الجزئية التي تحظى بإطلاع على مستوى الصراع.[2] كما يشمل المستوى الثالث القيادات المحلية، بالإضافة إلى المنظمات المحلية، واتحادات تشمل عمال وموظفي التطوير والتنمية، مع مكاتب لصحة المحلية. ويركز هذا المستوى على تقديم لجنات للسلام، وتدريبات محلية، بالإضافة إلى خفض الضرر، وإرفاقه بالعمل السوسيولوجي – البسيكولوجي ما بعد صدمة الحرب.[3]

تؤثر القيادة المحلية في الكثير من السكان، عكس القيادات العليا التي تؤثر في القليل منهم، رغم عملياتها الاكثر وضوحا. ويؤكد *Lederach* ان عملية بناء السلام الاكثر فعالية، هي التي يكون فيها تاكيد المصالحة بين الاحزاب المتنازعة في الصراع، حيث تؤدي إلى تغيير في المواقف والمؤسسات.

---

[1]- *IDEM.*
[2]- *Ibid, PP:05-06.*
[3]- *Ibid, P:06.*

كما يرى أيضا أن عملية بناء السلام الصحيح تظهر في التحولات الاجتماعية، الاقتصادية، السوسيولوجية، الروحية، وفي معيشة الشعب.[1]

ب - نموذج *Nïcolaidis* لمراحل بناء السلام:-

يُخاطب هذا النموذج أشكال العملية الوقائية – الدبلوماسية الوقائية وتدخل الطرف الثالث[2] – للمجتمع الدولي، الذي يمكن أن يأخذ مكانا خلال مراحل مختلفة للصراع. حيث يقسم *Kalypso Nïcolaidis* مراحل الصراع إلى خط زمني، يبرز من خلاله ثلاثة مراحل أساسية. أنظر **الشكل رقم(12)**.

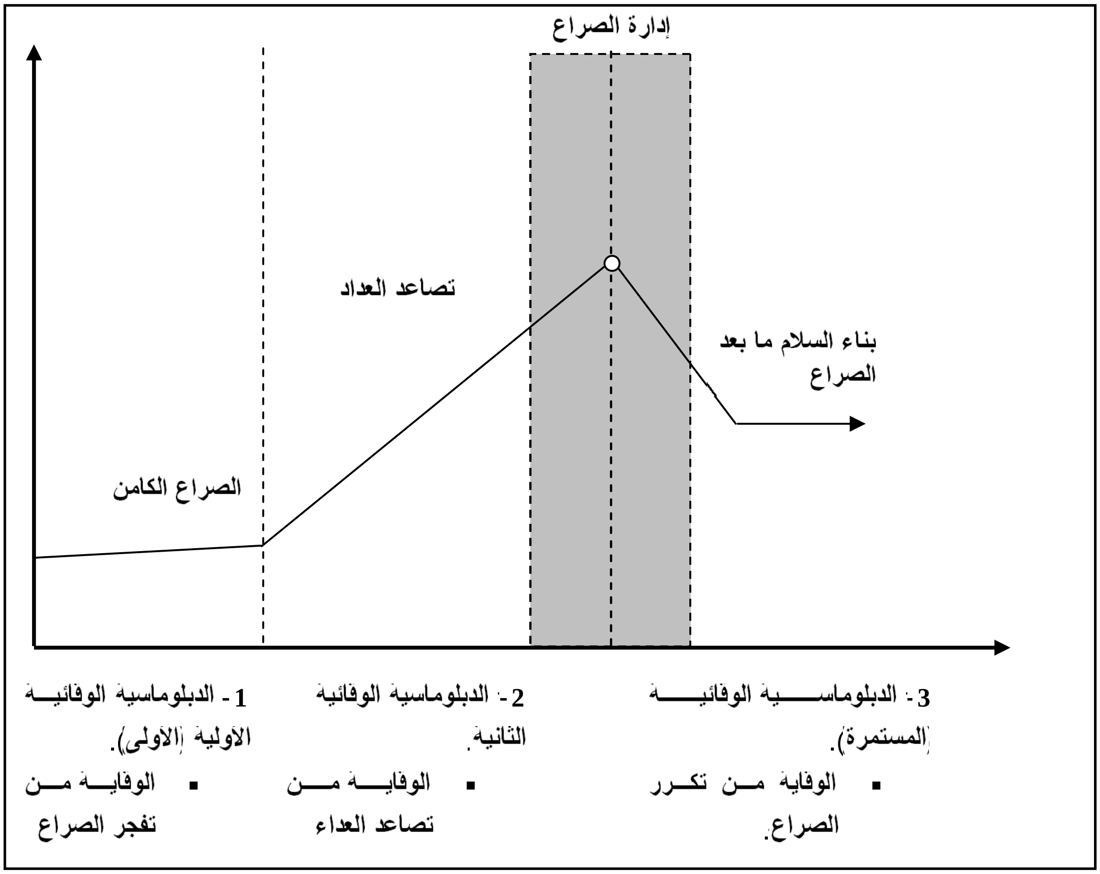

الشكل رقم(12):-نموذج *Nïcolaidis* لمراحل بناء السلام.

Source: *Becky Nesbit, Op-Cit, P:28.*

من خلال **الشكل رقم(12)**، تظهر لنا المرحلة الاولى لعملية الصراع، وهي مرحلة الصراع الكامن (الباطن)، الذي يتطلب مبدئيا الدبلوماسية الوقائية الاولية، بهدف تجنب عملية تفجر الصراع. اما المرحلة الثانية، والمتمثلة في مرحلة تصاعد العداء، فهي تتطلب الدبلوماسية الوقائية الثانية،

[1]- *IDEM.*

[2]- إن المهمة الاكثر إلحاحا بالنسبة لتدخل الطرف الثالث تشمل فصل الإثنيات عن بعضها البعض، لتقليص فرص الاحتكاك، وتخفيف حدة المازق الامني، والحيلولة دون الوقوع في صراع سياسي عنيف. لمزيد من الإطلاع حول تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية، وفحص اهم إفتراضات وإسهامات المداخل النظرية انظر:-

عادل زفاع، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية. فحص إفتراضات وإسهامات المداخل النظرية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي. تاريخ الإطلاع: 2008/01/15.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IRapproaches -intervention.html

بغرض الوقاية أكثر من تصاعد الصراع. أما المرحلة الثالثة – والأخيرة – وهي عملية بناء السلام ما بعد الصراع، والتي ترافقها استمرار الدبلوماسية الوقائية، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى عدم تكرر أو انفجار هذا الصراع مرة أخرى.[1]

ج-المنظمات غير الحكومية NGO_s:-

تمثل المنظمة غير الحكومية وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في1994، كيانا غير هادف للربح، وأعضاءها مواطنون أو جماعات ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر.[2] تصنف هذه المنظمات على معايير عدة منها:-[3]

- **التوزيع الجغرافي**: منظمات محلية، وطنية، أجنبية دولية.
- **المعيار الوظيفي ونوعية الأنشطة**: زراعي، خدمي، صناعي أو حرفي.
- **معيار الحجم**: منظمات كبيرة وصغيرة.
- **المعيار الطبقي**: مزارعين، عمال، طبقة وسطى.
- **المعيار الثقافي**: ديني، حرفي، قرابي، إثني.

تقوم المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافها، بالعديد من النشاطات ذات النفع العام، وذلك في مجالات عدة منها: المجال الخيري، الصحي، التعليمي، الترفيهي، الرياضيي، والديني. وهي تشكل مجموعات المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري، كما أصبحت تهتم حاليا بقضايا جديدة مثل: البيئة، العدالة الاجتماعية، المراة، حقوق الإنسان، نشر القيم الديمقراطية، والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات.[4]

في افريقيا جنوب الصحراء وافريقيا ككل، تلعب المنظمات غير الحكومية دورا رئيسا من خلال القيام بالخدمات المسؤولة عنها الدولة في الديمقراطيات ذات الاتجاهات الاجتماعية. كما تضع برامج نشاطها في إطار محاربة الفقر، إذ تكون مرتبطة عادة بمشروعات تنموية. ومن جهة اخرى، بلغت نسبة المنظمات غير الحكومية15% من المنظمات المسجلة في افريقيا جنوب الصحراء، حيث تشمل المنظمات التي تكون منشغلة ضمن إطار الدفاع عن الحقوق سواء كانت حقوق الإنسان او حقوق العاملين او حقوق المراة.[5]

ضمن هذا السياق، تهتم الحكومات المحلية في افريقيا جنوب الصحراء، وكذلك الدول المانحة (المساعدة)، بإبعاد المنظمات غير الحكومية عن السياسية. فهي تنزعج من انشطة المنظمات التي تضع لها كهدف معلن، كشف عيوب النظام الليبرالي او النيوليبرالي، كما تعمل السلطات على الحد من

---

[1]- *Ibid, P:07.*

[2]- كمال منصوري، المنظمات غير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري والتطويري. مجلة الجندول، العدد30، سبتمبر2006.
http://www.ulum.nl/b185.htm

[3]- المرجع نفسه.

[4]- المرجع نفسه.

[5]- سمير امين وفرانسوا اوتار، مناهضة العولمة حركة المنظمات الشعبية في العالم(تر: سعد طويل). القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004، ص ص121-122.

خطورة هذه المنظمات، إما بحرمانها من الدعم المالي، أو بإنشاء منظمات موازية لها، غنية وقريبة من السلطات.[1]

ومن خلال الشكلين السابقين - نموذج *Lederach* لبناء السلام ونموذج *Nïcolaidis* لمراحل بناء السلام ــ، بالإضافة إلى الأدبيات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية، التي تقوم بالعديد من الأهداف والغايات، من بينها تهدئة الصراع، وبناء السلام المستدام. كما أن لهذه المنظمات علاقة مباشرة بالتنمية، وتوزيع الخدمات الاجتماعية، ونشاطات أخرى خلال أو بعد الصراع. يقوم *Becky Nesbit* بوضع نموذج يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية كطرف ثالث في حل وإدارة الصراع.

د - نموذج حول كيفية تدخل المنظمات غير الحكومية في حل وإدارة الصراع:-

يُبنى هذا النموذج على ثلاثة عناصر تم الإشارة إليها سابقا هي:-

- نموذج *Lederach* حول مستويات نشاط المنظمات غير الحكومية.
- مجموعة مراحل الصراع المبينة في نموذج *Nïcolaidis*.
- أدبيات المنظمات غير الحكومية المذكورة انفا، والعلاقة المباشرة لهذه المنظمات بعملية حل الصراع، كما أنها من جهة أخرى، يمكن أن تؤدي نشاطات أخرى متعلقة بالتنمية، وتوزيع الخدمات الاجتماعية خلال أو بعد الصراع.[2] أنظر **الجدول رقم(14)**.

		مراحل الصراع		
		مرحلة(1):- الصراع الكامن	**مرحلة(2):- تصاعد العداء**	**مرحلة(3):- ما بعد الصراع**
	المستوى الاعلى	دفاع وتأييد المنظمات غير الحكومية الدولية	دفاع المنظمات غير الحكومية الدولية. *INGOs*	سياسة المنظمات غير الحكومية الدولية. *INGOS*
	المستوى المتوسط		دفاع المنظمات غير الحكومية الدولية. دفاع وسيط لــ *NGOs*	سياسية:- دفاع وسيط لـ *INGOS* تمكين:- *INGOS*
	المستوى المحلي		الإسعاف/ المساعدة. *INGOS*	الإسعاف/المساعدة:- *INGOS* تمكين:- خدمات وسيطة. منظمات محلية خاصة.

الجدول رقم(14):- نموذج لتدخل الــ *NGOs* في حل وإدارة الصراع

Source: *Becky Nesbit Op-Cit, P:32.*

[1] - المرجع نفسه، ص122.

[2] - *Becky Nesbit, Op-Cit, PP:12-13.*

من خـلال **الجدول رقم(14)**، أحاول تقديم وصف مختصر لهذه المراحل، وذلك بالتطبيق على القـارة الأفريقية.

- **المرحلة الأولى:- الصراع الكامن.**

خلال هذه المرحلة يكون العمل الأولي هـو الدفاع، فإذا كان العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية*NGOs* تقـوم بتوزيع الخدمات أو تؤدي وظائف أخرى، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية *INGOs* تتدخل من خلال الدفاع والتأييد، وذلك عن طريق ملاحظة السكان المحليين، والعلاقات الكائنة بين الديانات، والإثنيات، والجماعات السياسية. كما تبقى المنظمات غير الحكومية المحلية دائما في وضعية جيدة لتحذير القيادات الدولية والوطنية من انتشار، اتساع، وانفجار الصراع.[1] حيث ينطبق هذا التحليل على المنظمة العالمية لحقوق الإنسان، حين لاحظت إشارات الصراع في نيجيريا، قامت بتطوير مجموعة من التوصيات، والتي تـم توجيهها إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والعديد من الدول الأفريقية. بهدف تشجيعهم لأخذ خطوات مهمة لمحاولة الوقاية أكثر من انفجار الصراع، ففي العادة تقدم المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى مـع مواردها وشرعيتها الدولية، دفاعا فعالا لجعل المجتمع الدولي يتدخل في الصراع.[2]

- **المرحلة الثانية:- تصاعد العداء.**

تشهد هذه المرحلة تصاعدا للعداء بين المتخاصمين، حيث تبدأ المنظمات غير الحكومية المحلية في التدخل بشكل جاد. أما على المستوى الأعلى، تكون المنظمات غير الحكومية الدولية متدخلة في الدفاع بأدلة وحجج أبلغ، وذلك من اجل تدعيم الاحتجاجات حول وقف الصراع. من هـذه الزاوية، تصبح المنظمات غير الحكومية الدولية اكثر شمولا واتساعا من خلال استعمال الإعلام، لتقرير وتدويل العنف، والاختراق الحاصل في حقوق الإنسان، حيث ان تدويل هذه المؤشرات يسهل عملية استفزاز المجتمع الدولي ليتدخل في حل وإدارة الصراع. ومن جهة اخرى، يزداد العمل الدفاعي في المستوى المتوسط، حيث تقوم به كل من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، واللتين تشجعن القيادات المتصارعة لتدخل في محادثات السلام، والمبادرة بوقف إطلاق النار *Cease Fires*.[3]

إن ما يميز هذه المرحلة هو تصاعد العداء، بالإضافة إلى ظهور مشاكل النـزوح، والهجرة، ونقص الغذاء، والحاجة إلى الدواء، وقضايا اخرى مهمة. حيث تعمل المنظمات غير الحكومية المسعفة على توزيع الغذاء، والخدمات الطبية. بالإضافة إلى تزويد الفئات الهاربة بالخدمات الضرورية. فلقد برزت منظمة اطباء بلا حدود لتقديم خدمات طبية للفئات الهاربة في رواندا، والصومال. فأدبيات إدارة وحل الصراع مفعمة بأمثلة كثيرة للمنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى، التي تقدم الإسعاف، والخدمات الإنسانية للمتضررين من الصراع.[4]

- **المرحلة الثالثة:- ما بعد الصراع.**

يبدأ الصراع بالخمود والانقراض، لكن تبقى بعض التوترات داخل المجتمع، إنها البيئة التي

---

[1]- *Becky Nesbit, Op-Cit, P:13.*
[2]- *Ibid, PP:13-14.*
[3]- *Ibid, P:14.*
[4]- *Ibid, PP:14-15.*

يمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية أن يكون لها تأثير مهم فيها. فالعمليات الأكثر أهمية تأخذ مكانا على المستوى المحلي، أين تتدخل المنظمات غير الحكومية المحلية لتمكين الشعب, ومساعدة أفــراده على تحويل مواقفه, ومؤسساته بهدف خفض التوتر, والوقاية أكثر من الصراع العنيف. كما تـدخلت المنظمات غير الحكومية الدولية, ومنظمات أخرى خدمات التوسيط _ خاصـــة المحليـــة _ لتمكـــين وتحويل النشاطات في الصومال، إذ تعد منظمة المرأة المحلية في الصومال أداة مبادرة للحوار ما بين العشائر, وكسب القيادات العشائرية، لتدخل في محادثات السلام. وكذلك في نيجيريا, أين عملت وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية *USAID* كطرف ثالث, لتشجيع الحملات الإعلامية بهــدف تحسين السلام, بالإضافة إلى تدعيم ورشات حول السلام, وجلب الأفراد مــن الجماعـــات المختلفـــة للحوار.[1] وفي البورندي أيضا, قامت الهيئة الدولية للصليب الأحمـــر *International Committee Red Cross* بمراجعة التقاليد المحلية والفلكلور, وجعله مرافقا للقيادات السياسية والاجتماعية, بهدف تطوير حملات إعلامية واسعة النطاق من أجل تحقيق السلام، خاصة من خلال التـــأليف المـــسرحي والفني.[2]

إن ما يميز هذه المرحلة هو استمرار العمل الإنساني المسعف على المستوى المحلي, لإنعـــاش الزراعة المحلية, وتأسيس البنيات التحتية, وغيرها من النشاطات التنموية المستدامة. كما يتغير العمل الدفاعي للمنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الدولية, لتركز على المدى البعيد. وما يميز هـــذه المرحلة ايضا هو ان المنظمات غير الحكومية الدولية ضمن المستوى الاعلى، تشجع القيادات الوطنية والدولية, لتغيير سياساتها المتعلقة بمناطق الصراع, وذلك بهدف ان تكون اكثر توافقا مع مقترىات حل الصراع. حيث أن بعد فشل المجتمع الدولي في التدخل خلال الإبادة الجماعية التي شـــهدتها رونـــدا, أحست العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية اليوم، بأنها مفوضة لـوضع مؤكد, بأن تلك الحالة لن تحدث مرة اخرى.[3] ومن جهة اخرى، تحاول المنظمات غير الحكومية ضمن المـــستوى المحلـــي، التاثير اكثر في الحكومة الإقليمية والوطنية, والتاثير ايضا في صانعي القرار لتبني سياســـات افـــضل اتجاه التدخل في حل وإدارة الصراع. كما تقوم من جهة اخرى، بتدريب القيادات الحكومية في افريقيا, لتحقيق الاهداف المنشودة التي تطمح لها.[4]

من خلال ما سبق، نخلص إلى ان هناك دورا جوهريا للفواعل الخارجيـــة ســـواء الدوليـــة او الإقليمية، وكذلك المحلية في إعادة صياغة السياسة الداخلية المحليـــة للقـــارة الافريقيـــة. حيـــث ادت التحولات الدولية الراهنة إلى استحالة القيام بتحليل مقارن لاجندة المواضيع البحثية المعاصـــرة، دون الاخذ في الاعتبار البعد او الجانب الخارجي في هذا التحليل. كما افضت هذه الاجندة ايضا إلى الكثير من النقاش حول ضرورة تجسير الحدود بين البيئة السياسية الخارجية والداخلية، مما استدعى ضرورة المزج والتركيب بين المتقربات التحليلية، والاطر المعرفية لكل من حقل السياسة المقارنة والعلاقـــات الدولية.

---

[1]- *Ibid, P:15.*
[2]- *IDEM.*
[3]- *Ibid, PP:15-16.*
[4]- *Ibid, P:16.*

الخـــــاتمـــــة: -

من خلال ما تطرقنا إليه في متن الدراسة، تـؤكد هذه الأخيرة الفرضيات الثلاثة المقترحة فـــي المقدمة. من بينها الفرضية الأولى، والتي تشير إلى أن التطور والتحول الذي شـــهده حقـــل الـــسياسة المقارنة، مـا هو في الحقيقة إلا انعكاس للتحولات الدولية الراهنة، هذه الأخيرة التي أثرت بشكل كبير ومهم في الإطار المعرفي والمنهجي لحقل السياسة المقارنة، مما جعلته أكثر حيوية من ذي قبل. فلقـــد قـام المقارنون بتفنيد الطرح القائل بنهاية السياسة المقارنة، كما عمل هؤلاء علـــى إعـــادة صـــياغة تعريف أخر لحقل السياسة المقارنة يتناسب مع التحولات الدولية الحالية، يكمن هذا التعريف فـــي أن يعمل حقل السياسة المقارنة بدراسة الظاهرة السياسية مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المعقـــدة التـــي تمارسها العولمة عليها، إذ أفضى تأثير العولمة على حقل السياسة المقارنة إلى بـــروز العديـــد مـــن الإشكاليات الخصبة للدراسة المقارنة، استقطبت اهتمام الباحثين في حقل السياسة المقارنـــة. فمـستقبل هـــذا الحقل في الفترة الحالية يتوقف على قـــدرة المقارنين والباحثين في تحليل الاختلافـــات وفـك التعقد والتشابك وفـق منهج علمي دقيق يهدف إلى دراسة ناجعة للظاهرة السياسية العالمية.

ضمن هذا السياق، أكدت الدراسة أيضا الفرضية الثانية، حيث أدى التأثير الايجابي للتحـــولات الدولية الراهنة في الإطار المعرفي والمنهجي ــ النظري لحقل السياسة المقارنة، إلى ظهـــور ثلاثـــة مستويات لاستجابة الحقل لتاثير هذه التحولات، يتعلق المستوى الأول ببـــروز أجنـــدة جديـــدة مـــن المواضيع البحثية التي نالت اهتمام المقارنين والباحثين داخل حقل السياسة المقارنة، حيث تـم الاهتمام بشكل جلي بدراسة الأدبيات المتعلقة بالدمقـــرطة، الترسيخ الديمقراطي، بالإضافة إلى الحكم الجيـــد، وعلاقة هذه الأدبيات بالتنمية المستدامة. من جهة أخرى، فلـقد أهتم المقارنون أيضا بدراسة القـــضايا المتعلقة بالحركات الاجتماعية، وقضايا الجندر، مع دراسة اهم العوائق التـــي تعتـــرض الدولـــة فـــي مسيرتها التنموية، والمتمثلة في ظاهرة الصراعات السياسية والإثنية التي تشهدها بصفة خاصة القارة الافريقية.

كما استجاب حقل السياسة المقارنة لتاثير التحولات الدولية الراهنة، من خـــلال تبنـــي تقنيـــات واساليب جديدة في البحث المقارن، تمحورت حول المنهجية المتعلقة بالمزج والتركيب بـــين منـــاهج التنظير ومناهج البحث الامبريقي. من جهة اخرى، برزت مجموعة اخرى من النماذج النظرية، والتي تهدف بالاساس إلى تحليل ناجع وفعال للظاهرة السياسية في العالم، تجسدت بصفة خاصة في ظهور ما يعرف بالمؤسساتية الجديدة، هذا المدخل الذي نال اهتماما كبيرا من طرف المقـــارنين داخـــل حقـــل السياسة المقارنة، إذ ان دراسة المؤسسة والعمليات القائمة بين الفاعلين داخلها، هـــي مـــن الاهـــداف الرئيسية للبحث السياسي المقارن في المرحلة الراهنة.

وفي نفس الإطار الذي ابرزه حقل السياسة المقارنة عند استجابته لتاثير التحولات الدولية الراهنة في العالم، حدثت هناك العديد من التغيرات المنهاجية، حيث برزت تقنيات معـــــاصرة فـــي البحـــث المقارن الذي يستخدم منهجية دراسة الحالة، هذه الاخيرة التي اعيد إحياؤها من جديد، ولكن في قالـــب متطور، حيث تـــم استخدام المنهج الكيفي بشكل كبير في منهجية دارسة الحالة، مما ادى إلى بـــروز انواع اخرى لهذه المنهجية. كما تـــم إعادة الحيوية لبحث دراسات المناطق، وذلك من خلال تـــضمين

المناهج المزيجة، واستعمال كثيف للمنهج الكيفي داخل هذا البحث. وهذا لكي يفي بمقتضيات البحث المقارن المعاصر، والذي يجب أن يواكب التحولات الدولية الجارية في العالم. حيث أصبح حقل السياسة المقارنة من خلال بحث دراسات المناطق الذي امتد إلى دراسة القارة الأفريقية بوجه خاص والمناطق النامية بصفة عامة، مؤسسة عالمية تتضمن العديد من الجزر من النظريات التي تهدف إلى دراسة الظاهرة السياسية العالمية.

من جهة أخرى، وتأكيدًا على صحة الفرضية الثالثة، فإن دراسة الظاهرة السياسية العالمية في عالم تميزه العديد من الصور المختلفة للعولمة، يتطلب التأكيد على تضمين البعد الخارجي ــ الدولي في تحليل النطاق الداخلي ــ المحلي. حيث أنه من غير الممكن القيام حاليا بتحليل سياسي مقارن للظاهرة السياسية من دون مراعاة الجانب الخارجي، الذي يبرز دور الفواعل والعوامل الخارجية ــ الدولية في إعادة صياغة نتائج السياسة الداخلية ــ المحلية، لاسيما وأن حضور البعد الخارجي ــ الدولي قد زاد بشكل كثيف في الفترة الأخيرة، حيث عملت العولمة على محو الحدود بين عالم السياسة الداخلي ــ المحلي وعالم السياسة الخارجي ــ الدولي، وهذا ما يؤكد الطرح القائل بنهاية السيادة المطلقة للدولة، وانتقال قوى الحكم وشرعيته من السياق الداخلي التي تحتكره الدولة إلى المجال الدولي الذي يتميز بسيطرة المنظمات الدولية, والدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.

كما تظهر أهمية دراسة الفواعل الدولية أيضا في أن تاثير هذه الأخيرة على السياقات الداخلية والسياسات المحلية لا يكون في العادة بشكل متساوٍ، مما يستدعي نشوء العديد من الاختلافات الجوهرية ضمن السياقات الداخلية والسياسات المحلية للدول، فالأصل في أن مهمة حقل السياسة المقارنة أو المقارنين تكمن في الكشف عن هذه الاختلافات والأسباب التي تؤدي إليها. وحتى إذا افترضنا ان تاثير هذه الفواعل هو متساوي في السياسة الداخلية ــ المحلية لمجموعة من الدول، فإنه ليس بالضرورة ان تكون نتائج هذا التاثير متشابهة، وهذا ما تطرق إليه العديد من المقارنين خاصة في ادبيات الدمقرطة، إذ تعد الكيفية التي تستقبل بها الفواعل الداخلية ــ المحلية, تاثير الفواعل الخارجية ــ الدولية من المواضيع المهمة التي يجب ان يتطرق إليها المقارنون.

ضمن هذا الاتجاه، تبدو الإجابة على إشكالية الدراسة واضحة وسهلة، وذلك من خلال تاكيد الفرضيات الثلاثة. حيث اظهر حقل السياسة المقارنة استجابة كبيرة وجديرة بالاهتمام، للتاثير الذي تمارسه التحولات الدولية الراهنة عليه، وهذا من خلال محاولة المقارنين دراسة واستيعاب الاجندة الجديدة للمواضيع البحثية، مع استعمال تقنيات منهجية معاصرة، وبناء نماذج نظرية فعالة في التحليل السياسي المقارن.

وبالرغم من ان هناك مجموعة من الاطروحات التي تفند الطرح المتعلق بعالمية السياسة المقارنة، يمكنني القول حاليا (في عصر العولمة), بان حقل السياسة المقارنة هو حقل يعبر في الحقيقة عن مؤسسة عالمية تحتوي العديد من الاطر المعرفية, والمقتربات التحليلية المختلفة، والدراسات التي تشمل جميع المناطق الجغرافية في العالم. كما تتضمن هذه المؤسسة ايضا، العديد من المنظورات الفكرية، والمدارس الابستيمولوجية، حيث يعكس هذا التعدد والتشرذم الذي يميز حقل السياسة المقارنة, التعامل الإيجابي مع التاثير الذي تمارسه التحولات الدولية عليه، والتي شهدها

الحقـل في مسيرته التطورية. من جهة أخرى، لا يفقد هذا التعدد والتشرذم مصداقية القــول بــأن حقـل السياسة المقارنة هـو حقل عالمي، بل بالعكس، يبدو أن هذا التعدد هـو الذي أفضى إلى هذا الطرح، حيث جعل الحقل أكثر عالمية، فأصبح يتميز بالكثير من الحيوية والجذب لأنظـار البـاحثين داخل الحقول المعرفية الأخرى.

إن التعامل مع الإشكاليات الجديدة التي تطرحها الفترة الراهنة، وتفرزهـا الظـواهر المعقـدة للعولمة، يستدعي من الباحثين داخل حقل السياسة المقارنة ــ خاصة المتواجدين مـنهم فـي القـارة الأفريقيةــ الأخذ في الاعتبار التوصيات التالية:-

- يجب على المقارنين دراسة الظاهرة السياسية ضمن البعد الخارجي ــ الـدولي، وذلك من خـلال تطوير أطر معرفية جديدة، ومقتربات تحليلية ناجعة، تعمل على سد ثغـرات التحليـل الـسياسي المقارن في الفترة الحالية، كما تعمل على تجسير الحدود المعرفية بين حقـل الـسياسة المقارنـة والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى محو الفواصل بين عالم السياسة الـداخلي ــ المحلـي وعـالم السياسة الخارجي ــ المحلي.
- لقد أدت المرحلة الراهنة التي تميزها الظواهر المعقدة للعولمة، والتي أعادت الاعتبار لحضور البعد الخارجي ــ الـدولي في إعادة صياغة السياسات الداخلية للدول، وانتقـال شـرعية الحكـم مـن الفواعـل الداخلية ــ المحلية إلى الفواعل الخارجية ــ الدولية، إلـى زيادة دور هـذه الأخيـرة، خاصة الدول العظمى في صياغة السياسة العالمية، حيث نخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية التي احتكرت مؤسسات العولمة للسيطرة على العالم. ضمن هذا السياق، يجب على المقارنين حاليا تضمين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى فـي تحلـيلهم المقـارن، والمتعلـق بالظاهرة السياسية العالمية، إذ مـن الصعوبة ان نقوم بتحليل فعال وناجع للظواهر السياسية البارزة في القارة الافريقية، ومن اشهرها الصراعات السياسية والإثنية، دون التطـرق إلـى الـسياسات ووجهات النظر التي تعمل على صياغتها الدول الكبرى في العالم او المنظمات الدولية النافذة فـي المجتمع الدولي، كما يجب على الباحثين في السياسة المقارنة ايـضا تحليـل اهـم التناقـضات والتشابكات التي تطرحها الفواعل داخل السياســة العالمية، مـع الاخذ فـي الاعتبـار الجانـب الداخلي ــ المحلي، والـذي يعبر عن العمليات والسياسات والقرارات المتعلقة بـصراع القـوى المتنافسة، إذ يجب على التحليل السياسي المقارن ان يوفـق بين سياسات القادة والفواعل الخارجية من جهة، ورؤى واطروحات الفواعل الداخلية ــ المحلية من جهة اخرى.
- يُستحسن من الباحثين المهتمين بحقل السياسة المقارنة داخل الدول النامية، وخاصة القارة الافريقية، فهم وإدراك اللغة الإنجليزية للكتابات والمقالات التي يؤلفها المقارنون، خاصـة مـا يكتـب فـي الدوريات القيادية للسياسة المقارنة في الولايات المتحدة الامريكية. حيث ان الفهم الصحيح لوجهات نظر هؤلاء المقارنين، والاطروحات، والمقتربات التحليلية، والاطر المعرفية المتعلقة بهم، يـساعد الباحث الافريقي على الخوض بشكل جدي ودقيق في تحليل اهم التناقضات والمناقشات المطروحة داخل الإطار الابستيمولوجي والمعرفي لحقل السياسة المقارنة، كما يساعد ايضا على فهم خصائص

النماذج المعرفية التي تحتكر الحقل، والتي تعمل بشكل خاص على تحليل الظاهرة السياسية وفـق نماذج نظرية تكون في غالب الأحيان غير منسجمة مع الواقـــع السياسي للدول النامية.

- ضمن هذا السياق، يجب أيضا على الباحثين الأفارقة، خاصة المهتمين بالدراسة المقارنة للظـــاهرة السياسية الأفريقية، والمتواجدين ضمن الفـرع الأكاديمي لعلم السياسة، أن يقوموا بتأسيس مقتربات تحليلية، وأطـر معرفية تتوافق مع البيئة الإفريقية. بحيث تكون مادة علمية لإنشاء علـــم سياســـي أفريقي، يهدف هـــذا الأخير إلى تحليل الظاهرة السياسية الأفريقية، وأهـــم اشـــكالياتها، وجـــل التساؤلات المتعلقة بها، وذلك من أجل تفادي العجز الذي تظهره المقتربـــات التحليليـــة والنمـــاذج النظرية ذات الأصل الأنجلوساكسوني.
- كما يجب على الباحثين الأفارقة التخلص من فكرة عـلم بدون هدف، أو عـلم أكاديمي غير مرتبط أو منسجم مع رؤى وتوجهات صانعي السياسة. فالأصل أن تصب العلوم السياسية ضمن مجموعة من الأهداف التنموية التي تخدم من جهة الحقول المعرفية والعلوم الأخرى، ومـــن جهـــة أخـــرى تطـوير السياسات الداخلية للقارة الأفريقية. كما يجب العمل أيضا على تسييس العلوم السياسية في اتجاه ايجابي يهدف إلى مواجهة الضغوط الخارجية، ومجابهة الاحتكار المفروض على الدول مـــن طرف النخب المحلية، بحيث يتم بناء علم سياســة إفريقي يطمح إلـــى فـــتح المجـــال للحريـــات الاجتماعية والسياسية، وهـذا من أجل كشف الغموض الذي يلازم الظاهرة السياسية فـــي القـــارة الأفريقية.

المـــــــراجع: -

أولا: - الــــكتب.
1.الزيات السيد عبد الحليم، التنمية السياسية ــ دراسة في العالم السياسي ــ(الجزء الأول: الأبعاد المعرفية والمنهجية). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،2001.
2.الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية ــ قضايا وتطبيقات ــ. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
3.الكواري علي خليفة واخرون، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.
4.المجذوب اسامة، العولمة والإقليمية ــ مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية ــ. القاهرة: الـدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001.
5.الموند جبرائيل واخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري(تر: المغبربي محمد زاهي بشير). بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1996.
6.الموند جابرئيل ايه و باول جي بنجهـام الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ــ نظرة عالمية ـ (تر: عبد الله هشام). عمان: الـدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1997.
7.المغيربي محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة ـ قضايا منهجية ومداخل نظرية ـ. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1998.
8.امين سمير و اوتار فرانسوا، مناهضة العولمة: حركة المنظمات الشعبية في العالم(تر: طويل سعد). القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2004.
9.السليبي منصف، القرار السياسي الامريكي. باريس: مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي، ط1، 1997.
10.الفهداوي فهمي خليفة، السياسة العامة ــ منظور كلي في البنية والتحليل ــ. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2001.
11.القصبي عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة (الجزء الثاني). القاهرة: مكتبة الاداب، ط1، 2004.
12.التونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، دت.
13.بوزفور منصف، العولمة والنظم الحارسة. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2004.
14.بوكرا إدريس، مبدا عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.
15.بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة ـ دراسة المفاهيم والنظريات ـ. بيروت: دار الجيل، ط1، 1999.
16.بغدادي عبد السلام إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، سلسلة اطروحات الدكتوراه(23). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000.
17.جاكوبي راسل، نهاية اليوتوبيا ــ السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة ــ(تر: عبد القادر فاروق). الكويت: عالــــم المعرفة، 2001.
18.دال روبرت ا، التحليل السياسي الحديث(تر: ابو زيد عـلا). القاهرة: مركز الاهرام للترجمة، ط1،

1993.

19. دورتي جيمس وبالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلافات الدولية(تر: عبد الحي وليد). الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1985.

20. ديورانت بول، قصة الفلسفة – من أفلاطون إلى جون ديوي(حياة وآراء أعاظم رجال الفلسفة في العالم) (تر: المشعشع فتح الله محمد). بيروت: مكتبة المعارف، ط1، 2004.

21. وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجامعات والحركات العرقية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000.

22. حجاج قاسم، العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية. غرداية: جمعية التراث، ط1، 2003.

23. كوهن توماس، بنية الانقلابات العلمية(تر: ياقوت سالم). الدار البيضاء: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005.

24. كيوهن روبرت و و ناي جوزيف س الابن، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة(تر: الطرح محمد شريف). الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2002.

25. لونيسي رابح، البديل الحضاري: دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا. الجزائر: دار المعرفة، ص145.

26. مجموعة من المؤلفين، الإسلام والغرب: صراع في زمن العولمة. الكويت: مجلة العربي، ط1، 2002.

27. منذز محمد، مبادئ في العلاقات الدولية – من النظريات إلى العولمة–. الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دت.

28. نولى اكوديبا، الحكم والسياسة في إفريقيا(ج1)(تر: مجموعة من الباحثين). القـــاهرة: المجلس الاعلى للثقافة، ط1، 2003.

29. سنو غسان منير حمزة و الطراح على احمـــد، العولمة والـــدولة – الوطن والمجتمع العالمي: دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية. بيروت: دار النهضة العربي، 2002.

30. عارف محمد نصر، ابستيمولوجيا السياسة المقارنة – النموذج المعرفي، النظرية، المنهـــج –. الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

31. عبد الحافظ عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة – دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل علم السياسة _. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

32. عبد الرحيم إكرام، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي(العولمة...والتكتلات الإقليمية البديلة). القاهرة: مكتبة مدبولـــي، ط1، 2002.

33. عودة عبد القادر، الإسلام وأوضاعنا السياسية. باتنة: الزيتونة للإعلام والنشر والتوزيع، دت.

34. عمارة محمد جاب الله، العلوم السياسية بين الإقليمية والعولمة: رؤية سياسة معاصرة للقرن21. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2003.

35. روبان موريس، تاريخ الافكار السياسية المقارن(تر: عائدة دعد قناب). الدار البيضاء: المركز الثقافي

العربي، ط1، 2004.
36.ريفيرو أوزوالدوا دي، خرافة التنمية الاقتصادية: اقتصاديات مستنفدة في القرن الحادي والعشرون(تر: عزقول نقولا). بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط1، 2003.
37.شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات. الجزائر، 1997.
38.ثابت أحمد وأخرون، العولمة وتداعياتها في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
39.خور مارتن، العولمة: إعادة نظر ـ قضايا خطرة وخيارات إستراتيجية ـ. (تر: القيسي عدنان عبد الحفيظ). بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ط1، 2003.
40.خشيم مصطفى عبد الله، موسوعة علم السياسة ـ مصطلحات مختارة ـ. ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 2004.
41.خضراوي هادي، ابرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة ــ من خلال المفاهيم والبنى ـ. بيروت: دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع. ط1، 2002.
42.غالي بطرس بطرس وعيسى محمود خيري، المدخل في علم السياسة. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط10، 1998.
43.غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية. باتنة: شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، ط1، 2005.
44.غضبان مبروك، محاضرات في حقوق الإنسان لطلبة الكفاءة المهنية للمحاماة. باتنة: خدمات بيتاك، 2005.
45.غروس روبرت إي، كلية تدربيرد تبحث في إستراتيجية العولمة(تر: الشهابي إبراهيم يحي). الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2001.
46.غولدمان رالف م، من الحرب إلى سياسة الاحزاب ــ التحول الحرج إلى السيطرة المدنية ـ(تر: فخري صالح). عمان: الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1996.
47.موسي سلامة، ما هي النهضة ومختارات اخرى. الجزائر: موفم للنشر، 1990.
باللغة الاجنبية
48.*Alla I. Mendelowitz, It's small world after All: the global Economy in the Networks Age. in: Martin Richardson, Globalization and International Trade Liberalization, UK: Gambridge Press,2000.*
49.*Martin Richardson, Globalisation and International Trade Liberalisation (continuity and change). UK: Edward Elgar, 2000.*
50.*Jeffery Kopstein and Mark Lichbach, Comparative Politics, Interest, Identities, and Institution in Changing Global Order. UK: Cambridge University Press, 2end Edition.* *http://assets.cambridge.org/052160/3951/excerpt/0521603951_excerpt.pdf*
51.*Gerardo L. Munck and Richard Snyder, Passion, Craft and Method in Comparative Politics, Baltimore Md: The Johns Hopkins University, 2006 .*
52.*James E. Anderson, Public policy-Making. New York: Library of Congress Cataloging in Publication Data, 3rdEdition, 1984.*
53.*Malt Golder and Leanard Wantcheken, Africa: Dictatorial and Democratic Electoral System since1946, Handbook of Electoral System Design. London: Colomer Joseped, 2004.*

54.Jean-Pascal Daloz et Patrick Quantin, Transition Démocratique Africaines - Dynamiques et Contraintes(1990-1994). Paris: Edition Karthala, 1997.

55.Samuel P. Huntington, Troisième Vague: Les Démocratisations de la fin du XXe siècle (Traduit Par: Burgess François), Nouveaux Horizon, 1996.

ثانيا: - الدوريات والمجلات.

56.الأطرش محمد، حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأوروبية المتوسطية. مجلة المستقبل العربي، العدد272، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2001.

57.الجسي عبد الله محمد، لماذا غلبت التعددية على الاتجاهات الفلسفية المعاصرة؟. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت: جامعة الكويت، المجلد30، العدد20، 2002.

58.الشاروني يوسف، الثقافة الكونية ـ هل هي تهديد للهوية الأضعف ـ. مجلة العربي، الكويت: وزارة الإعلام، العدد527، 2002.

59.أحمد بن مرسلي، الأساليب الإحصائية في أبحاث الإعلام والاتصال. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد01، شتاء2001– 2002.

60.بيا علي واخرون، العولمة وتحدياتها التقنية والتكنولوجية على الإدارة ـ دراسة ميدانية لمجموعة من منظمات الأعمال العامة والخاصة ـ. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد27، العدد02، سوريا، 2005.

61.بن سلطان عمار، هل يمكن إقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد01، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، شتاء2001-2002.

62.بن عبد الفتاح دحمان، تساؤلات افرزتها العولمة. مجلة العربي، الكويت: وزارة الإعــلام، العدد52، اكتوبر 2002.

63.بن لرنب منصور، اي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد01، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، شتاء2001-2002.

64.جفال عمار، قوى ومؤسسات العولمة ـ التجليات والاستجابة العربية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد01، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، شتاء2001-2002.

65.دجاني نبيل، البعد الثقافي والاتصالي في ضوء النظام العالمي الجديد. مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد244، 1997.

66.رجب إبراهيم عبد الرحمن، العلوم الاجتماعية ـ الوضع الراهن وافاق المستقبل ـ. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد30، العدد4، الكويت: جامعة الكويت، 2002.

67.سعدي محمد، عالم بلا سيادة: الدول بين المكر والمسؤولية(قراءة كتاب). مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد259، 2000.

68.صافي لوىء، الثقافة والتنمية والحداثة وما بعد الحداثة(حاوره: زياده رضوان جودت). مجلـة العلوم الاجتماعية، الكويت: جامعة الكويت، المجلد30، العدد01، 2002.

69.عبد الإله بلقزيز، التطورات الاخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية(حلقة نقاشية). مجلـة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد272، 2001.

70.فولي مايكل و وإدواردز بوب، مفارقات المجتمع المدني. الثقافة العالمية، العدد86، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1998.

71. ماجيه جو، الحضارة الغربية ــ جوهرها وملامحها وتأثيرها ــ. مجله السياسية الدولية، العدد143، المجلد37، جويلية2002.

72. قبي آدم، التجمعات الإقليمية وتحولات النظام الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. ورقلة: جامعة ورقلة، العدد01، ديسمبر1998.

73. قوي بوحنية، التنمية السياسية: من مأسسة السلم داخليا إلى الانتشار دوليا. الحقيقية، العدد02، جامعة أدرار، مارس2003.

باللغة الأجنبية

74. A Group of Editors, Democracy's future, Journal of Democracy, The National Endowment for Democracy's International Forum for Democratic Studies and Johns Hopkins University Press, 1995.

75. Akokpori John K, The AU, NEPAD and the Promotion of Good Governance in Africa, Nordic Journal of African Studies, Vol°:13, N°:03, 2004.

76. Antonio Daniel, The Challenges for Africa: Culture of Peace, Good Governance and People-Centered Development, Asia-Pacific Review, N°:01, Vol°:08, 2001.

77. Anugwon Edlyne E, Ethnic Confilict and Democarcy in Negria: The Marginalisation Question, Journal Of social Development in Africa, Vol°:15, N°:0 1.(Without Date).

78. Biezn Ingridran and Caramani Daniels, (Non) comparative politics in Britain. Politics, Vol°:26, N°:01, 2006.

79. Blyth Mark, Great Punctuation, Prediction, Randomness and The Evolution of Comparative Political Science. American Political Science Review, November2006.

80. Dowley Kathleen M and Silver Brian D, Cross-National Survey Research and Sub-National Pluralism: A Research Note. International Journal of Public Opinion Research, 2005.

81. Dryzek John S, Revolution without Enemies: Key Transformations in Political Science. American Political Science Review, November 2006.

82. Farr James and Other, The Policy Scientist of Democracy: Discipline of Harold D. Lasswell. American Political Science Reviews, November 2006,

83. Faul Michael Mc, Democracy Promotion as a World Value. the Washington Quarterly, Winter2004-2005.

84. Fukuyama Francis, The End of History. National Interest, Summary1989.

85. Garrett Peter And Other, What Does the word Globalisation mean to you: Comparative Perceptions and Evaluations in Australia, Newzealand, the USA and UK. Multilingual and Multicultural Development, Vol:27, N°:05, 2006.

86. Guennell John G, The Founding of American Political Science Association, Discipline, Profession, Political Theory and Politics. American Political Science Review, November2006.

87. Guy B and Other, Do Public Policies vary in Different Types of Democratic System. In: Types of Democratic System and Types of Public Policy, Comparative Politics, April1977.

88. Guy Peters, Governance and Public Bureaucracy: New forms of Democracy Or New forms of control?. The Asia Pacific Journal of Public Administration, Vol°:26, N°:01, June2004.

89. Kaufman Robert R And Ubiego Alex Segura, Globalization, Domestic Politics, And Social Spending in Latin American – A time – Series Cross – Section Analysis 1973-1997. World Politics, N°:53, July2001.

90. Keller Edmond J, Culture, Politics and the Transnationalization of Ethnic Conflict in Africa: New Research Imperatives. Polis/R.C.S.P/C.P.S.R, Vol°:09, Numéro Spécial, 2002.

91. Lijphart Arendt, Comparative Politics and Comparative Method. The American Political Science Review, Vol:65, N°: 03, September1971.

92.Manasse Aboya Endong, Les Parlements Africains A l'heure des Transitions Démocratique. IDARA, Alger: Centre de Documentation et de Recherche Administratives, 2000.
93.Mazrui Ali A, Who Killed Democracy in Africa?Clues of the Past concerns of the Future. Development Policy Management Network Bulletin, N°:01, Vol°:IX, February 2002.
94.Merkel Wolfgang and Croissant Aurel, Conclusion: Good and Defective Democracies. Democratization, Vol°:11, N°:05, Taylor&Françis Ltd, December 2004.
95.Munck Gerardo L and Snyder Richard, Debating the Direction of Comparative Politics: An Analysis of Leading Journals. Comparative Political Studies, January2007.
96.O'Donnell Guillermo, Delegative Democracy. Journal Of Democracy, N°:01, Vol°:05, The National Endowment for Democracy's International Forum for Democratic Studies and Johns Hopkins University Press, January1994.
97.Schmitz Hans Peter, Domestic and Transnational Perspectives On Democratization. International Studies Review, UK: blackwell Publishing, 2004.
98.Taylor Peter J, New Political Geographies: Global Civil Society and Global Governance through World City Networks. Political Geography, N°:24, 2005.
99.Weitzman Bruce. Maddy, Ethno-Politics and Globalisation in North Africa: the Berber Culture Movement. The Journal of North African Studies, Vol°:11, N°:01, March 2006.
100.Wiarda Howard J, Is Comparative Politics dead? Rethinking the field in the post Cold War Era. Third World Quarterly, Vol°:19, N°:05.(Without Date).
101.Woods Ngaire, The Challenge of Good Governance For IMF and the World Bank themselves. World Development, Vol°:25, N°:05, May 2000.
ثالثا: - التـ ـقارير والملتقيات والمؤتمرات العلمية.
102.اللجنة الاقتصادية لإفريقيا للامم المتحدة، الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال إفريقيا(الجزء الاول) ــ الاداء الاقتصادي لشمال افريقيا خلال سنة2004ـ. الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة: مكتب شمال افريقيا، 13-15 افريل2005.
103.التقرير السنوي للبنك الدولي2007.
104.عاشور احمد صقر، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية: تحسين اداء التنمية من خلال إصلاح منظومة الحكم في الدول العربية. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR)، جانفي2005.
105.منى يعقوبيان، الترويج الديمقراطي في الشرق الاوسط:المبادرات الاوروبية. تقـــرير خاص رقم167، معهد السلام الامريكي USIP، اكتوبر2004.
106.موريتانيا، التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة والفقر. برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP، دت.
107.نوريس بيبا، دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر. المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة او المستعادة " بناء القدرة لتحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي "، الدوحة، من2006/10/29 إلى2006/12/01.
باللغة الاجنبية
108.Adefuye Ade, The G8 And Africa: Political Aspects. Paper presented At the University Of Glasgow Pre-G8 Academic Conference "Development, Sustainability and Finance: the Role of the G8 and Gleneagles Summit". University Of Glasgow, 29 June2005.
109.Banducci Susan A and Semetko Holli A, Gender and Context: Influences in Political Interest in Europe. Paper presented at the Annuel Meetings of the Midwest Political

	Science Association, Chicago, 25-27April2002.
110.	*Benhbib Sela, Another universalism: On the Unity and Diversity of Human. Paper presented for the 13th Meeting of American Philosophical Association, Washington D, c, December2006.*
111.	*Bills Robert, Capitalism, Socialism and The End of History. National Socialist Labor Party, The44 National Convention Banquet, Santa Clara calif: Eiltamor Hotel, April 1999.*
112.	*Bray Daniel, Models of Democracy for Global Politics: Protecting the World and Developing Humanity. Paper presented to the Second Oceanic Conference on International Studies, University of Melbourne, 5-7July2006.*
113.	*Clarke Kevin A and Primo David M, Modernizing Political Science: A Model-Based Approach. Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the Midwest Political Association, Chicago, April2005.*
114.	*Commission Economique Pour l'Afrique, De la Planification et du Développement Economique(Rapport Annuel2006). 25 Réunion du Comité d'Expert de la Conférence Des Ministres Africains des Finances, Ouagadougou, 10-13Mai2006.*
115.	*Dalton Russall J, Social Modernization and The End of Ideology Debate: Patterns of Ideological Polarization. Paper presented for the conference On "Beliefs, Norms and Value in Cross-National Surveys". University of Tokyo, December2004.*
116.	*Detlef John, The impact of Globalization on Comparative Analysis. Paper prepared for Delivery at the 43th Annual ISA Convention, On Dissolving Boundaries: The Nexus between Comparative Politics and International Relation for the Panel on "the effect of International Regimes on Public Governance", New Orleans, March2002.*
117.	*Development Economics Vice Presidency of the Word Bank, the Role and Effectiveness of Development Assistance: lesson from World Bank Experience. Paper presented At the United Nations International Conference Financing for Development, Monterrey, 18-22March 2002.*
118.	*Dueh Baffour Agyeman, Sub-Sahara Africa: NEPAD and the Role of Parliamentarians. At the fifth Annual Conference of the Parliamentary Network of World Bank, Paris, 15-16February, 2004.*
119.	*Economic Commission For Africa, Public Sector Management Reforms in Africa: lessons learned. Development Policy Management Division (DPMD), Addis Ababa, December2003.*
120.	*Gellar Sheldon, Religion and Democratization in Colonial and Post Colonial Africa: Parallels in the Evolution of Religions and Political Governance Structures. Paper prepared for Working Conference: Designing Constitutional Arrangements for Democratic Governance in Africa – Challenges and Possibilities, Indiana, 30-31March2006.*
121.	*Gutto Shadrack, Current Concepts, Core Principles, Dimensions, Processes and Institutions of Democracy and The inter-relationship between Democracy and Modern Human Rights. Seminar on the interdependence between Democracy and Human Rights, Geneva: United Nation (Office of the High Commissioner for Human Rights), 25-26 November2002.*
122.	*Hall Peter A and Taylor Rosemary C. R, Political Science and The Three New Institutionalisms. Paper was presented to the board's Meeting of MPIFG Scientific Advisory Board, Germany: Max-Planck-Institut, June1996.*
123.	*Hays Jude, Globalization in the Study of Comparative and International Political Economy. Paper presented at the Mid West Political Science Association 560 th Annual Meeting, Chicago, 25-28April2002.*
124.	*Kobia Margaret and Mohammed Nura, The Kenyan Experience with Performance Contracting. 26th AAPAM Annual Roundtable Conference Under Theme: Towards an Effective Delivery of Public Services in Africa, Arusha, 4th - 8th December 2006.*
125.	*Laitin David D, Comparative Politics: the State of the Subdiscipline. Paper presented at the Annual Meeting of the American political Science Association, Washington D.c,*

September2000.

126. *Lavell Ashley, After the "End of History" the Vanishing of Opposition: the Case of Australian Labor. Paper presented to the 2004 Opposition Rountable, Griffith University.(Without Date).*

127. *Matlosa Khabela, The State, Democracy and Development in Southem Africa. Paper prepared for the 11th General Assembly Codeseria On Rethinking Africa Development: "Beyond impasse, Towards alternatives", Maputo, 6-10December2005.*

128. *Mohoney James, Qualitative Methodology and Comparative Politics. Paper prepared for Delivery at the 2005 Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington D.c, 1-4September2005.*

129. *Ndue Paul N, Democratization, Good Governance and Administration Reform in Africa. 26th AAPAM Annual Roundtable Conference Under theme: the Enabling State And the Role of the Public Service in Wealth Creation - Problems And Strategies for Development in Africa, Africa Association for Public Administration And Management, Kenya, 7-11March2005.*

130. *NEPAD, Governance in Development: Governance in Africa's Development: Progress, Prospects and Challenges. The 9th Africa Partnership Forum Main theme: Governance and Development, Algeria, 12-13November2007.*

131. *Ngowi Honest Prosper, Privatization And "Agentification" of Public Service Delivery in Africa: Extent and Managerial Leadership Implication in Tanzania. 29th AAPAM Annual Roundtable Conference Under theme: Political and Managerial Leadership for Change and Development in Africa, Swaziland, 3th - 7thSeptember2007.*

132. *Norris Pippa, The Role of the Free Press in Promoting Democratization, Good Governance, and Human Development. Paper for the Mid West Political Association Annual Meeting, Chicago Palmer House, 20-22ndApril2005.*

133. *Prah Kwesi Kwaa, Africa Wars and Ethnic Conflicts-Rebuilding Failed States. Human Development Report: Africa Regional Background Paper, UNDP, 2004.*

134. *Rondineli Dennis A, Reforming Public Administration in Post-Conflict Societies: Implication for International Assistance. United State Agency for International Development, January2006.*

135. *Sarrouth Elissar, The UNDP Role in Public Administration Reforms in the Arab Regions. Paper Prepared For the Expert Consultative Meeting On: Public Administration and Public Accounting Development, With Stress on Electronic Tools, POGAR, Beirut, June2003.*

136. *Sezgin Yüksel, A New Theory of Legal Pluralism: The Case of Israeli Religious Courts. Paper presented at the Association for Israel Studies, 19th Annual Meeting, San Diego, 27-29April2003.*

137. *Solomonh Eyasu, Democracy and Good Governance in Africa: Theoretical and Methodological Issues. Paper is Dedicated to the prosperity and Glory of EPRDF General Party Conference, 24-27September2006.*

138. *Sudres Bernard, La Mondialisation ou plutôt les Mondialisations. Papiers sont présenté à la Conférence d'Alain Marchand, Lundi 6 janvier, Attac Gard Rhodanien.*

139. *Turning Vision2020 in to Reality (From Recovery to Sustainable Human Development): National Human Development Report. United Nation Development Programme Rawand, 2007.*

رابعا: - اوراق العمـــــل(باللغة الاجنبية).

140. *Beaufays Jean et Patanella Nadia, Note sur la Méthodologie de la Science Politique. Université de liège: Département de Sciences Politique, Septembre2002.*

141. *Berger Suzanne, Globalization and Politics, Mit IPC Globalisation Working Paper00-005, Annul Review, Massachusetts Institute of Technology, 2000.*

142. *Bruland Peter and Horowitz Michael, Research Report on the Use of Identity Concepts in Comparative Politics. Havard identity project, April 2003.*

143. *Congleton Roger D, The Globalization of Politics: Rational Choice and the*

internationalization of Public Policy. Paper has benefited from Conversations with Colleagues, 10April2007.

144.Debebe Fekru, Privatization in Sub-Sahara Africa: Origins, Trends and Influences on Development Strategies. Centre for Economic Research On Africa(ERAF), Montclair State University, August1993.

145.Hartman Christof, Local Elections in Southern Africa. IEE Working Paper, Vol°:175, Institute of Development Research and Development Policy, Bochum, 2003.

146.Igbuzor Otive, The Role of Constitution-Building Processes in Democratization – Case Study Nigeria-. International Institute for Democracy and Electoral Assistance(IDEA), 2004.
http://www.idea.int/conflict/cbp/upload/CBP-Nigeria-Internal.pdf

147.Kabeba Robert Murlisa, A Methodological Approach To studying Organizations: Case Study Research and Mixed Methodology. Paper presented in a Workshop: Approaches and Methods in Comparative Politics: Case-Oriented, Comparative and Statistical Methods:" One best Way"…Or Mixing Methods in Political Science?. Liege, April 29-30th 2007.

148.Karl Terry Lynn and Schmitter Philippe C, Concepts, Assumptions & Hypotheses About Democratization: Reflections On "stretching From South To East ". Paper Prepared for the Workshop on Regime Transition: Transition from Communist Rule in Comparative Perspective" Sponsored by Centre for Democracy, Development and Rule of Law, Stan Ford University: Institute for International Studies, 15-16November2002.

149.Mattes Robert and Other, Public Opinion and Consolidation of Democracy in Southern Africa: A Comparative Series of National Public Attitude Surveys on Democracy, Markets and Civil Society in Africa. Afrobarometer Paper N°:07, Michigan State University Working Paper On Political Reform in Africa, July2000.
http://www.afrobarometer.org/papers/AfropaperNo7.pdf

150.Newman Stuart A, The Pre-Mendelian, Pre-Darwinian world: shifting relations between genetic and epigenetic mechanisms in early multicellular evolution.USA: New York Medical College, Department of Cell biology and Anatomy Basic, Science Building.(Without Date).

151.O’Donnell Guillermo, Democracy, law and Comparative Politics, working paper #274, April 2000.
http://www.nd.edu/~kellogg/publications/workingpapers/WPS/274.pdf

152.Pelassy Dominique, How to Compare Nations: Strategies in Comparative Politics. Chatham, Nj: Chattam House Publishers, 1990.

153.Ponce Aldo F, The Behavioralist Empire and Its Enemies: Comparative Study of Successes and Dissatisfactions in American Political Science. University of Connecticut: Department of Economics.(Without Date).

154.Schmitter Philippe C and Brouwer Imco, Conceptualizing, Researching and Evaluating Democracy Promotion and Protection. EUI Working Paper SPS N°:99/9, Florence: European University Institute.(Without Date).

خامسا: - رسائل الدكتوراه والماجستير.

155.بوبكاري مايغا، إشكالية الحكم الرشيد في المسار الديمقراطي لبوركينافاسو(1990-2002)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، فرع: التنظيمات السياسية والإدارية. جامعة الجزائر، 2002-2003.

156.قوي بوحنية، إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية – حالة الاستاذ الجامعي الجزائري –. رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2006-2007.

باللغة الأجنبية

157.Ngarhodjim Nadjita Francis, Sub-Regional Integration and Democratisation in Africa: Critically Analyzing the Approach of the ECOWAS in West Africa. A Dissertation Submitted to the faculty of Law in Partial fulfillment of the Requirements of LLM(Human Rights and Democratisation in Africa), University of Pretoria, 31/10/2005.

158.Nkomana Nqaba, Good Governance and Democracy As Political Conditionalities For Foreign Aid: The Case of Zimbabwe. A Mini Thesis Submitted in Partial fulfillment of the Requirement for Degree of Master in Administration in the Department of Political Studies, Western Cape University, May 2005.

سادسا: - الجـ ـرائد الوطنية.

159.ل. ليلى، الأزمة الكينية... صراع من أجل السلطة والمصالح الخارجية. الشروق، العدد2191، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 07 جانفي2008.

160.ش. زقادة، يوم دراسي حول "الهندسة السياسية" بجامعة باتنة. الخبر، يوم2007/04/07.

سابعا: - المحاضرات.

161.كوهين هيرمان، تطور السياسة الأمريكية في إفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية. ليبيا: المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، المحاضرة الشهرية التاسعة، 2007.

http://www.greenbookresearch.com/ar/lectures/L2007033.doc

162.مؤمن عبدو، الصعوبات في التجربة الديمقراطية في إفريقيا، المحاضرة الشهرية رقم 21. ليبيا: المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، 2006.

http://www.greenbookstudies.org/ar/lectures/L.2006018.doc

ثامنا: -الإنترنيت.

163.الاخضر عزي وغالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد – إسقاط على التجربة الجزائرية –. مجة الجندول. تاريخ الإطلاع:2007/12/10.

http:///www.ulum.nl/a34.htm

164.دراسة الحالة، ويكيبيديا (الموسوعة الحرة). تاريخ الإطلاع2007/10/11.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9

165.زقاع عادل، القضية الامازيغية: ايتيولوجيا الازمة. تاريخ الإطلاع:2008/01/06.

http://www.geocities.com/adelzaggagh/etiology-amazigh.html

166.زقاع عادل، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص إفتراضات وإسهامات المداخل النظرية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي. تاريخ الإطلاع:2008/01/15.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IRapproaches-intervention.html

167.سميث ستيف، العلاقات الدولية – الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية–. تاريخ الإطلاع:2008/01/07.

http://wwww.geocities.com/adelzeggagh/bridge.html .

168.ستيفن وولت، العلاقات الدولية – عالم واحد، نظريات متعددة– (تر: زقاع عادل و زياني زيدان). تاريخ الإطلاع:2007/08/05.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

169.غازي الصوراني، العولمة والعلاقات الدولية الراهنة. تاريخ الإطلاع:2007/11/29.

http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?Idpublication=7&NrIssue=1&Nrsection=2 &Nrarticle=39112&Idlanguage=17

170.محمد بشير سعيد القطيبسي، الظواهر السياسية الحديثـة وأثرهـا علـى العلاقـات الدوليـة. تـاريخ الإطلاع:2007/07/30.
http://wwww.asharqalarbi.org.UK/mu-sa/b-mushacat-210.htm

171.محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي ـ مراجعة عامة للأدبيـات ـ، تـاريخ الإطلاع:2007/11/23.
http://hewaraat.com/forum/showthread.php?t=1248

172.محمد زاهي بشير المغربي، جدلية الديمقراطية والتنمية في إفريقيا، تاريخ الإطلاع:2007/12/25.
http://www.libya-alyoum.com/look/article.tpl?IdLanguage=17&IdPublication=1&NrArticle=9258&NrIssue=1&NrSection=14

173.محمود خليل، العولمة والسيادة ـ إعادة صياغة وظائف الدولة. تاريخ الإطلاع:2007/08/02.
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/sb2k19.htm

174.منصوري كمال، المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيـري والتطـويري. مجلـة الجندول، العدد30، سبتمبر2006.
http://www.ulum.nl/b185.htm

باللغة الأجنبية:-

175.*Adejumobi Said, Africa and Challenges of Democracy and Good Governance in the 21st century. Addis Ababa, 2000. Page Web Consultée le:06/12/2007.*
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/cafrad/unpan008483.pdf

176.*Ayee Joseph, Assessing the progress of Democracy and Good Governance in Africa: the Ghanaian Case, Ghana: the Republic of Ghana, 1998.*
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/CAFRAD/UNPAN008718.pdf

177.*Baechler Jean, La Mondialisation Politique. Page Web Consultée le:04/06/2007.*
http://www.asmp.fr/travaux/gpw/mondialisation/Baechler1.pdf

178.*Between Governmentality and Global Politics. Page Web Consultée le:15/06/2007.*
http://people.ucsc.edu/~rlipsch/Rout/Regbook.1.pdf

179.*Biaya T. K, Quelle Démocratie Pour L'Afrique: Réflexions sure ses Possibilités et ses Caractéristiques. Page Web Consultée le:04/12/2007.*
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/CAFRAD/UNPAN008698.pdf

180.*Bingham Powell G Jr and N Powell Eleanor, Democratization: Briefing Paper. Page Web Consultée le: 02/12/2007.*
http://www.seabury.pvt.k12.ks.us/SummerReading/2007/AP_Politics/democbp.pdf

181.*Brodin Claire, Le NEPAD, Une Initiative Politique De L'Afrique: Penser Son Développement du XXIe siècle. Page Web Consultée Le:23/12/2007.*
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Brodin.pdf

182.*Chris Alden and Karen E. Smith, Strengthening Democratic Structures and Processes in Africa: A commentary on the role of European Union. Page Web Consultée le:24/12/2007.*
http://www.ieei.pt/files/Paper_ChrisAlden_final.pdf

183.*Chawala Amil, Under standing ideology: the Paradigm of politics. Page Web Consultée le:20/06/2007.*
http://sanskritdocuments.org/articles/AnilC6IdeologyandPolitics.pdf

184.*Haynes Jeffery, Comparative Politics and Globalisation. Page Web Consultée le: 29/07/2007.*
http://www.polity.co.uk/haynes/haynes-c1.doc

185.*Hyden Goran, African Politics in Comparative Perspective. Page Web Consultée le: 20/12/2007.*
http://assets.cambridge.org/97805218/56164/frontmatter/9780521856164_frontmatter.pdf

186.*Inglehar Ronald and Welzol Christain, Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence. Page Web Consultée le:08/06/2007.*
http://www.cambridge.org/us/catalogue/catalogue.asp?isbn=0521609712

187.*Korkman Petter, On what We share: Nature in Pufendorfian theory of Natural Law and Natural Religion-Collegium for Advanced Studies. Page Web Consultée le;12/06/2007.*

http://www.helsinki.fi/collegium/english/staff/Korkman/ On%20what%20we%20share.pdf

188. La Science Politique et Les Trois Néo-institutionnalisme (Hall et Taylor). Page Web Consultée le:24/08/2007.
http://www.intellego.fr/soutien-scolaire-Universite/aide-scolaire-Science-politique/La- science-politique-et-les-trois-neo-institutionnalismes/1214

189. Landman Todd, Rebutting "Perestroika ": Method and Substance in Political Science. Page Web Consultée le:11/08/2007.
http://privatewww.essex.ac.uk/~todd/rebutting%20perestroika.pdf

190. Lecture One: The Nature of Comparative Politics. Page Web Consultée le:11/10/2007.
http://scpo.univ-paris1.fr/fichiers2/Lecture%20One%20The%20Nature%20of%20 Comparative%20Politics. Pdf

191. Levi Margaret, Why We need a New Theory of Government. Page Web Consultée le:03/08/2007
http://sitemaker.umich.edu/comparative.speaker.series/files/margaret_levi. pdf

192. Lucky D. Imade, Democratizing Democracy in Nigeria: the Role of Civil Society Organizations. Page Web Consulté Le: 08/12/2007.
http://www.jsd-africa.com/Jsda/spring2001/articlespdf/ARC%20-%20DEMOCRATIZING%20 DEMOCRACY%20IN%20NIGERIA.pdf

193. Mgman Hindy, The Law of Nature and Authority of Mosaic. Page Web consultée le: 11/06/2007.
http://individual.utoronto.ca/hnajman/Articles_files/LawOfNature.pdf

194. Modernity & Post modernity. Page Web Consultée le:08/06/2007.
http://jmm.aaa.net.au/articles/1669.htm

195. Moore Will H, Evaluating Theory in Political Science. Page Web Consultée le: 25/08/2007.
http://garnet.acns.fsu.edu/~whmoore

196. Nilsson Sita Ranchod, Regional Words: Transforming pedagogy in Area Studies and International Studies, Page Web Consultée le:10/09/2007.
http://regionalworlds.uchicago.edu/transformingpedagogy.pdf

197. Soulage François, La Mondialisation et L'économie Sociale. Page Web Consultée le: 08/06/2007.
http://www.esfin-ides.com/esfin-anciensite/pages/publications/GrpPolEntreprise131205-point2.pdf

198. Stokke Olar Schram, Qualitative Comparative Analysis Shaming, and International Regime Effectiveness. Page Web Consultée le:12/10/2007.
http://www.fni.no/doc&pdf/OSS-JBR-2007.PDF

199. Tanner Marcus Mark, Social Vs. Political Conflict and Regime choice. Page Web Consultée Le:02/01/2008.
http://www.pubchoicesoc.org/papers2005/Marktanner2.pdf .

200. The Comparative Approach: Theory and Method. Page Web Consultée le:25/06/2007.
http://www.sagepub.com/upm-data/9869_039458Ch02.pdf

201. The New Transnationalism and Comparative Politics. Page Web Consultée le: 01/072007.
http://www.maxwell.syr.edu/psc/faculty/FinalNewTransnationalism.pdf

202. Willms Johannes and Beck Ulrich, Coversation: Post Modernity Or the Second Modernity. Page Web Consultée le:10/06/2007.
http://www.polity.co.uk/content/BPL_Images/ Content_store/Sample_chapter/9780745628240%5CBeck_001. pdf

203. Yamamari Toru, Universalism without Essentialism: Amarty and Postconialism. Page Web Consultée le:16/06/2007.
http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/economics/pg/modules/ec928/details/arbdist.pdf

204. Zorgib Charles, De la Mondialisation Politique. Page Web Consultée le:05/06/2007.
http://www.geopolitis.net/traversantes/de%20la%20mon dialisation%20politique.pdf

فهرس الجـــــــداول: -

رقم الجدول	عنوان الجـدول	الصفحة
01	نماذج الديمقراطية على مستوى السياسة العالمية.	21
02	المحطة الأولى لتطور حقل السياسة المقارنة.	33
03	المحطة الثانية لتطور حقل السياسة المقارنة.	36
04	المحطة الثالثة لتطور حقل السياسة المقارنة.	40
05	أهم المواضيع الداخلية التي تتناولها السياسة المقارنة في الفترة الراهنة.	64
06	أهداف البحث في حقل السياسة المقارنة.	72
07	مناهج البحث في حقل السياسة المقارنة.	72
08	العلاقة بين مناهج البحث المستخدمة ومواضيع البحث المدروسة.	74
09	العلاقة بين النظرية والامبريقية (قضايا المنهج).	78
10	العلاقة بين النظرية والامبريقية (قضايا المعلومات).	79
11	الأهداف والمناهج في بحث دراسات المناطق.	90
12	بعض الانتخابات الديمقراطية الرئاسية والبرلمانية في إفريقيا.	104
13	تصنيف الانظمة السياسية في جنوب صحراء إفريقيا.	114
14	نموذج لتدخل الــ NGOs في حل و إدارة الصراع.	147

فهـــرس الأشكـــال: -

رقم الشكل	عنوان الشكــل	الصفحة
01	مواضيع المقالات التي تناولت النظام السياسي.	**58**
02	مواضيع المقالات التي تناولت الأنظمة السياسية	**59**
03	مواضيع المقالات التي تناولت الفواعل الإجتماعية.	**60**
04	مواضيع المقالات التي تناولت الديمقراطية ومؤسسات الدولة.	**60**
05	استعمال مصطلح الهوية في السياسة المقارنة(1990-2002).	**62**
06	تزايد الشركات المتعددة الجنسيات خلال الفترة الممتدة ما بين1970-1997.	**65**
07	المواطن الأصلية للشركات المتعددة الجنسيات.	**66**
08	التجارة الدولية كنسبة لمدخلات الاقتصاد الكلي.	**67**
09	مواضيع المقالات التي تناولت الاقتصاد والعمليات الوطنية والخارجية.	**68**
10	نظرة عبر وطنية للترسيخ الــديمقراطي.	**123**
11	نموذج *Lederach* لبنـــاء الســـلام.	**144**
12	نموذج *Nïcolaidis* لمـــراحل بناء الســـلام.	**145**

فهرس المذكـــــرة:-

العنــــوان	الصفحة
مقدمــــــــة.	**أ - ز**
▪ **الفصل الأول:- حقل السياسة المقارنة ضمن براديم العولمة والعــالمية.**	**01-55**
• المبحث الأول:- الإطار النظري للعولمة(المفهوم والصور).	**01**
المطلب الأول:- ماهية العولمة.	**01**
المطلب الثاني:- صور العولمة.	**04**
• المبحث الثاني:- الإطار النظري للعالمية(التعريف ــ المكونات المعرفية).	**12**
المطلب الأول:- التعريف اللغوي والاصطلاحي لفكرة العالمية.	**12**
المطلب الثاني:- المكونات المعرفية للعالمية.	**14**
• المبحث الثالث:- تطور حقل السياسة المقـــارنة.	**28**
المطلب الأول:- ماهية السياسة المقارنة.	**28**
المطلب الثاني:- تطور السياسة المقارنة (التحولات الدولية والثورات العلمية).	**32**
• المبحث الرابع:- السياسة المقـــارنة بين جدلية العولمة والعالمية.	**44**
المطلب الاول:- إعادة تعريف حقل السياسة المقارنة	**44**
المطلب الثاني:- السياسة المقارنة في ظل علاقة العولمة ــ العالمية.	**49**
▪ **الفصل الثاني:- مستويات استجابة حقل السياسة المقارنة للتحولات الدولية الراهنة.**	**56-92**
• المبحث الاول:- إعادة صياغة اجندة موضوع البحث.	**56**
المطلب الاول:- إعادة صياغة مواضيع الشان الداخلي ــ المحلي.	**57**
المطلب الثاني:- المواضيع ذات الشان الخارجي ــ الدولي.	**65**
• المبحث الثاني:- المستوي المنهجي ــ النظري.	**70**
المطلب الاول:- المستوى المنهجي (المناهج والتكامل المنهجي).	**70**
المطلب الثاني:- المستوى النظري (النماذج النظرية).	**76**
• المبحث الثالث:- مستوى دراسة الحالة ــ المناطق.	**85**
المطلب الاول:- مستوى دراسة الحالة.	**85**
المطلب الثاني:- دراسة المناطق.	**89**
▪ **الفصل الثالث:- دور الفواعل الخارجيه في إعادة صياغه السياسه الداخليه الإفريقيه.**	**93-149**
• المبحث الاول:- الــدمقرطة ــ الانتخابات والعملية الديمقراطية.	**93**
المطلب الاول:- الــدمقرطة الإفريقية (التحول الديمقراطي في إفريقيا).	**94**
المطلب الثاني:- الانتخابات والعملية الديمقراطية في إفريقيا.	**100**
• المبحث الثاني:- الترسيخ الديمقراطي ــ الحكم الجيد والتنمية في إفريقيا.	**108**

المطلب الأول:- واقع علاقة الترسيخ الديمقراطي ــ الحكم الجيد بالتنمية في إفريقيا.	**108**
المطلب الثاني:- دور الفواعل الخارجية في الترسيخ الديمقراطي والحكم الجيد.	**121**
• المبحث الثالث:- الصراع السياسي ــ الإثني واستراتيجية بناء السلام في إفريقيا.	**132**
المطلب الأول:- بعض أدبيات الصراع السياسي ــ الإثني في القارة الأفريقية.	**131**
المطلب الثاني:- بعض استراتيجيات بناء وحفظ السلام في إفريقيا.	**138**
الخاتمـــــة.	**150**
المــراجـــع.	**154**
فهرس الجـــداول.	**166**
فهرس الأشكـــال.	**166**
فهرس المذكـــرة.	**168 - 169**

خاص

منتديات بحور المعارف

WWW.ELMA3ARIF.BA7R.ORG

مكتبة منتديات بحور المعارف

هذا الكتاب

مقدم من طرف منتديات بحور المعارف

- كتب دينية
- علوم القرآن
- علوم السنة النبوية
- تاريخ إسلامي
- موسوعات
- روايات عالمية
- أدب عربي
- كتب الشعر
- سياسة

- تاريخ
- اقتصاد
- إدارة
- فلسفة
- علم نفس
- شخصيات ومشاهير
- معالم وأماكن
- كتب علمية
- كتب الطب

- كتب المرأة
- كتب الطبخ
- كتب انجليزية
- كتب فرنسية
- كتب تربوية
- كتب ثقافية
- كتب أطفال
- إعلام آلي
- بحوث ورسائل جاهزة

للمزيد من الكتب والموسوعات الحصرية زوروا منتديات بحور المعارف وأحصلوا عليها مجانا